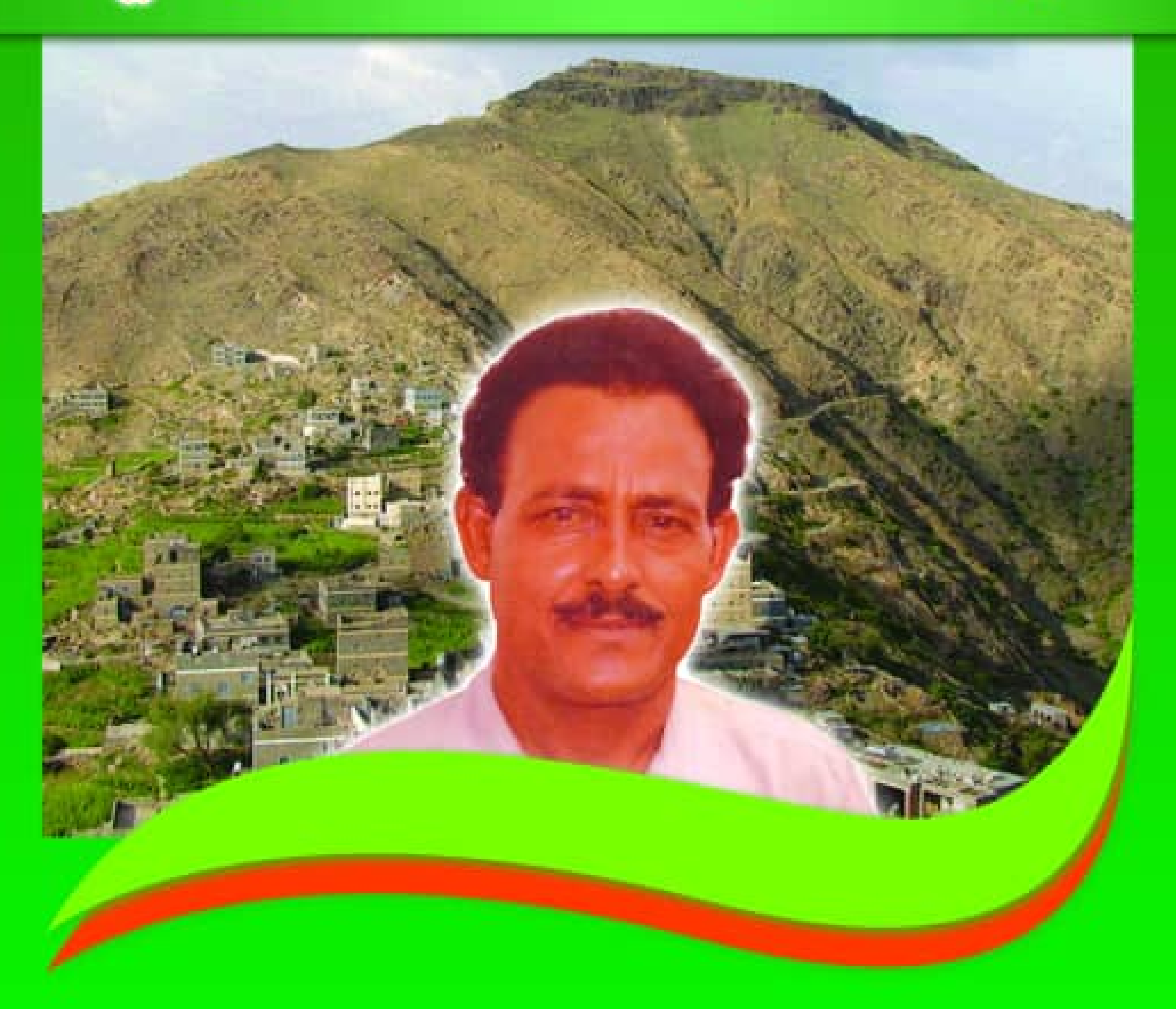
يوسف عبدالله سعد القعيطي



ذكريات النضال والعمل الوطني

تقديم وإخراج

د. علي صالح الخلاقي

يوسف عبدالله سعد القعيطي



ذكريات النضال والعمل الوطني

تقديم واخراج

د.علي صالح الخلاقي

الغلاف من تصميم:
وليد القعيطي
(الوليد للطباعة والإعلان)

بسم الله الرحمن الرحيم

تـقـديـم

بقلم: د.علي صالح الخلاقي

الذكريات نوع من أنواع الكتابة التاريخية وثيق الصلة بالسيرة الذاتية. والفرق بين السيرة الذاتية والمذكرات هو أن الأولى تروي قصة حياة الكاتب وتسجل خبراته ومنجزاته في المقام الأول، على حين تعنى الأخرى (أي المذكرات)، قبل كل شيء، بوصف الأحداث وتعليلها، وبخاصة تلك التي لعب فيها كاتب المذكرات دوراً، أو تلك التي عايشها أو شهدها من قريب أو بعيد، ومن هنا وقوعها في منزلة متوسطة بين (موضوعية) التاريخ و(ذاتية) السيرة الذاتية[1].

وهذه الذكريات التي بين أيدينا تنتمي إلى النوع الثاني، وصاحبها هو المناضل يوسف عبدالله سعد القعيطي أحد أبطال زمننا الذين كان لهم شرف المشاركة في مقارعة الاستعمار البريطاني وفي صِنْع فجر الاستقلال، ثم تصدّروا لمهمة بناء الدولة الوطنية بحماس وإخلاص. وقد دوَّن هذه الذكريات في وقت متأخر، بعد إحالته إلى التقاعد الإجباري، ولم يكن متحمساً لنشرها، لولا تشجيع أصدقائه وعلى وجه الخصوص الأخ منصر صالح العمراني الذي جاءني بالمخطوطة فاتفقت معه على أهمية نشرها، خاصة وأن صاحبها هو أحد رموز السلطة المحلية في يافع على مدى

[1] - انظر موقع "ويكيبيديا- الموسوعة الحرة" في شبكة الانترنت.

عقدين بعد الاستقلال الوطني، ومن الرعيل الأول للمناضلين ضد الاستعمار ممن يختزنون في ذاكرتهم بالكثير من الوقائع التي يجب أن تدون وتوثق.

قرأت هذه الذكريات بشغف واهتمام كبيرين، ووجدت فيها مادة تاريخية دسمة تستحق النشر، كتبها صاحبها بدم القلب ووجع السنين، وتنبع أهميتها من كونها تتعرض للحديث عن مرحلة هامة من تاريخنا المعاصر وبلسان أحد المشاركين في صنع تلك الأحداث بل وأحد أبطالها الحقيقيين. أما الفترة الزمنية التي تناولتها فتمتد منذ عام ١٩٤٥م عند نزول صاحبها إلى عدن في السابعة من عمره وحتى احالته إلى التقاعد القسري بعد حرب احتلال الجنوب عام ١٩٩٤م.

اعتدنا في كثير من الذكريات أن يكون صاحبها هو بطلها الوحيد، أما في هذه الذكريات فنجد أن هذا البطل يختفي في كثير من الأحيان ليبرز في دائرة الضوء شخصيات أخرى هامة ساهمت في النضال الوطني في مختلف المراحل أو يشيد بدور الجماهير التواقة للتغير والمندفعة بحماس في صنع التحولات التاريخية، وهو يركز بشكلٍ عام على الأحداث العامة أكثر من تعرضه لسيرته الذاتية التي لا يذكرها إلا لماماً في معرض الحديث عن المهام الوطنية التي كان مشاركاً في انجازها أو عند استعراضه لمستوى الأداء في المسئوليات التي تبوأها.

فعلى سبيل المثال نجد أنه اقتصر حديثه عن طفولته في أسطر معدودة ثم عرج بنا في رحلة انتقاله إلى مدينة عدن، حيث كان يعيش ويعمل شقيقه الأكبر إسماعيل، وكيف حُرم من التعليم في المدارس الحكومية ولجأ إلى مدرسة خاصة، وفي عدن تفتح وعيه الوطني وبدأت حياته العملية والنضالية الهامة، والتحق مبكراً في صفوف الحركة الوطنية عبر النقابات العمالية في عدن التي لعبت دوراً هاماً في التمهيد للثورة، ثم تطرق إلى مساهمته في الكفاح ضد الاستعمار البريطاني، مروراً بدوره الملحوظ في إرساء وتثبيت السلطة المحلية في يافع منذ الخطوات الأولى، وصولاً إلى تحمله لعدد من المسئوليات المختلفة التي تدرَّج فيها، لعل أبرزها شغله لمنصب مدير عام تعاونية لبعوس ثم تَسَنُّمه لمنصب مأمور مديرية يافع، وانتهاء بعمله كنائب لمدير عام

شركة التجارة الوطنية، وحتى إحالته إلى التقاعد قسراً وتجريده من بعض الحقوق كمكافأة نهاية الخدمة من قبل قوى الاحتلال والنفوذ بعد حرب ٩٤م.

أما المسرح الأساسي لهذه الذكريات فينحصر بدرجة رئيسية في مدينة عدن ومنطقة يافع، حيث قضى المؤلف حياته وعمله وأسهم من موقع مسئولياته الهامة في صنع الأحداث والتطورات النضالية والسياسية والاجتماعية التي غيرت مجرى الحياة وأحدثت نقلة تاريخية هامة في حياة المجتمع، وهو ما نجد انعكاساته في فصول الكتاب، ومع ذلك فأن مسرح الذكريات ينفتح في بعض الأحيان ليشمل بلدان عربية أو أجنبية سافر إليها المؤلف بمهمام ترتبط بعمله الوطني، فظهرت في صفحات الكتاب انطباعات رحلته الأولى خارج الوطن إلى الصين الشعبية عام ١٩٧٢م، في عصر مؤسسها ماوتسي تونغ، وقد عكس انبهاره بما رآه، ولم يخفِ اعجابه بتجربة الصين، وعلى الأخص في العمل التعاوني والزراعي وهو المجال الذي ذهب لتلقي دورة تأهيلية فيه مع مجموعة من زملائه من مختلف المحافظات مع بدء إرساء تجربة العمل التعاوني في بلادنا مطلع السبعينات. كما ذهب في دورة تأهيلية أخرى منتصف السبعينات إلى الكويت الشقيق ونلمس من انطباعاته عنها إبرازه لروح حب الوطن لدى المغتربين هناك وتفاعلهم الإيجابي مع ما يعتمل فيه من تطور ونهوض وتجسد ذلك في تعاونهم معه في شراء الآلات الموسيقية والعناية بشحنها على نفقتهم، بل وفوجئ عند استلامها في عدن أن عدد هذه الأدوات الفنية قد زاد إلى الضعف، وكانت تلك هدية منهم لأبناء وطنهم.

ما شدّني أكثر إلى هذه الذكريات أنها دَوَّنت حقائق ووقائع شهدتها منطقة يافع خاصة والجنوب عامة خلال مختلف الأحداث والتطورات منذ الاستقلال الوطني، وتحدث عن تلك الأحداث بشفافية قل أن نجدها لدى غيره. وقد رسم لنا صورة لأحداث تلك المرحلة بجوانبها السلبية والإيجابية من منطلق رؤيته الشخصية التي ربما قد يختلف معه آخرون فيها، لأنه من الصعب على أي انسان ان يتجرد من ميوله أو آرائه خلال تدوين تفاصيل الأحداث، التي كان طرفاً فيها، وهذا من حقه، وهذه قناعاته.

ويعترف المؤلف أنه لم يدون الأحداث في حينها وزمنها لأنه لم يكن يفكر في يوم من الأيام في تدوينها أو نشرها، ولذلك فإن المصدر الرئيس لكل ما أورده هو ما تبقى في ذاكرته الشخصية التي يحتمل نسيانها للكثير من الأسماء والتفاصيل، وفي كل الأحوال فأن انقضاء هذه الفترة الزمنية المعقولة التي تفصلنا عن زمن الأحداث، قد سمح له بتقييم الماضى بهدوء أكثر والنظر بموضوعية الى الذات وتمييز المهم عن غير المهم. ولهذا فأن ما أورده يكتسب قيمة تاريخية لأنه وثَّق لأحداث وطنية ومنعطفات هامة وسجل تفاصيل تلك الأحداث التي كان مشاركاً فيها وشاهداً عليها منذُ بداياتها، مضمناً إياها انطباعاته عن كثير من رفاق النضال ممن جمعته معهم مراحل النضال الوطني قبل وبعد الاستقلال أو ارتبط معهم بعلاقات حميمة تركت آثاراً عميقة في نفسه ولم يرغب أن يطويها النسيان ففضل تدوينها، كما لم يتحرج من ذكر بعض السلوكيات المتطرفة وكذا الخلافات التي كانت قائمة في مراحل معينة بين رفاق النضال في إطار المديرية غيرت مجرى حياته ، وهي في تقديري ذات صلة بالخلافات والصراعات الداخلية على مستوى الحزب والدولة بشكل عام، إضافة إلى ما نتج لاحقاً عن حرب احتلال الجنوب من اختلال للقيم النبيلة التي نشأ عليها جيله، وقد أورد اعترافات أبرز فيها دوره الشخصي وتعرض لعلاقته بهذه الشخصية أو تلك ، بما في ذلك بعض ممن تنكروا لعلاقات النضال أو العمل الوطني، وهو ما ترك غصة في نفسه فأعاد النظر في نظرته إليهم مستخلصا من ذلك العظات والعبر.

ولا يقلل من قيمة هذه الذكريات أنها كتبت بلغة بسيطة ومباشرة بعيداً عن الزخارف اللغوية والمحسنات الأدبية التي تضفي على بعض الذكريات قيمة أدبية وفنية، ذلك أنه ليس بالمؤرخ أو الباحث، لكنه قدَّم مادة تاريخية بتفاصيل قد تغيب عن أذهان من لم يعايشها، وهي بلا شك مفيدة للباحثين والمؤرخين الذين سيجدون فيها ضالتهم المنشودة. ولو حَذَا بقيِّةُ المناضلين حَذوه واقتدوا به لابرزوا كثيراً من صفحات تاريخنا المنسية.

فكرة الكتاب

كانت الوحدة حلمنا الجميل والهدف الذي ناضلنا وسعينا من أجله، وهلّلنا وفرحنا كثيراً عند إعلانها يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م، على أمل أن يكبر بها الوطن وتتحقق من خلالها الديمقراطية الحقة والمساواة والعدالة ويرتفع مستوى المعيشة لشعبنا وإيجاد الأمن والأمان وسيادة النظام، وتكون نواة حقة وتجربة نموذجية للوحدة العربية التي تنشدها شعوبنا العربية من المحيط إلى الخليج. وكان لشعبنا الجنوبي الأبي الفضل في تحقيقها، بعد أن ناضل وضحى في سبيل الوصول إليها أكثر من عشرين عاما، ثم سلَّم من أجلها كل ما لديه بنية صادقة، منها العاصمة عدن والعملة الوطنية ورئاسة الجمهورية والأرض والثروات وكافة المؤسسات وغيرها .. كل ذلك حبا في الوحدة.

ولكن وللأسف الشديد لم يكن شعبنا الجنوبي يدرك أن قيادته السياسية قادته إلى وحدة اندماجية متسرعة مع نظام قبلي - أسري متخلف لا يمتلك رؤية وطنية ولا مشروع دولة مؤسسات، حيث عملت عصابة صنعاء الخائنة منذ الوهلة الأولى لقيام الوحدة على تنفيذ مخططاتها التآمرية التي وضعتها قبل قيام الوحدة بعدة سنوات، وتضمنت تلك الخطة القضاء على الوحدة عند تحقيقها مباشرة مستغلين براءة وطيبة القيادة في الجنوب، وأول أعمالهم الإجرامية اغتيال الكوادر الجنوبية وزعزعة الأمن والنظام وصولا إلى الهدف الأساس وهو اعلان السفاح علي عبدالله صالح الحرب على الجنوب بعد أن فكك قوات الجيش الجنوبي وجعلها خارج الجاهزية القتالية واستطاع احتلال الجنوب في ٧ -٧ -١٩٩٤م ومن أجل تحقيق أهدافهم عملوا على تسريح العسكريين والأمنين والمدنيين من أعمالهم بما فيهم الحراس والمراسلين واستبدالهم بموظفين من المحافظات الشمالية وأصبحت الوظيفة حكراً لأبناء الشمال، إلا ما ندر من أبناء الجنوب في وظائف ثانوية أو من الموالين لهم وبنسبة لا تزيد عن١٠٪ إلى ١٥٪ وهذه الخطوة التي اقدموا عليها هي الأهم بالنسبة لهم كونها أمنت لهم الخطوات القادمة والمتمثلة بتحويلهم أراضي الجنوب وثرواته وكل ما هو موجود في باطن الأرض وما فوقها غنيمة لهم من خلال السلب والنهب بكل الطرق والأساليب التي قاموا بها ليس فقط في نهب الأراضي العامة، بل وحتى الأراضي الخاصة التي يملكها المواطنون بقوة السلاح. وأقدمت تلك العصابة المجرمة وبحقد دفين على تدمير البنية التحتية والاستيلاء على المؤسسات الحكومية والمصانع، وبعد ان دمروها وخربوها

عملوا على خصخصتها ومن ثم بيعها لأبنائهم وأقربائهم بثمن بخس لا يساوي ١٠ ٪ من قيمة تلك المؤسسات التي بنائها الشعب في الجنوب على مدى عشرين عاما وكانت ناجحة ١٠٠ ٪ وترفد ميزانية الدولة بملايين الدنانير وتشغل عشرات الآلاف من الأيادي العاملة الماهرة والتي أصبحت فيما بعد مرمية في الشوارع. ومن أجل ضمان بقاءهم الأبدي هم وأولادهم وأحفادهم من بعدهم أقدمو على محاولة طمس الهوية الجنوبية من خلال تدمير الآثار التي كان الشعب في الجنوب يفتخر فيها بما فيها المساجد التاريخية وقيامهم باستبدال اسماء المدارس والأحياء السكنية التي كانت تحمل اسماء الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في مرحلة النضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني واستبدلوها بأسماء ليس لها صلة في الثورة لا من قريب ولا من بعيد، وعملوا على تزوير تاريخ الجنوب بما في ذلك تاريخ ثورة ١٤ اكتوبر بادعائهم ان القيادة التي قادت الثورة منذ انطلاقها وحتى انتصارها كانت من أبناء الشمال. والشيء المهم الذي اعطوه جل اهتمامهم هو إهمالهم المتعمد للجانب التعليمي وأرادوا بذلك تدمير الشباب من خلال نقص المدرسين والتسيب في التعليم في كافة المراحل حتى يصبح الشباب شبه أمي وتصبح الوظائف حكراً على أبناء الشمال بطرق قانونيه ويصبح ابن الجنوب يشتغل إما عامل عضلي أو مراسل أو حارس. كل هذه الأعمال الإجرامية التي مارستها عصابة صنعاء ضد أبناء الجنوب لم يتقبلها الشعب في الجنوب ولم يستسلم لها، ولكن لا بد من الاعتراف بأن الاحتلال قد نجح بعض الشيء في فرض وجوده للجنوب لسببين رئيسيين:

الأول: هو استغلاله للخلاف الذي كان سائداً بين أبناء الجنوب الناتج عن الأحداث التي جرت قبل الوحدة وأهمها أحداث١٣ يناير المأساوية ١٩٨٦م والتي كانت القشة التي قصمت ظهر الجنوب وأدت إلى تباعد الجنوبيين بعضهم عن بعض.

والثاني: هو ان احتلال الجنوب قد تم أيضاً من قبل أيادي أبناء الجنوب وهذه هي الصدمة الكبيرة الذي تلقاها أبناء الجنوب وأصابتهم في مقتل. أما في الجانب الآخر فأنها زادت نشوة الانتصار لدى قوى النفوذ أكثر فأكثر فأوغلوا في السلب والنهب وقتل الأنفس دون أي حساب أو عقاب. وهذه الأعمال التي مارستها القوى الظلامية أوجدت لدى المناضلين الاحباط والياس وأصبح الكثيرون منهم رهين منزله ومنعزلاً عن الآخرين بعد أن فقد الأمل ليس في مستقبله بل في مستقبل الوطن بكامله. وصمت الكثيرون منهم حتى عن تدوين مذكراتهم لأهميتها نظراً لأن الكثير منهم عاصر الأحداث منذ بدايتها وحتى ١٩٩٤م إلى جانب تبوأهم مناصب هامة وسيكون لمذكراتهم مساهمات ايجابية في كتابة تاريخنا المعاصر.

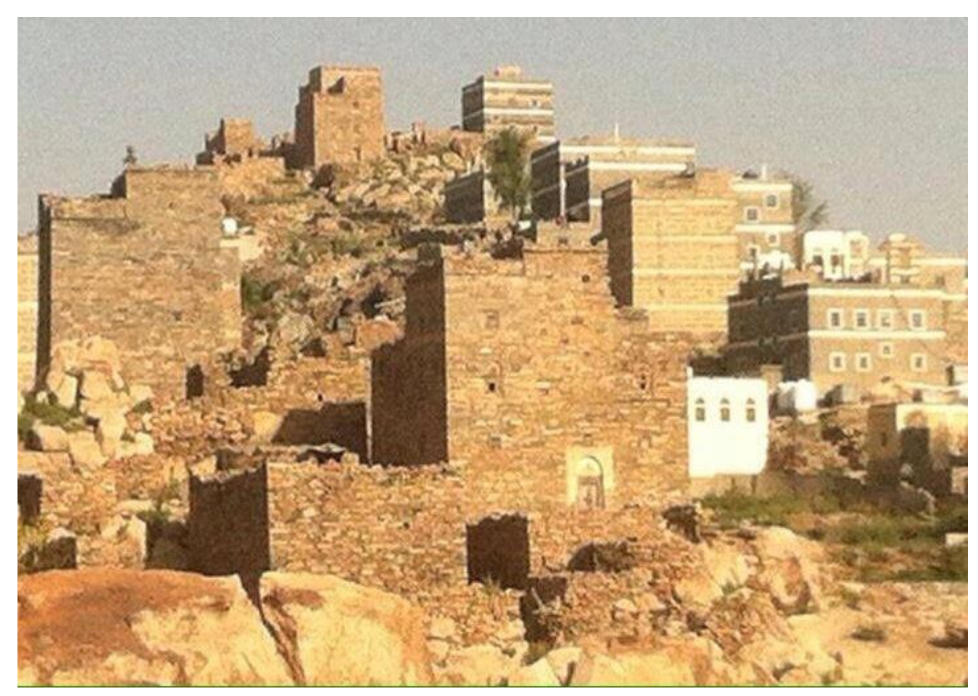
وبما أنني أحد المعنيين، كواحد ممن أسهموا بقسطهم في الثورة وبناء الدولة الوطنية، ثم وجدوا أنفسهم على الهامش بعد حرب ٩٤م، فقد فكرت كثيراً في كتابة مذكراتي، وبقيت متردداً..وبعد شد وجذب مع نفسي قررت في الأخير ان أدون هذه الذكريات التي خصصتها للحديث عن كل ما ساهمت به مع رفاقي الآخرين.. تلك المساهمة المتواضعة مُنذُ بداية نشاطي النضالي عام ١٩٥٧م في الحركة العمالية في عدن وحتى تقاعدي الإجباري في ٢٥سبتمبر ١٩٩٤م أو بالأصح بعد ٩٤/٧/٧م. هذا اليوم الأسود الذي اعتبره رئيس عصابة صنعاء عيداً وطنياً يحتفون به كل عام تعبيراً عن احتلالهم لأرض الجنوب وتحقيق أهدافهم دون أية مبالاة بانعكاسات ذلك النفسية على شعبنا الجنوبي الأبي الذي لم يقبل بذلك الاحتلال وظل يقاومه منذ البدء.

ولعل الدافع والمحفز الأساسي لي لكتابة مذكراتي هم أولادي وأحفادي الذين أخصهم بها وأمثالهم من الأجيال الجديدة لتكون عونا لهم إذا أرادو معرفة دوري النضالي سواء في مرحلة الكفاح المسلح أو في مرحلة البناء، والاستفادة من تلك التجارب التي مررنا بها واستخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تفيدهم في حياتهم العملية. وقبل البدء في سرد الأحداث التي عايشتها أود ان ألمح انه خلال الفترة التي مررنا بها أنا وكثير من رفاقي لم يكن لدينا الحس بأهمية تدوين الأحداث الذي كان لدى البعض ممن كانوا يدونون جميع الحوادث والوقائع اثناء مسيرتهم النضالية، لأنه لم يكن لدينا حينها الوعي والمعرفة، أو حتى مجرد التفكير بأن تدوين الوقائع والأحداث سيكون لها أهمية في المستقبل عندما يريد ان يكتب الفرد مذكراته. ولذلك فكل ما اعتمدت عليه هو ما تبقى في ذاكرتي إلى جانب الاستفادة من بعض الوثائق التي احتفظت بها بطريقة الصُّدفة، ومع ذلك فإن كل ما دونته من خلال الممارسة العملية لا يحتاج إلى وثائق.

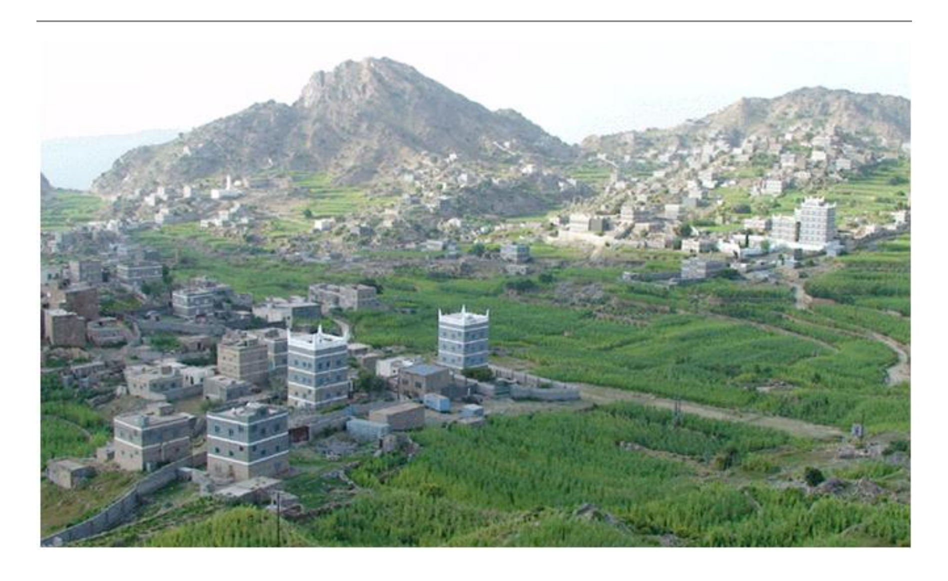
يوسف عبدالله سعد القعيطي

عدن

٣٠/٨/ ٢٠١٤م.



في الأعلى الجزء القديم من قرية (المعزبة) مسقط رأس المؤلف
وفي الأسفل منظر من قرى القعيطي –الجبل



الفصل الأول

عدن مدرسة الحياة العملية والنضالية

اسمي الكامل: يوسف عبدالله سعد سعيد القعيطي، وتاريخ ميلادي التقريبي ١٩٣٨م، فقد كان الآباء والأجداد حينها لا يؤرخون تاريخ الميلاد ولا حتى عقود الزواج، لغياب التعليم، وكان القضاة أو الفقهاء يكتفون فقط بتوثيق سجلات ووثائق ملكية الأراضي وبيعها أو رهنها..الخ.

نشأت في اسرة فلاحية متوسطة الحال، تعتمد مثلها مثل غيرها من الأسر اليافعية على الزراعة كمصدر معيشي رئيسي، قبل أن يعرف الناس استيراد المواد الاستهلاكية، نظرا للعزلة التي كانت تعيشها المنطقة وافتقارها لطرق السيارات. وعشت طفولتي في مسقط رأسي قرية(المعزبة) إحدى أقدم قرى القعيطي المتعددة التي تتوسد جبل (ثمر) وتستظل به، وما تزال حصونها وقصورها القديمة شامخة، وهي تقع إلى الغرب من قرية "اللَّم"، وتنتصب بيوتها في بطن قمة جبلية وتطل من أعلاها على وادي "حَطيب". وتقع ضمن قرى (القعيطي الجبل) لتمييزها عن قرى (القعيطي حطيب). وبما أن قُرى الجبل يكون جوها شديد البرودة شتاءً ومعتدل صيفا، فأن كثيراً من الأسر ممن لها أملاك ومساكن في وادي حطيب تنتقل في الشتاء إلى "حطيب" حيث يكون الجو معتدلاً شتاءً وشديد الحرارة في الصيف، وكانت أسرتنا، ضمن تلك الأسر التي تصيّف ستة أشهر من السنة في الجبل، خلال الصيف، وتشتّي ستة أشهر في وادي حطيب، وكانوا يسمون تنقلهم ذلك (رحلة الشتاء والصيف). وتمتلك أسرتنا أراض في الجبل في محيط "المعزبة" وكذلك في وادي حطيب أيضا في قرية (حبيل الثُّويرة) وفي طفولتي تنقلت مع أسرتي في رحلتي(الشتاء والصيف) التي كنا نقطعها مشياً على الأقدام، حيث ننزل مطلع الشتاء إلى حطيب عبر طريق جبلي منحدر وشاق يُسمى (الهُلّة)، وفي بداية الصيف نرتقيه صعوداً.

في الخامسة من عمري التحقت مثل غيري من الأطفال في معلامة القرية (الكُتَّاب) وهي الشكل التعليمي الوحيد الذي كان سائداً حينها في يافع، لعدم وجود المدارس الحديثة، وفي المعلامة تعلمنا قراءة القرآن والتعاليم الإسلامية. وبعد أن انتهيت المعلامة وفي سن السابعة أرسلني والدي إلى عدن لمواصلة دراستي، وفرحت كثيراً بالانتقال إلى

عدن خاصة وأنني سأنظم إلى أسرة أخي الأكبر إسماعيل الذي كان يسكن مع أسرته في حافة الشيخ عبدالله في كريتر، وكان يملك ثلاث طواحين، اثنتان لطحن القمح ، وواحدة مخصصة لطحن الحُلبة، ولم يكن يوجد حينها غير تلك الطواحين في عدن. وقد فرح أخي وزوجته الفاضلة بنزولي، وعلى الفور سعى أخي إسماعيل بجهد لإلحاقي في المدارس الحكومية ، لكنه لم يفلح في ذلك برغم توسط بعض المشايخ من يافع، لأنه في تلك الفترة لم يكن مسموحاً الالتحاق في المدارس الحكومية لغير أبناء عدن وأغلبهم من الجاليات الأجنبية والأجانب وأبناء السلاطين والأمراء وأبناء المشايخ، فاضطر أخي ان يلحقني في مدرسة أهلية ثم في مدرسة الفلاح التي كانت تقع في شارع الزعفران، وهذه المدرسة أسسها السيد حسين بن عبدالله الدباغ. وكان يدرس فيها إلى جانبي ثلاثة من أبناء يافع وهم يحيى مانع وناجي القاضي من فحاله ومحمد قاسم من العياسى. والجدير بالذكر أنه في تلك الفترة كان عدد من يلتحقون في المدارس من أبناء يافع قلة قليلة بسبب الظروف المادية، وبالمثل فأن من كانوا يسكنون عدن قليلون، إلى جانب ان المدارس الحكومية كانت مغلقة في وجوه أبناء الريف، وهكذا واصلت دراستي حتى ثاني متوسط، أي ما يساوي حاليا سادس ابتدائي، بعدها خرجت من المدرسة والتحقت في العمل بشركة (س س س) في منزل المدير العام للشركة السيد كامل عبد الرحمن وحَرَمه عبله، وكانا يملكان نصف الشركة والنصف الآخر يملكه سعيد خوري مع شخص آخر لم أعد أذكر اسمه. و خلال فترة عملي في منزل المدير العام الممتدة منذ بداية عام ١٩٥٢م وحتى نهاية ١٩٥٥م كنت أشاهد بعض الأمور التي أيقظت احساسي ومشاعري، لذلك رأيت أن أدوِّن في مذكراتي هذه بعض ما كنت أشاهده بعد أن اتضح لي أن السيدة عبله زوجة المدير العام للشركة كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع الاستخبارات البريطانية وكان لها دور كبير في هذا الجانب ليس فقط في الجنوب العربي بل أيضاً في اليمن من خلال زيارة بعض الشخصيات اليمنية من الحديدة ومن تعز وقد يكون أيضاً من مناطق أخرى. وبرغم صغر سني الذي لا يتجاوز حينذاك خمسة عشر عاماً إلاّ أن ما لفت نظري هي علاقة هؤلاء الأشخاص الأجانب التي ربطتهم مع السلاطين والأمراء والمشايخ من أبناء الجنوب ممن كانوا يستضيفونهم في مآدب خاصة (عزومات) كلاً على حده ويحضرها بعض الانجليز ممن لا أعرف وظائفهم، وكانت تقوم فتيات جميلات مرحات يتكلمن العربية بطلاقة بخدمة الضيوف ورأيت أثناء أداءهن لعملهن قيامهن ببعض الحركات غير المحببة مع الضيوف من السلاطين والأمراء والمشايخ وحدث مثل ذلك أكثر من مرة.

ومن بين الذين حضروا تلك الولائم (العزومات) كنت معجباً بشخصيتين هما السلطان علي عبدالكريم العبدلي والسلطان محمد بن عيدروس العفيفي بكونهما أكثر اتزاناً من غيرهم في كل الجوانب. ولا زلت اتذكر الموقف الاخلاقي الذي تحلى به السلطان محمد بن عيدروس العفيفي عندما كان في ضيافة السيدة عبلة وكنت قد أحضرت كاس شراب التوت فقالت له وهي تشير إليّ:" سيدي السلطان إني أحب أبناء يافع كثيراً لأماناتهم وإخلاصهم لعملهم وأخلاقهم ولم أشتغل عندي في منزلي إلاّ من أبناء يافع، وهذا الولد أحدهم وهو المسئول عن البقية". ومباشرة سألني السلطان محمد بن عيدروس: من أين أنت من يافع؟. وكان ردي:" أنا من أبناء يافع القعيطي" وكنت خجولاً جدا. فكان الرد من السلطان للسيدة عبلة: "هذا الولد من أكبر قبائل يافع". واستمريت في العمل حتى نهاية عام ١٩٥٥م، ثم انتقلت للعمل في شركة لوك توماس.

بداية حياتي العملية والنضالية في عدن

عندما التحقت في العمل في شركته (لوك تامس) ضمن عمال الشحن والتفريغ كان أحد المقادمة في هذه الشركة هو ابن عمي محمد احمد سعد وأيضاً أحد أخوالي هو الآخر مقدم في الشركة نفسها هوعبد الرب احمد عبدالله. وفي تلك الفترة كانت الشركات الرئيسية هي:

١ - شركة ببسي كومبني وهي فرنسية.
٢ - شركة قهوجي دتشا كومبني وهي هندية.
٣ - شركة لوك توماس كومبني وهي بريطانية.
٤ - شركة البينو وهي بريطانية.
٥ - شركة ستالكو وهي ايطالية.

إلى جانب تلك الشركات هناك عدد من الشركات الصغيرة الأخرى، إلاّ أن تلك الشركات الخمس الرئيسية هي المسيطرة على كل الواردات إلى ميناء عدن وكذا الصادرات منه. وكان ميناء عدن من أهم الموانئ العالمية لذلك كانت كثير من البضائع التي تعود للبلدان المجاورة تنزل كترانزيت في ميناء عدن، ويعاد شحنها من جديد إلى تلك البلدان، وهي: المملكة العربية السعودية، الحبشة، اليمن، ابو ظبي، الشارقة، دبي، راس الخيمة، جيبوتي، مصوع، الصومال، إلى جانب بعض البلدان الأخرى في قارة إفريقيا. وكانت جميع البواخر بمختلف أنواعها تتسابق على ميناء عدن لجودة

الخدمات الممتازة التي تقدم للبواخر حسب طلبها وبأسعار تقل كثيراً عما تقدمه الموانئ الأخرى إلى جانب الحفاظ على البضائع أثناء تفريغها من البواخر أو عند إعادة شحن النازلة ترانزيت وكذا شحن الصادرات من منتوجات الجنوب العربي التي تصدر إلى بعض البلدان وهي كميات لا باس بها من المنتوجات التالية:

القطن طويل التيلة وقصير التيلة، التنباك بكل أنواعه واجود أنواع التنباك هو الحضرمي، الجلود بكل انوعها، البُن بما فيه البن اليافعي ذو الجودة الممتازة، بذرة القطن وبذرة عباد الشمس، الملح، الاسماك المجففة، اللبان والصمغ. وهذه أهم المنتوجات التي كانت تصدر عبر ميناء عدن.

وسأتناول كيف كان يُدار العمل في تلك الشركات سواء عند تفريغ المواد من البواخر أو اثناء الشحن حتى يكون لدى القارئ الكريم صورة عن ذلك. ومن أجل تبسيط هذا الجانب أود أن أركّز حديثي عن طبيعة العمل في شركة (لوك توماس) بحكم ارتباط عملي فيها، ويعني أن ما أتناوله في هذا الجانب ينطبق على كل الشركات الأخرى لأن إدارة العمل في كل الشركات متشابهة والفارق الموجود بينها هو ان كل شركة لها عملها الخاص بها، وعمال كل شركة ينتمون إلى منطقة معينة من مناطق الريف الجنوبي ولا يسمح لأي عامل ان يعمل في شركة أخرى غير الشركة التي عمالها من منطقته ولم يكن عدد عمال تلك الشركات محدداً لأنها غير مسئولة عنهم لكونهم يتقاضون أجورهم بالساعة، أي حسب الساعات التي يعمل فيها العامل، أما في حالات عدم وجود عمل أو تأخر وصول الباخرة التي تحمل المواد والتي يمكن ان يعمل فيها فهو مسئول عن نفسه ويظل هذا العامل المسكين بلا عمل في انتظار وصول الباخرة مهما كانت الفترة طويلة لأن الشركة غير ملزمة له في أي شيء.

وبالمثل أيضاً في العمل عند الشحن أو التفريغ فإن كل شركة لها عمالها الخاصين بها، بمعنى ان شركة لوك توماس لها عمالها الخاصين بها وهؤلاء العمال يتوزعون على فرق وكل فرقة تتكون من ٢٦ فرداً وعلى رأسهم شخص يسمى المقدم وهو الذي يشرف على سير العمل اثناء الشحن والتفريغ. وكان عدد الفرق في شركة لوك توماس ١٢ فرقة، وهناك مسئول عام على جميع المقادمة في تلك الفرق وهو موظف من قبل الشركة ويسمى (الصرونج) وله امتيازات كثيرة.

كانت أي باخرة تحمل مواد غذائية أو غيرها قادمة إلى ميناء عدن تقوم بأشعار الشركة قبل وصولها بعدة ساعات من أجل تجهيز العمال حسب الطلب. وبمجرد وصول الباخرة وربطها في الوجهة المحدد لها يكون العمال جاهزين للطلوع إليها ومباشرة العمل. لأن هناك قوانين للميناء تحدد فترة تفريغ المواد من الباخرة حسب

الكمية التي تحملها تلك الباخرة. وفي حالة ان مالك تلك المواد يقوم بتفريغها قبل انتهاء المدة المحددة تدفع الباخرة مبلغ لمالك تلك المواد حسب ما هو محدد في القانون، والعكس أيضاً ففي حالة تأخر تفريغ المواد حسب ما هو محدد يدفع مالك المواد غرامة لمالك الباخرة حسب الأيام ووفق ما هو محدد في القانون. أما البواخر التي تريد دخول ميناء عدن لغرض تزويدها فيما تحتاجه من المحروقات أو المياه أو المواد الغذائية أو غير ذلك فأنها تشعر مكتب الشركة مقدماً فيما تريد من تموين ومن جانبه يشعر المكتب الجهة المسئولة عن تموين البواخر وبمجرد وصول تلك الباخرة تكون كل الطلبات جاهزة ويتم تحميلها بشكل سريع حتى لا تتأخر وتدفع رسوم إضافية للميناء، ولذلك تجد أن العمال يؤدون العمل فوق طاقاتهم ودون أية رحمة أو شفقة، لأن كل مقدم يريد أن يكون عمله أفضل من الآخرين حتى يعطي صورة لدى المسئولة عنه بأنه أحسن من الآخرين. وهكذا عانى العمال كثيراً من الظلم والاستغلال وتم ارغامهم على القيام بأعمال قاسية ومهلكة بما فيها إنزال المواد السامة بدون وقاية. وكان العمال يتقبلون كل ذلك بصمت ودون اعتراض نتيجة لتدني الوعي من جهة ومن جهة أخرى عدم وجود من يدافع عنهم، وكان الكثيرون منهم يعتبرون أنفسهم أجانب وأن عدن هي ملك لبريطانيا.

وهكذا كانت الشركات تستغل العمال استغلالاً فاحشاً بواسطة السماسرة الذي باعوا ضمائرهم. وقد كانت جميع الشركات غير ملزمة للعامل عند عجزة بأية حقوق، رغم أنه قضى زهرة شبابة في خدمة تلك الشركة، وحتى في حالة المرض الذي قد يُصاب به العامل بسبب تأثير المواد السامة أو الإصابات التي قد يتعرض لها أثناء عمله فأنه لن يتحصل على أية تعويضات أو حتى على تكاليف العلاج، اللهم في حالة الإصابات الكبيرة أو عند وفاته أو بتر جزء من جسمه فيعطى له تعويضا بسيطاً لا يساوي حتى ٢٠٪ مما يستحقه.

ولأن تلك الشركات لم تكن ملزمة بأي شيء غير توفير السكن للعمال والمياه والكهرباء، ولهذا كان من مصلحة الشركة ان يتجمع العمال في موقع واحد، ولهذا السبب شيدت كل شركة هنجرات كبيرة لسكن عمالها بصورة جماعية وجميعها تقع في منطقة القلوعة. وهكذا ظل العمال يعانون الظلم والاستغلال حتى قيام الحركة العمالية.

الحركة العمالية ودورها في عدن

أيقظت ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر الشعوب العربية من سباتها وأوجدت الحس الثوري لدى الجماهير العربية، وبدرجة أساسية لدى نخبة من المثقفين في كل الوطن العربي. هذا الحس أو المد الثوري لم ينحصر على بلد معين، بل شمل كل البلدان العربية، ومنها شعبنا في الجنوب العربي، وبالذات في مدينة عدن، ومنها بدأت تلك النخب تلعب دورها الأساسي والثوري في توعية الجماهير من خلال العمل الدؤوب والمتواصل بين صفوفها سواء عبر اللقاءات والمحاضرات أو من خلال الصحف وغيرها، واستطاعت بذلك أن تمهد الطريق لقيام النقابات العمالية في كل الشركات والمؤسسات. والأهم من ذلك أن تلك العناصر الثورية المناضلة أعطت اهتماماً كبيراً لأيقاظ عمال الشحن والتفريغ في كل الشركات وتنبيههم لأهمية العمل النقابي بالنسبة للحصول على حقوقهم. وكان يتم النزول إليهم باستمرار لإلقاء المحاضرات والاحتكاك ببعض العناصر التي تم كسبها من بين صفوفهم لتكون عونا لتلك القيادات، ومن هؤلاء القياديين الابطال أذكر:

(١) محمد سعيد مسواط.
(٢) عبدالله عبدالمجيد الاصنج.
(٣) عبده خليل سليمان.
(٤) عبدالقادر الفروي.
(٥) محمد سالم علي عبده.
(٦) محمد سالم باسندوه.
(٧) بارزيق - للأسف لم أعد أذكر اسمه الكامل رغم دوره البارز في تلك المرحلة.
(٨) محمد سعيد باشرين وقد تعرفت عليه عام ١٩٦٢م.

وهناك قيادات بارزة في المجالات الأخرى مثلا نقابة المصافي ونقابة المعلمين وغيرها. المهم أن تلك القيادات الثورية والمخلصة لوطنها استطاعت إيقاظ العمال من جهلهم وغرست في نفوسهم الوعي الثوري من خلال المحاضرات واللقاءات المستمرة مع العمال في كل شركة على حدة في مواقع سكنهم، وتركز تلك المحاضرات على أهمية دور النقابات وما سوف تحققه من مكاسب للعمال، كما عملت تلك القيادات على اختيار مجموعة من بين صفوف العمال ممن برزوا في نشاطهم ولديهم مستوى من الوعي في كل الشركات للقيام بتوعية العمال والدفع بهم للاشتراك في عضوية النقابات. وهذه العناصر التي تم اختيارها لعبت دورا كبير في التأثير على العمال كونها من بين صفوفهم وتعرف نفسياتهم. وهذا العمل أعطى ثماره في اقناع عدد كبير من العمال

للالتحاق في عضوية النقابات والاستعداد للقيام في الإضرابات حينما تدعو النقابات إلى ذلك. بينما كانوا في السابق يرفضون الاشتراكات في عضوية النقابات أو القيام في أية إضرابات خوفا على لقمة عيشهم، حيث كان اعتقادهم ان الشركة قادرة على طردهم من أعمالهم في أي وقت ومن ثم إخراجهم من عدن.

ومن بين الإخوان الذين برزوا في نشاطهم وكان لهم دور كبير ومؤثر بين صفوف عمال شركة لوك توماس، اذكر التالية اسماؤهم: صالح علي قاسم ،ناجي احمد سعد، يحيى ناصر العطفي، احمد يحيى العطفي، محمد حسن شلوه، صالح محمد حسين بجاش، احمد عبدالله عبدللاه جعموم، قاسم يحيى العلاه، صالح عصام، يحيى احمد عبادي، عبد القوي ناصر عبد القوي البعالي، احمد قاسم محمد الحالمي، ناصر احمد بعالة، عبد الرب صالح الدبي، احمد صالح الدبي، عبدع عبيد محمد عطاف، عبد الرب احمد عبدالله كدان، حسين احمد سعد، يوسف عبدالله سعد .

وهناك أخرون لم أعد أتذكر اسماءهم، أرجو المعذرة. وإذا كنا قد بينا أن القادة النقابيين قد أعطوا جل اهتماهم لعمال الشحن والتفريغ مُنذُ البداية فأن ذلك الاهتمام يعود إلى سببين رئيسيين، أولهما هو كثرة عددهم وتواجدهم في أماكن متقاربة في منطقة القلوعة يسهل الاستعانة بهم وقت الحاجة. أما السبب الثاني وهو الأهم فعند قيام الإضرابات وتوقيف العمل فأن ذلك سيكون له تأثير كبير ليس فقط على المستوى المحلي، بل على المستوى العالمي لارتباط الشركات المتواجدة في عدن بدول معينة من دول أوروبا والهند.

وعندما أُعلنت الإضرابات العمالية وتوقف العمل في جميع البواخر الراسية في ميناء عدن توقفاً كاملا وقفت تلك الشركات في البداية موقف المتعنت والمتصلب برفضها واصرارها على عدم الاعتراف بتلك النقابات أو بحقوق العمال مهما كانت النتائج، وهكذا استمر الإضراب دون توقف حتى أن البواخر التي كانت راسية في الميناء اقلعت لتعود إلى بلدانها. فيما ظلت الشركات على موقفها الرافض لحقوق العمال. وهذا الموقف المتشدد من قبل الشركات استند على معرفتها السابقة لنفسيات العمال طول السنوات الماضية عندما كانت تفرض عليهم أي شيء تريده فينفذونه دون أية اعتراض، إلى جانب المعلومات التي كانت تصل إلى تلك الشركات من عملائها والتي كانت تزعم أن العمال غير قادرين على مواصلة الإضراب وأنهم مستعدون للعودة إلى العمل ومستعدون أيضاً لرفض النقابات لأنها لا تمثلهم. ولكن بعد ان استمر الإضراب لعدة أشهر دون توقف تبيّن لتلك الشركات أن العمال على استعداد لمواصلة الإضرابات

مهما كانت النتائج، أدركت أن العامل الذي كانت تتعامل معه كما تريد بالأمس قد تغير، وأن ما كان يصلهما من معلومات كانت كاذبة ومزيفة، واضطرت في الأخير إلى الاعتراف بالنقابات وبدأت التفاوض معها، ومن خلال المفاوضات التي جرت بين النقابات وتلك الشركات ثم الاعتراف الكامل لمطالب العمال وهي: -

١ - استبدال ما كان يسمى (الصرنجات) على أن يحل محلهم من يختاره العمال من بين صفوفهم.
٢ - زيادة الأجور أضعاف ما كان عليه من سابق.
٣ - ضمان نهاية الخدمة حسب قوانين العمل.
٤ - عند إصابة العامل خلال العمل تلتزم الشركة بعلاجه وان تدفع له تكاليف علاجه يوميا حتى يتم شفاه، اما الإصابات الكبيرة فعلى الشركة ان تدفع له التعويضات حسب ما يحدد من قبل الجهات المختصة.
٥ - عند ظهور أي مرض لدى أي عامل ناتج عن المواد السامة التي يقوم بتفريغها أو تحميلها فأن الشركة الذي يعمل فيها ملزمة بعلاجه ودفع له التعويضات إذا حكم له بذلك، وعلى الشركة أن توفر الكمامات الواقية اثناء العمل في المواد السامة.

بعدها رُفعت الإضرابات باستثناء شركة لوك توماس التي ظلت على رفضها وعدم اعترافها بتلك القرارات، بينما اعترفت فيها الشركات الأخرى، ولذلك استمر الإضراب ضد هذه الشركة قرابة أربعة أشهر مما دفعها لأن تتفاوض مع شركة الشيخ علي بازرعه الذي كان لديه بواخر صغيرة تقوم بنقل المواد إلى بعض البلدان العربية والافريقية ولديه الإمكانية في تيسير العمل، ولذلك سلمت شركة لوك توماس أعمالها لشركة بازرعه وتم الاعتراف بحقوق العمال كاملا ومن ثم رُفع الإضراب.

في اثناء تلك الإشكالات تم انتخابي من قبل عمال أبناء القعيطي ممثلاً لهم في النقابات، حيث كان عددهم كبيراً ويمثلون نصف عمال الشحن والتفريغ في الشركة، وشخصياً اعتبرت هذه المسئولية التي كلفني بها إخواني العمال كبيرة من وجهة نظري لأنني أول مرة اتحمل مثل هذه المسئولية، وبرغم ذلك استطعت ان أحقق بعض النجاحات في متابعة القضايا للعمال مع الشركة وحلها كونها قضايا بسيطة إلى جانب التجاوب الذي أبداه الشيخ الجليل علي بازرعه، أما القضايا الكبيرة فكانت تحال إلى النقابة العامة لتقوم بمتابعتها وحلها مع الجهات المعنية. وخلال الفترة التي كنت فيها مندوباً للعمال أو ممثلاً لهم ظلت علاقتي مرتبطة مع المناضل النقابي الكبير الفقيد عبده خليل سليمان.

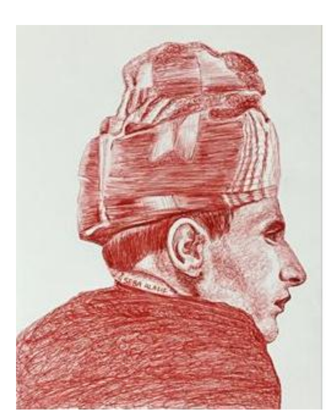
إن أهم ما حققته الحركة العمالية في نضالها لا ينحصر فيما تحقق من مطالب العمال ورفع مستوى حالتهم المعيشية وغيرها من الحقوق بل الأهم من ذلك هو ما تحقق في رفع الوعي الوطني والسياسي لدى العمال الذين أصبحوا يدركون أن الوطن الغالي يرزح تحت وطأت الاستعمار البريطاني وأن المسئولية تقع على عاتق أبناء الجنوب في تحرير وطنهم وطرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني وبناء الدولة الديمقراطية.. هذا الوعي الذي تنامى لديهم هو نتاج لنضالات القوى الثورية، التي أيقظت مشاعر الانتماء الوطني، بعد أن كان الأغلبية من أبناء الريف يعتبرون أنفسهم أجانب في عدن وان عدن هي لبريطانيا. وبعد ان عرفوا حقيقة أن عدن جزء من بلادهم بدأوا نضالاتهم تحت قيادة الحركة العمالية التي أخذت تتصدى للمشاريع الاستعمارية، وأول هذه المشاريع محاولة حكومة بريطانيا لعقد اجتماع للمجلس التشريعي يقر فيه ضم عدن للاتحاد الفدرالي، وهنا تصاعدت النضالات في عدن وتضامنت جميع القوى الوطنية للتصدي لوقف هذا المشروع الاستعماري. فقد دعا المؤتمر العمالي وقيادة الأحزاب حينذاك المواطنين للخروج في المسيرات الاحتجاجية لتلعن رفضها لهذا المشروع، ولبت جماهير الشعب لهذه الدعوة وبدأت الزحف صوب مقر المجلس التشريعي صباح يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م لأفشال ذلك الاجتماع. وأقدمت الحكومة البريطانية على اعتقال قيادات المؤتمر العمالي وقيادات بعض الاحزاب، ومنهم: ١ - عبدالله عبد المجيد الاصنج. ٢ - ادريس حنبله. ٣ - محمد سالم علي عبده. ٤ - عبده خليل سليمان. ٥ - عبدالله مطلق. ٦ - عبدالله عبد الرزاق باذيب. ٧ - علي السلامي.

إلى جانب ذلك عملت حكومة الاستعمار على إنزال قوة كبيرة من القوات المسلحة البريطانية لقطع الطرقات المؤدية إلى مقر الاجتماع ومنع المواطنين من مواصلة المسيرات مع استخدامها للذخيرة الحية والضرب بالهراوات والافراط باستخدام مسيلات الدموع وبكميات كبيرة، ضف إلى ذلك اعتقال عدد من المواطنين وبدرجة أساسية الذين كانوا أكثر حماساً ويتقدمون المسيرات.. كل هذه الأعمال كانوا يعتقدون انهم من خلالها قادرون على تفريق وبعثرة المسيرات ومن ثم إفشالها، ويحققون مخططاتهم الاستعمارية من خلال انجاح الاجتماع، إلاّ أن ظنونهم قد خابت وما حدث كان العكس من ذلك فقد زادت الجماهير التواقة للحرية من حماسها وتصميمها أكثر فأكثر وواصلت مسراتها دون خوف حتى حققت أهدافها التي خرجت من أجلها، فأفشلت عقد الاجتماع وتم نزع العلم من فوق مبنى المجلس التشريعي. وقد كان

رفاقنا عمال الشحن والتفريغ في مقدمة الصفوف ومن أكثر الناس حماساً، وأتذكر عندما كنت أنا وزملائي يحيى احمد عباري واحمد صالح الدبي وعبدالله عوض البصيري وسالم عوض محسن إننا التقينا بالمرحوم صلاح ابو بكر بن بوبك علي النقيب وكانت مسيلات الدموع قد أثرت فينا كثيرا فقال لنا: لماذا لم تأخذون معكم مناديل مبلولة في الماء وبصل فهذا كان سيخفف عليكم من تأثير الغازات إلى حد كبير. فكان ردنا عليه إننا لم نعرف ذلك.

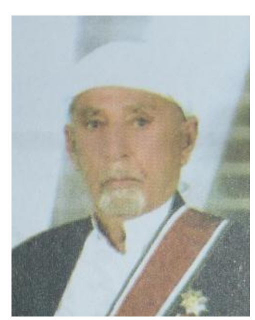
ومع تزايد الحركة الثورية في اتجاهات عدة اصدرت حكومة بريطانية قانون منع الإضراب عام ١٩٦٢م .. هذا القانون قوبل برفض مطلق من قبل الجماهير وبمقاومة باسلة وازدادت درجة الإضرابات والمسيرات إلى جانب العمل البطيء في كل الشركات والمؤسسات والمرافق المختلفة فأدى ذلك إلى إرغام المستعمر لإلغاء ذلك القانون.

وهكذا لعبت الحركة العمالية ممثلة في مؤتمرها العمالي الدور الريادي من خلال رفع الوعي لدي الجماهير وتحسين ظروف العمل والمعيشية للعمال إلى جانب الوقوف مع الحركات الثورية وتأييدها المطلق. وكان أول موقف لعمال الشحن والتفريغ رفضهم تفريغ البضائع من البواخر البريطانية والفرنسية الراسية في ميناء عدن بعد العدوان الثلاثي على مصر ومنع تزويدها بالوقود مما اضطرت الشركات إلى الاستعانة بالسفن العائمة في البحر لتزويد تلك البواخر بالوقود. أما الموقف الثاني فعندما رفض عمال أمريكا من تقديم الخدمات للسفينة المصرية كليوبترا كان الرد السريع من عمال ميناء عدن أذ رفضوا تقديم أية خدمات للبواخر الأمريكية سواء في تفريغ حمولاتها أو تزويدها بالوقود مما أجبر تلك البواخر على مغادرة الميناء.



وعندما ثار المناضل الوطني الشهيد محمد بن عيدروس العفيفي وقاد انتفاضته الشهيرة ضد المستعمر البريطاني وترك مقر سلطنته في يافع الساحل ولجأ إلى يافع الحيد (القارة) عاصمة السلطنة العفيفية تخوف الاستعمار من هذه الانتفاضة فكان الرد قيام الطائرات البريطانية بقصف القارة وتدمير قصر السلطان محمد بن عيدروس (دار القود) وقصور آل العفيف وحاشيتهم وبعض القرى الأخرى. وإلى جانب البيوت التي جرى تدميرها كانت هناك أيضاً بعض الخسائر في الأرواح وإحراق المزارع وقتل المواشي. وحرصاً من السلطان الثائر على أهله ومواطنيه حتى لا يتضررون أكثر ويكون سبباً لما

سـوف يصـيبهم فضَّـل الانسـحاب إلى محافظـة البيضـاء التابعـة حينـذاك للمملكـة المتوكلية. وكان المؤتمر العمالي يقف إلى جانب ذلك البطل الثائر، حيث كان يطبع المنشورات المؤيدة لموقف السلطان من ناحية ومن ناحية أخرى شجب الأعمال البربرية التي تقوم بها بريطانيا ضد أبناء يافع، كما طالبت تلك المنشورات أبناء البيضاء والقرى المجاورة لها الوقوف إلى جانب السلطان الثائر محمد بن عيدروس ودعمه ومساندته، وكذا دعوة أبناء يافع للوقوف صفاً واحداً إلى جانب هذا البطل الثائر



محمد صالح المصلي



أحمد أبو بكر النقيب

وكذا إلى جانب الشيخ أحمد أبوبكر النقيب ومحمد صالح المصلي اللذان ثارا ضد السلطان العميل محمد صالح هرهرة وأولاده. وقد كلفت أنا والأخ يحيى احمد عباري بنقل تلك المنشورات وايصالها إلى مكتب السلطان، وهكذا وقف المؤتمر العمالي بكل شجاعة إلى جانب الحركات الثورية وهذه المواقف جرت بقيادة مناضلين أصبح البعض منهم للأسف في نظر من تربعوا على السلطة بعد الاستقلال بأنهم رجعيين وخونة وطردوا من وطنهم الحبيب الذي ناضلوا وضحوا من أجله. ولا ننسى دور المنظمات الجماهيرية في مرحلة النضال الثوري قبل الاستقلال وأهمها النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات التي كانت تودي دوراً إيجابياً ومن ضمنها نادي الاتحاد اليافعي الذي لعب دوراً كبيراً بين صفوف أبناء يافع المتواجدين حينذاك في عدن من خلال فتح صفوف محو الأمية، إلى جانب صفوف أخرى للراغبين في مواصلة التعليم وكذا دفع وتشجيع عدد من الشباب في الالتحاق بالمعاهد، وهذا ما مكّن الكثير من الشباب من الاستفادة في تلك الفترة من وجود هذا النادي الذي قدَّم خدمات لا بأس بها لأبناء يافع، وقد كان على رأس إدارة هذا النادي المناضلون الأماجد:

١ -فضل محسن عبدالله.

٢ -محمد صالح مطيع.

٣ -محمد صالح الوالي.

٤ -عبدالله مطلق عبدالله.. وغيرهم من المناضلين الذي تداولوا إدارة هذا النادي.



عبدالله مطلق





محمد صالح مطيع

وكان لي بعض المساهمات في نشاطه من حيث عضويتي فيه وجذب العمال للاشتراك في عضويته وكذا استلام الاشتراكات من الأعضاء بحكم عملي مع هؤلاء العمال. وفي نهاية عام ١٩٦٤م شكلت الحلقة التنظيمية لعمال الشحن والتفريغ لشركة لوك توماس وتكونت من التالية أسماؤهم:

١ -احمد صالح الدبي.

٢ -عبدالله عوض البصيري.

٣ -سالم ناجي محمد.

٤ -عبدالرحمن محمد ناصر عماري.

٥ -يوسف عبدالله سعد.

وتم اختياري مسئولاً مالياً للحلقة، وكان الموصي لي المناضل الوطني عبدالله عبوده همام، والمشرف الأول على الحلقة الشهيد علي أسعد مثنى ومن بعده محمد صالح البيضاني وأخيراً محمد سعيد عبدالله "محسن". وبما ان عضوية أي فرد في أي تنظيم يعني زيادة في نشاط ذلك التنظيم وزيادة في الانضباط الصارم مع الاستعداد لتنفيذ أية توجيهات تصدر اليه. كما يجب على الأعضاء قراءة بعض الصحف والمجلات لرفع الوعي لديهم، إلى جانب الزامنا بقراءة بعض الكتب منها كتاب في قلبي لهيب للثورة الجزائرية وكتاب لساطع الحصري وكتاب لجورج حنا وغيرها من الكتب.

وخلال فترت بقائي في عدن أديت واجبي المتواضع ضمن رفاقي من خلال كسب بعض العناصر الشابة لعضوية الجهة القومية أو المساندين لها إلى جانب توزيع المنشورات عندما كان يطلب مني ذلك. وأذكر أنه في أحد الأيام ذهبت مع المناضل الجسور علي صالح سعيد لإحضار المنشورات من مطبعة الحظ التي كانت تقوم بطبع المنشورات للجبهة القومية وموقعها أمام المسجد العسقلاني، وكنا بسيارة الاخ علي

صالح، وعند عودتنا إلى منطقة القلوعة كانت هناك نقطة تفتيش للإنجليز في (باب عدن) فأيقنا إننا لا نستطيع الافلات منهم، إلاّ أنه لحسن حظنا أعطيت لنا إشارة السير دون تفتيشنا. وعند وصولنا القلوعة قام الرفيق علي صالح باعتباره المكلف بتوزيعه على المعنيين ممن يعرفهم وأوصله لكل واحد منهم على حده حتى لا يعرف أحدنا الآخر.. ولذلك لم اتعرف على أحد ممن يقومون بمهمة توزيع المنشورات باستثناء واحد فقط هو الاخ طربوش الذي كان يلعب مع نادي شباب التواهي.



وعند وصول اللجنة الخاصة من قبل الأمم المتحدة إلى عدن في ابريل ١٩٦٧م لتقصي الحقائق أوجدت هذه اللجنة شعور لدى قيادة الجبهة القومية وقواعدها وكذا لدى التنظيم الشعبي وجبهة التحرير أن هذه اللجنة سوف تنزل إلى المدن وتلتقي مع المواطنين لتستطلع آرائهم ومن ثم ترفع تقريرها إلى الامم المتحدة وسيكون رأيها هو الفاصل. لذلك اعطت الجبهة القومية وكذا التنظيم الشعبي وجبهة التحرير اهتماماً كبيراً لهذا الجانب وكلف كل منهم قواعده في تنفيذ التوجيهات بشكل دقيق، أكان من حيث استقبال اللجنة أم من حيث وضع الشعارات وكتابة اللافتات التي ستوضع في الشوارع الرئيسية والفرعية ذات الأهمية. كانت المهمة التي كلفنا بها هي وضع الشعارات في بعض الشوارع في المعلا، فقمنا بشراء الاقمشة والحبال وتوفير السلالم ومن ثم كتابة الشعارات المحددة لنا مركزياً، وعند تنفيذ هذه المهمة تم

الاستعانة ببعض الإخوان الموثوق بهم من مناصري الجبهة القومية، وكان هناك سباق بيننا نحن ومجوعة التنظيم الشعبي لأن كل منا يريد ان يضع شعارات أكثر من الآخر، وبينما كنا نقوم في تجهيز هذه المهمة شعرنا فجأة بأتن الدورية الانجليزية قادمة في اتجاهنا، ولم يكن أمامنا سوى الاسراع بتجميع كل ما معنا من اللافتات والسلالم والحبال والهروب في اتجاه منطقة الشيخ اسحاق وقد اطلقت الدورية النار فوق روسنا بينما كان بإمكانهم قتل أو اعتقال أي عدد منا، وعند دخولنا تلك المنطقة ذات الشوارع الضيقة والمشيدة بيوتها من الصفيح أصبحنا في أمان، لأن الدورية لا يمكن لها دخول هذه المنطقة الشعبية، التي تسكنها بائعات الهوى. وبعد أن شربنا الشاي أردنا العودة لمواصلة مهمتنا فطلبين منا البقاء حتى يتأكدن هل ذهبت الدورية أم لا. وهذه الواقعة تؤكد لنا ان جميع فئات الشعب قد شاركت في الثورة ومناصرتها بشكل أو بأخر. وهكذا كان دوري المتواضع ضمن رفاقي الأعضاء في تنفيذ المهمات التي كانت تؤكل الينا دون تردد وبشكل دقيق.



الفصل الثاني

إسقاط النظام القبلي في يافع وتثبيت سلطة الدولة

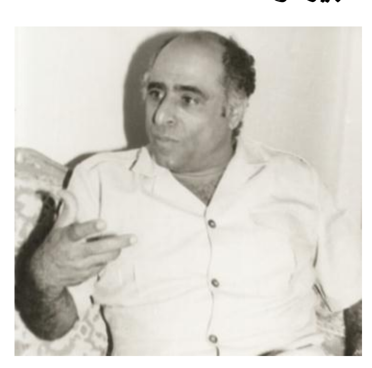
في ١٨مايو ١٩٦٧م انعقد الاجتماع التاريخي لقيادة الجبهة القومية في سيلة بله بالضالع وضم قيادات الضالع وردفان وحالمين والشعيب ويافع واتخذ فيه ذلك القرار الشجاع المتمثل في اسقاط النظام القبلي العشائري وقيام سلطة الجبهة القومية، خاصة بعد أن أصبحت الجبهة القومية أكثر قوة في المناطق الريفية. وبذلك انتصبت أمام جميع الأعضاء في تلك المناطق المهمات الجسام ووضعت كل عضو أمام المحك العملي في اداء واجبه وقدرته على مواصلة العمل الحثيث من أجل استنهاض الجماهير لتغير نفسياتهم وميولهم من خلال العمل السياسي والإعلامي من أجل تأييدهم لما تقدم عليه الجبهة. وفي ضوء نتائج ذلك الاجتماع التاريخي طلب منا في نهاية شهر مايو ١٩٦٧م أن ننقل وضعنا التنظيمي إلى يافع إلى الخلية التي تقع في منطقة سكني في القعيطي –يافع والمكونة من: (١)عبيد حمزة. (٢)محسن محمد حمزة. (٣)محمد سالم العمري. (٤)ناجي بن ناجي محمد. (٥)محمد عبد الرب ناصر. (٦)محمد احمد السلمي. (٧)علي محمد بيخاش. (٨)عبدالرحمن محمد ناصر عماري. (٩)محمد محمد حسين. (١٠)يوسف عبدالله سعد.

وبالنسبة لنا في يافع فقد حققت جهودنا الدؤوبة نجاحات كبيرة من خلال كسب اعداد كبير من الشاب إلى عضوية الجبهة القومية وخلق الروح الوطنية لدى المواطنين برغم الصعوبات والمدة القصيرة التي لم تتجاوز الشهرين. وهذا النجاح لم يكن محصوراً في منطقة معينة، بل شمل كل مناطق يافع وقراها، اللهم بعض الأماكن النائية الذي كان الوصول اليها صعباً وهي قليلة جداً. ولأهمية هذا الجانب توزع أعضاء القيادة العليا ليافع الموحد على كل المناطق من أجل الاشراف على نشاط الأعضاء وكانت القيادة ليافع في تلك الفترة مكونة من:

١ -احمد محمد حاجب. ٢ -علي محضار قاسم. ٣ -عبدالرب علي مصطفى.
٤ -محمد عبدالرب جبر. ٥ -قاسم محمد السليماني. ٦ -سالم عبدالرب جحاف.
٧ -محمد عبداللاه البشع. ٨ -سالم عبدالله عبدالرب. ٩ -محمد ناصر جايد.

١٠ - احمد غالب سيف. ١١ -قاسم صالح علي . وكان المشرف على خليتنا هو المناضل محمد عبدالرب جبر .

وبعد استكمال الترتيبات اللازمة والإعداد الجيد لتنفيذ ذلك القرار في يافع، وقد كُلف لقيادة هذه المهمة المناضل الوطني الجسور فضل محسن عبدالله، كونه قيادي بارز ومثقف في تنظيم الجبهة القومية ، فضلا عن كونه من أبناء المنطقة ويعرفها جيداً . وتم التنسيق المسبق مع قيادة التنظيم في يافع لاستقباله وانجاح مهمته، وحُدّد يوم ٣١ يوليو ١٩٦٧م كموعد لحضور كافة أعضاء التنظيم مع أسلحتهم الشخصية والذخائر وأي أسلحة أخرى توجد لديهم، وكان التجمع في قرية (رباط العبادي) بجانب ما تُسمى (قبة الثور). ويعد ذلك اليوم تاريخياً أعلنت الجبهة القومية في المنطقة نشاطها وحضورها بصورة علنية وانطلق أعضاءها في سيرهم إلى مقر جبهة الإصلاح اليافعية الذي يقع في لبعوس، بين قرى ذي حور، ويقع بجانبه سوق يأتي إليه المواطنون من القرى المحيطة به ومن بعض القرى البعيدة ويتم فيه التبادل السلعي بين المواطنين. وقد توافدت في ذلك اليوم التاريخي حشود جماهيرية كثيرة اكتظت بها ساحة السوق ومحيطه لأول مرة.. وهذا الحضور الكثيف جاء استجابة لما قام به أعضاء الجبهة من تعبئة اعلامية، والإعلان المسبق عن أن هذا السوق سيشد إعلان مفاجأة كبيرة وهامة.



وأمام تلك الحشود التي لم تعرف المنطقة مثيلا لها من قبل، ألقى الرفيق المناضل فضل محسن عبدالله كلمة الجبهة القومية، حيا في مستهلها الجماهير المحتشدة وأشاد بنضالاتها ومواقفها الشجاعة تجاه المخططات الاستعمارية، ومما قاله في كلمته: إنه واعتباراً من هذا اليوم فإن النظام القبلي الذي كان سائداً في يافع قد ولّى إلى غير رجعه، وأن أعضاء الجبهة القومية الذين أمامكم وكذلك الذين لم يتمكنوا من الحضور هذا اليوم لن يكونون الاّ خدماً لكم، فنحن منكم وإليكم. وأعلن في كلمته باسم هذه الجماهير المحتشدة وباسم الجبهة القومية أنه ومن هذه اللحظة تعتبر منطقة يافع جميعا تحت سلطة الجماهير.. سلطة الجبهة القومية، وسوف نتعاون جميعا بالقضاء على الحروب والفتن التي أودت بحياة مئات القتلى وآلاف الجرحى وتثبيت الأمن والاستقرار للجميع وسنعمل نحن وهذه الجماهير التواقة إلى تغيير واقع المنطقة من خلال شق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات وغير ذلك مما

يحتاجه المواطنون.. وقد قوبلت هذه الكلمة بالهتافات المدوية وبالشعارات المؤيدة للجبهة القومية، وأبدت الجماهير استعدادها للعمل جنباً إلى جنب لما يصلح أبناء يافع.

ومنذ ذلك اليوم أصبح مقر جبهة الإصلاح اليافعية مقراً لقيادة الجبهة القومية.. هذا المقر يقع فوق تل مرتفع يطل على كل قرى ذي حور، وعندما كانت الحروب القبلية دائرة فيما بينهم كان كل طرف يحاول ان يسيطر عليه ليتمتع بأفضلية على خصمه، إلاّ أنه الطرف الآخر لا يمكن ان يسمح لعدوه أن يستولي عليه ، مهما كلف الأمر من تضحية. ومع ازدياد ضراوة الحرب بين الطرفين تكون الخسائر كثيرة ومؤلمة، حتى وصلت القناعة لدى الطرفين أن هذا الموقع يعتبر خطاً أحمر لكل منهما. ولذلك كان اختيار جبهة الإصلاح لهذا الموقع ليكون مقراً لقيادتها، حيث استكملت بناء غرف المقر وبناء مدرسة أيضاً من عدد من الصفوف، أي أن هذا الموقع تحول من رمز للجهل والفتن إلى منبر للعلم والسلام، ومن مصدر للشر إلى منبع للخير والألفة والمحبة بين الناس، وبدلاً مما كانوا يتسابقون لاحتلال هذا الموقع أصبحوا يأتون إليه معاً من أجل حل قضاياهم بطريقة سلمية..

وقد تعددت وظائف هذا الموقع، فقد كان في بدايته مقراً لجبهة الإصلاح ثم تحول إلى مقر للجبهة القومية، ثم بعد ذلك مركزاً للشرطة المدنية ثم مركزاً صحياً وعند فتح أول مدرسة إعدادية في المنطقة تحول جزء منه إلى صفوف دراسية والجزء الآخر إلى قسم داخلي للطلبة وأخيراً تحول إلى دار ضيافة.. ونأمل ان يكون متحفاً للمديرية نظراً لموقعه وأهميته التاريخية.

لقد كان محيراً ومدهشاً ذلك الاندفاع والحماس المنقطع النظير الذي ابدته الجماهير في تأييدها المطلق للجبهة القومية منذ اللحظة الأولى عندما القيت الكلمة من قبل الرفيق فضل محسن عبدالله واستعدادها للعمل جنب إلى جنب مع أعضاء الجبهة لإصلاح ما تتطلبه منطقة يافع، في الوقت الذي كان البعض منا ومن المواطنين المؤيدين للجبهة القومية والمناصرين لها متشائمين في ان تسقط المنطقة بسهولة نظراً لأن الحكم القبلي الذي دام آلاف السنين قد ترسخ في عقول المواطنين إلى جانب انتشار الحروب التي سادت المنطقة وشملت معظم مناطقها وراحت فيها ضحايا كثيرة وإصابات عديدة لا زال البعض منها لم يؤخذ بثأره.

وما يجدر ذكره أنه في أواخر العهد القبلي وقبيل طلوع الجبهة القومية بدأ بعض المتحاربين باستخدام الأسلحة المتوسطة وحتى الثقيلة ضد بعضهم البعض، وكان كل طرف يحاصر الطرف الآخر ويمنع وصول اليه كافة التموينات وكذا منع

النساء من جلب المياه من الآبار وأصبحت النساء يجازفن لجلب المياه في جنح الليل، وحتى الحيوانات لم تسلم من هذه الحروب. والغريب في الأمر أن تلك الحروب كانت تنشب بين أولاد عم يربطهم أب واحد أو بين قريتين متجاورتين تربط بينهما قرابة الدم، وهذ الحروب كانت في بدايتها بسيطة وبواعثها خلاف على بعض الممتلكات مثل الأرض أو مساقي المياه الأمطار أو أماكن رعي الحيوانات. وكان الناس في القرى المجاورة يعرفون حق المعرفة من هو الذي على حق، ويقولون كلمتهم في وجه الطرف الذي يريد ان يحصل على حق من غريمه دون وجه حق ولو باستخدام القوة ويجد ذلك الإنسان الذي يحمل العقلية القبيلة المتخلفة من يشجعه من أولاد السوء.

لذلك فان تحليلينا أنا وكثير من الإخوان حول اندفاع الجماهير في تأييدهم للجبهة القومية واستعدادهم لمساندتها منذ اليوم الأول الذي ظهرت فيه الجبهة القومية لتعلن سلطتها هم من المتحاربين. ويرتكز تحليلنا على جانبين، الأول: هو أن تلك الحروب قد اعتبرها المتخاصمون في البداية كرة يتسلون بها، لكنها في الحقيقة قد أودت بحياة ضحايا كثيرة من القتلى من خيرة الشباب إلى جانب اعداد كثيرة من الإصابات، بعضها عاهات مستديمة، كما لم تسلم الاشجار المثمرة وغير المثمرة التي تم اتلافها وتخريبها وتقدر بعشرات الآلاف، إلى جانب الأرض التي أصبحت صالبة، أي لم يعد بمقدور أحد زراعتها بسبب الحروب القبلية وقد كانت تلك الأرض تعطي جزءاً من احتياجات الناس الغذائية. وأما في الجانب المالي فأن أبناء القرية يكدحون جميعهم ويؤدون أعمال شاقة من أجل توفير الأموال اللازمة لشراء الاسلحة والذخيرة لمواجهة عدوهم، كما الكثير من المهاجرين فقدوا أعمالهم لأنه تطلب بقائهم للمشاركة في مواجهة خصومهم، وهذه الحروب زادت الحقد والكراهية بين الناس وباعدت بينهم أكثر فأكثر، ومما زاد من انتشار الحروب وشراستها هي تلك العقلية القبلية المتغطرسة التواقة في البداية للحروب وسفك الدماء، وعندما دفعت تلك العقول الخاوية ثمناً غالياً في الحرب وشعرت بأنها خسرت كل شيء دون ان تستفيد شيئاً تمنت في الأخير أن يأتي أحد لإخراجهم مما هم فيه، حتى ولو كان الشيطان نفسه.

أما السبب الثاني فهو الدور الذي لعبته جبهة الإصلاح اليافعية منذ نشوئها في ٣١ أبريل١٩٦٣م وحتى طلوع الجبهة القومية واعلان سلطتها على يافع في ٣١يوليو١٩٦٧م وأهم أسباب نشوء جبهة الإصلاح هو معاناة الناس جراء الحرب التي كانت دائرة بين قرى ذي حور والتي استمرت لسنوات طويلة وراح ضحيتها عدد من القتلى ومن الإصابات. وامتازت عن غيرها من الحروب في كونها خلقت عناصر واعية ترفض هذه الحرب وتمقتها وتطمح إلى وضع نهاية لها، وأغلب هذه العناصر من المهاجرين الذين

تأثروا بما رأوه في بلدان المهجر من تطور وأمن وسلام. وقد استطاع هؤلاء أن يجذبوا إلى صفهم عدداً لا بأس به من الشباب في قراهم المتحاربة فيما بينها، وأخذوا يلتقون بطرق سرية في أماكن ومواعيد محدده، وعندما زاد عددهم وتعمقت الثقة فيما بينهم ووصلت قناعتهم بأن لديهم القدرة على حسم الأمور وتوقيف هذه الحروب العبثية كخطوة أولى على طريق إنهائها فيما بعد. ومن أجل ذلك اتفقوا على قيام جبهة إصلاحيه تحمل اسم جبهة الإصلاح اليافعية .. واختيارهم لهذا الاسم يدل على البعد النظري لهؤلاء الشباب، فهذه المنظمة أصبحت فيما بعد احدى الفصائل التي تشكلت منها الجبهة القومية. وبعد انتخاب القيادة من العناصر المختلفة وضعت برنامجها العملي. وأول عمل أقدمت عليه هو إنهاء الحروب التي كانت قائمة بين قراهم وحل مشاكلهم، وقد أثمرت جهودهم ولقيت تجاوباً طيبا من الناس الذين ذاقوا الأمرين من هذه الحروب. ولم ينحصر نشاطهم على قراهم بل توسع ليشمل كثيراً من مناطق وقرى يافع، وبالأخص يافع بني مالك، وانضم إلى جبهة الإصلاح أعضاء كثيرون من أغلب قرى يافع وغدت قوة لا يستهان بها ولعبت دوراً كبيراً في حل مشاكل المواطنين ورفع الوعي السياسي ونشر الأمن والأمان، وبدرجة أساسية في قرى ذي حور.

وأقولها بكل صراحة أنه لولا الدور الريادي الذي لعبته جبهة الإصلاح وتمهيدها الطريق أمام الجبهة القومية عند طلوعها المنطقة من حيث وجود المقر والآمن لكون قرى ذي حور تحيط بذلك المقر وهي أكثر تأييداً للجبهة القومية من بعض القرى الأخرى، ولو لا ذلك لكان من المستحيل أن تعلن الجبهة القومية سلطتها بتلك السهولة أو أن تلاقي ذلك التأييد الكبير. بل أنها كانت ستواجه صعوبات جمة. ولست هنا بصدد تقييم دور جبهة الإصلاح لأنه من البديهي أن يأتي غيري من المهتمين والباحثين ممن سيقيِّم نشاطها سلباً وإيجاباً من خلال تتبُّع ورصد كل ما دُوِّن من قبل قيادتها التاريخية ممن عاصروا نشاطها مُنذُ تأسيسها وحتى تسليم مهماتها للجبهة القومية وظلوا يمارسون نضالهم كتفاً لكتف مع رفاقهم منذ اعلان اسقاط الحكم القبلي المتخلف وحتى تثبيت السلطة الوطنية في المنطقة بعد الاستقلال الوطني.

وإذا كنت قد استعرضت جزءاً بسيطاً من نضالات جبهة الإصلاح اليافعية، فأحب أن اذكر بعض قياداتها ممن تركوا بصمات لا تُنسى خلال سنوات عملهم ونضالهم في المنطقة، وبالأخص الذين ظلوا يمارسون عملهم القيادي منذ تأسيسها وحتى تسليم مهامها لسلطة الجبهة القومية، وصمدوا في مواقفهم وعانوا الكثير من الصعوبات، لأن هناك كثيرين كانوا يُنتخبون أعضاء في قيادة الجبهة ويستمرون لفترة في المنطقة

ثم ينتقلون منها للعمل إلى عدن، سواء في مؤسسات الدولة أو في الأعمال الخاصة، أو غادر بعضهم للعمل في المهجر. ولهذا أورد هنا أسماء كوكبة من المناضلين الذين ظلوا ثابتين في المنطقة:

١ - المناضل محمد عبدالرب جبر.

٢ - المناضل محمد ناصر عبده احمد المسير (جابر)

٣ - المناضل سالم عبدالله عبدربه.

٤ - المناضل عبدالله حسين السعدي الذي كان نابغة في حل القضايا ولديه قدرة كبيرة على تحمل الصعوبات.

٥ -المناضل احمد صالح الزير أول مدرس في مدرسة الإصلاح.

٦ - المناضل غرامه صالح محمد.

٧ -المناضل محمد صالح العودي.

وأرجو المعذرة فربما لم تسعفني الذاكرة من إيراد اسماء أخرى نسيتهم بعد هذه السنين الطويلة.

دور الجبهة بعد اعلانها مسئوليتها عن المنطقة

بعد ان أصبحت الجبهة القومية هي المسئولة عن المنطقة كان من الضروري أن تتخذ الخطوة الأولى لإيجاد الأمن والأمان وانهاء الحروب والفتن القائمة بين المواطنين، وهذه الخطوة الأولى تعتبر من أهم وأصعب الخطوات العملية لنشاطها لأن الحروب القبلية لا زالت قائمة بسبب المشاكل التي تنشأ بين المواطنين، وبرغم أن هذه المشاكل تكون في بدايتها صغيرة إلاَّ أنها إذا لم تجد الحلول تكبر وتتوسع حتى تصل إلى حروب طاحنة بين الطرفين. كل هذه الأمور وما يحصل بسببها في المنطقة أخذته القيادة بعين الاعتبار. لهذا عقدت القيادة اجتماعها واشركت معها في هذا الاجتماع بعض الأعضاء ذوو الخبرات الواسعة. ولأهمية تلك الخطوة الأولى تم دراستها دراسة مستفيضة وشارك فيها الجميع، واضعين بعين الاعتبار الوصول إلى مستوى من النجاح في حلها بما لا يقل ٨٠٪ كونها تعتبر الأساس المستقبلي لنشاط الجبهة سلباً أو إيجاباً.

وبكون الجميع من أبناء يافع فانهم ملمين كل الالمام بأوضاع المنطقة وما هي الخطوات العملية التي سيخطونها لتثبيت الأمن والأمان. لذلك اتخذوا القرار السليم وهو البدء بدرجة أساسية في وقف الحروب والفتن من خلال أخذ صُلح بين جميع القبائل المتحاربة وكذا بين القبائل المتفاتنة، أي التي تسود بينها الفتن وتعرضت بسببها أراضيهم لتخريب أو قلع المزروعات حتى أضحت تلك الأراضي بوراً (صالبة).

ولوضع علاج سريع لهذه الحروب والفتن أقرت السلطة المحلية أخذ صلح عام يتم خلاله وقف القتال وتجميد الثأر للقتلى والمصابين لفترة معينة، وأن يتاح للناس إصلاح الأراضي وزراعتها. واتفق الجميع أن يكون البدء من أحد الاتجاهين الأول من خلقة السليماني في مكتب المفلحي أو من خلقة الداوودي الواقعة في منطقة الحد المحاذية لقرى الشطر الشمالي محافظة البيضاء. وهذه القرارات الهامة اتخذت من قبل القيادة والمشاركين معهم لإدراكهم انه بدون هذه الخطوة يستحيل أن يجرى أي تغيير، بل ستظل المشاكل قائمة وقد تزداد أكثر فأكثر وبذلك يصبح لا أهمية لوجود الجبهة.

ومن أجل انجاز هذه المهمة شكلت عدة فرق يرأس كل فرقة عضوان من أعضاء القيادة وكان الجميع تحت قيادة المسئول الأول المناضل فضل محسن عبدالله. واثناء تواجد الجميع في مقر الجبهة حصل إطلاق نار في قرية (آل عَمر) بين عيال سالم عمر وعيال بن عبدالصمد وهؤلاء بينهم فتنة قائمة منذ سنوات راح ضحيتها قتلى وجرحى من الطرفين. هذه الحادثة أوهمت بعض أعضاء القيادة أن هذه تعتبر دعوة للجبهة من قبل هؤلاء بطريقة غير مباشرة وهنا برز فريقان في القيادة، الأول يطرح أنه يمكن أن نبدأ من عند هؤلاء الذي طلبونا، والفريق الآخر يتمسك في القرار الذي سبق الاتفاق عليه. إلاّ أن الفريق الأول وعلى رأسه المناضل فضل محسن كان أكثر إصراراً على أن يكون البدء من عند عيال سالم عمر وعيال بن عبدالصمد، ولم يكن أمام الجميع إلاّ أن يتحركوا إلى الطرفين، إلاّ أننا لم نلقَ أية تجاوب منهما، وبرغم جلوسنا معهما لمدة يومين في مسعى لأن يتجابوا معنا، وأخيرا وافقوا على صلح بينهما لمدة شهر واحد فقط، وهذا يعتبر مؤشر فشل لما نحن قادمين عليه، لكننا اعتبرنا ذلك هفوة سليمة. بعد ذلك توجه الوفد إلى مكتب المفلحي بموجب القرار السابق وبدأ بأخذ الصلح بين المواطنين، وقد كان التجاوب كبيراً بشكل لم نكن نتصوره. وبحكم ان أعضاء الوفد يعرفون نفسية المواطنين وكيفية التخاطب معهم فقد كان لهذا الجانب أثره الإيجابي في تجاوب المواطنين.

استمرت عملية أخذ الصلح بين الأطراف المتحاربة على مستوى مكاتب يافع بني مالك الخمسة بدءاً من ٢ أغسطس إلى نهاية شهر سبتمبر ١٩٦٧م. وبرغم كثرة المشاكل إلاّ أن تجاوب المواطنين معنا كان الأساس للنجاح الكبير في أخذ الصلح خلال هذه الفترة القصيرة، وهذا يدل دلالة صادقة على حسن النوايا لدى المواطنين. بعد ذلك تحرك الوفد إلى منطقة حطيب التي يتبع جزء منها مكتب الحضرمي والجزء الآخر يتبع القعيطي – مكتب الموسطة. وبعد أخذ الصلح في الفتن التي كانت قائمة

هناك تحرك الوفد إلى منطقة ريو وخلاقة وكانت بينهما حروب راح فيها عدد من الضحايا ووجدنا من الطرفين تجاوباً سريعا منهما وتم عقد الصلح بينهما ووضع وثيقة الصلح الذي يسري لفترة سنتين. وبعد التوقيع عليه تحرك الوفد إلى مدينة بني بكر الواقعة في منطقة الحد وهي أكبر مدينة على مستوى يافع وعند وصول الوفد استقبل من قبل المواطنين بحفاوة ومكث الوفد في هذه المدينة لاستكمال حل القضايا التي كانت قائمة بين بعض المواطنين، وهي مشاكل بسيطة جدا، وقد أحسنوا صنعاً في كونهم لم يتركون أية قضية تبرز دون ان يقومون بحلها بطريقة سليمة، وعند تعنت أي شخص يرغب في توسيع المشاكل كانوا يقفون ضده بصرامة، ولهذا خلت هذه المدينة من المشاكل برغم كثافتها السكانية.

لم يأخذ الوفد راحة نتيجة السفر المتواصل مشياً على الأقدام إلى جميع القرى لأن السيارات لم تكن موجودة في تلك الفترة. ومن بني بكر أقرت القيادة ضرورة النزول إلى القرى المتبقية في منطقة الحد لأخذ الصلح بينهم وحل بعض المشاكل التي يستطيع الوفد حلها خلال فترة نزوله، ولكن وقبيل تحرك الوفد وصل إلى مدينة بني بكر رسول من تلك القرى الذي كان الوفد عازم النزول اليها يحمل رسالة من رؤساء القبائل إلى قيادة الجبهة القومية تضمنت عدم رغبة المواطنين في تلك القرى باستقبال الوفد ويطلبون عدم نزوله اليهم، وهذه الرسالة كانت تعني جرس إنذار للوفد. وعلى ضوء ذلك تدارست القيادة الأمر وأقرت عدم التسرع في النزول والبقاء في مدينة بني بكر، واعتبرتها مقر لها، وعلى أن يتم التخطيط مع المشايخ لتجنب أية صدام، وفعلا حصل لقاء مع وفد الجبهة القومية برئاسة الاخ فضل محسن عبدالله ومع المشايخ والعراف في تلك القرى التي رفضت دخول وفد الجبهة إلى مناطقهم وعلى رأس هؤلاء الشيخ الداودي شيخ مشايخ آل داوود والقرى التابعة لها وكذا شيخ مشايخ منطقة الحصن والقرى التابعة له، ولكنهم لم يتوصلوا إلى أي اتفاق بكون هؤلاء المشايخ ظلوا على موقفهم الرافض لدخول الوفد إلى قراهم.

أ واثناء بقاء الوفد في بني بكر طرت مشكلة بين مواطني قرية خلاقة ومواطني منطقة ريو استدعى ذلك تحرك القيادة مع الفرق الموجودة لأهمية الموقف. ولم يبقَ غير الأخوة التالية أسماؤهم : ١ - المناضل الكبير والأب الروحي حسن محمد عبدالقوي. ٢ - ناجي عثمان احمد. ٣ - محمد سالم العمري. ٤ - محمد احمد السلمي. ٥ - محمد عبدالرب ناصر. ٦ - محمد بن محسن القياس. ٧ - محمد مثنى علي. ٨ - عبدالقوي ناصر البعالي. ٩ - قاسم صالح الحداد. ١٠ - حيدره صالح حيدره. ١١ - عبدالله قاسم البعالي. ١٢ - علي محسن السلمي. ١٣ - يوسف

عبدالله سعد. وآخرون لم أعد أذكر أسماءهم. وهؤلاء اقرت القيادة بقاءهم في بني بكر، في مقر القيادة، وفي مساء ذات ليلية وصل إلينا الاخوان محمد قاسم مديد وحسين قاسم مديد وابن عم لهم، وسألونا: أين القيادة؟. فأشعرناهم أنهم تحركوا إلى مدينة خلاقة قبل يومين. وحين سألناهم عن غرض مجيئهم أشعرونا انهم يريدون من القيادة أن تمدهم بفرقة تساند اخوانهم في قرية وادي دان لأنه من المتوقع ان يكون عليهم هجوم من قبل قبائل الشيخ الداوودي وقبائل الشيخ الحصني بسبب أن هذه القرية رفعت أعلام الجبهة القومية فوق منازلهم وهذا يعتبر مخالفة من أبناء هذه القرية للوثيقة التي وضعت بينهم ووقع عليها الجميع وتنص هذه الوثيقة على البنود التالية:

١ -لا يسمح لأي عضو من أعضاء الجبهة القومية بدخول أراضيهم.

٢ -لا يحق لأي مواطن أن يأوي أي عنصر من عناصر الجبهة غير أبنائهم.

٣ - لا يحق لأي فرد أو أفراد من أبناء القرى التي وقعت على الوثيقة ان يرفع علم الجبهة فوق منزله أو في أي مكان أخر، ومن يخالف ذلك سنكون عليه يد واحدة ونتخذ بحقة العقوبات التي نراها مناسبة.

والسبب الذي دفع أبناء قرية وادي دان إلى رفع العلم هو أن محمد قاسم واخوه حسين قاسم وابن عمهم ضباط في الجيش الاتحادي وهم أعضاء في الجبهة القومية ومن العناصر البارزة وعندما علموا ان المواطنين في القرى التابعة لشيخ الداوودي والحصني اتفقوا انه لا يسمح للجبهة دخول أراضيهم هذا التصرف أثار لديهم الغيرة والخجل في أن تكون منطقتهم هي الوحيدة الخارجة عن مناطق يافع بعدم اعترافها بالجبهة ، لذلك قرروا أن يعودوا إلى منطقتهم وعند وصولهم التقوا بأبناء عمومتهم في قرية وادي دان وشجعوهم على رفع الاعلام فوق منازلهم ووعدوهم أنه لا يمكن أن يصيبهم أي أذى من أي كان. وهكذا تم رفع الأعلام فوق منازلهم، وعندما شاهدها المواطنون من القرى الأخرى أبلغوا الشيخ الداوودي والشيخ الحصني بذلك، فكان الرد منهم ان طلبوا انزال الاعلام وإرسال شخصين منهم كرهائن مع تقديمهم الولاء للمشايخ وللمواطنين التابعين لهم مع قبولهم مقدماً الأحكام التي ستصدر ضدهم، أما في حالة عدم الإذعان لما طُلب منهم فسيقومون بمهاجمتهم وستكونٍ جميع ممتلكاتهم مباحة للسلب والنهب وأي اعتراض من قبل أي فرد سيكون دمه مباحاً.

وبحكم أن هذه القرية صغيرة وغير محصنة وتتألف منازلها غالباً من طابقين فقد زاد القلق لدى أبناء القرية بعد أن وصلهم الانذار وانعكس القلق أيضاً على محمد قاسم مديد واخيه وابن عمه لأنهم هم الذين دفعوا أبناء القرية لرفع الأعلام وشعروا أن

أي شيء يصيب أبناء قريتهم سيكون بسببهم، ولم يكن أمامهم إلاّ أن لجأوا لقيادة الجبهة القومية المتواجدين في بني بكر لقصد مساندة أبناء قريتهم من أي اعتداء من قبل المشايخ. وعند وصولهم قرية بني بكر طلبوا من أحد المواطنين أن يدلهم على مقر قيادة الجبهة، وعندما قابلونا كان القلق يساورهم، واشعرناهم ان القيادة ومعهم كل الفرق في قرية خلاقة فطلبوا منا ان نعطيهم شخصاً يرافقهم إلى القيادة المتواجدين في خلاقة، وعندما رأيت القلق المتزايد على وجوههم قررت الذهاب معهم شخصياً وعند وصولهم خلاقة ومقابلتهم الاخوين فضل محسن عبدالله ومحمد عبدالرب جبر طرحوا لهما القضية التي طرأت في قريتهم، إلاّ أنهم لم يلقوا أي تجاوب لأسباب أن القضية التي طرأت بين أهالي خلاقة وأهالي ريو تحتاج إلى قوة أكثر من القوة الموجودة لدى القيادة، ولأهمية الموقف الذي جاءوا من أجل مساعدتهم فيه ولحسم الموقف قبل أية تداعيات وقفت إلى جانبهم بإصرار وأكدت على ضرورة مدّهم بقوة حتى ولو من عدد من الأفراد، ولم يكن أمام القيادة الا التخلص مني ومنهم، بأن أعطوا لي الصلاحيات بحل تلك المشاكل وإعطائهم مجموعة من أفراد القوة الموجودة في بني بكر. وبعد أن عدنا عملت على تجهيز ثمانية أفراد مع أسلحتهم مع الذخيرة خط أول وثاني وكمية احتياطي إلى جانب رشاش برن انجليزي مع كمية رصاص لا باس بها وقاذف بازوكة مع ست طلقات. أما الاخوان الذين اخترتهم للذهاب إلى قرية آل "وادي دان" فهم التالية اسماؤهم:

١ -حسن محمد عبدالصفي. ٢ - محمد احمد السلمي. ٣ - محمد مثنى علي.
٤ - عبدالقوي ناصر البعالي. ٥ - محمد عبدالرب ناصر. ٦ - حيدره صالح حيدره.
٧ - محمد سالم العمري. ٨ - يوسف عبدالله سعد.

بعد أن اخترت هؤلاء من قبلي وأنا معهم استأذنت من الرفيق ناجي عثمان احمد للذهاب، وعند وصولنا القرية برفقة الاخوين محمد قاسم وحسين قاسم استقبلنا المواطنون استقبالاً حاراً وبفرحة شديدة وأقاموا لنا مأدبة (عزومة) في المساء، تنم عن كرمهم. وفي اليوم الثاني زادت التهديدات من قبل المشايخ وأتباعهم ضد ابناء قرية "وادي دان" وارسلوا لهم رسالة تهديد شديدة اللهجة يطلبون فيها منهم أن يتم أسرنا وتسليمنا لهم مع كل الأسلحة التي بحوزتنا، فازداد بذلك الخوف والارتباك لدى أبناء تلك القرية، أن عددهم قليل جدا ونسبتهم لا تساوي حتى ١٪ من إجمالي نسبة أعداد خصومهم، وبيوتهم غير محصنة، ثم أن المساحة التي تقع في اتجاه منازلهم مفتوحة ومن السهل اقتحامها. تم من جانبهم تسليم الرسالة لنا لمعرفة ما هو ردنا على محتواها، وعندما رأينا قلقهم عقدنا اجتماعاً مع شباب القرية لمعرفة استعدادهم

للوقوف إلى جانبنا لمواجهة العدو والدفاع عن القرية وممتلكاتها، وبالفعل وجدنا لدى هؤلاء الشباب الاستعداد الكامل والشجاعة النادرة للمواجهة والثبات على موقفهم مهما كان الثمن وكان عددهم ستة عشر فرداً فقط. لذلك اتخذنا قراراً في الاجتماع ان نرد عليهم أولا برسالة جوابية تضمنت وجهة نظرنا وشرحنا فيها ان الذين أتوا إلى قرية "وادي دان" هم من أبناء يافع ولهم حق الدخول إلى أي قرية من قرى يافع، وليسوا غرباء أو محتلين، كما أوضحنا لهم إننا دعاة خير ولسنا دعاة شر وطلبنا منهم ان لا يغتروا أو يغامروا في تنفيذ تهديداتهم بهجومهم على القرية حتى لا تسفك دماء بريئة، وفي حالة إصرارهم على مهاجمة القرية فإننا على استعداد لمواجهتهم وسيكون النصر حليفنا بأذن الله. وإلى جانب ذلك قمنا اتخذنا الاحتياطات اللازمة ووضع خطة دفاعية، وعلى أن تنحصر المواجهة مع العدو من قبلنا نحن وشباب القرية الذين تم الجلوس معهم واستثنينا المواطنين الآخرين من أبناء القرية واشعرناهم ببقائهم في بيوتهم وعدم خروجهم إذا تمت المواجهة مع العدو وفي حالة خروج أي فرد منهم من منزله اثناء المواجهة فسنعتبره من قوات العدو ونطلق عليه النار، وطمّناهم أن لدينا المقدرة والقوة اللازمة لمواجهة أي هجوم مهما كان عددهم وسيكون النصر حليفنا بأذن الله. وانقسمنا إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تتكون من أعضاء الجبهة وأضيف إليهم ستة من شباب القرية ومهمتهم تغطية المساحة التي تقع في اتجاه بيوت القرية المفتوحة وهي لذل سهلة الاقتحام. أما المجموعة الأخرى فمهمتهم الجهة التي تقع في اتجاه بيوت آل بن هرهرة، وهي محصنة ويصعب اقتحامها. وفي مساء يوم ٣١ اكتوبر ١٩٦٧م وبالتحديد في الساعة الثامنة مساء بدأ الهجوم علينا من الجهتين التي حددناهما مسبقاً، وكانت المسافة بينهما متقاربة، وكنا من جانبنا على أهبة الاستعداد لمواجهة وصد الهجوم بكل شراسة واستبسال، ورغم أن عددنا قليل جداً مقارنة بأعداد المهاجمين، إلا أننا كنا نتفوق عليهم بنوعية الأسلحة التي فاجأتهم وأصابتهم بالرعب، فقد كان للرشاش البرن دور كبير في التصدي للمهاجمين وكان يحمله المناضل محمد احمد السلمي، وما أن بدأ الزحف علينا حتى قمنا برميهم بالقنابل اليدوية، كما اطلقنا على اتجاه حشودهم قذيفة بازوكة، وهذه القذيفة بدويها القوي ازعجتهم كثيراً، لأنهم لأول مرة يواجهون مثل هذه السلاح، ثم اطلقنا عليهم قذيفة ثانية، فلم يكن أمامهم سوى الانسحاب من الجهتين بطريقة عشوائية غير منظمة، وخلال ذلك استمرينا بأطلاق النار إلى مسافات قريبة منهم وحرصنا على عدم تصويبها إليهم لأننا لم نكن نرغب بسفك دماء أي منهم، رغم قدرتنا على ذلك،

لشعورنا أنهم سيدركون لاحقا خطأهم وسيلحقون بركب الثورة اسوة ببقية المواطنين في قرى الحد ويافع بشكل عام.

وفي مساء تلك الليلة كان أعضاء قيادة الجبهة والمجاميع التي معهم قد عادوا من خلاقة إلى بني بكر فسمعوا بالهجوم علينا وسمعوا أصوات الرصاص وقذائف البازوكة فتحركوا مباشرة إلينا، وعلى رأسهم المناضل فضل محسن عبدالله والمناضل محمد عبدالرب جبر وكذا المناضل سالم عبدالله عبدربه، الذي وصل للتو من لبعوس، وعند وصولهم شرحنا لهم الموقف وأبدى الجميع ارتياحهم لما قمنا به وشكرونا على ذلك، باستثناء الرفيق سالم عبدالله عبدربه الذي كان محتجاً وانتقدنا على اطلاقنا لقذيفتي البازوكة بحجة أن قيمة الواحدة حسب قوله ستون ديناراً، وحاولنا اقناعه بأننا لو لم نطلق تلك القذيفتين لتمكنوا من أسرنا أو قتلنا والاستيلاء على أسلحتنا وأن القذيفتين ليس أغلى من دمنا، ونحمد الله أننا استطعنا ان نحقق النصر بهذا العدد القليل. ثم حسم النقاش الرفيق فضل محسن عبدالله عندما قال: لكم الشكر وكان بإمكانكم استخدام كل ما لديكم من سلاح.

ومن جانبهم اقام أبناء القرية مأدبة عشاء لوفد الجبهة القومية تعبيراً عن فرحتهم بهذا الانتصار، وفي أثناء تناول الوفد وجبه العشاء قام مجموعة من المعادين للجبهة القومية بإطلاق النار فجأة على الموقع الذي تواجد فيه الوفد وعلى القرية بشكل عام من عدة مواقع تطل على القرية، من أهمها موقع (الخربة) ولحسن الحظ لم يصب أحد بأذى، وعلى الفور تحركت المجاميع بسرعة لمطاردة المهاجمين من ثلاث اتجاهات، وكنت أنا برفقة الاخ فضل محسن عبدالله واتجهنا نحو موقع الخربة لكونه الموقع المهم، ولكن المهاجمين انسحبوا بسرعة حينما عرفوا بتحركنا نحوهم.

بعد هذه الحادثة تجمعت القوة لمناقشة ما هو الرد الذي يمكن أن نقوم به ضد هؤلاء. وطرح مقترحان، الأول يرى أن نقوم بتطويق القرى القريبة من الحادث ونطالبهم بتسليمنا المهاجمين الذين قاموا بإطلاق النار علينا مالم فسنقوم بمهاجمتهم. أما المقترح الثاني فكان فحواه أن نرسل لهم انذارا نهائيا بالكف عن مثل هذه الأعمال وفي حالة تكرار ذلك فسنقوم بالرد والهجوم عليهم. وحسم الأمر لصالح المقترح الثاني الذي أجمع عليه الكل. بعد ذلك كلف الرفيق سالم عبدالله عبدربه بالبقاء في منطقة الحد مع مجموعة من الحرس الشعبي وعلى أن تكون المنطقة تحت مسئوليته، وأُتخذ من مدينة بني بكر مقراً للقيادة، وأما البقية فعادوا إلى لبعوس بقيادة فضل محسن عبدالله ومحمد عبدالرب جبر لمواصلة مهام الجبهة القومية في الخطوة اللاحقة.

الخطوة التالية للجبهة القومية بعد أخذ الصُّلح

كانت الخطوة الأولى التي خطتها الجبهة القومية في يافع بعد الاستقلال هي أخذ الصُّلح وانهاء الفتن والحروب القبلية التي كانت سائدة في كثير من القرى بين المواطنين لأسباب مختلفة وكذلك المشاكل الأخرى ، بما فيها الأرض الجادسة (الصّالبة) وتهيئتها للزراعة وكانت تلك الخطوة التي أذهلت العدو والصديق في الطريق الصحيح والسليم الذي مهّد للنشاط المستقبلي للجبهة القومية.

وتعهدت الجبهة القومية بمواصلة حَلّ المشاكل العالقة بين المواطنين ، أكانت القديمة أو الجديدة، بعد استكمال الإصلاح على مستوى يافع، باستثناء مسألة القتلى التي سبق وأخُذ فيها صُلح من سنتين إلى ثلاث سنوات. وهذه المسألة الهامة سيكون لها حلول على مستوى الجنوب بشكل عام بعد تثبيت الاستقلال.

ومعروف أن القضايا التي كانت سائدة في المنطقة كثيرة ومنها الصغيرة والكبيرة. وكانت معظم المشاكل تبدأ صغيرة عادةً، ولكن تلاعب الوساطة والمماطلة في عدم معالجتها يجعلها تتسع وتكبر حتى تصل إلى مشكلة كبيرة. وإذا كانت الخطوة الأولى قد حققت النجاح الكبير، رغم العراقيل والمؤامرات التي واجهناها أثناء أخذ الإصلاحات من قبل بعض العناصر الذين يسمون بـ(العُرّاف) والمتعاونين معهم ممن لم تروقهم النجاحات التي حققتها الجبهة القومية، ويريدون أن يبق الوضع القبلي كما هو، لأنهم يعتبرون الوضع الجديد كارثة عليهم لأن المشاكل بين الناس كانت مصدر استرزاقهم وكانوا هم من يختلق المشاكل وهم الذين يقومون بحلها وتدر عليهم أموالاً طائلة وتربطهم علاقات المصالح فيما بينهم في كل مكاتب يافع كما تربطهم أيضاً تلك المصالح مع مشايخ المكاتب، وكان يحدوهم الأمل أن النظام القبلي لن ينتهي بسهولة لأن جذوره راسخة في المجتمع منذ مئات السنين، وربما آلاف السنين، لذلك كانوا يتحركون بشكل سري ودقيق وكُشفت اتصالاتهم مع الذين لهم علاقة وثيقة فيهم في كل القرى، لذلك استعانت القيادة ببعض المواطنين المخلصين في رصد وتتبع تحركات هؤلاء ورفع التقارير عنهم. واتخذت القيادة قراراً باحتجاز المشايخ، وليس اعتقالهم، وكان الهدف هو قطع الطريق على هؤلاء العُرَّاف، لكن ما حدث هو العكس فقد زادوا من ممارساتهم الدنيئة التي كانوا يقومون بها، بل ويتربصون لأية كبوة تقع فيها الجبهة فيستغلوها بهدف إفشال ما قامت به من صلح أوقف الفتن والحروب القبلية. وأمام ذلك رأى البعض ضرورة اعتقال بعض منهم، وبالأخص

الخطيرين، ولكن ذلك الرأي أثار بعض المخاوف في أن تقف قبائلهم إلى جانبهم وتسير الأمور بغير صالح سياسة الجبهة لأنها لم تتثبت أقدامها بعد وما زال الوضع خطير.

بعد مرور خمسة أشهر منذ احتجاز المشايخ وجد بعض المتآمرين والحاقدين على الجبهة غايتهم في شخص يدعى علوي احمد من قرية "الغولين" في منطقة العياسى. هذا الشخص بدأ بينه وبين أخيه نزاع منذ العهد القبلي على تقسيم الأراضي الزراعية التي يملكانها، حيث أراد أن يستأثر بأفضل الأراضي ذات التربة الخصبة والمروية على حساب حصة أخيه، دون وجه حق. وسبق أن تدخل بينهما كثير من مشايخ وعقال المنطقة، لكنه كان يرفض كل الاحكام لأنها تعطي كل ذي حق حقه، وكان يصر على أن تكون الأحكام لصالحه مما أدى في الأخير إلى تدخل شيخ مشايخ الموسطة ونقيب يافعين الشيخ احمد بو بكر النقيب بكون هؤلاء الغرماء يتبعون مكتب الموسطة، وبعد اطلاعه على صحة وصواب الاحكام التي صدرت من قبل المشايخ والعقال التابعين لمكتب الموسطة تمت مصادقته عليها. ومن جانبه رفض المدعو علوي احمد القبول بها، وطلب تعديلها حسب وجهة نظره، مما أدى بالشيخ النقيب ومن معه إلى فرض تلك الاحكام بالقوة، لأنها عادلة واعطت كل واحد منهما حقه الشرعي. ولكنه ظل على موقفه الرافض والمتعنت من تنفيذ تلك الأحكام، بل واصطدم معهم مما أدى إلى مقتل أحد أبناءه، وظلت هذه القضية معلقة وبدون تنفيذ حتى تم أخذ الصلح فيها من قبل الجبهة القومية مثلها مثل غيرها من القضايا الأخرى.

لكن بعض الحاقدين والمتآمرين على الجبهة القومية أخذوا يلومون علوي أحمد بقبوله ذلك الصلح الذي أخذته الجبهة بينه وبين أخيه، حيث وجدوا في عقليته المتخلفة الفرصة لدفعه على الغاء ذلك الصلح الذي سيؤدي حسب ما كانوا يخططون إلى الإطاحة بكل ما أخذته الجبهة القومية من إبرام الصُّلح في كثير من القرى، على أمل منهم أن تعود المنطقة إلى ما كانت عليه في العهد القبلي.

وفي الجانب الآخر كان أخو هذا الشخص المتخلف قد شعر بنوع من الأمان والثقة في أن اخيه لا يمكن ان يقدم على أي شيء ينقض هذا الصلح. وفي أحد الأيام، الأول من شهر رمضان المبارك وبعد صلاة العصر كان يجلس بجانب منزله هو وابنه الوحيد يستنشقان الهواء بأمان واطمئنان، وكان اخوه علوي يتربص بهما، إذ أغاضه أن يشعر أخوه بالأمان، وحينما رآه ومعه ابنه إلى جانبه في موقع واحد وجدها فرصة لا تعوض للتخلص منهما. ولكي لا يفلت أحدهما طلب من ولديه علي علوي ومشهور علوي احمد أن يشاركاه في قتل عمهم وابن عمهم إلاَّ أنهما رفضا في البدء وبعد أصرار والدهم عليهما وافقا بشرط ان يقوم هو بقتل أخيه، على أن يقومان هما بقتل ابن

عمهم، وبالفعل تم تنفيذ العملية من قبل والدهم بقتل اخيه وأما هما فتعمدا اطلاق النار إلى جانب ابن عمهم لأنه لا نية لهما بقتله.

كان الهدف الأول لذلك الشخص المتخلف من تنفيذ هذه العملية هو أنه بقتله لشقيقه وابنه سيكون الوريث لكل ما يملكه دون منازع ، أما الهدف الثاني فهو نسف كل جهود واجراءات الصلح التي أبرمتها الجبهة القومية في كثير من المناطق، وستكون هذه الخطوة التي أقدم عليها بداية العودة الوضع القبلي السابق. وكان ذلك الأمر ممكناً إذا تأخرت الجبهة في اتخاذ الاجراءات الصارمة.

ولأهمية تلك القضية سارعت الجبهة إلى اعتقال القاتل علوي احمد وولديه في نفس اليوم، وتم التحقيق معهم. وحاول بعض الإخوان حصر قضية القتل في الأب وان يستثنوا ولديه منها بحجة أنه لم تكن لديهما النية في قتل ابن عمهم الذي لا يتجاوز عمره العشر سنوات حيث تعمدا اطلاق النار إلى مكان بعيد منه مع أنه كان بإمكانهما قتله، وأنهما لم يطلقا النار الا إرضاء لوالدهما. وعندما طلب هؤلاء الاخوان من الأب ان يحصر القضية فيه لوحده فقط رفض رفضاً قاطعا واصر انهما شريكاه في القتل، رغم علمه أنه سيحكم عليهم بالإعدام جميعهم، وأصر على موقفه ربما لشعوره بالقهر منهما لأنهما خذلاه بعدم قتلهما لابن عمهم.

وشكلت لهذه القضية الهامة والعاجلة محكمة شرعية، وكان لا بد وأن يكون هناك كبش فداء في تلك المرحلة. وفي اليوم المحدد لصدور الحكم حضرت حشود كبيرة من كل قرى يافع يترقبون ما هي الأحكام التي ستصدر بحق هؤلاء. كان البعض ممن حضروا لهم قضايا قتول مماثلة تم أخذ الصُّلح فيها من قبل الجبهة وكانوا ينوون الإقدام على نقض الصلح وأخذ الثأر في حالة أن يكون الحكم غير الإعدام على المجرم علوي احمد. ولكن حينما صدر منطوق الحكم بإعدام ثلاثتهم رمياً بالرصاص، وبعد ان تم تنفيذ الحكم أمام الناس في الساحة، ترسخت القناعة لدى الجميع أن عجلة التاريخ لا يمكن أن تعود للوراء وأن أي جريمة يرتكبها أي فرد مهما كانت مكانته وسواء كان قوياً أو ضعيفاً فأن الدولة ستقتص له وليس أهله او عشيرته، وتيقّن الناس أيضاً أن الاسلحة التي كسبوها للاقتتال فيما بينهم لم يعد لها حاجة من الآن وصاعداً، بل أصبحت مجرد زينة فقط. وعاد الجميع إلى قراهم ولديهم القناعة الكاملة بالامتثال لسلطة الجبهة القومية بما في ذلك تلك العناصر التي ظلت متذبذبة أو تتآمر ضد الإصلاحات.

احتجاز المشايخ وكيفية معاملتهم

من الضروري إعطاء صورة عن كيف تم احتجاز المشايخ وما هي الدوافع لذلك وكيف تم تعاملنا معهم اثناء بقائهم في المنطقة. ومن المعروف ان مشايخ يافع يختلفون عن المشايخ الآخرين حيث لا توجد لديهم سلطة ولا سجون ، اللهم انهم كانوا يتحصلون على مرتبات وبعض المساعدات من حكومة بريطانيا مقابل المعاهدة التي أبرمت معهم مثلهم مثل المشايخ في المناطق الأخرى في الجنوب العربي.

وبعد اعلان الجبهة القومية سلطتها على المنطقة في تاريخ ٣١ يوليو ١٩٦٧م برزت العناصر التي لا تريد الإصلاحات وتريد بقاء المنطقة كما كانت عليه من تخلف وجهل وفتن ، لأن أي نظام جديد سيكون كارثة عليهم ويفقدهم مصالحهم، وهكذا بدأ تحركهم في القرى مع العناصر التي لهم علاقة وثيقة فيهم وعملوا على عقد لقاءات واتفقوا أن يفشلوا أي خطوة تخطوها الجبهة القومية. وشعرت القيادة ان مثل هذه الأعمال ما كان لها أن تحدث لولا تشجيع بعض المشايخ، ومن أجل قطع الطريق على هؤلاء واضعافهم أقدمت الجبهة على احتجاز المشايخ كجانب احترازي وهم:

١ -الشيخ سالم بن عاطف جابر، شيخ مكتب الضبي.
٢ -محمد محسن الضباعي وابنه عبدالحافظ، شيخ مكتب البعسي.
٣ -عبدالقوي محمد بن غالب، شيخ مكتب الحضرمي.
٤ -صالح محمد بن غالب ابن عم الشيخ لمكتب الحضرمي.
٥ -الشيخ بن جمال أحد مشايخ مكتب المفلحي.
٦ -محمد صالح بن عتيق ابن عم شيخ القعيطي.

وقد رُتّب لهم السكن في الطابق الثاني من مقر الجبهة القومية، في أفضل الغرف وأوسعها وتقع بجانب سكن القيادة وبعض من الحرس الشعبي، وكانوا يُعاملون من قبل الجميع معاملة حسنة جدا لكونهم أولاً كبار في السن، بعضهم عمره ٧٥ سنة وبعضهم ٦٥ سنة، وهناك اثنان فقط ممن كانت أعمارهم بحدود ٣٠ سنة. كما أن هؤلاء المشايخ لم تكن لهم سوابق مثل غيرهم ولم تبرز منهم أية أعمال هدامة ضد وطنهم وأهلهم، ولهذا كان مسموح لهم التجول في اطار مبنى المقر والتحدث مع الجميع بحرية كاملة إلى جانب اداء الفروض الخمسة في المسجد بجانب مقر القيادة. أما الزيارة فكان مسموح بها من الصباح وحتى المغرب ويسمح لهم بإحضار الأكل والقات والمداعة وكل ما يحتاجونه دون أيه اعتراض، بل كانوا معززين مكرمين، وكانت لدينا النية بإطلاق سراحهم بعد تثبتت السلطة في المنطقة، ولكن لم يكن بمقدورنا ذلك إلا بأمر من قبل السلطة العليا، ولهذا ظلوا في يافع حتى تاريخ ٢٠ يوليو عام ١٩٦٨م، وبناء

على طلبهم أن ننزلهم إلى عدن بعد أن سألونا هل لدينا القدرة ان نطلق سراحهم أو أن نحاكمهم فكان ردنا عليهم: إننا لا نستطيع ان نطلق سراحكم ولا نستطيع ان نحاكمكم لأنه ليس لدينا محكمة. فقالوا لنا: لماذا ما تنزلونا عدن لأن هناك محاكم وممكن يبثوا في محاكمتنا سريعاً نظراً لكبر سننا وأيضاً لأنه ليس لنا قضايا لأن بقائنا هكذا في يافع سيطول. وتجاوبا منا مع طلبهم قمنا بإنزالهم إلى عدن وكان معنا خمسة جنود بقيادة المناضل محمد ناصر جابر وسلمناهم لوزارة الداخلية، وبقيوا في سجن المنصورة إلى عام ١٩٧٢م ، ثم جاء لهم مجموعة من أبناء يافع على أساس أخذهم إلى يافع لمحاكمتهم أمام المواطنين فظهرت الفرحة على وجوههم واعتبروا أن الفرج قريب، إلاّ أنهم وللأسف الشديد لم يكن يعرفون أنمن أتوا لأخذهم هم من الشياطين وليس من بني آدم، لأنهم غدروا بهم، وما أن أوصلوهم إلى سيلة حطاط حتى قاموا بإعدامهم بطريقة همجية ووحشية، ولم يكن لديهم ذرة من ضمير أو أخلاق، وتصرفوا بطريقة لا تمت للقانون بصلة ، لأنهم أعدموهم بدون محاكمة ولم يكن عندهم أي جرم، فضلاً عن عدم مراعاتهم لكبر سنهم، إذ أن أغلبهم تجاوز الثمانين عاماً، بل أنهم لم يكونوا حتى يستحقوا البقاء في الحجز تلك الفترة الذي قضوها في السجن سواء في يافع أو في سجن المنصورة، ولعل أكبر جريمة ارتكبها المنفذون هو اعدامهم المناضل الوطني السلطان محمد بن عيدروس العفيفي الذي تمرد على السلطات البريطانية ورفض مشاريعها الاستعمارية وترك سلطته ورغد الحياة وفضل ان يعيش حراً فقيراً يقاوم المستعمر البريطاني وظل مشرداً من وطنه يافع بعد أن دمرت بريطانيا منازله في يافع القارة مع عدد من القرى التي وقف أهلها معه في يافع.

عندما علمت بإعدامه كنت حينها في دورة في الصين الشعبية فحزنت عليه كثيراً، لكوني قابلته أكثر من مرة قبل الاستقلال حينما كان في البيضاء إذ كنت أنقل له المنشورات المؤيدة له ولنضاله والتي كانت تطبع من قبل الاتحاد العام لعمال الجنوب، كما جرى إعدام اخوانه القصر الذي لا يتجاوز عمر أكبرهم ثمانية أعوام دون ذنب اقترفوه.

الاستقلال الوطني والتقسيمات الإدارية

استقبلت الجماهير إعلان الاستقلال الوطني في مساء ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م في كافة مناطق الجنوب من أقصاه إلى أقصاه في كل مدنه وقراه بفرح عظيم لا مثيل له، وتعبيراً عن هذه الفرحة العظيمة خرج أبناء يافع من منازلهم ليوقدوا مشاعل اللهب فوق المرتفعات الجبلية وعلى أسطح المنازل واطلاق الأعيرة النارية في الهواء وظل الناس رجالاً ونساءً خارج بيوتهم في كل قرية يبتهجون ويرقصون ويمرحون حتى الصباح، وأتذكر كيف كان الرجال يرددون الأهازيج ويؤدون الرقصات المختلفة فيما تردد النساء الزغاريد، وكان ذلك اليوم عيداً حقيقياً بالفعل.

بعد اعلان قيام الجمهورية الفتيه قسمت أراضي الجنوب إلى ست محافظات، وقسمت كل محافظة إلى عدد من المديريات وكل مديرية إلى مراكز إدارية، وكان نصيب يافع بكامله مديرية واحدة ضمن محافظة أبين (الثالثة سابقا) رغم مساحتها الواسعة وكثافتها السكانية التي يجعلها مهيأة لأن تكون محافظة بذاتها، إلاّ أن السبب في وضعها مديرية واحدة هم أبناؤها. فعند ما طلع وفد من الإدارة المحلية برئاسة سعيد العكبري للجلوس مع أعضاء القيادة المحلية لمعرفة وجهة نظرهم في كيفية تقسيم منطقة يافع إداريا، اقترح عليهم أن تكون يافع مديرتين، مديرية تضم الساحل والأخرى يافع الحيد، إلاّ أن هذا المقترح قوبل بالرفض من قبل القيادة المحلية في يافع واصروا أن تكون يافع مديرية واحدة، وكان هذا الإصرار حينها بدافع التخوف من فصل يافع الساحل عن يافع الحيد، بحيث يصبح يافع الحيد غير قادر على تغطية ما يحتاجه لضعف موارده المالية. وكانت الفكرة لدى القيادة المحلية ان يافع الساحل بموارده الكبيرة هو القادر على تغطية نفقات ليافع الحيد حينما يكون يافع مديرية واحده، وبرغم أن الاخ سعيد العكبري أشعرنا ان يافع الحيد خارج عن ميزانية الحكومة الاتحادية وسيظل كذلك مؤقتاً حتى يتم معالجة ذلك الأمر في المستقبل من قبل حكومة الاستقلال الوطني، وهكذا وضعت مناطق يافع الواسعة بكاملها في إطار مديرية واحدة تحت اسم المديرية الغربية من المحافظة الثالثة وقسمت المديرية إلى خمسة مراكز إدارية هي:

١ -المركز الأول جعار وعاصمته جعار.
٢ -المركز الثاني رصد وعاصمته رصد.
٣ -المركز الثالث لبعوس وعاصمته لبعوس.
٤ -المركز الرابع الحد وعاصمته بني بكر.
٥ -المركز الخامس يهر وعاصمته السويداء.

وكـان المناضـل الـوطني يحيـى عبـدالقوي ناشـر، رحمـه الله، أول مـأمور للمديريـة الغربية (يافع)..أما المراكز فظلت بدون تعيين مساعدي للمأمور فيها، نظراً لعدم وجود ميزانيـة معتمـدة لهـا، وعلـى الأخص المراكـز الأربعـة، أمـا المركـز الأول جعـار فكانـت لـه ميزانيـة خاصـة لأنـه كـان مرتبطـاً مـن سـابق ضـمن حكومـة الاتحـاد، ولهـذا ظـل نشـاط الاخ المأمور محصوراً في المركز الأول جعار، فيما بقيت المراكز الأربعـة مجـرد مراكـز بالاسم فقط دون أن يُرتب وضعها الإداري لعدم إدراجها ضمن ميزانيـة الدولـة المعتمـدة، بما يعني أن الدولة غير مسئولة عن الأربعة المراكز..

وهذه الوضعية الناشئة جعلت جميع أعضاء الجبهة القومية في تلك المراكز أمام الأمـر الواقـع ولم يكـن أمـامهم غير خيـارين، الأول هـو تخليهم عـن المسئولية في المنطقـة وتحميـل الدولـة كافـة النتـائج، وهـذا يعـني أن المنطقـة سـتعود إلى مـا كـانت عليـه في العهد القبلي من حروب وبصورة أعنف وأشد مما كـان عليه وتصبح الجهـود المخلصة المبذولة من قبل أعضاء الجبهة القومية والمواطنين الخيرين وما حققوه من أمن وأمان واستقرار في مهب الرياح. أما الخيار الثاني فهو أن تبقى المنطقـة تحت مسئولية جميع أعضاء الجبهة القومية قيادةً وقواعد، وهي مسئولية صعبة جداً، وعلى الأخص في تلك الظروف التي نشأت بعد قيام النظام الوطني الذي أصبح مسئولاً عن جميع مـواطني الجمهوريـة وأراضيها في الوقت الـذي كـان الاعتمـاد المقـرر للجبهـة في المنطقـة مـن قبـل القيادة العامة هو الفين دينار فقط للبعوس ومثلها لرُصد، وهـذا المبلـغ لا يسـاوي شـيئاً، وكـان مخصصاً لشراء المواد الغذائيـة في المرحلـة السـابقة لأن الجميـع كـانوا يعملـون بـدون رواتـب، وهـذا يعـني أن المسـئولية سـتكون أكثـر، خاصـة بعـد تحقيـق الاسـتقلال الـوطني، لأن المـواطنين في المنطقـة يتطلعـون لمـا سـتقدمه الحكومـة لهـم مـن مشـاريع خدماتيـة ومـن أهمهـا المـدارس والطرقـات والمراكـز الصـحية وغيرهـا مـن المشـاريع الـتي ستعوضهم عن الحرمان الذين عانوا خلال العهد القبلي. وأمام هذه الوضعية واصرار الحكومة الوطنية بعدم ادخال هذه المنطقة الهامة والمحرومة ضمن ميزانية الدولة لم يكن أمام جميع أعضاء الجبهة إلاّ أن يتحدوا الصعاب ويتحملوا البقاء في مسئولياتهم حباً في وطنهم واهلهم حتى لا يضيع كل ما بذلوه من جهود في الفترة السابقة مهما كانت الصعوبات التي تواجههم.

التحديات .. وضعف الإمكانيات

بعد ان تخلت الدولة عن مسئوليتها تجاه أربعة مراكز في منطقة يافع بعد الاستقلال الوطني بحجة انها لم تكن ضمن ميزانية حكومة الاتحاد الفدرالي..إذاً ما هي المهمات القادمة أمام أعضاء الجبهة بعد قبلوهم بقائهم كمسئولين عن المنطقة؟!.

بعد ان وُضعت القيادة المحلية في يافع أمام الأمر الواقع بقيت هي المسئولة عن المنطقة كما كان عليه الحال من قبل. ولذلك عقد اجتماع ضم جميع الأعضاء القياديين في كل مناطق يافع لمناقشة الوضع الذي نشأ والوقوف أمام المعالجات التي يرونها، وتم وضع خطة عمل للنشاط المستقبلي وأهم ما فيها مواصلة العمل ودون تلكؤ في حل مشاكل المواطنين السابقة منها والحديثة التي طرأت بعد أخذ الصُّلح حتى لا تتراكم المشاكل وينفجر الوضع من جديد، إلى جانب ذلك توعية واستنهاض همم الجماهير للقيام ببعض المشاريع والمساهمة في تغيير الوضع الاجتماعي في المنطقة إلى الأفضل قدر الإمكان. وكان القرار الصائب الذي خرج به الاجتماع هو أن تكون للمنطقة قيادتين إحداهما لمركز رُصُد، أي ليافع بني قاصد، على أن تشمل كل المكاتب الخمسة، والأخرى ليافع بني مالك بمكاتبها الخمسة المكاتب وعلى أن يكون مركز الحد تحت مسئولية قيادة يافع لبعوس، وأتفق أن تستمر القيادتان في تحمل مسئولياتهما وحل مشاكل المواطنين حتى تتم المعالجات لاحقاً من قبل الدولة.

وفي لبعوس عقدت القيادة اجتماعاً لها لوضع برنامج عملها وتوزيع المهام بين اعضائها، وأهم قضية نُوقشت باستفاضة هي المشاكل القائمة بين المواطنين وطرق وأساليب معالجتها. وتم اتخاذ قرارين، الأول توزيع المهام بين أعضاء القيادة التنظيمية على أن يشرك كل واحد منهم عدد من أعضاء الجبهة القومية حسب ما يتطلبه عمله في كل منطقة، وكان الهاجس الأمني هو الأهم في هذا المجال. وشمل القرار الثاني تشكيل لجنة شعبية عليا مهمتها تشكيل لجان الشعبية لحل قضايا ومشاكل المواطنين وعلى أن تشمل جميع القرى في يافع بني مالك بما في ذلك منطقة الحد والحرص على انجاح نشاطها، مع عدم تعرضها لقضايا القتل والثأر التي سبق أن أخذ فيها صُلح، باعتبار هذه أن هذه القضايا سيتخذ فيها حل شامل على مستوى مناطق الجنوب. وقد شكلت اللجنة العليا من التالية اسمائهم:

١ - عبدالله حسين المسعدي - رئيس اللجنة.
٢ - حسن محمد عبدالصفي - نائب الرئيس.
٣ - قاسم عوض مقبل -عضواً.
٤ - محمد حسن بن علي عبيد -عضواً.

٥ - يوسف عبدالله سعد -عضواً.

وسميت هذه اللجنة باللجنة الشعبية العليا لحل قضايا المواطنين، وتم ذلك في شهر ابريل عام ١٩٦٨م. وكان اختيار هذه اللجنة من الأعضاء الخمسة لهذه المهمة الصعبة والمعقدة والواسعة التي شملت كل قرى الخمسة المكاتب بما فيها منطقة الحد بسبب بعض الميزات التي يتصف بها هؤلاء الأعضاء، ومن أبرزهم رئيس اللجنة عبدالله حسن السعدي رحمه الله الذي كان يتمتع بمميزات كثيرة قل أن نجدها لدى غيره، فقد كان يمتلك مقدرة فائقة لتذليل وحل القضايا مهما كانت صعبة ومعقدة كما كان يحظى باحترام وتقدير من قبل الجميع وكان قد اختير اثناء نشاط جبهة الإصلاح اليافعية رئيساً للجنة حل المشاكل. وكان الأخ حسن محمد عبدالصفي نائب رئيس اللجنة يمتلك هو الآخر قدرة كبيرة ومعرفة واسعة في حل القضايا ويمتاز بالهدوء ومحبوب لدى الجميع وينتمي إلى أسرة مشهورة في يافع. وأما أعضاء اللجنة: قاسم عوض مقبل ومحمد حسن ويوسف عبدالله، فهؤلاء جميعهم لديهم ما يكفي من القدرات لحل قضايا المواطنين ولم يكن اختيارهم من قبل اللجنة القيادية لهده المهمة الصعبة الاّ لثقة القيادة فيهم وفي قدراتهم.

عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في تاريخ ١٢ ابريل ١٩٦٨م لمناقشة عملها المستقبلي ووجدت ان المهمة التي كلفت بها كبيرة وصعبة وذات أهمية بالغة ولا يمكن العمل بها بطريقة عفوية أو ارتجالية، وتتطلب دراسة دقيقة وشاملة حتى لا تقع اللجنة في المثل القائل (أراد يكحلها فعور عينها) لأن القضايا مهما كانت صغيرة أو كبيرة، سهلة أو معقدة، تتطلب وقتاً منذ استلام الدعوة والجواب مروراً بفحص وتدقيق الوثائق المتعلقة بالقضية والاستماع إلى الشهود والبراهين، ثم تأتي مهمة دراسة القضية دراسة دقيقة لضمان النجاح في تنفيذ الحكم عند صدوره. ومعروف ان القضايا كثيرة ومنتشرة في كل القرى وتتطلب إلى عدد كبير ممن يسهمون في حل هذه القضايا.

ومن أجل الاسراع في عمل اللجنة اقرت الأمور التالية:

١ -كلف الاخ رئيس اللجنة عبدالله حسين السعدي ونائبه حسن محمد عبدالصفي بوضع اللائحة المنظمة لسير عمل اللجان عند تشكيلها وعلى أن تتضمن اللائحة عددا من البنود الملزمة للجميع حتى يكون العمل منظماً منذ البداية.

٢ - توزيع المهام على أعضاء اللجنة في النزول إلى المناطق التي حددت لكل منهم، وعلى أن يتم نزولهم مباشرة بعد انجاز اللائحة وتوفير نسخ لكل عضو، وأن يتم الجلوس أولا مع أعضاء المنظمات القاعدية في القرى التي سوف تشكل فيها اللجان الشعبية، لأن

نجاح هذه المهمة يرتكز في الأساس على أعضاء المنظمات القاعدية والمواطنين الشرفاء، وأن يتم اطلاعهم على اللائحة حتى يتم استيعابها قبل الإقدام على تشكيل اللجان.

وبعد ان تم النزول من قبل أعضاء اللجنة العليا إلى المناطق المحددة لكل منهم والجلوس مع أعضاء المنظمات القاعدية واطلاعهم على بنود اللائحة أبدوا استعداداهم الكامل للتعاون والعمل ليل ونهار، وأكدوا أنهم كانوا منتظرين هذه المهمة بفارغ الصبر، خاصة وأن بعض المواطنين قد بدأوا يتململون من بقاء مشاكلهم بدون حلول.

وبموجب اللائحة التي أعدت من قبل اللجنة العليا تم تنفيذ بنودها بشكل دقيق وبطريقة سليمة على النحو التالي:

٣ -تم اختيار أعضاء اللجان الشعبية في كل موقع من عناصر الجبهة القومية من ذوي الخبرات في حل القضايا والسمعة الطيبة لدى المواطنين واُختير إلى جانبهم عدد من المواطنين أصحاب الخبرة في حل القضايا ومن المخلصين لوطنهم واهلهم والمحبوبين من قبل الجميع، لأن هذه الصفات لها تأثيرها النفسي لدى المواطنين، سواء عند تسليمهم قضاياهم أو عند اصدار الحكم فيها، وقد كان هذه اللجان مجل ثقة المواطنين الذين كانوا هم من شارك في اختيارهم.

٤ -اختيار المواقع لما سُمّي بالمراكز الثقافية حيث يتم فيها عقد الاجتماعات للجان الشعبية وكذا تداول قضايا المواطنين حتى صدور الأحكام فيها، وتم الأخذ بالحسبان أن يُراعى في اختيار كل لجنة شعبية التقسيمات القبلية السابقة نظراً لترابط القضايا بين المواطنين وكذا قرب المسافات بين هذه القرية وتلك، بمعنى ان يختار المكان المتوسط.

٥ - تحديد القرى التابعة لكل لجنة في موقعها حتى لا تكون هناك ازدواجية أو تداخل في المهام بين هذه اللجنة بما لا يؤدي إلى أية إشكالات بين هذه اللجان. كما وزعت المهام والمسئوليات بين جميع أعضاء اللجان حتى لا يتجاهل بعضهم البعض.

٦ -عند استلام الدعوى والجواب من المتنازعين واستكمال جميع الوثائق المتعلقة في القضية المحددة، بما في ذلك السجول والشهادات، ويتم الحفاظ على تلك الوثائق حتى تنتهي القضية بين أطراف النزاع، ثم تعود الوثائق لأصحابها.

وعند دراسة القضايا من قبل أعضاء اللجان تكون السرية ملزمة للجميع منذ استلامها وحتى صدور الحكم فيها، ويتم نقاش القضية في مكان آمن وبعيد عن أعين الناس الذي يتتبعون سرقة الاخبار لنقلها لهذا الطرف أو ذاك بغرض تعقيد القضية وتوسيعها. وبعد صدور الحكم وفي حالة ان أحد الاطراف لم يوقع أو كليهما يتم المرافعة فيها إلى اللجنة الشعبية العليا، حيث تُرفع القضية مع كامل الوثائق وبعد

النظر من قبل اللجنة العليا لكل ما احتواه ملف القضية يكون لها الحق في المصادقة على الحكم أو تعديله، وحكمها أشبه بحكم المحكمة العليا. وقد تم استكمال تشكيل اللجان واتخذت من المراكز الثقافية مقرات لها وممارسة نشاطها بنجاح وتجاوب وتعاون من قبل المواطنين في جميع القرى .

دور اللجان الشعبية والنجاحات المحققة

بعد ان تشكلت اللجان الشعبية في الأحياء السكنية بدأت تمارس أعمالها في حل قضايا المواطنين بعزيمة كبيرة وبجهود مضنية ، حيث كان أعضاء اللجان يعملون من بعد الظهيرة وحتى ساعة متأخرة من الليل طوعياً وبدون أي مقابل، وهذا الحماس أدى إلى تحقيق نجاحات كبيرة، رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهوها، سواء من حيث تشعب بعض القضايا المرتبطة بأكثر من طرف، أو في عدم تجاوب وتعاون البعض من المتنازعين في إحضار ما يطلب منهم من وثائق وغيرها. لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن أغلبية المواطنين قد كانوا متفاعلين ومتجاوبين مع اللجان الشعبية ولم يبخلوا بمساعدتها في تقديم الأدلة والبراهين التي تطلب منهم وبسرعة، كما أن البعض كانوا يساهمون في اقتراح الحلول أو التلويح بها فيقدمون بذلك خدمة جليلة للجان في وضع الحلول للعديد من القضايا، الأمر الذي مكنها من احراز النجاحات المتواصلة في حل معظم القضايا وبطرق سلمية، لقيت استحسان المواطنين وقد انعكس ذلك من خلال تقبل الأطراف المتنازعة للأحكام التي صدرت والتي لم يستأنف منها غير ما نسبته من ٦٪ إلى ٧٪ فقط.

ونثمن هنا جهود أولئك الأبطال الذين ضحوا بجهودهم وأوقاتهم الثمينة وغلبوا مصلحة الوطن على مصالحهم الخاصة، حيث تركوا الاهتمام بأسرهم لآبائهم واخوانهم وتفرغوا بالكامل لخدمة أهلهم ووطنهم. ومهما قلنا من كلمات الثناء والتقدير والعرفان بحق هؤلاء المخلصين لا يمكن أن ننصفهم أو نفيهم حقهم إزاء مما قدموه وما بذلوه من جهود في أصعب الظروف ودون أن يكون لهم شاغل أو هم غير تثبيت السلطة الوطنية الوليدة وخدمة وطنهم وأهلهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم. ولم ينحصر نشاط هذه اللجان الشعبية في حل القضايا بل تعداه ليشمل جوانب متعددة وعلى وجه الخصوص المرتبطة بحياة المواطنين وبمستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

المراكز الثقافية ودورها في تغيير الحياه الاجتماعية

لعبت المراكز الثقافية التي أُنشئت في كل الأحياء السكنية في عموم المناطق دوراً كبيراً وأساسيا في مجمل ما تحقق من نجاحات بقيادة اللجان الشعبية، وأهم شيء تم تحقيقه في تقديري هو خلق روح الألفة والمودة بين المواطنين من مختلف القرى الذين كانوا يلتقون في هذه المراكز لمتابعة قضاياهم أو عند صدور الأحكام فيها حيث يضطرون للبقاء معاً عدة سواء خلال جلسات القات أو اللقاءات الأخرى وأدى ذلك إلى كسر حاجز العزلة الذي كان سائداً قبل الاستقلال بين المواطنين وجعلهم بعيدين عن بعضهم البعض نتيجة الحروب والفتن التي كانت قائمة بين القرى المتجاورة وجلعت منهم أعداء لبعضهم وزادت من الحقد والكراهية والتباعد فيما بينهم أكثر فأكثر.

وعندما بدأت اللقاءات تجمعهم في مقر اللجان الشعبية ومع استمراريتها يوماً بعد يوم أخذت تنشأ علاقات جديدة أساسها الألفة وروح التفاهم وأخذت تتلاشى العقد القديمة تدريجيا، وأصبح هم الجميع الخوض والنقاش في القضايا المرتبطة بمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ومثل هذا التقارب نجاحاً لا يستهان وكان أساساً لتوحيد المواطنين واستنهاض هممهم للمشاركة بفعالية في تغيير الواقع الاجتماعي من خلال الاستعداد للمساهمة في قيام وبناء المشاريع الحيوية التي كانوا بأمَسّ الحاجة لوجودها.

أن هذا النشاط الذي قاده أعضاء المنظمات القاعدية واللجان الشعبية المنتخبة من قبل المواطنين قد حقق نجاحات كبيرة في بناء وتشييد العديد من المشاريع، منها المدارس والمراكز الصحية وشق الطرقات وغيرها من المشاريع الحيوية، حتى أن الذين زاروا المنطقة وشاهدوا تلك المشاريع لم يتصوروا أنها شيدت بمبادرات طوعية وتبرعات سخية من قبل الجماهير دون مساهمة الدولة.

وقد لعبت المراكز الثقافية بقيادة اللجان الشعبية دوراً كبيراً في الجانب التثقيفي والاجتماعي حيث خُصصت محاضرات في كل أسبوع، يوم للرجل ويوم للنساء، يلقيها المكلفون ممن لديهم مستوى تعليمي وثقافي ويمتلكون القدرة في تبسيط الأمور لسهولة فهمها واستيعابها، وجذبت هذه المحاضرات المواطنين ذكوراً واناثاً واصبحوا متشوقين لها لأنها فتحت أمامهم مجالاً للمعرفة كانوا محرومين منه، وكانت تتنوع موضوعات هذه المحاضرات وكذا تبادل المكلفين في إلقائها.

كما تم وضع برنامج لمحو الأمية خُصّص فيه يومان في الأسبوع للرجال، ويومان للنساء، وكانت الدراسة بالنسبة للنساء تبدأ من الساعة الثالثة عصراً وحتى

الخامسة. أما الرجال فكان لهم اختيار الوقت المناسب، إما من الساعة الواحدة بعد الظهيرة وحتى الثالثة أو من الساعة السادسة وحتى الثامنة مساء. وتم توفير السبورات والمدرسين على نفقة أبناء المركز. وقد التزم الجميع بالخطة المرسومة، وحُدّد يوم في الشهر للجانب الثقافي.

كل هذا النشاط كان قبل ان تضع الدولة خطتها الأولى لمحو الامية، وتم بجهود طوعية مخلصة وبتبرعات سخية أغلبها من المهاجرين الوطنيين، وقد مهدت وهيأت هذه الخطوة لالتحاق النساء لاحقاً في صفوف محو الامية ضمن خطة الدولة الأولى بأعداد كبيرة.

المؤتمر الرابع للجبهة القومية وانعكاساته على الأوضاع

انعقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية في مدينة زنجبار، وكانت الجماهير تتطلع بأن يوضع الرؤية الواضحة لمتطلبات المرحلة القادمة في بناء الوطن الحبيب، إلاَّ أن ما حدث هو العكس، فقد برزت داخل هذا المؤتمر بعض الآراء غير السَّليمة التي كان لها انعكاسها السلبي والمدمر على نشاط القيادات والدولة في بناء الوطن وأعاقت تحقيق أية نجاحات مما كان ينتظره المواطن لأن التباينات التي برزت داخل المؤتمر أفرزت بعض العناصر ذات الآراء المتطرفة، ممن كانوا يرددون الشعارات الاستفزازية. وأدت القرارات التي خرج بها المؤتمر إلى اقدام القوات المسلحة على ما سُمّيت حركة ٢٠ مارس الانقلابية عام ١٩٦٨م التي تبناها ما كان عُرف باليسار في الجبهة القومية، وبرزت تجاه تلك الحركة مواقف مختلفة في كل محافظة بين مؤيدين وقفوا معها ومعارضين أبدوا شجبهم وإدانتهم لها.

كان موقف ممثلي يافع هو انسحابهم واستنكارهم لهذه الحركة كونها قامت ضد أعضاء القيادة العامة، وبعد شهر واربعة وعشرين يوما على هذا الانقلاب جاء الرد من قبل القيادة العامة بقيام حركة ١٤ مايو، وكان لأبناء يافع دور كبير في نجاح هذه الحركة حيث أرسلوا قوة من الحرس الشعبي من لبعوس ومن رُصُد لمساندة القيادة العامة التي اتخذت من مدينة جعار مقراً لها. وما ينبغي الإشارة إليه أن هذه الحركة لم تكن القيادة المحلية في يافع على علم مسبق بها، وكانت بالنسبة لنا مفاجأة، ولم نعلم في التطورات التي طرأت حينها إلاَّ عندما توصل الأخ حسين محمد قماطة إلى لبعوس، بعد أن مر على مركز رصد، وأشعرنا بأنه مرسل من قبل القيادة العامة وأنهم يطلبون منا إمدادهم بقوة من الحرس الشعبي على وجه السرعة، وبالفعل تم تلبية

طلبهم مباشرة حيث قمنا بتجهيز قوة تقدر بـ ٦٨ فرداً، مع أسلحتهم الشخصية والذخائر بما لا يزيد عن عشرين طلقة لكل فرد، وكانت هذه الأسلحة متنوعة منها الانجليزي والالماني والأمريكي، وكان هناك خمسة أفراد فقط لديهم أسلحة روسية.

كنا نريد أن تتسلح القوة التي تحركت بنوع واحد من الاسلحة أو حتى نوعين، على أن تكون من نفس الأسلحة التي بحوزة القيادة لكي نضمن توفر الذخيرة والسلاح، وقد كان لدى القيادة نوعان من الأسلحة: انجليزي وألماني، لكن الأخ حسين قماطة اعترض عما كنا نريد ان نقوم به، وطمنا بأن القيادة في جعار سوف تسلح القوة بنوع واحد من السلاح مع الذخيرة الكافية، إلى جانب أنه سيعطي لنا أيضاً السلاح المساند ومع هذا السلاح عناصر من الجيش ذات الكفاءة العالية، وطلب منا الإسراع في التحرك بكون القوة الذي من مركز رصد هي في انتظارنا، وبكون الأخ قماطة عضو قيادي في محافظة أبين وهو من أبناء يافع رصد أخذنا كل ما قاله لنا مأخذ الجد، وعليه تحركت القوة في الساعة الثانية بعد الظهر في ١٢ مايو ١٩٦٨م مشياً على الأقدام في اتجاه القارة لأن السيارات غير موجودة في تلك الفترة. وعند وصولنا القارة نجد أنه لم يكن هناك أي قوة تنتظرنا حسبما قاله لنا الأخ قماطة، فاضطرينا للبقاء بدون أكل وبدون نوم حتى يجهزوا تلك القوة وفي الساعة الرابعة فجراً جهزوا مجموعة لا يزيد عددها عن عشرين فرداً فانضموا إلى الفرقة التابعة للبعوس، ثم تحركنا في اتجاه حطاط، وصادفنا في طريقنا بعض البدو الرحل فطلبنا منهم أن يعملون لنا وجبة عصيد لسرعة تحضيرها، إلى جانب ذبح ثلاثة رؤوس من الغنم، دفعنا لهم قيمتها، وهذه الوجبة الشهية عوضتنا عن وجبتي العشاء والفطور. المهم إنها اطلقت أرجلنا، فأسرعنا في السير حتى وصلنا مدينة جعار حيث توجد القيادة. ولأن قيادة فرقتنا تتكون من قائد الفرقة يوسف عبدالله وعضوية الاخ ناجي بن ناجي حباط والاخ محمد حسين شوبه فقد توجهنا ثلاثتنا مباشرة لمقابلة القيادة لإشعارهم بوصولنا وسليمهم كشفاً بأسماء القوة والسلاح الذخيرة التي معنا، وكذا مطالبتنا لهم بالإسراع في استبدال السلاح الشخصي لأفراد الفرقة ليكون سلاحهم نوعاً واحداً، حتى يسهل لنا تزويدهم بالذخيرة، كما أشعرنا القيادة أيضاً ان القوة مرهقة نتيجة السفر المتواصل مشياً على الأقدام وهم بحاجة للغذاء والراحة حتى نجهز لهم السلاح والذخيرة وكذا السلاح المساند، وبعد أن تكون القوة قد اخذت بعض الراحة وتناولت وجبة الأكل تكون جاهزة لأية أوامر تعطى لنا.

عدنا إلى القوة لنشعرهم بذلك وطمأناهم أنه ستوفر لنا كل حاجتنا من سلاح وذخيرة وغيرها، وبعد ربع ساعة طلبتنا القيادة فذهبت أنا والاخ ناجي بن ناجي أركان

السرية فأعطونا الأوامر بالتحرك السريع إلى مدينة شقرة، وهذه الأوامر أفقدتنا توازننا، أنا والأخوين ناجي بن ناجي ومحمد حسين شوبه لكوننا نحن الثلاثة مسئولين على القوة، وكان الرفيق المناضل الوطني سالم ربيع علي حينها موجوداً وإلى جانبه جعسوس وآخرين لا نعرفهم، وقلنا لهم إن هذه الأوامر غير سليمة ولا يمكن أن تنفذ، فكيف ترسلونا إلى مدينة لا يعرفها احد منا ولا نعرف مداخلها ولا مخارجها ولا المواقع الاستراتيجية ولا نعرف أحداً من أهلها، والأهم من ذلك أن القوة خارج عن الجاهزية كونها فقط بسلاحها الشخصي والمتنوع إلى جانب قلة الذخيرة التي لا تزيد عن عشرين طلقة مع كل فرد، ضف إلى ذلك أنها مرهقة من السفر وبدون أكل ولا حتى سلاح مساند. وقلنا لهم أن القوة لا يمكن أن تتحرك وهي بهذه الوضعية، إلا إذا تريدون التخلص منا فممكن يكون فينا نحن الثلاثة الذين أمامكم فنحن على استعداد للذهاب إلى شقرة، أما الآخرين فلا يمكن أن نقودهم إلى المجزرة ونحن مسئولين عنهم أمام الله وأمام أسرهم، كما أن أمامنا قوات مسلحة مدربة تدريباً منظماً ومسلحة بكل أنواع الأسلحة، فكيف نواجهم بهذا السلاح الشخصي الذي معنا وبالعشرين الطلقة الرصاص التي لدى كل واحد منا. ومع كل ذلك لم يعطى أي اهتمام لما طرحناه. ومن المؤكد أن لدى القيادة معلومات ان الجيش قد تحرك من لودر في اتجاه شقرة لذلك يريدون ارسالنا إلى شقرة لكي نعيق مواصلة تقدم الجيش في اتجاه زنجبار وجعار، ولهذا لم نشعر الا والاخ سالمين يقوم من مقعده وهو منفعل ويقول لنا: جهزنا لكم ثلاثة بوابير تنقلكم وفيها ذخيرة كافية مع الالغام ممكن تضعوها في طريق السيارات وعليكم التحرك السريع. وفي اعتقادي ان سالمين كان يتوقع ان وصول الجيش مدينة شقرة سيكون بعد العصر من يوم ١٤ مايو، إذا اسرع الجيش في السير حسب المعلومات التي وصلته، وأنه سيكون لدينا الوقت لفرز الذخيرة وتوزيعها ووضع الالغام في الطريق التي سيمر منها الجيش إلى جانب انه يمكن لنا أن نتعرف على المواقع الهامة التي سنتمركز فيها، لأنه من غير المعقول ان سالمين لا يهمه سلامة ذلك العدد وهذا هو تحليلنا.

وكان جميع أفراد القوة التي من يافع موجودين فوافقوا على أن نتحرك وقالوا نقتل هناك في معركة الشرف ولا نقتل هنا. ثم تحركنا إلى شقرة ووصلنا إليها الساعة الرابعة صباح يوم ١٤ مايو ووجدنا أربعة اشخاص جالسين في مقهى للشاهي بلباس مدني، وبعد أن حييناهم تحية الصباح ردوا علينا بالمثل وسألناهم هل هم من أبناء المدينة، فكان ردهم نعم، كما سألونا أيضاً هل نحن من الحرس الشعبي، فقلنا

لهم نعم، وبعد تداول الحديث معهم، قالوا لنا إذا لكم أي خدمة نحن مستعدون، فانتهزنا الفرصة وطلبناهم ان يدلونا على الأماكن الحساسة التي يمكن أن تتمركز فيها قواتنا، وفعلا دلونا على تلك الأماكن، وقال لنا أحدهم: إن الجيش في طريقة إلى شقرة ويمكن أن يصل بعد ظهر اليوم حسب قول أحد السائقين القادمين من اتجاه لودر، وهذا الخبر طمنا وسيكون لدينا الوقت الكافي لنقوم بفرز الذخيرة التي معنا فوق السيارات لمعرفة أنواعها وتوزيعها على الأفراد.

وفيما كنا ذاهبين لإنجاز هذه المهمة إذا بأحد المواطنين الطيبين يشعرنا أن الجيش قد سيطر على المدينة منذ منتصف الليل ويتمركز في سطوح بعض المباني الهامة وكذا المواقع الحساسة، وقال لنا: خذوا حذركم.. وبمجرد أن تحرك هذا الرجل الطيب الا واحد الجنود جاء إلينا يحمل رسالة من قائد القوة يطلب منا ان نسلم أنفسنا مع اسلحتنا للجيش، ما لم فإن الجيش على استعداد لاستخدام القوة ضدنا، وأشعرنا ان جميع المنافذ مطوقة من قبل الجيش وما علينا الاَّ أن نسلّم أنفسنا بدون اية مقاومة حفاظاً على سلامة ارواحنا.. كان ردنا الرفض للاستسلام، رغم إدراكنا إننا خاسرون للمواجهة مع جيش نظامي لديه كل انواع الاسلحة، فيما نحن مجموعة من قوات الحرس الشعبي بأسلحتنا الشخصية وبذخيرة محدودة لا تزيد عن عشرين طلقة مع كل فرد، فضلا عن كون قوتنا مرهقة من السفر على مدى يومين مشياً على الأقدام وبدون أكل، لذلك حُسمت المعركة خلال ثلاث ساعات فقط، وقدمنا فيها ثلاثة شهداء هم:

١ -سقاف عبدالقوي جعفر القعيطي.

٢ -عبدالله قاسم البعالي القعيطي.

٣ -احمد طالب العيسائى

كما كان هناك ستة جرحى بإصابات طفيفة تم أسرهم مع آخرين من أفراد الحرس، أما البقية تم انسحابهم في اتجاه جعار لينضموا إلى القوة التي كانت في مدينة جعار مع اعضاء القيادة العامة، وتم انسحاب الجميع عبر سيلة حطاط في اتجاه يافع، أما أنا فلم انسحب مع المجاميع بل بقيت في زنجبار كي اتأكد من مصير المصابين الأسرى، وهل إصاباتهم طفيفة أم لا، وهل تم علاجهم. وقد سكنت سراً في بيت أحد الأصدقاء، وأرسلت شخصاً موثوقاً وله علاقة بمسؤول سجن زنجبار، وحينما تأكدت انتقلت إلى محافظة عدن لزيارة المعتقلين في سجن المنصورة، ثم نصحني بعض الإخوان بعدم بقائي في عدن فغادرت إلى يافع.

انعكاسات الاحداث في يافع

ان تلك الاحداث التي طرأت في اطار القيادة العامة للجبهة القومية وموقف منطقة يافع تجاه هذه المواقف زادت الأمور تعقيداً بين المنطقة والحكومة عندما كان رد الفعل من قبل الحكومة بإرسالها مجموعة من ابناء يافع ممن يعملون في الجيش والشرطة إلى المنطقة للقيام بالدعاية المغرضة وتحريض المواطنين ضد أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية الذين لجأوا إلى يافع على أساس أنهم شيوعيين ومعادين للدين الاسلامي وكثير من هذه الدعايات، وطالبوا المواطنين بنبذ هذه المجموعة ومن يقف معهم، وبكون هؤلاء الذين أرسلتهم الحكومة من ابناء المنطقة فقد كان لهذه الدعايات تأثيرها، حتى أن بعض المواطنين طلبوا من القيادة التنظيمية في المنطقة أن تقوم بطرد هؤلاء الناس من يافع وعدم قبولهم فيها.

لكن القيادة في يافع سارعت بإرسال الوفود إلى كل المناطق لدحض تلك الدعايات من خلال النقاشات مع المواطنين وتوضيح حقيقة الاحداث التي جرت في إطار القيادة العامة وعلى ان يحضر الشخص الذي جاء من عدن ليسمع ما يطرح في هذه اللقاءات مع الجماهير وله الحق أن يقول ما يريد، حتى يتبن الحق من الباطل، وفعلا بانت الحقيقة لدى المواطنين وتحولت الآراء لصالح القيادة العامة ١٠٠٪. وكل وفد وضع له خطة قبل نزوله شملت كل القرى الذي كلف الوفد للقاء المواطنين فيها مع اشعارهم في الموعد المحدد لهم والمكان المعين، وكان من نصيبي أنا والوفد المرافق لي هو مكتب المفلحي ذو المساحة الواسعة والكثافة السكانية الكبيرة ويتكون الوفد الذي تراسته من:

١ -حسين عبدالقوي بن غالب، ابن شيخ مكتب الحضرمي.
٢ - محسن حسين حمزه
٣ -محمد عبدالرب ناصر
٤ -محمد احمد السلمي
٥ -سالم عوض محسن
٦ -احمد محمد بجاش
٧ -يوسف عبدالله سعد

وكان لهذا النزول أثره الإيجابي وحقق نجاحات كبيرة أخرست تلك الألسن التي أرادت خلق البلبلة والانشقاقات في المنطقة وأصبح هؤلاء في نظر المواطنين حقيرين ولا

قيمة لهم، بل أن حضورهم تلك الاجتماعات كان رغما عنهم لأن المواطنين كانوا يرغمونهم على الحضور ليعرفوا صدقهم من كذبهم

الخطوة الثانية التي اتخذتها الحكومة تجاه المنطقة هو قطع الاعتماد الذي كان يعطي من قبل القيادة العامة للمنطقة وهو ألفين دينار شهريا للبعوس وألفين دينار لرُصُد، هذا المبلغ لا يساوي شيئاً مما نحتاجه من نفقات شهريا، ومع ذلك فقد أثر على سير نشاطنا. ونظراً للأوضاع المضطربة على مستوى الجمهورية زادت الصعوبات التي اعترضت سير عملنا في المنطقة.

اضطرت القيادة التنظيمية في لبعوس إلى عقد اجتماع لها في ٢٥ اغسطس ١٩٦٨م لمناقشة الأوضاع والصعوبات التي تواجه سير عملنا الناتج عن تخلي الدولة المركزية لمسئوليتها عن المنطقة وبعد نقاش مستفيض خرج الاجتماع بقرارين هامين، القرار الاول كتابة مذكرة حول تخلي الدولة عن مسئوليتها عن المنطقة وتحمليها مسئولية ما ستئول اليه المنطقة من إشكالات بما في ذلك عودة الحروب القبلية بين المواطنين كما كان الحال في الماضي وربما بصورة أشد، وعلى أن لا تسلم تلك المذكرة، إلا في حالة أن تصل اللجنة المشكلة والمكلفة بالنزول لمقابلة الحكومة إلى باب مسدود، أما القرار الثاني فهو تشكيل اللجنة من أعضاء القيادة للنزول إلى العاصمة عدن لمقابلة المسؤولين في الدولة المركزية، وهم التالية أسماؤهم:

١ - ناجي عثمان احمد - رئيس اللجنة
٢ -محمد سالم عبدالرحمن - عضواً
٣ -يوسف عبدالله سعد — عضواً

واتجهت اللجنة إلى عدن مباشرة في تاريخ ١ سبتمبر ١٩٦٨م وعند وصول اللجنة إلى عدن أبلغنا مكتب المناضل فيصل عبداللطيف الشعبي برغبة اللجنة في مقابلته، وتجاوب معنا سريعا وحدد لنا موعد اللقاء معه يوم ٥ سبتمبر في مكتبه الواقع في دار السلطان العبدلي سابقا.

وعند جلوسنا معه طرحنا له كل قضايا المنطقة بكل صدق وأمانة، وطرحنا له أنه في حالة إذا لم نلقَ تجاوباً فسنكون غير قادرين على مواصلة مسؤوليتنا في المنطقة، ويكفي إننا تحملنا تلك المسئولية منذ الاستقلال وحتى الآن في ظل وجود الدولة الوطنية، إلى جانب تحملنا المسؤولية قبل الاستقلال عند اسقاط المناطق الريفية بيد الجبهة القومية، وسنكون مضطرين لأن نرفع لكم مذكرة بتخلينا عن مسؤولية المنطقة، وتكون الدولة هي المسؤولة عن إهمالها لها. وعندما طرحنا قضايا المنطقة

لاحظنا على ملامح المناضل فيصل عبداللطيف الاهتمام الكبير حيث كان يصغي لكل كلمة نقولها بانتباه وتركيز كبيرين ، وهذا أعطانا الأمل في أن قضايا منطقة يافع ستحل ما دام المناضل فيصل عبداللطيف هو الذي يتبنى المسألة. وفي نهاية اللقاء معه حدد لنا موعداً آخر لمقابلته بعد ثمانية أيام في مكتبه ليعطي لنا المواعيد التي حددها لنا لمقابلة الوزراء المعنيين، وصرف لنا الثلاثة مبلغ وقدره خمسة وعشرين دينار كمصروف لمدة شهر، وفي الموعد المحدد لنا ذهبنا إليه وأبلغنا مدير مكتبه أنه حدد لنا اللقاء معه صباح اليوم التالي ، دون الحاجة إلى الجلوس مع الوزراء، باستثناء قائد الجيش حسين عثمان عشال. وفي تمام الساعة العاشرة صباحاً التقيناه في مكتبة، ثم تكررت معه جلسة أخرى في مكتبة في اليوم اللاحق، وكانت لنا معه جلسة ثالثة في منزله الواقع في خور مكسر، وخلال تلك الجلسات، أطلعنا على ما توصل إليه من جلوسه مع الوزراء المعنيين والمهتمين في قضايا يافع، من حلول لأغلبية القضايا، وهي على التالي:



-تكليف وزير الإدارة المحلية بالطلوع إلى يافع أو من ينوبه لتشكيل الجهاز الإداري على مستوى مراكز المديرية الأربعة.

-تكليف وزير التربية والتعليم بفتح مكتب للتربية والتعليم في كل من مركز لبعوس ومركز رصد وعلى أن يعتمد بناء الإدارات في ميزانية عام ١٩٦٩م.

-تكليف وزير الداخلية بتعيين مدير للأمن في كل من مركز لبعوس ومركز رصد واعتماد إدارة للشرطة وأيضاً للسجن.

-وفي الجانب الصحي كلف وزير الصحة باعتماد مركزين صحيين في كل من لبعوس ورصد وعلى ان يوضعا ضمن ميزانية عام ١٩٦٩م وبما ان بناء المركز الصحي وتجهيزه يحتاج إلى فترة زمنية غير قصيرة، لذلك فقد كلفنا نحن أعضاء اللجنة بتوفير موقعين مناسبين لفتح عيادتين صحيتين لتقديم الخدمات مع توفير السكن للمساعدين الصحيين وعلى وزارة الصحة توفير كل مستلزمات العمل.

-تم دفع الاعتمادات المخصصة لنا التي أوقفتها القيادة العامة، مع دفع اعتمادات للأشهر المتبقية من العام.

وأما اللقاء مع الأخ حسين عثمان عشال فكان في منزله وتركز حول ضم ما تبقى من عناصر الحرس الشعبي إلى الجش بعد توظيف البعض منهم في الأجهزة الإدارية التي سيجري تشكيلها في المديرية، وتم الاتفاق على أن نرفع كشفاً بأسماء من نريد الحاقهم في الجيش.

وفي الجلسة الأخيرة التي عقدت مع المناضل فيصل عبداللطيف في منزله تعهد لنا بانه سيتابع شخصياً وضع الحلول لما تبقى من المشاكل على أن تحل خلال الأشهر القليلة القادمة، وفي هذه الجلسة الودية استمتعنا ببعض الحكايات والطرائف، ومن ذلك أن المناضل فيصل عبداللطيف وجه لي سؤالاً يقول فيه إن ابنه مريض فهل أستطيع علاجه؟. فأجبت أن هذا من اختصاص الطبيب ويا ليتني أكون طبيباً. ثم وجه كلامه للاخ ناجي عثمان احمد قائلاً: أنه تم شراء طائرة مدنية فهل لديه القدرة على سواقة تلك الطائرة؟. فرد عليه ناجي بقوله: أنت تمزح معنا يا رفيق ويا ليت أستطيع ذلك. أما الاخ محمد سالم عبدالرحمن فقال له: السوق يا رفيق محمد فارغ من السمك فهل يمكن أن نعطي لك شباكاً وتأخذ معك مجموعة من أبناء يافع الاقوياء لتقوموا بالاصطياد لتغطية السوق؟. فرد الاخ محمد سالم بقوله: يا أخ فيصل لا يوجد لدينا بحر في يافع حتى تكون لدينا خبرة في هذا المجال ويمكن تكليف الصيادين للقيام بهذه المهمة لأنها مهنتهم.

المهم ان هذا الحديث كان مقدمات لما أراد أن يقوله لنا حيث أوضح أن على الجميع أن يعرفوا أن مرحلة البناء صعبة جدا جدا وتحتاج إلى رص صفوف الشعب بكل فئاته وتخصصاته، ومن أجل بناء الوطن نحن بحاجة إلى المتعلمين وكذا القيادة ذات المستوى التعليمي العالي القادرة على قيادة التحولات الثورية للمجتمع، وهذه القيادة يجب ان تكون مخلصة لوطنها وأهلها ولديها الإلمام بما تحتاجه المرحلة، لأن كل مرحلة مهام ومتطلبات تختلف عن المهام السابقة وعندما يعمل الجميع بإخلاص في مجال عملهم مثلا المهندس والطبيب والطيار والقبطان في البحار والتاجر والمزارع والصياد ..الخ كلا في مجال عمله وتخصصه سيؤدي ذلك إلى ازدهار وتطور وطننا الغالي خلال فترة زمنية قصيرة وسوف نلحق بالشعوب التي سبقتنا لأن بلدنا غنية في الثروات المتعددة والمتنوعة..

هكذا شرح لنا هذا المناضل الوطني الفذ ما يدور في باله من أفكار.. وبعد نجاح مهمتنا التي كلفنا بها عدنا إلى يافع في ١٥ اكتوبر ١٩٦٨م. وحينما علمت بما أقدمت عليه تلك الأيادي الآثمة بإعدامه حزنت علية كثيراً.. ولم أحزن من قبل حتى على أقرب الناس إليَّ مثلما حزنت عليه.. له الرحمة وللأيادي المجرمة النار.

الترتيبات الإدارية وقيام سلطة الدولة في يافع

بموجب الحلول التي خرجت بها اللجنة المكلفة من قبل القيادة التنظيمية في يافع مع المناضل الوطني فيصل عبداللطيف الشعبي ومع الوزارات التي ترتبط قضايا المنطقة بها، تم طلوع اللجان المكلفة من قبل الوزارات إلى المنطقة في نهاية شهر يناير ١٩٦٩م لتنفيذ ما اتفق عليه وتم تشكيل الجهاز الإداري للأربعة المراكز المتبقية، وعُيّن لها مساعدي المأمور، وشكلت أيضاً المحاكم العرفية في عواصم المراكز وفي المناطق ذات الكثافة السكانية والتحق عدد كبير من الحرس الشعبي في إطار الجهاز الإداري، وتم رفع كشف بالبقية إلى وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وتم ضمهم في مؤسستي الجيش والشرطة، وبذلك انتقلت السلطة من أيدي قيادة الجبهة القومية إلى سلطة الدولة التي أصبحت مسئولة عن أمن المنطقة وقضاياها.

عُينت في البداية عضواً في محكمة الاستئناف ومقرها مدينة ذي صُرا، ثم انتقلت بعد فترة قصيرة إلى محكمة الصيرة كرئيس لها خلفا للأخ المناضل الكبير عبدالله حسين المسعدي، وكانت تتبع هذه المحكمة قرى كثيرة ذات كثافة سكانية، الاّ أن أغلب مواطنيها يمتازون بطيبتهم، ومنذ الوهلة الأولى لعملي نسجت علاقات أخوية صادقة مع أغلبيتهم، ورغم كثرة القضايا التي كانت موجودة إلاّ أننا استطعنا حلها بطريقة سلسلة وصحيحة لاقت الاستحسان والارتياح ليس فقط من قبل المواطنين، بل ومن قبل الغرماء انفسهم،. وما ساعدنا فيما حققناه من نجاح هو صدق هؤلاء الناس وقولهم للحقيقة مهما كانت لهم أو عليهم، إلى جانب استعانتنا ببعض الإخوان الذين لهم احترامهم لدى المواطنين وملمين بطبيعة القضايا والمشاكل القائمة بين الأطراف لكونهم من ابناء تلك القرى ذاتها. وهؤلاء الذي اخترناهم عُرفوا بصدقهم ويخافون الله، وهكذا استطعنا خلال فترة قصيرة ان نحل أغلب القضايا التي كانت قائمة بين المواطنين لسنوات طويلة.

ولا يمكن ان ننسى الجهود المخلصة التي بذلها الإخوة أعضاء المحكمة وهم: احمد بن احمد داوود وعبدالرحمن بن عبدالرحمن المغراء ويحيى محمد العيسائي، حيث كانوا يدرسون تفاصيل وحيثيات القضايا عادة بعد الدوام الرسمي وإلى ساعات متأخرة من الليل دون أن يُعطى لهم أي مقابل لهذا العمل الإضافي، الذي لم يكن في حسبانهم. بل كانوا يقومون بذلك طواعية بدافع من حبهم وإخلاصهم لوطنهم وأهلهم.

وفي تاريخ ٣٠ اكتوبر١٩٧٠م اُستدعيت من قبل الأخ المناضل محمد عبدالرب جبر مساعد مأمور مركز لبعوس وأشعرني أنه تم تكليفي من قبله ومن قبل سكرتارية منظمة التنظيم السياسي الجبهة القومية في المديرية بمهمة تأسيس القوات الشعبية، وقال: إن هذا الاختيار تم بحكم تجربتك السابقة في الحرس الشعبي وثقتنا بقدراتك على النجاح في هذه المهمة. ووافقت على ذلك بشرط توفير الطلبات التي سأقدمها، و فعلا تمت الموافقة وتوفير كل الطلبات، منها تفريغ الاخ المناضل صالح محمد الحريبي ليكون إلى جانبي وكذا إحضار ثلاثة مدربين من الجيش وهم:

١ -سالم صالح درعه. ٢ -عبده عبدالله العمري. ٣ -محمد صالح ابو قعطة.

واخترنا الموقع في سوق السلام نظرا لوجود السكن لأفراد القوة وكذا المساحة المناسبة للتدريب وبعد ان تم تجهير الترتيبات اللازمة عملنا على تجنيد ٨٠ فرداً من مختلف القرى في المركز، ممن لا تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر سنة، واستمرينا في هذا العمل حتى ٣٠ أغسطس ١٩٧١م عندما طلع المناضل ثابت عبد حسين المكلف من قبل القيادة الوطنية للقوات الشعبية بأن يقوم بتشكيل قوات شعبية رسمية يكون لها موقع ثابت وبرنامج لنشاطها، وقمنا بتسليم القوة التي أعددناها للأخ ثابت عبد حسين وهنا انتهت مهمتي في هذا الجانب، وبنفس الوقت انتهت مهام المحاكم العرفية واقيمت بديلا عنها المحاكم القانونية.

ومن جديد تم تعيني مديراً عاماً لفرع الزراعة في يافع، لكنني لم اوافق على هذه الوظيفة لعدة أسباب خاصة بي، ولذلك ذهبت إلى زنجبار عاصمة المحافظة لمقابلة الأخ المناضل صالح حسن محمد المدير العام للزراعة في المحافظة وطرحت له أسباب عدم قبولي لهذا المنصب، فاقتنع هذا الإنسان الطيب بما طرحته وعرض عليَّ أي عمل أريده في المحافظة فشكرته على ذلك. وفي تلك الأثناء كانت هناك بعثة ذاهبة إلى الصين الشعبية في مجال العمل التعاوني الزراعي والاستهلاكي لمدة سته أشور فطلبت منه أن يلحقني ضمن هذه البعثة، وفعلا لبّى طلبي وغادرت ضمن أفراد البعثة .

الفصل الثالث

الدورة التأهيلية في الصين وتجربتي في العمل التعاوني

في بداية يناير عام ١٩٧٢م غادرت ضمن البعثة المكونة من ٢٤شخصاً من جميع المحافظات إلى الصين الشعبية للدراسة والتأهيل في العمل التعاوني الزراعي والاستهلاكي، ورأس البعثة المناضل فيصل العطاس محافظ حضرموت حينها. وكانت هذه الدروة بالنسبة لي ذات اهمية قصوى لأنني لأول مرة أخرج خارج الوطن، واكتيبت معارف واسعة. وفي العاصمة بكين استقبلت البعثة استقبالاً كبيراً من قبل وزارة الزراعة، ورتب لنا السكن في فندق بكين، وبعد خمسة أيام من الراحة بدأ برنامج عمل زيارتنا للمقاطعات وهي: ١ -العاصمة الاقتصادية شنغهاي. ٢ - خونان. ٣ - خينان ٤ - زينان. ٥ - لمانتي. وفي كل مقاطعة نزور عدداً من الكومونات الزراعية والاستهلاكية، لأن الدروس التي نأخذها هي تلك المحاضرات التي تلقى علينا من قبل مدراء الكومونات وكذا اطلاعنا على ما يقومون به من عمل في هذا الجانب، وفي هذه المحاضرات التي كان يلقيها علينا كبار السن من الرجال والنساء أعطيت لنا صورة عن حياة الفلاحين في ظل النظام الاقطاعي بقساوتها وتعاستها وكيف كانوا يعاملونهم معاملة الحيوانات ويعتبرونهم ملكاً من املاكهم كأدوات عمل ، مثلهم مثل الحيوانات ، وكان لهم الحق في بيعهم أو حتى اعدامهم. وكان المدراء يطلبون من العمال والعاملات ممن عاشوا تحت وطأة الاقطاع أن يشرحون لنا كيف عاشوا وكيف كانوا يعاملون دون مقابل إلاّ ما يكفي لبقائهم على قيد الحياة.

مثل هذا الحديث كنا نسمعه من جميع من قابلناهم. أما بعد انتصار الثورة فوزعت الارض على الفلاحين ، ومع ذلك بقيت حياتهم المعيشية متدنية لعدم وجود الإمكانيات لديهم وتدني الخبرة، لذلك أصدر الرئيس ماو تسي تونغ نداءً إلى الفلاحين يطالبهم بضرورة البدء في تشكيل الفرق الانتاجية البدائية المشتركة التي تتكون من أسرتين أو ثلاث أسر، بحيث تبقى أراضي كل أسرة ملكاً لها ولها محصول أراضيها فقط، لكن هذه الأسر تقوم بالعمل المشترك في كل الأراضي التي يملكونها منذ بداية العمل وحتى انتهاء الحصاد، وعندما يكون هناك عمل زائد عند هذه الأسرة أو تلك تدفع أجور العمل الزائد حسبما هو متفق عليه.

وهذا النوع لم يحسن من حالتهم المعيشية كثيرا، مما حدا بهم للانتقال إلى النوع الثاني من العمل التعاوني، الذي ينظم في إطاره أعداداً كثيرة من الأسر ويتم في هذا النوع إدخال كل أراضي الفلاحين وكل ما يملكون من أدوات العمل أو من الحيوانات في اطار التعاونية بطريقة الأسهم، مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة الأرض ونوعيتها من حيث خصوبة وجودة التربة، وعلى هذا الأساس تُحدد الأسهم، كما أن الأدوات والحيوانات التي ادخلت للتعاونية من قبل كل فلاح تُحسب لهم أسهماً وتسجل في سجلات التعاونية، وبعد انتهاء الحصاد يتم توزيع المنتوجات على النحو التالي: ٣٠٪ لملاك الأراضي حسب الأسهم المسجلة لكل منهم، و ٧٠٪ توزع على الأيدي العاملة، ليس بالتساوي، بل حسب الخبرات والقدرات الجسمانية، حسبما تم الاتفاق عليه من قبل جميع الفلاحين في بداية الموسم، وهكذا يتحصل كل فرد على نصيبه من المحصول حسبما هو محدد له. ولكن هذا لم يكن ثابتاً، بل يتغير في كل موسم.

ومن خلال هذا النوع من العمل التعاوني تحسنت حالة الفلاحين المعيشية، وتمكنوا بعملهم المشترك من حفر الآبار وشق القنوات وأصبحت أغلبية أراضيهم مروية، مما دفعهم إلى الانتقال إلى الشكل الأرقى، المتمثل بنظام (الكومونة)، وفي هذا النوع تصبح الأراضي وأدوات العمل والحيوانات ملكاً للكومونة ويتحول جميع الفلاحين المنضوين فيها إلى عمال زراعين، ويتم توزيع الانتاج بينهم حسب الأسهم التي تحدد لكل منهم في بداية الموسم باتفاق الجميع، ولم يكن ذلك ثابتاً بل يتغير توزيع الانتاج كل عام لكل فرد حسب ما بذله من الجهد وما لديه من الخبرات، وهذه التقديرات تتم من قبل مجموعة متفق عليها من الجميع.

ازادت الحياة المعيشية للفلاحين تحسناً من خلال هذا النوع، وكانت الدولة تضع خططها لكل ما تحتاجه من المنتوجات الزراعية وتسلم تلك الخطط للكومونات، وعلى ضوء خطة الدولة تضع الكومونات خططها الإنتاجية استناد لما يُطلب منها من أنواع الانتاج حسب خطة الدولة، وفي حالة أن الكومونة استطاعت انتاج كمية أكثر مما هو محدد في خطة الدولة فإن الدولة تقوم بشراء الكمية الفائضة بأسعار مرتفعة، وهذه العملية زادت من حماس الفلاحين ودفعتهم لزيادة مستوى الانتاج عما هو محدد في خطة الدولة، وازدادت حالتهم المعيشية أكثر وأكثر، إلى جانب ان الكامونة تعطي لكل أسرة قطعة أرض صغيرة بجانب منزله يستفيد منها في زراعتها وتربية بعض الحيوانات ويبيع منتوج هذه القطعة في السوق المركزي وبأسعار مرتفعة عن التسعير المحددة من قبل الدولة.

لقد أتاحت هذه الدورة لأعضاء البعثة زيارة خمس مقاطعات، بعض منها يصل سكانها إلى أكثر من خمسين مليونا، كما أتاحت لنا زيارة الفلاحين في مواقع عملهم وفي منازلهم أيضاً، وعندما تشاهدهم اثناء عملهم في المزارع لا تستطيع ان تصف حماسهم المنقطع النظير وهم يؤدون واجبهم بكل اخلاص وتفان، وتراهم لابسين نوعاً واحداً من الملابس، نساءً ورجالاً، حتى انك لا تستطيع التمييز بين الذكر والأنثى، وبالأخص الشباب والشابات. كما تعرفنا على العلاقات الاجتماعية السائدة بين ابناء القرية الواحدة وبين هذه المنطقة وتلك وحتى العلاقة الاسرية اطلعنا عليها، وشاهدناهم رجالاً ونساءً وهم يغزلون شعر الأغنام ثم يصنعون منه الملابس الصوفية لأنفسهم، ومن جلود الأغنام وبعض الحيوانات يصنعون الجاكيتات والأحذية، وعندما سألنا بعضهم هل لديكم مبالغ توفير، أجابوا بنعم وهم يضعونها في البنك، علماً أن ما يتحصلون عليه من دخل لا يصرفون منه الاّ الشيء اليسير، لأنهم يصنعون ملابسهم بأيديهم. لكن لم يكن مسموحاً أن يشتروا سيارة او أثاث راقية لمنازلهم أو حلى للنساء أو حتى جهاز الراديو، لأنه في تلك الفترة من حكم الرئيس ماو تسي تونغ كان يعتبر من يقوم بشراء مثل تلك الحاجيات من الطبقة البرجوازية، وكان يوجد فقط على مستوى القرية الواحدة مذياع مركزي، وحتى الصحف كان محصوراً على الصحف المحلية أما الصحف الخارجية فكانت ممنوعة، وكذلك الحال في كل المواد الاستهلاكية الأخرى، ولذلك كان يوجد لديهم مبالغ توفير كبيرة جدا.

تجربة الاصلاح الزراعي في الصين

خلال زيارات البعثة للمقاطعات الخمس واللقاء بمسئولين فيها وكذا أثناء المحاضرات التي كان يلقيها علينا مدراء الكومونات حول الجانب الزراعي وتطوره، كنا نوجه أسئلتنا المركزة بدرجة أساسية على كيفية تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في الصين، وعرفنا أن القانون صدر مرتين، في المرة الأولى نص على مصادرة جميع أراضي الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين، وهذا القانون رافقته كثير من الأخطاء، منها أنهم لم يتركوا شيئاً للإقطاعيين وشبه الإقطاعيين من الأرض ليعيشوا منها فأدى ذلك إلى هروبهم والتحاق البعض منهم مع القوى المعادية للثورة. كما أن الذين كلفوا في تنفيذ القانون لم تكن لديهم الخبرة المسبقة، وكذا وجود المحاباة والمحسوبية عند توزيع الأراضي، وهذا كله أدى إلى الأخطاء الكبيرة شبه القاتلة. لكن السلطة العليا سرعان ما أدركت تلك الاخطاء وألغت مباشرة هذا

القانون. ثم أصدرت قانوناً جديداً، تجاوز أخطاء وسلبيات القانون السابق، بما في ذلك في التعامل مع الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين حيث أعاد لهم جزءً من أراضيهم ليعملوا فيها مما أدى إلى استقرارهم في وطنهم، ثم ان القانون الجديد لم يطبق على مستوى المقاطعات بشكل متساوٍ، بل راعى عند التنفيذ خصوصيات وظروف كل مقاطعة، وأدى هذا الاسلوب إلى سلامة التنفيذ، وقلل من الأخطاء بشكل كبير وانعدمت المجاملات والمحاباة ، واصبح المزارعون مقتنعين تماما.

وأخيراً أقول أن هذه الدورة التي استمرت حتى يونيو عام ١٩٧٢م قد فتحت أمامي آفاقاً واسعة واستفدت منها كثيراً في حياتي العملية اللاحقة ، ذات الارتباط بشكل أو بآخر بتلك الدروس التي تعلمناها، وخاصة في العمل التعاوني، الزراعي والاستهلاكي، أو من خلال كل ما شاهدناه من تطور على الواقع العملي، والذي كان عامل تحفيز لنا لبناء وطننا والمساهمة في صنع تطوره وازدهار.

ما بعد العودة من الصين

بعد عودتنا من الدورة التأهيلية في الصين كنت في شوق لأهلي وأسرتي الذي انقطعت عنهم قرابة عشرة أشهر، فاتجهت من عدن مباشرة إلى منزلي الواقع في منطقة القعيطي مديرية لبعوس وكان اللقاء حاراً مع والدي ووالدتي وزوجتي وأولادي وجميع الأهل واستمتعت برؤيتهم. وعند ما علم الإخوة في لجنة منظمة التنظيم السياسي الموحد بعودتي جاء منهم كل من احمد صالح علوي وصالح عبدالحبيب سلفه ومجيد عبدالرب ناصر وعبدالرحمن، المرشد الزراعي في المديرية، لزيارتي في منزلي والمباركة لي في إنهاء الدورة وحصولي على شهادة التفوق، وفرحت بزيارتهم لي وكان حضورهم صباحاً، واحتفاء بهذه المناسبة وبحضورهم عملت لهم وجبة غداء متواضعة، مع إحضار القات الذي يعتبر مكملاً لأي ضيافة (عزومة).

بعد تناول وجبة الغداء، بدأنا جلسة القات وتناول الحديث انطباعاتي عن رحلتي ومواضيع أخرى منها حديث الإخوة عن الانتفاضة الفلاحية وعن قانون الإصلاح الزراعي وكيفية تطبيقه في يافع، وكانوا يتباهون بما قاموا به في هذا الجانب باعتباره من وجهة نظرهم عملاً جباراً يجب أن يفتخرون به. وعند انتهاء حديثهم طلبوا وجهة نظري في هذا الشأن، وكان ردي نابعا من حبي لوطني وللثورة، فقلت لهم: هناك بعض الأخطاء التي وقعتم فيها يا رفاق عند التنفيذ في يافع، فأنتم تعرفون أن قانون الإصلاح الزراعي حدد لملاك الأراضي أنه يحق لكل منهم أن يحتفظ بعشرين فداناً من الأراضي المروية وأربعين فداناً من الأراضي البعلية..فأين أنتم مما حدده القانون؟!.. وهل يوجد هنا في يافع من يملك عشرة فدادين بعلية، وليس مروية.. طبعاً لا يوجد في يافع الحيد

بكاملهن باستثناء في يافع الساحل..إذاً لا يمكن تطبيق هذا القانون في يافع الحيد أو حتى في المناطق التي تشابه يافع من حيث قلة مساحة الأراضي الزراعية.

وحينما كنت أتحدث رأيت أن حديثي لم يعجبهم، باستثناء الأخ عبدالرحمن، المرشد الزراعي، فطلبوا مني الإذن بالمغادرة، وقمت بتوديعهم. وبعد عشرة أيام وجهت لي دعوة لحضور اجتماع القيادة التنظيمية، وعند نقاش نقطة المتفرقات، طُلب من كل عضو أي يطرح وجهة نظره حول الانتفاضة الفلاحية وحول تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي. وعندها مباشرة رفعت يدي وقلت للأخ حسين محمد حسين سكرتير المنظمة أن هذه النقطة تخصني أنا الذي كنت غائباً أما بقية الإخوة فقد شاركوا في التنفيذ وسبق لكم أن استمعتم إلى آرائهم في جلسات سابقة حسب علمي. لكنه رفض طلبي وأصر أن يكون الحديث للجميع لطرح آراءهم، وربما أنه بذلك أراد أن لا أشعر بأنني المستهدف بإثارة هذا الموضوع. وعندما بدأ النقاش كنت أول من رفع يده، وعندما إذن لي بالحديث كررت ما قلته بالنص في اللقاء مع الإخوة المذكورين عند جلسونا في منزلي، وكنت قد عرفت أنهم هم من نقل ما دار بيني وبينهم من حديث إلى الأخ سكرتير منظمة التنظيم. وقد تأثر بعض الإخوة في حديثي وأبدوا تعاطفهم ووقوفهم إلى جانبي، ومنهم محمد سالم عبدالرحمن وقاسم عبدالله حسين حمامه وحسين عبدالحبيب وسالم عبدالرحمن الشهابي. ولقد كنت على يقين مسبق أن الإخوان سيرفعون تقريراً ضدي إلى الجهات العليا في الحزب والدولة بما طرحته من آراء حول الانتفاضة الفلاحية.

وهكذا فبعد فترة نزلت إلى عدن وحينما كنت في ضيافة ابن عمي الأخ عبدالرحمن صالح أحمد، وكان في ضيافته أيضاً المناضل محمد صالح مطيع، وهو صهره ومتزوج من ابنته. وفي جلسة القات سألني مطيع هل طُبقت الانتفاضة الفلاحية في يافع بصورة صحيحة؟ ومن سؤاله أدركت أن تقريراً قد رُفع ضدي وأن مطيع قد اطلع عليه. فأجبته بالقول:" إذا تريد تعرف وجهة نظري فيمكنك أن تقرأ التقرير الذي رفعه الإخوان أعضاء سكرتارية منظمة الجزب ضدي، وأرجو أن يكونوا رفعوا ما قلته دون تزييف أو مغالطة". وبحكم صلة القرابة والعلاقة القوية التي تربطنا منذ الطفولة فقد أراد أن يطمئنّي أنه لا خطر مما قلته لأنه بسبب التطرف في تلك المرحلة تعرض البعض للسجن أو الاعدام بدون محاكمة ، أو ما عُرف بـ(اللحس)، فقال لي: نعم هناك تقرير رُفع، وقد ناقشناه مع الأخ سالمين ووجدنا أن آراءك سليمة، وارتحنا لها، وما حصل فعلا في بعض المناطق ومنها يافع عبارة عن هفوات.

إن تناولي لهذه الأمور والكشف عنها الغرض منه معرفة كيف كان البعض من أعضاء أو مسئولي التنظيم أو من أمن الدولة يضيقون من الآراء المعارضة لتفكيرهم ويرفعون تقاريرهم وكأن تلك الآراء خطر على التنظيم والدولة، وأتمنى أن يتعظ الجميع من تلك التصرفات في المستقبل. كما سبق أيضا أن صُنفت أنني من أصحاب الرئيس قحطان الشعبي ، وكان لي الشرف أن أكون كذلك، لكن لم يساعدني الحظ أن أكون من أصحاب هذا المناضل الكبير، ابو الثوار.. وفي تقديري أنه لو لم تكن علاقتي قوية بالرئيس سالمين وصلة القرابة مع الأخ مطيع لكان مصيري الحبس على أقل تقدير مثل كثيرين ممن كانوا ضحايا مثل تلك التقارير الزائفة.

التعاونيات الاستهلاكية في يافع – الفكرة والتأسيس

كانت يافع تواجه صعوبات كبيرة في تأمين وتوفير المواد التموينية وغيرها من المتطلبات بحكم صعوبة الطرق الجبلية التي لم تشهدها المنطقة إلا بعد الاستقلال الوطني ، وهذه المعاناة دفعت ببعض الإخوان من أبناء يافع المتواجدين في العاصمة عدن ممن يعملون في القطاع المدني وفي القوات المسلحة والشرطة الشعبية للتفكير بوضع معالجات مناسبة تخفف من معاناة المواطنين، فبرزت لديهم فكرة تأسيس تعاونية استهلاكية، على أن يكون بداية نشاطها في مجال المحروقات والسجائر، ويكون مقرها في عاصمة المديرية الغربية (جعار) .. وفعلا تم تأسيس التعاونية في الأول من سبتمبر ١٩٦٩م برأسمال مساهم قدره ٥٠٠، ١١١٨٩ ديناراً، وبلغ عدد أعضائها المؤسسين ٨٦٩ عضواً، وشُكّل لها مجلس إداري من خمسة أعضاء على النحو التالي:

١ -عبدالرب علي أحمد سَلفه - المدير العام للتعاونية.
٢ -أمين سكندر – سكرتير للمدير ومحاسب للتعاونية.
٣ -محمد صالح مطيع - عضواً
٤ -سالم صالح محمد – عضواً
٥ -حسين ناجي محمد – عضواً

بدأت التعاونية نشاطها في جعار عاصمة المديرية، على أن يتطور عملها ويتوسع تدريجياً ليشمل كل مراكز المديرية .

بعد فترة من نشاطها كانت الخطوة الأولى فتح فرع لها في مركز لبعوس في سوق ١٤ اكتوبر لبيع السجائر فقط، نظراً لأن مكان الفرع كان صغيراً ومبني من صفائح الزنج فقط، وبعد سبعة أشهر على قيامها تجمد نشاطها في ٣١ مايو ١٩٧٠م وذلك عندما أعيد تقسيم المديرية الغربية - يافع حيث تم تحويل مركز جعار إلى المديرية الجنوبية – زنجبار، وتحويل المركز الخامس يهر إلى مديرية الحبيلين – المحافظة

الثانية (لحج). وبقيت الثلاثة المراكز (لبعوس – رصد – الحد) في إطار المديرية الغربية - محافظة أبين.

توقف نشاط التعاونية حتى عام ١٩٧٢م. وكان ظهورها ثمرة لمبادرة أبناء يافع في عدن لشعورهم بواجبهم تجاه أهلهم ومنطقتهم.

تعاونية لبعوس الاستهلاكية

أخذت فكرة العمل التعاوني تتبلور بشكل أوسع، وسعى عدد من الإخوان لإنشاء تعاونية استهلاكية تقوم باستيراد المواد الغذائية والاستهلاكية وأن يكون مقر نشاطها مركز لبعوس، ومن أجل ضمان رأسمالها وتطوير عملها بشكل دقيق وُضعت وثيقة بين الأعضاء المؤسسين تنُص على أنهم المسئولين مسئولية كاملة عن صحة بياناتها وسلامة رأسمالها، وهؤلاء المؤسسون هم:

١ -محمد عبدالرب جبر
٢ -يوسف عبدالله سعد
٣ -ناجي عثمان أحمد
٤ -صالح محمد الحريبي
٥ -محمد بن محمد القملي
٦ -محمد حسن محمد - الديوان
٧ -حسين عبدالحبيب
٨ -علي عبدالرحمن –الموحس

جرى الاجتماع في أكتوبر ١٩٦٩م وأقر فتح باب الأسهم لكل مواطن يرغب في عضوية التعاونية، وحُددت قيمة السهم الواحد بدينار واحد فقط تسهيلا للأُسر الفقيرة لتتمكن من التسجيل بعضوية التعاونية، وبالمقابل أُتيح المجال لمن لديه القدرة للتسجيل بأي عدد من الأسهم. ولكن لم يتم الإعلان عن تأسيسها وإشهار نشاطها، وظلّت المبالغ مجمّدة حتى عام ١٩٧٢م.

كنت في ذلك العام قد عُدت لتوّي من الصين الشعبية بعد مشاركتي في دورة خاصة في العمل التعاوني، وفي أحد اجتماعات اللجنة التنظيمية أُثيرت مسألة المبالغ المجمّدة، وتم الاتفاق على أن يُعقد اجتماع خاص لاستئناف العمل من حيث توقف، والخروج بقرارات عملية. وفعلا عُقد اجتماع لجميع أعضاء اللجنة التنظيمية للتنظيم

السياسي الموحد الجبهة القومية وكُرّس لمناقشة هذه المسألة، وبعد نقاش مستفيض وجاد خرج الاجتماع بالقرارات التالية:

أولاً: دمج رأسمال التعاونيتين وتحويله باسم التعاونية.

ثانياً: تأسيس تعاونية استهلاكية للمديرية الغربية بمراكزها الثلاثة (لبعوس - الحد - رصد) تحت اسم (التعاونية الاستهلاكية للمديرية الغربية) ويكون مقر إدارتها في لبعوس، لتوسطها مراكز المديرية.

ثالثاً: فتح باب الأسهم لجميع المواطنين، على أن تكون قيمة السهم دينار فقط، من أجل اتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين للتسجيل في عضوية التعاونية.

رابعاً: تشكيل مجلس مؤقت لإدارة التعاونية، حتى تتم لاحقا الانتخابات من قبل الجمعية العمومية، وبعد تداول الأسماء لعضوية المجلس تم الاتفاق على التالية اسماؤهم:

١ -حسين عوض عبدالقوي
٢ -حسين ناجي محمد
٣ -حسين عبدالحبيب علي
٤ -عبدالرحمن – المرشد الزراعي التعاوني
٥ -أحمد صالح علوي
٦ -يوسف عبدالله سعد
٧ -صالح محمد خالد
٨ -علي عبدالرحمن الموحس
٩ - محسن عامر شجاع

خامساً: تكليف الرفيق يوسف عبدالله سعد بتولي هذه المهمة والقيام بتنفيذها مع تخويله الصلاحيات الكاملة في التصرف بما يراه مناسباً في مصلحة العمل .

وعند مناقشة هذه النقطة طلبت الأذن بالحديث وأبديت اعتراضي على قرار تكليفي بإنشاء التعاونية وإدارتها، وبإصرار رفضت تحمل هذه المسئولية، ومع احترامي لقرار المنظمة، إلا أنني أوردت المبررات لهذا الرفض، منها عدم وجود اية مقومات أو بنية تحتية، فلا وجود حتى لمستودع واحد في المراكز الثلاثة، ولا يوجد لدينا الكادر المحاسبي والإداري، ولا المتخصصين في عمل المستودعات لقبض وخزن المواد ولا البائعين المتمكنين ممن يقومون بهذا العمل بواسطة سندات رسمية.

وأمام إصرار جميع الأعضاء على ضرورة تحملي لهذه المسئولية الجسيمة، التي سأبدأ فيها العمل من الصفر، اشترطت عليهم للقبول بها أن تُعطى لي الصلاحيات

الكاملة في استئجار المستودعات واختيار الكادر الوظيفي حسب حاجة العمل وتحديد المواد التي يمكن أن نبدأ باستيرادها وأية أمور أخرى ترتبط بعمل ونشاط التعاونية، وتم قبولهم بكل ما طرحته، وسُجل في المحضر والتوقيع عليه من قبل جميع الأعضاء، وحُدد لي راتب شهري قدره خمسة وعشرون دينارا.

وفي أول اجتماع للمجلس الإداري المؤقت انتخبت رئيساً لمجلس الإدارة ومديراً عاماً للتعاونية، ونزلت بعد ذلك إلى العاصمة عدن برفقة الأخ أحمد صالح علوي، عضو مجلس الإدارة المؤقت، لمتابعة تسجيل التعاونية وإشهارها بصفة رسمية، وكذا العمل على تحويل المبالغ التي كانت مقيدة باسم التعاونية السابقة إلى حساب التعاونية الجديدة والقيام بطباعة المستندات والسجلات الرسمية، وبعد انجاز هذه المهمة عدت إلى يافع لترتيب البدء بالعمل واستأجرت بعض المحلات إلى جانب الاستعانة بمبنى المركز الصحي في سوق السلام الذي يُفتتح حينها بعد واستخدامه مؤقتاً لحل جزء من مشكلتنا، وتم توظيف الأخ محمد علي ناصر مسئولاً عن فرع التعاونية في سوق السلام، والأخ محمد عبدالله عبدالرحمن مسئولاً عن فرع سوق ١٤ اكتوبر، وتم الجلوس معهما واعطائهما صورة واضحة عن كيفية استلام المواد فور وصولها وكيفية إدخالها في السجلات المخزنية، وأعطيت لهما في البدء دفاتر غير رسمية حتى يتم إلمامهم بشكل جيد وبدون أخطاء، ثم سُلمت لهما السجلات الرسمية.

أما الجانب المحاسب وهو المهم الذي يرتكز عليه نشاط التعاونية المستقبلي فقد عُيّن الأخ عبدالقوي صالح غرامة محاسباً للتعاونية باقتراح من الأخ حسين عبدالحبيب وعلى ضمانته لمعرفته أنه قد عمل محاسباً في إحدى التعاونيات في الكويت. ورغم الشكوك التي انتابتني حينها حول كفاءته، أردت اختبار قدراته فسلمته سجلات غير رسمية حتى تكون العملية سليمة منذ البداية ولكي لا نقع في نفس الخطأ الذي وقعت به تعاونية المحروقات، خاصة في الجانب المحاسبي وجوانب أخرى. وهذا ما أعطى لنا درساً لتجنب أية أخطاء.

بدأت بشراء مادتي القمح والرُز، نظرا لكونهما الأكثر طلبا من قبل المواطنين، وعلى أن نضيف مادة بعد أخرى لاحقا، لكن بعد التأكد من قدرات المحاسب كون نشاط التعاونية يرتكز على هذا الجانب. وللأسف تبين أن شكي في محله فقد فوجئت أنه غير كُفء وأن قدراته محدودة. ولذلك طلبت الأخ محمد بن محمد علي زيد، الساكن قرية (لقمر آل رشيد) بجانب سوق ١٤ اكتوبر ليحل محل الأخ عبدالقوي صالح غرامة، لأنه قد سبق له أن عمل محاسباً في أحد البنوك بالسعودية من قبل، وتم الحصول على

موافقته ليكون المحاسب العام للتعاونية ولكنه اشترط أن تتحول الإدارة من سوق السلام إلى سوق ١٤ اكتوبر بالقرب من منزله، ومن جانبي قبلت بهذا الشرط حُبّاً في تنظيم العمل التعاوني، رغم المتاعب التي ستواجهني شخصيا من حيث بُعد المسافة من منزلي إلى الإدارة حيث ستكون ضعف ما كانت عليه من قبل وعليَّ أن أقطع هذه المسافة ذهاباً وإياباً مشياً على الأقدام لعدم وجود سيارة نقل صغيرة مع التعاونية خلال المرحلة الأولى من تأسيسها، ومع ذلك كنت مرتاح الضمير، وأقولها وبكل صراحة أنه لولا وجود الأخ محمد بن محمد علي زيد الرشيدي لما تمكنت التعاونية من تحقيق النجاح، حيث استطاع أن يضبط حساباتها بشكل دقيق، رغم توسع عملها في مجال الاستيراد، حيث بلغت المواد التي تستوردها أكثر من خمسين صنفاً وأكثر، كما تم افتتاح فروع جديدة في كل مناطق مركز لبعوس، ولولا هذا الكادر المحنك على رأس حسابات التعاونية، ومعه أيضاً سقاف عبدالقوي وعلي أحمد ناصر وثابت عفيف لوقعت التعاونية في كثير من الأخطاء وتعرضت للفشل مثل بعض التعاونيات الأخرى التي هي أصغر بكثير، ولذلك أقدم له الشكر والتقدير على ما بذله من جهود وكذلك زملائه الآخرين منذ تأسيس التعاونية عام ١٩٧٢م وحتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠م.

بعد الوحدة بدأت العملة المحلية بالانهيار أمام الدولار، وارتفع سعر الدولار إلى تسعة ريالات بدلاً من أربعة، ومع تقديرنا لدور الأخ محمد بن محمد الرشيدي وجهوده التي لا ينكرها أحد تجاه التعاونية والحفاظ عليها وتطوير وازدهار نشاطها، إلاّ أنه يؤخذ عليه أنه رفض تحويل رأسمال التعاونية السائل الذي كان يبلغ حينها أكثر من خمسة مليون دينار إلى العملة الصعبة، رغم الحاحنا عليه أنا والأخ المناضل عبدالرحمن السيلاني وآخرون، خوفا من الخسارة القاتلة التي ستتعرض لها التعاونية، وكانت حجته أن التداول السلعي يتم بالعملة المحلية.

والآن أعود لتناول كيفية بداية نشاط التعاونية وكيفية تطورها منذ البداية وحتى نهاية مسئوليتي عليها. وكما أسلفت القول أنه عند تكليفي في تحمل هذه المسئولية لم يكن لدى التعاونية أية مقومات، ولا مستودعات ولا كادر، ولجأت إلى استئجار بعض المستودعات في سوق السلام وسوق ١٤ اكتوبر، وبعد أن تم تعيين الأخوين محمد علي ناصر ومحمد عبدالله عبدالرحمن بدأنا في استيراد مادتي القمح والرُّز، وبمرور شهرين على تعيينهما وتعاملهم مع استلام وخزن المواد في سجلات مؤقتة وغير رسمية تبيَّن قدرتهما على استيعاب المهام المطلوبة بصورة سليمة فقمنا بعد ذلك بتسليمهما السجلات الرسمية، وتم من جانبهما إدخال كافة المواد التي استلموها في السجلات المؤقتة إلى السجلات الرسمية، وكذا أيضا صرف المواد التي تم بيعها من قبل

كل منهما من تلك السجلات. وأذكر هنا أن الأخ محمد علي ناصر والأخ محمد عبدالله عبدالرحمن قد بذلا جهوداً كبيرة في النهوض بعمل التعاونية عند تأسيسها وكانا يعملان بروح مخلصة بعد الدوام الرسمي لأكثر من ثلاث ساعات بدون أية مقابل، وكان كل منهما حريصاً جداً في تصريف المواد أولا بأول، أي ما يُخزن أولاً يُباع أولاً، حسب التوجيهات التي حصلا عليها في بداية عملهما .

بدأت التعاونية تتوسع تدريجيا في استيراد مواد أخرى، غير القمح والرز، مثل مادة الدقيق والزيوت، ومع زيادة المبيعات ازداد العمل المحاسبي وفي مجال المبيعات، فقمنا بتوظيف الأخ سقاف عبدالقوي والأخ علي أحمد ناصر في العمل المحاسبي، وفي مجال المبيعات تم توظيف الأخ أحمد علي الدغفلي في فرع سوق السلام إلى جانب الأخ محمد علي ناصر، وكذا الأخ علوي محمد قاسم في فرع سوق ١٤ اكتوبر إلى جانب الأخ محمد عبدالله عبدالرحمن .

دفعت هذه الخدمات الأولية التي تقدمها التعاونية المواطنين إلى المساهمة في عضويتها وبإقبال كبير الأمر الذي زاد من الرأسمال المساهم وبدرجة أساسية في مركز لبعوس، وشجعنا نمو الرأسمال المساهم وكذا التسهيلات التي تقدمها لنا شركة التجارة الداخلية حسب الاتفاق معها إلى الإقدام على فتح فرعين جديدين في مركز رُصُد، الأول في عاصمة المركز "رُصد" والآخر في قرية "شَعَب" حيث توجد الكثافة السكانية ووجود الطريق، كما تم فتح فرعاً آخر في مركز يهر، أسفل "نقيل الخلا".

وهكذا لم يبقَ نشاط التعاونية محصورٌ في مركز لبعوس، لأنها أنشئت على أساس أن تشمل مراكز المديرية الثلاثة. وإلى جانب فرع مركز يهر استأجرنا مستودعات أخرى في سوق السلام وسوق ١٤ اكتوبر وفي كل الفروع الجديدة التي افتتحناها. وهذا التوسع أدى إلى زيادة استيراد المواد التي كنا نستوردها من قبل وبكميات كبيرة لتغطية حاجة السكان وتلبية القدرة الشرائية، وبدأ المواطنون يلمسون أفضلية خدمات التعاونية والفارق في التسعيرة بين ما يباع من قبل تجار القطاع الخاص وبين ما تبيعه التعاونية، والذي لا يقل عن ١٠٪ إلى ١٥٪.

دفعت الفروع الجديدة التي افتتحناها المواطنين في مناطق أخرى إلى المطالبة بفتح فروع للتعاونية في مناطقهم، وهذا الأمر اثار حماس واهتمام إدارة التعاونية في تلبية طلبات المواطنين وتقديم الخدمات لهم، وعملنا على وضع خطة لفتح فروع جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية التي تصل إليها طريق السيارات، وفعلا تم افتتاح فروع جديدة في لبعوس ورُصُد وهذا التوسع فرض علينا زيادة كمية المواد التي تستوردها

التعاونية لكي تغطي حاجة المستهلك. إلا أن ذلك الأمر خلق لنا صعوبات لم تكن في حسباننا، لأن حماستنا في تقديم الخدمات للمواطنين جعلتنا لا نفكر فيما يترتب على هذا التوسع من مشاكل محتملة.

أول هذه المشاكل التي واجهتنا هي أن التجار قد ساعدونا كثيراً في بداية نشاط التعاونية من خلال تأجيرهم لنا المستودعات، بل أن البعض منهم لم يأخذ إيجاراً، ظناً منهم أن نشاط التعاونية سيكون محدوداً في أماكن معينة وأنه سيقتصر على استيراد مواد محددة ولا يشكل خطرا على نشاطهم، ولكنهم بعد أن شاهدوا التوسع المستمر في نشاط التعاونية سواء في افتتاح الفروع أو في استيراد المواد بكل اصنافها شعروا حينها بأن مصالحهم في خطر، وأنه لا بد لهم من عمل يقومون به لوقف هذا التوسع المستمر لنشاط التعاونية قبل أن تستقوي ويصبحون غير قادرين على مواجهتها، ولذلك عقدوا اجتماعاً ضم جميع التجار في مركز لبعوس، نظرا لأن قوة التجار تتركز في مركز لبعوس ودعوا لحضوره ملاك سيارات النقل أو من يمثلهم نظرا للعلاقة الوثيقة المترابطة بين التجار وأصحاب السيارات، وخرجوا في اجتماعهم ذلك بقرارين هامين:

القرار الأول: أن يقوم تجار الجملة باستيراد جميع المواد التي تستوردها التعاونية وبكميات كبيرة ومن ثم توزيعها على تجار التجزئة في مناطقهم مع تخفيض معين لهم في التسعيرة والزامهم بعدم التعامل مع التعاونية أو شراء أي مواد منها. هذا القرار كان الهدف منه أن تصبح المواد التي بحوزة التعاونية راكدة وقد تتعرض للتلف وتُصاب التعاونية بخسارة كبيرة، ويؤدي ذلك إلى تحجيم نشاطها وإضعافه.

القرار الثاني: أن يرفض مالكو سيارات النقل الخاصة أو من ينوبهم تحميل أي مواد للتعاونية تحت مبرر الغاء التخفيضات في الأجور المعطاة للتعاونية وهي ٢٥٪ تضاف إلى الأجور المحددة من قبل مؤسسة النقل، إلى جانب مطالبتهم التعاونية بزيادة الأجور السابقة بحجة أن الطرقات المؤدية إلى فروعها صعبة جداً.

كنا في غفلة مما كان يُحاك ضد التعاونية، ولم أعرف بذلك إلا بعد أن ذهبت إلى مكتب النقل العام لأطلب منهم ، حسب العادة، سيارات لنقل المواد التي تم شراؤها من شركة التجارة الداخلية، ففوجئت بالمدير العام يقول لنا إن جميع أصحاب السيارات مضربين عن نقل المواد الخاصة بالتعاونية إلا بعد تلبية مطالبهم وهي: الغاء التخفيض الممنوح للتعاونية، وزيادة في الأجور لا تقل عن ٢٥٪.

طلبت من الأخ المدير العام أن يلزم مالكي السيارات بنقل المواد التي قد تم شراؤها، وعلى أن نتفاوض نحن وهم على مطالبهم، إلا أنه رفض الزامهم. كان هناك أحد السائقين من الحريصين على التعاونية يسرّ إليّ بما يجري بين التجار ومالكي

السيارات، وكيف اتفقوا على أن يتم شراء كميات كبيرة من المواد، سواء من قبل شركة التجارة أو من التجار الذين يستوردون بعض المواد وعلى أن تقوم السيارات بنقل تلك المواد بسرعة. هذا الخبر أفقدني توازني، ولم أتمالك نفسي، فأسرعت للجلوس مع الأخ مدير عام شركة التجارة الوطنية وطرحت عليه المشكلة، وطلبت منه عدم صرف أية مواد لتجار يافع أكثر من المخصص لهم، بل ورجوته أن أمكن أن يؤجل الصرف لهم تحت أي مبرر لمدة خمسة أيام حتى أستطيع معالجة القضية، وفعلا أعطى أمراً لإدارة التوزيع بعدم صرف مواد لأولئك التجار تحت حجة معرفة الكميات المخزونة لدى الشركة والتي على ضوئها يتم بيع لهم طلباتهم.

وذهبت أيضاً لمقابلة الأخ باصرة الذي كان المسئول عن تحديد التسعيرة للمواد التي يستوردها التجار ويتم صرفها أيضاً من قبل الوزارة، وعند مقابلته طرحت له المشكلة فتجاوب معي بشكل كبير وطمئني عندما أكد أنه سيقول لمن يأتي إليه من تجار يافع أن عليهم العودة بعد خمسة ايام لمعرفة الكميات المتبقية للتجار والتي على ضوئها يتم صرف طلباتهم، وشكرته على ذلك الموقف، وبذلك ضمنت تأجيل شرائهم للمواد وتحميلها ، وعدت من جديد إلى المدير العام للنقل البري وطلبنا منه الزام السائقين بتحميل المواد التي بحوزتنا، لأن ما قاموا به غير قانوني وكان مفاجئاً دون اية مقدمات، وإذا لهم تظلم لا مانع أن يقدموا عريضة يحددوا فيها مطالبهم ويحددوا أيضاً موعداً لتنفيذ تلك المطالب من خلال الجلوس نحن وهم والاتفاق على أية مخارج، وإذا لم يتم التجاوب من قبلنا يكون لهم الحق في إعلان الإضراب. لكن الإدارة رفضت التجاوب معنا، وهذا الموقف اربكنا فاضطرينا أن نذهب إلى أبين لمقابلة الأخ جاعم صالح المسئول التنظيمي في المحافظة وكنا في حالة يُرثى لها، وعندما طرحنا عليه القضية تجاوب معنا وتفهم موقفنا واتصل على الفور بمدير مكتب النقل في عدن وطلب منه الزام السائقين بنقل مواد التعاونية، لكن مدير النقل اعتذر بحجة أنه غير قادر على ارغامهم. هذا الرد أغضب جاعم صالح وعلى وجه السرعة استدعى مدير عام النقل في محافظة أبين وطلب منه أن يوجه السيارات في المحافظة لنقل جميع مواد تعاونية لبعوس حتى استكمالها، على أن يوقف مؤقتا النقل لبقية الجهات في المحافظة.

على ضوء ما تقدم طلبنا من مدير شركة التجارة أن يصرف لنا مخصصات ثلاثة أو أربعة أشهر مقدماً إذا لديهم الامكانية نظراً لتوفر سيارات النقل، وتمت الموافقة على ذلك. ثم ذهبنا أيضاً إلى وزارة الصناعة وطلبنا من الأخ باصرة أن يوجه بإعطائنا أي كمية من المواد التي يستوردها تجار القطاع الخاص، وفعلاً تم تجاوبه معنا. وعملنا

على نقل جميع المواد وكانت هذه خسارة كبيرة لمالكي السيارات وللتجار الذين كانوا غير متصورين أن نحصل على سيارات بديلة بهذا العدد الكبير.

عُدنا إلى المديرية وبقينا فيها، بعد أن ضمنا التموين لخمسة أشهر كاملة. وبعد فترة بعث لنا الأخ المدير للعام للنقل البري رسالة يطلب فيها نزولنا للتفاهم حول مسألة النقل، ولم نستجب لذلك، فكرر الطلب، ولعدم تجاوبنا معه اتصل في الأخ جاعم صالح يشعره برفضي النزول، وإذا بجاعم صالح يتصل بي ويشعرني بضرورة النزول وطرح لي مقترحات لحل القضية مع السائقين. وعند جلوسنا مع إدارة النقل تم وضع الحلول على أساس الغاء نسبة التخفيض المخصصة للتعاونية مع عدم مطالبتهم بأي زيادة في اجور النقل. أما التجار فكان ردنا عليهم هو احتكار التعاونية لجميع المواد الأساسية وكذا تموينها لتجار التجزئة ليقوموا من جانبهم في تقديم الخدمات للمواطنين.

وبرغم تعاون كل الجهات معنا، إلاّ أن تهوّرنا واندفاعنا في توسيع نشاط التعاونية أدّى إلى بروز صعوبات عديدة لم نكن نتوقعها، خاصة في الجانب المالي، فالمخزون من المواد في كل الفروع أخذ الجزء الأكبر من السيولة النقدية وأصبحت شبه مجمّدة. وهذا ما دفعني إلى تقديم تقرير تقييمي إلى مجلس الإدارة يستعرض نشاط التعاونية سلباً وإيجاباً، وأوضحت فيه أن التعاونية أضحت غير قادرة على تلبية محتاجات المواطنين لأسباب توسع نشاطها وزيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين واقترحت أن تتجزأ التعاونية إلى ثلاث تعاونيات، بحيث يكون لكل مركز تعاونية قائمة بذاتها، وعلى أن تُحال الأسهم مع الأرباح لكل مركز حسب المساهمين، وبعد المناقشات لما طُرح في التقرير تمّا المصادقة عليه.

وفي نهاية عام ١٩٧٣م تم العمل بتجزئة التعاونية على المراكز الثلاثة وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع تحويل الأعضاء المساهمين وكذا السهم والأرباح الخاصة بكل مركز على النحو التالي:

المركز	عدد المساهمين	قيمة الأسهم	نسبة الأرباح
لبعوس	٣٨٢١عضواً	٢٠١٥٠ دينار	٩٠٩،٣٦٢٥٧ دينار
رُصُد	١٧٤١عضواً	٩٣٣٢ دينار	٠٥٠و١٦٧١٢دينار
الحد	٣١ عضواً فقط	٣٩١ دينار	٥٦٠و٣١٢دينار

وهكذا تم توزيع حصة كل مركز . وأصبحت تعاونية لبعوس تحمل اسم تعاونية المركز الأول لبعوس الاستهلاكية، وبقيت رئيساً لمجلس الإدارة والمدير العام لها. وبدأنا

نمارس عملنا بصورة أفضل، بعيداً عن الاندفاع والتهور الذي رافق نشاط تجربتنا الماضية، وأخذ اهتمامنا ينصب الآن في مكان واحد بعد أن كان مشتتاً هنا وهناك، وتمكنا من وضع خطط عقلانية في كل جوانب نشاط التعاونية، واستطعنا بذلك من تطوير نشاطنا وزيادة الرأسمال المساهم بجذب المزيد من المواطنين لعضوية التعاونية. كما تابعنا شركة التجارة لزيادة التسهيلات الممنوحة لنا من قبلها فوافقت مشكورة وهذا ما أتاح لنا أن نقوم بفتح فروع جديدة وبناء مستودعات وزيادة كمية المشتروات، وللمقارنة نترك الأرقام تتحدث عن ذلك التطور الملموس. فعلى سبيل المثال كان إجمالي المشتروات للتعاونية بكاملها قبل فصلها مبلغ وقدره (٣٠١٤٣١ديناراً) ، فيما بلغت الأرباح خلال عامي ١٩٧٢ -١٩٧٣م مبلغ (٢١٦٠٥ديناراً). أما في العام ١٩٧٤م، أي خلال عام من فصل التعاونية الأم، فبلغ إجمالي قيمة المشتروات لتعاونية مركز لبعوس لوحدها مبلغ (٦٥٨٢٧٩ديناراً) وبلغت الأرباح (٣٤١١٨ ديناراً) وبزيادة مضاعفة عما كانت عليه قبل تجزئة التعاونية، وبالوفي عام ١٩٧٥م وصلت قيمة المشتروات إلى مبلغ (٧٧١١٨٠ديناراً)، وبلغت الأرباح (١١٢٩٠١ديناراً) ..

وهكذا يتضح بالأرقام حجم تطور نشاط التعاونية المكرس لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين الخدمات لهم، مما انعكس على زيادة أرقام مبالغ المشتروات والمبيعات والأرباح. مع العلم أن أقسام المحروقات والأقمشة ومواد البناء وقطع الغيار لم تدخل ضمن حسابات المشتروات ولا الأرباح التي بيَّناها كون لها حسابات خاصة بها.

ولمجاراة التطور الملحوظ في فتح فروع جديدة وفي مجال الخدمات التي تقدمها للمواطنين، أخذت التعاونية تهتم ببناء منشآتها الخاصة بها بصورة تدريجية، حيث تم في سوق ١٤اكتوبر بناء مقر لإدارة التعاونية يتكون من ستة مكاتب وكذا بناء ثلاثة مستودعات مساحة كل منها ٦٠×٣٠ قدماً . وبنفس الحجم تم بناء مستودعين في سوق السلام، وكذلك مستودع مماثل في كل من القرى التالية:الجربة ،عثارة ، بين المحاور، المحجبة، حُمحُمة، الفرزة، جبل اليزيدي، تلّب، الشّبر، مرفد، حطيب -الحضارم، حطيب القعيطي، القعيطي الجبل، شيهج، سهيلة.

وهكذا بلغ اجمالي مستودعات خزن المواد التي شيدتها التعاونية في مختلف المناطق ٢٠ مستودعاً، بحجم مماثل ٦٠×٣٠ فوتاً، وبارتفاع ٢٥فوتاً. وفي مجال المحروقات تم بناء أربع محطات في كل من: سوق السلام، سوق ١٤اكتوبر، عثارة، المحجبة. وكذا فرع خاص بالأدوات الزراعية، وجميع هذه الأقسام تشرف عليها التعاونية مباشرة. أما قسمي

الأقمشة ومواد البناء فلهما إدارة خاصة ويرتبطون في التعاونية فقط مالياً وإدارياً. وفي مجال النقل امتلكت التعاونية اسطولاً من سيارات النقل الثقيلة والمتوسطة والصغيرة..

كل هذه التطورات جرت خلال خمس سنوات فقط، حيث بدأنا من الصفر ..لا مستودعات.. لا كادر.. لا سيارات..الخ. وهذه الفترة هي التي تحملت فيها مسئولية رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. وأعترف أن هذا التطور كان ثمرة طبيعية للجهود المخلصة الذي بذلها جميع العاملين على اختلاف مسئولياتهم حيث سادت العلاقات الأخوية الصادقة بينهم وبين الإدارة وكان كل منهم يعتبر نفسه مسئولاً عن التعاونية ويؤدي عمله بكل دقة وإخلاص، بل كانوا يقومون طوعياً بأعمال ومهام خارجة عن عملهم الرئيسي حينما يتطلب منهم ذلك، وهذا ينطبق على الجميع دون استثناء. وعلى سبيل المثال عند نزول المدير العام إلى عدن يقوم بإيصال المبالغ معه إلى عدن لإيداعها في البنك الأهلي ، قبل أن يتم لاحقا فتح فرع للبنك في لبعوس، ويقوم أيضاً بشراء المواد من شركة التجارة ومن تجار القطاع الخاص ثم متابعة تحميلها إلى فروع التعاونية المختلفة، كما يقوم أيضاً بمراجعة الحسابات مع الإدارة والنزول المستمر إلى الفروع لمتابعة سير عملها وحل أي مشاكل تواجهها.. هذا العمل الذي كان يقوم به المدير العام انعكس إيجاباً على جميع العاملين في التعاونية فكانوا يحذون حذوه ويقومون بأية أعمال إضافية يرونها أمامهم.

وما ينبغي ذكره أيضا أن التعاونية قد أسهمت في دعم بعض المشاريع التي أقيمت في مركز لبعوس، كما أسهمت في تقديم الدعم لتحسين غذاء طلبة القسم الداخلي في إعدادية الشهيد عبدالرحمن قحطان، التي كانت أول مدرسة إعدادية في المنطقة ويدرس فيها طلاب من مختلف المناطق، وكذا دعم الأنشطة الفنية من خلال شراء الأدوات الفنية التي جلبتها لهم من الكويت بعد زيارتي لها، وتقديم الحوافز التشجيعية للمبدعين، وتوفير وسائل النقل لهم عند مشاركاتهم خارج المنطقة.

واستطيع القول أن الفترة التي عملت فيها مديراً للتعاونية كانت من أجمل سنوات حياتي، وسادتها علاقات الأخوة الصادقة بين الجميع، فبالرغم من الصعوبات التي واجهتنا إلا أنا كنا نعمل بروح الفريق الواحد وبكل تفان وإخلاص، وما زلت اتذكر تلك الفترة بكل فخر واعتزاز، ولن أنسى ما حييت كل زملائي وإخواني من العاملين في مختلف فروع التعاونية الذين عملوا معي حينها وأكن لهم كل التقدير والاحترام، وليعذروني أن لم استطع إيراد أسمائهم هنا لكثرتهم.

الفصل الرابع

تجربة فترة عملي مأموراً للمديرية الغربية-يافع

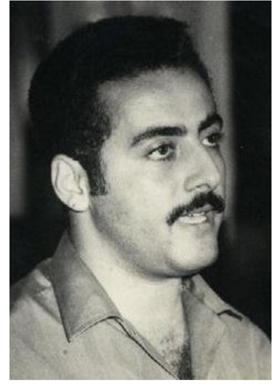
بعد خمس سنوات من العمل الحافل بالنجاح والنشاط المتواصل في العمل التعاوني كمدير لتعاونية مركز لبعوس الاستهلاكية، انتقلت إلى موقع المسئول الأول في المديرية الغربية – المحافظة الثالثة(أبين)، حيث صدر القرار الرئاسي للرئيس سالم ربيع علي بتعييني مأموراً للمديرية في الأول من يناير ١٩٧٧، أي بعد أكثر من تسع سنوات من عُمر الاستقلال الوطني، وخلال هذه السنوات التسع كان قد تداول على هذه المسئولية خمسة مأمورين.



كان الشخصية الوطنية الفذة المناضل الشهيد يحيى عبدالقوي ناشر المفلحي أول مأمور يتم تعيينه للمديرية الغربية بعد الاستقلال الوطني، وقد واجه صعوبات جمة عند تحمله لهذه المسئولية، نظرا لاتساع مساحة المديرية، حيث كانت تضم ما كان يسمى بيافع الساحل ويافع الحيد، وقسمت إلى خمسة مراكز إدارية. وكانت جعار عاصمة المديرية وهي المركز الأول والوحيد الذي دخل ضمن ميزانية الدولة الفتية باعتبار أنه كان يدخل ضمن حكومة الاتحاد الفيدرالي. أما بقية الأربعة المراكز فبقيت خارج ميزانية الدولة، ولم يتم ترتيب وضعها الإداري، وبقيت أسماء فقط بحجة أنها لم تكن مشمولة بميزانة الاتحاد الفيدرالي وما عليها سوى أن تنتظر حتى يتم الالتفات إليها وتدخل في ميزانية الدولة ..

ولأن ميزانية الدولة لم تشمل سوى المركز الأول – جعار، دون أن تتعداها إلى المراكز الأخرى، فقد ظلت مسئولية المأمور محصورة في إطار عاصمة المديرية – جعار، وتبخرت الطموحات الكبيرة التي كانت تراوده في أن يقدم ما يستطيع من خدمات لأهله وناسه خلال وجوده على رأس السلطة في المديرية، خاصة تلك المراكز النائية التي حُرمت في الماضي من كل الخدمات، وعلى عكس ما كان يحلم به لم يستطع أن يقدم لها سوى الزيارات المتكررة والجلوس مع القيادات والمواطنين لحثهم على إحداث تغييرات في مناطقهم بجهودهم ومبادراتهم وإمكانياتهم المتوفرة نظرا لصعوبة الظروف

التي تواجهها الدولة المستقلة حديثاً، وعلينا أن نقدر ذلك، وكان لنزوله ولقاءاته المستمرة أثرها الإيجابي الذي انعكس في حماس ابناء المنطقة واندفاعهم نحو المساهمة في إرساء وترسيخ السلطة الوطنية الجديدة.



وخلفا للمناضل يحيى عبدالقوي المفلحي تم تعيين المناضل سالم صالح محمد ، فواجه هو الآخر نفس الصعوبات، وكانت لديه طوحات وآمال كبيرة في أن يسهم في إحداث تغييرات ملموسة في مناطق المديرية التي كانت محرومة من أبسط مقومات الحياة ومعزولة عن العالم طوال الحكم القبلي - العشائري، فمن غير الممكن أن تبقى محرومة بعد الاستقلال الوطني ولا بد من العمل على أحداث تطور يغير من وجه الحياة وينهض بمستوى المواطنين في مختلف المجالات.

هذه الطموحات التي كان يحملها المناضل سالم صالح محمد اصطدمت هي الأخرى بالإمكانيات الشحيحة للدولة التي لا تلبي ولو جزءا بسيطا من هذه الطموحات الكبيرة، وكان يتألم، مثل من سبقه، عندما يرى أن المديريات الأخرى في المحافظة التي نحن جزءاً منها تعتمد لها بعض المشاريع الجديدة في ميزانية الدولة، رغم أنها لا تخلو من مشاريع متعددة تعود إلى ما قبل الاستقلال، باستثناء بعض مناطقها التي ظلت محرومة هي الأخرى، فمثلا كانت توجد المستشفيات منها مستشفى المخزن وكذا المراكز الصحية والمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والطرقات المعبدة، كما شملت مشاريع الكهرباء والمياه زنجبار وجعار والقرى المحيطة بهما، مع وجود المنشآت والمقرات لمؤسسات الدولة والمسارح ودور السينما وخدمات الهاتف فيما كانت بقية مراكز المديرية الغربية تقريبا محرومة من مثل هذه المشاريع حتى ذلك الوقت، وكان لا بد من إحداث تغيير يقلص من هذه الفوارق التي كانت قائمة قبل الاستقلال بحجة أن مناطق يافع الجبلية لم تكن ضمن ميزانية حكومة الاتحاد الفيدرالي، وهذا المبرر لم يعد مقبولا اليوم في ظل السلطة الوطنية الجديدة، خاصة إذا ما عرفنا الكثافة السكانية الكبيرة في هذه المراكز الأربعة التي قد تفوق نصف سكان المحافظة حينها.

لم يلمس المواطنون خير الدولة الوليدة التي كانوا يأملون منها أن تمد لهم يدها ويحظون بعنايتها من خلال تقديم المشاريع الخدماتية الضرورية التي تعوضهم بعض ما حرموا منه في الماضي، وظلت هذه المراكز محرومة على حالتها السابقة حتى

منتصف عام ١٩٦٩م . فماذا كانت ردة فعل الجماهير حينما وجدوا مناطقهم خارج ميزانية الدولة، مع رغبتهم في التغيير والتطوير؟!!.

كان الرد أن تم تشكيل لجان شعبية من بين صفوف المواطنين تقودها وتوجهها المنظمات القاعدية للجبهة القومية لتنظيم المبادرات وجمع التبرعات التي تتطلبها المشاريع الحيوية، وكانت الاستجابة في البداية ضعيفة من المواطنين والمغتربين، ومع ظهور نتائج هذا العمل خاصة في إنشاء المدارس التي بدأ ينتظم فيها التلاميذ للحصول على التعليم الذي حُرم منه آباؤهم، سرعان ما اندفع المواطنون في هذا انجاز المشاريع المرتبطة بحياتهم فشمروا عن سواعدهم وشاركوا بحماس في المبادرات الطوعية بالعمل اليدوي، كما أسهم المغتربون بجمع التبرعات لدعم هذه الجهود، وتمكنت الجماهير بجهودها الذاتية وإمكانياتها البسيطة ولكن بتعاونها من تشييد العديد من المدارس وشق الطرقات وغيرها من المشاريع المرتبطة بحياتهم وبمستقبل أبنائهم.

ومع منتصف عام ١٩٦٩م تقريبا شُكّلت الأجهزة الإدارية في تلك المراكز الأربعة وعُيّنٍ فيها مساعدو المأمور، وبدأت تحصل على بعض المشاريع المعتمدة من قبل الدولة، فضلاً عن استمرار مساهمة المواطنين في المشاريع الخدمية من خلال المبادرات والتبرعات السخية، وهذا الأمر أتاح للأخ المأمور سالم صالح محمد ومساعديه أن يقوموا بدورهم البارز في تغيير واقع المنطقة إلى الأفضل، وأخذت ضمائرهم في الارتياح وهم يرون ثمار هذه الجهود تتحقق من خلال المشاريع العديدة التي أخذت تدريجياً تغير وجه المنطقة وواقعها الاجتماعي والاقتصادي نحو الأفضل .

الخطوة المهمة التي شهدتها المديرية الغربية، هو إعادة تقسيمها بتحويل مركزين منها إلى مديريات أخرى، حيث جرى تحويل مركز جعار إلى المديرية الجنوبية – زنجبار، ومركز يهر إلى مديرية ردفان في المحافظة الثانية(لحج). ولأن جعار كانت عاصمة المديرية فقد حلّت محلها لبعوس كعاصمة للمديرية بمراكزها الثلاثة المتبقية التي أصبحت مديرية قائمة بذاتها. هذه الخطوة جاءت مع تعيين الأخ المناضل محمد عبدالرب جبر مأموراً، خلفا للأخ سالم صالح محمد، الذي انتقل إلى منصب أرفع. ولكن الفترة التي بقي فيها بن جبر مأمورا كانت قصيرة جداً. وخلفه المناضل ناجي عثمان أحمد، وتمكن خلال فترة مسئوليته كمأمور للمديرية أن يحصل على بعض المشاريع من قبل الدولة



رغم امكانياتها الضعيفة ومن أهم تلك المشاريع التي تم اعتمادها في عهده المركزين الصحيين في كل من مركز لبعوس ومركز رُصد.



جاء بعد ناجي عثمان الأخ حسين ناجي محمد وخلال تحمله مسئولية مأمور المديرية كان أكثر حظاً ممن سبقوه، كونه استلم مهامه والأجهزة الحكومية قد استكمل بناؤها وتؤدي دورها في المراكز الثلاثة (لبعوس -الحد - رُصُد) بشكل ممتاز، إلى جانب اعتمادات الدولة لبعض المشاريع في موازنتها، والأهم من هذا الزخم الجماهيري المتواصل الذي لا مثيل له على مستوى محافظات الجمهورية.

وأقولها للأمانة والتاريخ إن الفترة التي تولى فيها المناضل حسين ناجي محمد مسئولية المديرية قد تحققت خلالها نجاحات غير عادية، لأسباب وجود الحماس الجماهيري وتنظيم ذلك الحماس من قبل اللجان الشعبية المختارة من قبل الجماهير وكذا دور المنظمات القاعدية للجبهة القومية التي قادت الجماهير بحكمة واقتدار، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دور السلطة في المديرية من خلال الإرشاد والتوجيه والمساعدات التي تقدمها للعمل الجماهيري، ويأتي على رأس ذلك مأمور المديرية الأخ حسين ناجي محمد، وأكرر القول أن له بصمات طيبة لا يمكن أن تُنسى خلال السنوات الأربع سنوات ونصف التي قضاها كمأمور للمديرية، وكانت إضافات رائعة إلى بصمات من سبقوه في هذه المسئولية. وقد انتقل الأخ حسين ناجي بعدها ليشغل مسئولية مدير عام مؤسسة النقل البري لمحافظة لحج، وحل محله





يوسف عبدالله سعد (صاحب هذه الذكريات) الذي تحمل مسئولية مأمور المديرية من عام ١٩٧٧م وحتى ١٩٨٦م. وخلال توليتي لمسئوليتي عملت على تعزيز العلاقات مع جميع مسئولي أقسام السلطة المحلية على مستوى المديرية والمراكز بما في ذلك منظمات الحزب والشرطة وأمن الدولة، لكي تكون جهودنا وأعمالنا مشتركة يضطلع بها الجميع وفي المقدمة مكتب المأمور، حتى نستطيع أن نستكمل المشاريع والخدمات

التي لم تُنخز كاملاً أو جزئياً، والمطالبة بمشاريع جديدة ، وعملنا في هذا الخصوص خطة لكل ما تحتاجه المديرية من المشاريع الخدماتية الضرورية التي ستساهم فيها الجماهير وتُمَوَّن من الإيرادات المحلية للمديرية، إلى جانب متابعة المشاريع المعتمدة في خطة الدولة. ومن الطبيعي القول أن تعزيز علاقتنا مع كل الجهات التي يرتبط نشاطها بإدارة المأمور قد مكننا من تحقيق نجاحات لا بأس بها كثمرة طبيعية لجهودنا المشتركة، ولا بد أن أشير إلى أن أي مأمور يريد أن يكتب عن ما حققه من انجازات في مختلف الجوانب خلال فترة توليه مسئوليته لا يمكنه أن يتجاوز أو يتناسى دور الآخرين، ممن سبقه في تحمل هذه المسئولية.

وعطفاً على ما تقدم أحب أن أتحدث هنا عن المشاريع التي أسهمت أو قامت بها الدولة منذ بداية الاستقلال الوطني وحتى تحويل مديرية لبعوس من محافظة أبين إلى محافظة لحج، ولم يبق منها غير مركز رثصد الذي ظل تابعاً لمحافظة أبين، وأضيف مركز يهر الذي كان يتبع مديرية الجبيلين إلى مديرية يافع -لبعوس، وبذلك تكونت المديرية من ثلاثة مراكز إدارية (لبعوس - الحد – يهر) . وسنتحدث عن تلك المشاريع مستعرضين كل مشروع على حدة، حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً عمّا تحقق في هذه المنطقة التي كانت قبل الاستقلال محرومة من كل شيء.

شق الطرقات

الطرقات هي الشريان الرئيس لأي مجتمع ويقاس تطور أي بلد من خلال وجود شبكة المواصلات، لأن انعدام الطرقات يعني حرمانها من كل مقومات التطور. وقبل الحديث عن الانجازات التي تحققت في مجال الطرقات ، لا بد من القول إن يافع قد كانت قبل الاستقلال محرومة من الطرقات وظلت المنطقة معزولة عن محيطها الجغرافي وأيضاً في عزلة داخلية بين هذا المكتب أو ذاك، ومعروف أن يافع قبَلِيّاً كانت مقسمة إلى عشرة مكاتب، وكل مكتب مستقل ومعزول عن الآخر، وسبب تلك العزلة عدم وجود طرقات السيارات، وكانت المنطقة تعتمد في النقل على المطايا من الحيوانات كالجمال والحمير أو على ظهور الناس من الرجال والنساء، حيث كان عليهم أن يصعدوا بأحمالهم عند نقل بضائعهم ومحتاجاتهم من المواد الغذائية والاستهلاكية في طرق جبلية صعبة المرتقى في بطون السلاسل الجبلية تُسمى (نِقوَل، ومفردها نقيل)، ونظرا لصعوبة المرور في تلك الطرق الجبلية الوعرة فقد سقط فيها الكثير من الضحايا من النساء والرجال والحيوانات.

وكان من يملكون الحمير أو الجمال قلة من الناس، ولذلك كان يلجأ الغالبية إلى استئجار الحمير لنقل البضائع التي يأتون بها من خارج المنطقة، ويصل أجور نقل البضائع أحياناً إلى اضعاف قيمتها الأصلية، نظراً لطول وصعوبة الطرق التي يستغرق قطعها عدة أيام مشياً على الأقدام. كما كان الناس يجدون صعوبة عندما يتنقلون بين مناطق يافع ومكاتبها حيث كانت الرحلة تستغرق وقتاً طويلاً ذهاباً وإياباً قد تزيد عن يوم واحد إذا كانت المنطقة بعيدة، ولكن الناس تعودوا على تلك الظروف وتحدوا الصعاب بإرادتهم وقدرتهم وتمكنوا من تطويعها لصالحهم بإمكانياتهم البسيطة.

وهكذا كانت المنطقة محرومة من شبكة الطرق ولهذا السبب حرمت من بقية جوانب التطور، وظل في عزلة داخلية وخارجية. وما زلت أتذكر عندما كنا جميع مأموري مديريات لحج وأبين في لقاء مع الرئيس الخالد (سالمين) لمناقشة مشاريع المياه في تلك المديريات، وكان الجميع متحمساً ووصل البعض إلى حالة التشنج في المطالبة بمشاريع المياه كلا لمنطقته، وكانت أغلب هذه المديريات جبلية وتنعدم فيها طرق السيارات، وإذا وجد شيء منها فهي طرق بدائية صعبة، أما أغلبها فلا وجود لمثل هذه الطرق، وكان يشارك معنا في الاجتماع مهندس ذو خبرة في مجال المياه وهو كبير السن ويعمل في البلدية منذ عهد الاستعمار البريطاني، وما زال يحمل الجنسية الهندية، ولا يجيد الحديث باللغة العربية إلا بصعوبة وبكلمات مكسرة، وحين رأى وسمع ما يُدار من حوار طلب الحديث فأذِن له سالمين فقال بلغة مكسرة كما أتذكر:" يا أخ سالمين أيش هؤلاء الناس كله مجنون..كلهم يطالبون ..ما عليش ما يطالبون طريق أو مشروع دواجن".. وقمنا نحن الحاضرين بإسكاته ولم نتح له مواصلة حديثه، وكأنه خصماً لنا.. وأتذكر أنني التقيت هذا المهندس بعد فترة فأوضح لي أنه ليس ضد مشروع المياه، ولكن كيف يمكن نقل المعدات الضخمة والثقيلة التي يزن بعضها أكثر من عشرة أطنان وتوصيلها إلى موقع المشروع المقترح بدون وجود طرق سيارات. وأضاف بشيء من التعجب وربما السخرية: هل ستنقلونها على ظهور الحمير؟!!.

بعد فترة من الزمن، وحينما اعتمدت دراسة مشروع مياه لبعوس -يافع أدركت صحة كلام ذلك المهندس، واتضح إننا كنا مجانين لا نتصرف بعقولنا، بل بعواطفنا المندفعة والمتحمسة.

والآن أعود للحديث عن الطرقات وماذا عمل أبناء يافع في هذا المجال الهام بعد اسقاط المناطق بيد ثوار الجبهة القومية قبيل الاستقلال ، ومن ضمنها منطقة يافع الساحل - جعار، فبعد سقوط السلطنة العفيفية تم الاستيلاء على بعض المعدات والآليات الخاصة بشق الطرقات، وعند ذلك بادر الإخوان في (الاتحاد اليافعي) الذي

كان مقره في المعلا – عدن ويضم في عضوية قرابة الألف من مختلف مناطق يافع، وأراد هؤلاء أن يكون الاتحاد سباقاً في تقديم الخدمات لأبناء يافع التي حرموا منها طويلا، والبدء بشق الطرقات باعتبارها شريان أي تطور لاحق، وكان الدافع لهم هو وجود الامكانيات المالية لدى الاتحاد وكذا وجود المعدات والمتفجرات التي تم الاستيلاء والتابعة لقسم الطرقات في السلطنة العفيفية، فضلا عن وجود الحماس الفياض لدى الجميع والشعور بأهمية شق الطريق وإيصالها إلى لبعوس، وتوخوا من الإقدام على ذلك تحقيق هدفين:

الأول: أن يكون شرف السبق في أنهم أول من بادر وسعى وعمل على إيصال الطريق إلى يافع، وتتداول اسماؤهم في أوساط الناس.

الثاني: أرادوا بذلك العمل أن يقولوا للجماهير التواقة للتغيير أن خيرات الثورة قادمة إليكم، وما هذه سوى بدايتها، وسوف تتحقق طموحاتكم بعد تحقيق الاستقلال الوطني الناجز .

ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن حماس واندفاع هؤلاء المبادرين لإنجاز الطريق خلال وقت قصير، لم يترك لهم مجالاً للتفكير بضرورة وضع دراسة مسبقة للطريق قبل الإقدام على البدء بالعمل، لضمان استمرارها في تقديم الخدمات للمواطنين مستقبلاً، إلى جانب معرفة جدواها الاقتصادية .. كل هذا غاب عن بالهم في ذروة حماسهم، ولم يأخذوه في حسبانهم، وكان كل همهم وتفكيرهم هو إيصال الطرق في أسرع وقت، ولهذا اختاروا لمرور خط الطريق الأماكن السهلة التي تتناسب مع الإمكانيات والآليات المتوفرة.

كانت الطريق التي شُقّت في عهد الاستعمار البريطاني تبدأ من العاصمة عدن مروراً في زنجبار ثم شقرة والعرقوب ، وهي طريق رئيسية معبدة تتصل بشبوة وحضرموت..وعند نقطة العرقوب كان خط الطريق الجديد المقترح باتجاه يافع ينحرف نحو السّيلة البيضاء ويمر في مجرى السيل ولذلك لا تحتاج هذه الطريق إلى متفجرات، بل إلى إزاحة الأحجار الكبيرة بواسطة الحرارات ، ومع ذلك فقد كانت تتعرض لجرفها في موسم الأمطار الغزيرة، وتؤدي هذه الطريق صعوداً إلى سلسلة جبلية تسمى "الدقيقة" تم شقها بواسطة المتفجرات، ثم تأخذ الطريق نزولاً إلى منطقة "آل أمشق" وهي إحدى مناطق يافع، تُسمى سبّاح وسبيح، ويمر جزء من الطريق فيها في سلسلة جبلية وجزء آخر في الوادي، أي في مجرى السيل، حتى وصولها إلى منطقة "مِحوال" ومنها تتفرع الطريق في اتجاهين، الأول يتجه صعوداً في سيلة وادي "ذي ناخب"

وصولاً إلى سوق السلام في لبعوس. والآخر يمر عبر وادي الخضراء حتى وصوله إلى مركز رُصد.

وأتذكر أن الطريق الرئيسي وكذا الطرق الفرعية قد شقت بدون دراسة، وبصورة عفوية، نظراً لعدم وجود مهندسين متخصصين، ولهذا بذلت جهود كبيرة ومخلصة من قبل شباب الاتحاد اليافعي، وكان عملهم الشاق يتواصل ليل نهار حتى أوصلوها إلى "سوق السلام" . وكان لوصول الطريق إلى لبعوس لأول مرة في تاريخها أثر كبير في نفوس المواطنين، وكانت فرحتهم كبيرة جداً، فمعظمهم يشاهد السيارات لأول مرة في حياتهم، وأسهمت في التخفيف من معاناتهم، وفي سهولة وصول المواد الغذائية والاستهلاكية ومواد البناء وتنقلاتهم بيسر على ظهور السيارات إلى عدن وأبين، كما أنها حفّزت بقية المواطنين التي تنتشر قراهم متناثرة على يمين ويسار الطريق الرئيسي وبعثت فيهم الحماس لشق وتوصيل طرق السيارات إلى قراهم من خلال المبادرات الطوعية، واستخدموا في ذلك (الكمبريشنات) الصغيرة التي يمتلكها بعض المواطنين لتسهيل فلق الصخور والأماكن الجبلية.

ولا بد لنا أن نذكر هنا بكل تقدير وعرفان أولئك الرجال المخلصين الذين أسهموا في انجاح بشق الطريق وما أحدثه من نقلة نوعية في حياة المواطنين، وستظل بصماتهم تلك محفورة في ذاكرة ووجدان المواطنين، فلهم أسمى آيات الشكر ولن ننسى لهم هذا العمل الجبار ، فقد كان ذلك الطريق هو شريان الحياة ومفتاح التطور والتنمية التي شهدتها لاحقا المنطقة، ونخص بالذكر: عبدالرب حسين محمد البري ومحمد حسين محمد البري ومحمد عوض. ورغم ما مثلته طريق "السيلة البيضاء" من أهمية كبرى وقت انجازها، إلا أنها اصبحت بعد فترة غير مجدية وغير صالحة لصعوبتها جراء تعرضها لجرف السيول من ناحية، ولطول المسافة من ناحية أخرى، وهذا ما دفع المواطنين إلى التفكير بشق طريق أخرى تبدأ من مدينة "جعار" عاصمة المديرية حينها، مروراً بمنطقة باتيس ثم سُلُب حُمّة وصولاً إلى مركز رُصُد، ومنها تتواصل مروراً بعقبة "دَبشَرَة" حتى تلتقي في الطريق السابقة في منطقة "مِحوَال" المؤدية إلى لبعوس. وهذا الخط الجديد مقارنة بطريق "السيلة البيضاء" كان أفضل بكثير، سواء من حيث المسافة التي انخفضت إلى نسبة ٥٠٪ عمّا كانت عليه سابقاً، كما قلّت الصعوبات وكذلك المخاطر التي تتعرض لها الطريق جراء الأمطار والسيول، وكانت الصعوبة الكبيرة تتمثل بعقبة "دَبشَرَة" ، وقد تم تغيير الطريق لاحقا إلى موقع جنوب القارة.

ورغم أن هذه الطريق قد شُقت بواسطة المبادرات الجماهيرية وبمساعدة الدولة، إلا أنها تمت بدون دراسة لمعرفة جدواها وضمان استمراريتها بعيداً عن اضرار الأمطار

والسيول المتدفقة التي الحقت بها أضرارا كبيرة وجرفت أجزاء منها ، فتعثر المرور فيها خلال مواسم الأمطار، وعاني المواطنون جراء ذلك صعوبات كثيرة. وهذا الأمر دفع الحكومة لأن تقوم بإعداد دراسة صحيحة لطريق جديد تؤدي إلى يافع -لبعوس بواسطة شركة لبنانية ، وفعلا تم شق الطريق عبر محافظة لحج مرورا بردفان ومن ثم عبر وادي يهر وحتى وصولها إلى لبعوس لترتبط بالطريق السابقة.

وبرغم أن هذه الطريق معتمدة من قبل الدولة، إلا أن الجماهير لم تقف متفرجة، فقد ساهمت كعادتها بالمبادرات، من خلال بناء مخرجات مياه الأمطار حتى لا تكون عرضة لأضرار السيول، واستمرار التبرعات المالية التي مكنت من إضافة بعض العمال إلى جانب عمال الطرقات. وكانت هذه الطريق أكثر سهولة ومضمونة، ما عدا الجزء البسيط الذي يمر في مجرى السيول (السّيلة) الذي يتعرض لأضرار السيول التي تجرف معها الحجارة فتكون عائقاً أمام مرور السيارات ، ولكن تتم إزاحتها بتعاون المسافرين أثناء مرورهم.

الطرق الفرعية إلى مراكز المديرية

مثلت الطرق الرئيسية الثلاث التي تم شقها وإيصالها إلى يافع -لبعوس، بدءاً من الطريق التي شقت بمبادرة أعضاء الاتحاد اليافعي عبر السيلة البيضاء، أو الطريق الآخر من جعار_باتيس وعبر سلب حُمّة الذي أنجز بواسطة المبادرات الجماهيرية ، أو الطريق الأخير الذي شقته الدولة من لحج عبر ردفان ويهر ووصولاً إلى لبعوس، مثلت هذه الطرق أهمية كبيرة في حياة المنطقة وكانت عبارة عن شريان هام ربط عاصمة المديرية لبعوس بجعار وأبين ولحج، ورغم أهميتها تلك إلا أنها توقفت في عاصمة المديرية – لبعوس، ولم تصل إلى القرى والتجمعات السكانية الكثيرة، كما لم تربط لبعوس بمركز الحد الذي يكتسب أهمية خاصة كونه مجاوراً للجمهورية العربية اليمنية، من جهة البيضاء، وكان لا بد من شق طريق تربطه بلبعوس وبالطرق الفرعية التي تربط أطرافه وقراه ذات الكثافة السكانية.

وعندما وجد فرع للطرقات في المديرية ولديه فرقة من العمال ويمتلك عدد من الآليات منها أربع مكائن "دي سكس" وواحدة "دي أيت"، وواحدة "دي فور" واثنان كمبريشنات كبيران، ووضعت لهذه الفرقة خطة عمل تركز نشاطها في البدء على طريق مركز الحد ذات الأهمية القصوى. وسبق التمهيد لهذا العمل عقد لقاء ضم سكرتيري المنظمات القاعدية لتنظيم الجبهة القومية ورؤساء اللجان الشعبية في القرى

التي ستمر الطريق فيها وصولا إلى عاصمة المركز (بني بكر) تم خلاله تحديد المواقع التي ستمر فيها الطريق وكذا العمل بين المواطنين لشحذ هممهم للتجاوب مع هذا المشروع الحيوي، والجلوس بشكل خاص مع من ستمر الطريق ببعض أملاكهم الزراعية، بهدف اقناعهم بأهمية تنازلهم للمصلحة العامة. وبعد نقاشات مستفيضة اتسمت بروح المسئولية والحماس خرج الاجتماع بالقرارات التالية:

يقوم مدير فرع الطرقات في يافع بوضع العلامات في المواقع التي ستمر فيها الطريق، ويصطحب معه مجموعة من أعضاء المنظمات القاعدية وأعضاء اللجان الشعبية ممن لهم دراية بالمنطقة، وتكون مهمتهم المساعدة في اقناع المواطنين الذين قد تمر الطريق بجزء من أملاكهم مقدماً حتى لا تكون هناك إشكالية أثناء تنفيذ العمل. والحقيقة أن المواطنين كانوا متجاوبين مع هذا المشروع وأبدوا استعدادهم لإنجازه، وتنازل الكثيرون طوعية وآخرين بالإقناع.

جمع التبرعات من المواطنين وتوظيفها أولاً لتلبية شراء المحروقات والمتفجرات، خاصة عند انتهاء الكميات المعتمدة رسمياً من قبل الإدارة العامة، حتى نضمن عدم توقف العمل ، وكذا لتشغيل عدد من المواطنين ليقوموا ببناء مخرجات مياه الأمطار على جوانب الطريق لضمان سلامتها من أضرار الأمطار مستقبلا، فضلا عن المساهمة في تحسين الغذاء لعمال الطريق.

كانت الطريق تقدر بـ ١٤كيلو متراً من أول نقطة حتى وصولها إلى مدينة بني بكر، عاصمة المركز، وتمر في عدد كبير من القرى، ولهذا قُسمت إلى سبع مراحل، وحدد لكل مرحلة اثنان كيلو متر، وتحديد وقت الإنجاز مع الأخذ بعين الاعتبار المواقع الصعبة، وتم الاتفاق على أن تُعطى حواز لمن يقومون باستكمال العمل قبل الموعد المحدد، وهذا ما حفز عمال الطريق الرسميين وكذلك العمال المضافين إليهم على نفقة المواطنين لبذل جهود كبيرة في سبيل انجاز أعمالهم قبل وقتها المحدد للحصول على الحوافز المادية المغرية، مقارنة بالأجور القليلة حينها. وهكذا استمر العمل في جميع المواقع حتى وصلت الطريق إلى بني بكر .

بعد ذلك تم نقل المعدات وعمال الطريق إلى منطقة بين المحاور لاستكمال شق الطريق التي تربط الموسطة بالمفلحي، حيث الكثافة السكانية، وقد بدأ شق الطريق من سوق ١٤أكتوبر وحتى وصولها إلى قرية الجربة، وتقدر المسافة بثمانية كيلو متر، وتم تعميم التجربة التي اتخذناها عند شق الطريق إلى بني بكر على كل المناطق التي مرت بها، وهذه الطريق المؤدية إلى الجربة تعتبر رئيسية لكونها تربط العشرات من القرى المنتشرة على جانبيها، وهذا ما دفع المواطنين إلى أن يبادروا بأنفسهم في شق

وإيصال الطرق الفرعية إلى قراهم بمجهوداتهم الخاصة، دون أن يحصلوا على اية مساعدات من أي جهة رسمية. ويمكن القول أنه خلال الفترة من ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٩م أن نسبة من استفادوا من وصول الطريق إلى قراهم قد بلغت ٤٠٪ تقريبا.

التربية والتعليم في المديرية

سبق القول أن منطقة يافع ظلت معزولة عن محيطها الجغرافي، بل وفي عزلة داخلية أيضاً طوال العهد القبلي المتخلف، الذي كان أساس حرمان المنطقة من كافة مجالات التطور، ومن أهمها التعليم الذي حُرمت منه يافع الحَيْد، وهي التي تكوّن معظم مناطق يافع مساحة وسكانا، ويكفي القول أنه لم تكن توجد ولا مدرسة واحدة وكان الشكل الوحيد للتعليم هي الكتاتيب وتُسمى (المعلامة) حيث كان يذهب الأطفال لقراءة القرآن الكريم وحفظ أجزاء منه وكذا الشعائر الدينية، وتنتشر في مختلف مناطق يافع، وكان يقوم بمهمة تعليم الأطفال فيها أشخاص ينتمون إلى فئة السادة، أو آل العبادي أو الفقهاء وغيرهم. وكان لهؤلاء مكانتهم الخاصة في المجتمع، فمنم أئمة المساجد، وكذا المأذونين الشرعيين وهم من يكتبون الوثائق الخاصة بالبيع والشراء وغير ذلك من المهام المرتبطة بعلاقات الناس بعضهم ببعض. وكان التعليم في الكتاتيب يعتمد على الحفظ، ومن النادر أن يتعلم الأطفال فيها الكتابة أو الحساب ، لذلك تفشت الأمية بين الرجال والنساء إلى درجة كبيرة، وكان هناك قلة من الناس ممن أتيحت لهم فرصة الحصول على التعليم النظامي خارج المنطقة، وهؤلاء هم من كانت أسرهم ميسورة الحال أو تعيش أسرهم بدرجة رئيسية في عدن، كما التحق البعض من ابناء المنطقة في مدرسة قعطبة التاي خصصتها حكومة الإمام لأبناء الجنوب العربي.

ورغم وجود هذا العدد ممن تحصلوا على تعليم متوسط في عدن أو قعطبة أو جعار، إلا أن نسبتهم ظلت قليلة جداً مقارنة بعدد السكان، وللأسف الشديد لم تستفد المنطقة منهم بعد تخرجهم، لعدم وجود مدارس يمكن أن يلتحقوا فيها للتدريس، كما لا أيضا مجالات أخرى للعمل، مما اضطرهم للهجرة إلى بلدان أخرى. ومعروف أن منطقة يافع تشتهر بهجرة الكثير من ابنائها إلى مختلف اصقاع الأرض نظرا لكثافتها السكانية ولطبيعتها الجغرافية الجبلية وقلة المساحات الصالحة للزراعة فيه، وهذا ما دفع الكثيرين للهجرة إلى الخارج لكسب الرزق، وانتشروا في دول الخليج والجزيرة وفي أمريكا وبريطانيا وفي دول شرق آسيا، وخلال هجرتهم تعرفوا على قيمة العلم في تلك البلدان

التي عملوا فيها، وأدركوا أن العلم هو اساس تطور المجتمعات وأن اية بلد مهما تكن لديها من ثروات لا يمكن أن تتطور إذا لم يحصل أبناؤها على التعليم العالي ويتخلص شعبها من مرض الأمية. ولا شك أن هؤلاء المهاجرين يتألمون حينما يقارنون وضع بلادهم ومناطقهم بما فيها من جهل وتخلف وفتن قبلية بما هو عليه حال تلك البلدان من تطور ويتشوقون إلى اليوم الذي يرون فيه بلادهم تلحق بركب التطور.

وهكذا فبعد اعلان الاستقلال الوطني في ٣٠نوفمبر ١٩٦٧م استبشر المواطنون خيراً وهللوا وكبروا للعهد الجديد الذي سينقلهم إلى آفاق التطور، ويتيح لأبنائهم الحصول على فرص التعليم الذي حرموا ومنه طويلا. ولكن حينما علموا أن (يافع الحَيْد)، أي يافع الجبلية خارج ميزانية الدولة ولا يمكن أن تعتمد أي مشروع خارج الميزانية جن جنونهم، فقد كانت طموحاتهم أن تهتم الدولة الوليدة بالتعليم وأن يروا أبنائهم يذهبون إلى المدارس بزيهم المدرسي، وحتى لا تتلاشى هذه الأحلام لم يكن أمامهم سوى أن ينظموا صفوفهم ويشمروا سواعدهم ويفتحوا جيوبهم تحت قيادة أعضاء الجبهة القومية، وشكلوا اللجان من بين صفوفهم، من أشرف وأنبل الأشخاص، لجمع التبرعات وتحديد المواقع لبناء المدارس بمبادرات المواطنين ودعم المغتربين ، حيث قرروا عدم الانتظار حتى تأتي اعتمادات الدولة لبناء المدارس في مناطقهم لمعرفتهم بإمكانيات الدولة الوليدة الشحيحة ..وهكذا بدأوا في جمع التبرعات في كل منطقة من مناطق يافع، وكان للمغتربين الدور الفعال والكبير في تقديم التبرعات بسخاء، ومن جانبهم تجاوب المواطنون بالأعمال اليدوية المختلفة حسب تخصصاتهم وباستخدام ما لديهم من وسائل مثل الكمبريشنات الصغيرة والمتفجرات .

حينما بدأ العمل في بناء المدارس في معظم المناطق تزايد الحماس لدى المواطنين وكانوا يتوقون إلى استكمالها في أسرع وقت حتى يرون أبنائهم وهم يذهبون إليها لتلقي تعليمهم الذي حُرم منه آباؤهم وأجدادهم.. وتم بالفعل انجاز بناء عشرات المدارس ، ولكن برزت بعد ذلك مشكلة توفير الأعداد الكافية من المدرسين، لأن عدد المدرسين حينها من أبناء المنطقة كان قليلاً، وهم فقط ممن حصلوا على تعليمهم في الخارج أو في عدن أو في غيرها من المدن ولا يغطون حتى ما نسبته ١٠٪ من حاجة المنطقة .

وحتى تتم الاستفادة من المدارس التي شيدها المواطنون بمبادراتهم وتبرعاتهم واجهت السلطة المحلية مهمة الحصول على المدرسين، بما يغطي النقص الذي بلغ ٩٠٪ ، وكان لا بد من توفير هذا العدد من المدرسين من خارج المنطقة، وعلى الأخص من المناطق الساحلية كزنجبار وجعار ..وكان الحصول على مثل هذا العدد صعباً في

البداية ، لأن من تم تعيينهم كانوا يتهيبون الطلوع إلى منطقة يافع الجبلية التي لا يعرفونها من قبل، فضلاً عن الدعايات التي كان يبثها البعض بين صفوفهم أن جو يافع شديد البرودة ولا يطيقه سكان الساحل وأن العادات والتقاليد القبلية مختلفة ولا يمكنهم التكيف معها أو التفاهم والاحتكاك مع المواطنين هناك لعدم وجود علاقة تربطهم بهم من قبل.. وهذه الدعايات التي كانت تطلقها أبواق القوى المعادية للوطن والثورة أثرت على نفسية المدرسين المعينين من خارج المنطقة وتهربوا من الطلوع..

وعندما شعر المواطنون بأن هناك تردد وتهيب وربما خوف من قبل المدرسين في الطلوع إلى يافع بادروا بجمع التبرعات السخية عبر مجالس الآباء التي تم تشكيلها في المدارس لترغيب المدرسين بالطلوع من خلال المساهمة في توفير المستلزمات التي تهيئ لهم الاستقرار في المنطقة ومن أهمها توفير السكن مع الفرشان والبطانيات وأدوات الطباخة والمواد الغذائية والمياه وكانت هذه الأمور فعلا محفزة لهم على الطلوع والبقاء في المنطقة وأداء واجبهم بحماس وإخلاص..

وكان من حسن حظ هذه المديرية وأهلها أن تم تعيين الشخصية التربوية والوطنية الفذة الأستاذ صالح خميس يسلم منذ البدء مدير للتربية والتعليم في المديرية وهو من ابناء مدينة الحصن في يافع الساحل، وقد عمل بتفانٍ واخلاص في إداء واجبه الوطني والنهوض بشئون التربية والتعليم في يافع وتمكن من تحقيق نجاحات كبيرة في عمله واستطاع بحنكته وعلاقاته الطيبة أن يقنع الكثير من المدرسين من ابناء زنجبار وجعار ممن تربطه بهم علاقات شخصية للطلوع إلى يافع، وفور وصولهم جرى استقبالهم بحفاوة كبيرة وتم توزيعهم وإيصالهم إلى مواقع سكنهم بجانب المدارس التي عينوا فيها.

ومنذ اليوم الأول لوصول المدرسين وضعت اللجان برامج ضيافة لهم استمرت على مدى أسبوع كامل بتعاون من قبل المواطنين الذين استضافوهم بكل ود وترحاب وجمعتهم مع المواطنين جلسات ودية في مجالس القات التي مكنتهم أكثر من التعرف على عادات وتقاليد المنطقة وخلق أجواء الألفة مع المواطنين، وكان لهذه الحفاوة البالغة التي استقبل بها المدرسون وعلاقة الاحترام والتعاون الذي أبداه المواطنون نحوهم أثرها الطيب في نفوسهم، ونقلوا مشاعرهم تلك إلى بقية المدرسين وأخذوا يتسابقون فيما بعد للطلوع إلى المديرية .

ومن جانبهم فإن المدرسين كانوا عند مستوى رسالتهم الوطنية، وقدروا أيضا تعاون المواطنين معهم الذين لم يبخلوا عليهم بتقديم الخدمات وتوفير السكن والغذاء والماء،

مما مكنهم من التفرغ لرسالتهم التربوية والتعليمية، وشعروا أيضاً أن عليهم أن يردوا الجميل فاخلصوا في عملهم وضاعفوا جهودهم مع الطلبة سواء في تدرسيهم وتبسيط الدروس لهم ومساعدتهم في المراجعة وكذا في حسن تربيتهم وتوجيههم وحثهم على ممارسة النشاطات الرياضية والفنية والثقافية المختلفة، حيث انتشرت المجلات الحائطية والفرق الرياضية والنشاطات الفنية والمسرحية التي كان يقوم بها الطلاب بتوجيه وإشراف المدرسين. وتخرجت أجيال متسلحة بالعلم ولا يمكن مقارنة مستوياتها بمستوى الانحدار الذي نشاهده الآن.

ولا ننسى الدور الذي كانت تقوم به الدولة تجاه الطلبة في كل مراحل التعليم، حيث كانت توفر كل ما يرتبط بتعليمهم بما في ذلك المواصلات لمن تقع مساكنهم بعيداً عن مدارسهم . وخلال الفترة من ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٩م بلغ عدد المدارس في المديرية ٨٠ مدرسة ابتدائية و٣ مدارس إعدادية في كل من لبعوس ورُصُد والح، ومدرستان ثانويتان في كل من لبعوس ورُصُد.

إن الفضل في كل ما انجز في هذا الجانب يعود بعد الله تعالى إلى المواطنين وقيادة أعضاء التنظيم واللجان الشعبية، فضلا عما قدمته الدولة وهو واجب عليها، فلم تبخل الدولة في الأخير من تقديم المساعدات. ولا يمكن أن ننسى الدور الكبير الذي قام به المناضل الوطني القدير الأستاذ صالح خميس يسلم من خلال مسئوليته كمدير للتربية والتعليم، وهو دور لم يقُم به أي فرد من أبناء يافع حينها، حيث أسهم بتوفير المدرسين الذين غطوا جميع المدارس في يافع حسب حاجة كل مدرسة، ونزوله المستمر إلى المدارس لتلمس همومها والاطلاع على سير الدراسة فيها، وكان النزول آنذاك إلى معظم مشياً على الأقدام لانعدام طُرق المواصلات.. وللأسف الشديد أنه تم مكافأة هذه الشخصية الوطنية والتربوية بـ(جزاء سنمار) حيث تم التخلص منه من قبل منظمة الحزب وتحويله من المديرية بحجة أنه من أنصار الرئيس الشهيد سالم ربيع علي (سالمين). وتم استبداله بالأخ عبدالله محمد الحكمي وهو من ابناء يافع، ، ورغم جهوده التي بذلها إلا أنه لم يكن بمستوى سلفه من حيث المستوى والكفاءة والمقدرة وهو ما انعكس سلباً على العملية التعليمية.

الجانب الصحي

لا بد أن أعطي لمحة موجزة عن الوضع الصحي في منطقة يافع بشكل عام وما كانت تعانيه قبل الاستقلال نتيجة انعزالها عن محيطها الجغرافي طوال العهد السابق المؤلم. فقبل الاستقلال لم توجد في المنطقة بكاملها ولا حتى وحدة صحية ولا مساعد صحي. وكانت الأمراض في تلك الفترة قليلة مقارنة في الأمراض الموجودة

والمنتشرة الآن. وكان يتم علاج الأمراض من خلال اللجوء إلى المشعوذين من خلال كتابة الحروز ومن خلال الأدوية المستحضرة من الأشجار بواسطتهم وكانوا يعطون للمريض من تلك الأدوية التي قد يفيد بعضها وقد يؤدي بعضها إلى زيادة المضاعفات لدى المريض وربما إلى وفاة البعض. أما الصنف الثاني من العلاج فهو الكي ويقوم به شخص يدعي أن لديه المعرفة بموقع المرض وحينما يقوم بكي المريض في موضع الألم يتم القضاء على المرض ويشفى المريض. وهذه الطريقة لا تختلف عن الشعوذة.

وقد كان الوضع الصحي مؤلماً وأشد سوءاً من الجوانب الأخرى، وما كان يزيد من الحسرة أن يشاهد المرء أباه أو أمه أو فلذة كبده أو زوجته أو عزيزاً عليه يعاني من المرض ويكابد من شدة الألم أو يموت أمام عينيه دون أن يستطيع تقديم أي مساعدة.. وكم من امرأة ماتت أمام زوجها وأهلها وهي في حالة ولادة متعسرة وتنتظر منهم مساعدتها فيقفون أمامها عاجزين عن تقديم أية مساعدة لها لانعدام المراكز الصحية والأدوية.. وكان البعض ممن واجهوا مثل هذه الحالات مستعدون أن يبيعون كل ما يملكون في سبيل انقاذ مرضاهم..

بعد الاستقلال كان الأمل كبيراً لدى المواطنين في أن تهتم الدولة بالجانب الصحي، إلا أن أملهم خاب عندما عرفوا أن المنطقة بكاملها خارجة عن ميزانية الدولة للأعوام ٦٧م و ٦٨م و١٩٦٩م .. ولهذا اتجهوا إلى الاعتماد على أنفسهم، كما حدث في مجال التعليم، من خلال دعم المغتربين في دول الخليج والسعودية وغيرها الذين لم يبخلوا بدعمهم المالي، كما أن البعض منهم ممن كان يعمل في المجال الصحي قد عاد إلى وطنه لخدمة أهلهم وذويهم والعمل كمساعدين صحيين عندما علموا أن المواطنين يبنون بجهودهم ومبادراتهم الوحدات الصحية، وجلب البعض منهم كميات كبيرة من الأدوية لعلاج مختلف الأمراض الشائعة في المنطقة. وعندما علم بعض الإخوان الذين يعملون في المرافق الصحية في محافظة عدن بما اقدم عليه إخوانهم المغتربين دفعتهم بالغيرة والحماس أن يحذوا حذوهم والتحق البعض منهم في خدمة المنطقة وحملوا معهم ما استطاعوا من الأدوية.

وهكذا تفاعل ابناء المنطقة كل حسب قدراته وإمكانياته في النهوض بالمجدال الصحي منذ البدء، وعوضوا بتبرعاتهم ومبادراتهم وتطوعهم في العمل عن الغياب المؤقت للدولة بعد الاستقلال ..ولا ننسى تلك النخبة من الكوادر الطبية التي قامت بدور إيجابي وقدمت خدمات جليلة للمواطنين في أصعب الظروف، وما زال الناس يتذكرون بكل فخر واعتزاز اسماءهم ومساهماتهم القيمة، ومن هؤلاء أذكر: عبدالله

أحمد مخارش وصالح الوالي ومحمد أحمد الوالي وعبدالرحمن صالح الحريبي وعيدروس الصائبي وغيرهم ممن لا تحضرني اسماؤهم .

هذه الخدمات أدت إلى حل جزء من معاناة المواطنين، وتوقف العمل الذي بدأه المواطنين عشوائياً في بناء الوحدات الصحية بدافع الحماس، لأن بناء هذه الوحدات يحتاج إلى مواصفات وتصاميم خاصة ، حتى لا تذهب الجهود سدى. ثم جاء لاحقاً اهتمام الدولة واعتمادها بناء المراكز والوحدات الصحية والمستشفيات، وهنا أيضاً برز دور المواطنين في المساهمة إلى جانب الدولة في المشاريع الصحية. وبلغ عدد ما شُيد إحدى عشرة وحدة صحية، منها خمس وحدات في مركز لبعوس، ومركز صحي في سوق السلام، وخمس وحدات صحية ومركز صحي في مركز رصد، ووحدة صحية في مركز الحد ومستشفى في عاصمة المركز بني بكر بدعم من دولة الكويت الشقيقة.

ومن خلال وجود الوحدات والمراكز الصحية والمستشفى تحصل المواطنون على الخدمات الجليلة التي قدمها العاملون في هذا المجال، ابتداءً من معاينة الطبيب للمريض مروراً في الفحوصات بكلٍ أنواعها بما في ذلك الكشافة وصرف الأدوية بموجب الوصفة الطبية، كل ذلك مجاناً، بل وعندما تتطلب الحالة الصحية للمريض نقله إلى عدن يتم نقله على حساب إدارة الصحة في المديرية، أما النساء ففي حالة تعسر وضع المرأة للمولود فيتم طلب طائرة مروحية لنقلها إلى مستشفى الجمهورية في عدن، وكان يتم التجاوب سريعاً من قبل وزارة الدفاع لهذا الغرض، ويكفي أن نذكر أن طائرتين قد تحطمتا في المنطقة عند قدومها لمثل هذه المهام ، وهذا يجسد الاهتمام الذي كانت تبديه الدولة للمرضى والاعتناء بهم.

وكان الجميع مرتاحين غاية الارتياح لما يقدمه العاملون من خدمات جليلة وأداء واجبهم بكل إخلاص تجاه وطنهم وأهلهم ، حيث كانوا يشعرون بمسئولياتهم الجسيمة في تعويض المواطنين عما حرموا منه من علاج طبي في الماضي ، وجسد هؤلاء العاملين بحق وحقيقة مقولة (ملائكة الرحمة) التي تنطبق عليهم تماماً ،وما زال المواطنون يتذرون تلك الخدمات التي لا يمكن أن ينسوها، بل ويتمنون أن تعود تلك الخدمات ولو بالدود الأدنى.

ولقد أولت السلطة المحلية جل اهتمامها للجانب الصحي منها ربط العلاقة الصادقة بين الإدارة والعاملين لما يخدم مصلحة العمل وتطوره ، وكذا تقديم الدعم المادي المستمر وتوفير أية نواقص قد تبرز هنا أو هناك، إلى جانب مساعدة مدير الخدمات الصحية في متابعة القضايا مع الوزارة. كما أرسلت السلطة المحلية عدداً من الذكور والإناث للدراسة والتأهيل في المعهد الصحي في محافظة أبين وتشجيعهم

وتقديم دعم شهري لهم وتفقدهم من خلال زيارتهم لتذليل أية صعوبات والقيام بنقلهم خلال الإجازات إلى بيوتهم ثم عودتهم في الوقت المحدد للدراسة بعد انتهاء إجازاتهم مع تقديم مبالغ لهم خلال إجازاتهم. كل هذا في سبيل تحفيزهم لمواصلة دراستهم واحراز التفوق ، وكانوا فعلا عند حسن ظننا بهم ، فقد تمكنوا من احراز النجاح وقاموا بعد تخرجهم بممارسة عملهم في تقديم الخدمات الجليلة التي يشكرون عليها، وما زال البعض منهم يؤدي واجبه الوطني بكل حماس وإخلاص حتى الآن.

الجانب الزراعي

منطقة يافع ذات تضاريس جبلية ومساحتها الزراعية محدودة وغير قابلة للتوسع ، لأن أجدادنا لم يتركوا أي موقع قابل للزراعة إلا وحولوه إلى مدرجات زراعية، ما عدا الأماكن التي تمر فيها السيول الجارفة، فقد كانوا أكثر ارتباطاً بالأرض وأكثر حباً لها، ومن أجل تطوير حياتهم المعيشية اقدموا على استخراج الأراضي في بطون الجبال كمدرجات زراعية وجلبوا لها الأتربة من أماكن بعيدة وعملوا على شق القنوات لإيصال مياه الأمطار إليها في تلك الجبال الصماء، وبنوا السدود لحفظ مياه الأمطار حتى لا تذهب سدى دون الاستفادة منها وحفروا الآبار العميقة بطرق بدائية دون أن توجد لديهم أدوات الحفر المعروفة حالياً..كل هذا يدل على ارتباطهم الوثيق بالأرض .

ونظراً لأن أجدادنا قد استغلوا كل المساحات الصالحة للزراعة بكاملها، فلم يكن أمام السلطة المحلية بعد الاستقلال سوى أن تركز جهودها في اتجاهين:

الأول: تطوير الزراعة في المساحات الموجودة من خلال إدخال أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية والفواكه والخضروات وغيرها من المنتوجات المفيدة. ومن أجل تشجيع الفلاحين عملت السلطة على قيام مزرعتين نموذجيتين ، واحدة في مركز رصد، والأخرى في مركز الحد، وذلك في الأراضي التي جرى تأميمها وتتوفر فيها المياه. وتم في هاتين المزرعتين غرس أنواع من الفواكه واختير لها مسئولون من ذوي الخبرة والإخلاص وبذلوا جهوداً كبيرة في تطوير الزراعة والاعتناء بها. وعندما بدأت تثمر الفواكه التي تم غرسها وبوفرة ونوعية جيدة تتحسن عاماً بعد عام، بشكل لم نكن نتصوره، شكل ذلك حافزاً للمزارعين الذين اندفعوا إلى السلطة المحلية يطلبون منها توفير الغرسات، وبالفعل تم تلبية طلباتهم من المشاتل الموجودة في محافظة أبين . كما تم تشجيع الفلاحين في التوسع من زراعة أشجار البُن وتقليص مساحة زراعة القات .

وحينما رأت السلطة أن الفلاحين اتجهوا نحو غرس المزيد من أشجار البُن وكذا زراعة الحمضيات قدمت لهم المساعدات المالية التي مكنتهم من حفر الآبار وبناء السدود ، وكذا توفير مضخات ارتوازية. كما تم دعمهم في استصلاح أراضي زراعية في منطقة محوال تقدر مساحتها بثمانية فدانات وحُفرت فيها الآبار وتم غرسها بأشجار البُن وجرى توزيعها على الفلاحين القريبين منها.

كما استصلحت قطع أراضي زراعية في منطقة حطيب ووزعت على عدد من الفلاحين هناك، فضلا عن الدعم الذي كان يقدم للفلاحين الذين قاموا باستصلاح واستخراج مساحات إضافية إلى جانب أملاكهم .

وجرى تشجيع المزارعين في الاهتمام بتربية الثروة الحيوانية ، وعلى الأخص في المناطق التي تتواجد فيها مساحات زراعية ووفرة في الأعلاف ، وعملت السلطة على إدخال نسل جديد من الأبقار والأغنام ، حيث جرى استجلاب عدد من الأبقار والأغنام من المزرعة التابعة للدولة في اثيوبيا ووزعت على الفلاحين بالمجان كتجربة لمعرفة مدى فائدة هذا النوع الذي ينتج كميات أكبر من الألبان تساوي أضعاف ما تنتجه الأبقار المحلية .. ولكن الناس لم يرغبون في هذا النوع المستورد ولا في الأغنام ربما لتعودهم على الحيوانات المحلية ولهذا توقفت السلطة عن استيراد المزيد.

انعكس التطور الزراعي في المناطق ذات المساحات الزراعية الواسعة على تطور الثروة الحيوانية، وبدرجة اساسية في بعض المناطق التي تتوفر فيها المياه بصورة كثيرة ودائمة وكذا في السّيل. واقيمت في مركز رصد مزرعة لتربية الدواجن، وكانت تجربة ناجحة إلى حد كبير جرى فيها تشغيل عدد من الأيادي العاملة من النساء وكان انتاجها يغطي الصرفيات مع أرباح لا باس بها، مما دفع القائمين عليها إلى العمل على توسيعها.

وللأمانة التاريخية لا بد من الاعتراف بالدور الكبير الذي قام به الأخ المناضل حسين ناجي محمد خلال تحمله مسئولية مأمور المديرية حيث بذل جهوداً كبيرة في تحقيق العديد من الانجازات، وبالمثل لا ننسى المناضل علي محمد عُبادي الذي شغل منصب مساعد مأمور مركز رُصد خلال فترة المأمور حسين ناجي ومن ثم خلال تحملي مهمة مأمور المديرية، وكان هذا الشخص شعلة من النشاط ويعمل ليل نهار من أجل تطوير مركز رصد وكانت طموحاته كبيرة وسعى إلى تحقيقها، ولكن محاربته ومضايقته من قبل رفاق له في المركز حالة دون ذلك.

وبالفعل فإن ما تحقق في هذا الجانب خلال ليس فقط من صنع المأمورين أو مساعديهم وما بذلوه من جهود أثناء تحملهم المسئولية، ولكنه كان من خلال الجهود

المشتركة التي بذلت من قبل العاملين في مفاصل السلطة المحلية إلى جانب دور المنظمات القاعدية واللجان الشعبية وكذا تجاوب ومساهمة الجماهير التي كان لها مشاركات مشهودة. وكان يحدونا الأمل أن تصبح المديرية منتجة وليس مستهلكة، ولكن ما أعاق جهودنا وآمالنا هو الجفاف الذي عانت منه المنطقة سنة بعد أخرى واستنزاف مصادر المياه الجوفية بفعل كثرة الاستهلاك، فضلا عن جغرافية المنطقة الجبلية المتحدرة مما أثر على انخفاض منسوب المياه في الآبار وجفاف بعضها، وكذا موقف الدولة المتفرج أمام معاناة المزارعين الذين يبست اشجار البُن والفواكه في مزارعهم، مما أدى إلى قلع الكثير من تلك الشجار بما فيها أشجار البُن التي تعرضت للجفاف وأصبح المزارع غير قادر على سقيها بحكم ارتفاع قيمة صهريج الماء(البوزة) الذي وصل إلى أكثر من عشرين ألف ريال. ولهذا السبب عادة شجرة القات تتوسع وتتربع من جديد على حساب شجرة البُن .

الجانب الاجتماعي والثقافي

معروف أن المنطقة قبل الاستقلال قد عاشت في عزلة وتخلف وانعدام التعليم الذي اقتصر على الكتاتيب (المعلامة) ، ولهذا انتشرت الأمية بنسبة تقدر حوالي ٨٥٪ بين الرجال ، أما بين النساء فكانت أكثر وتقدر نسبتها حوالي ٩٨٪. وفي ظل هذه المعدلات الكبيرة من الأمية والجهل سادت الفتن والحروب القبلية وما نتج عنها من الاحقاد والكراهية والعقد النفسية بين الناس برغم صلة قرابتهم في القرى والتجمعات السكانية، كل هذا بسبب تدني أو غياب التعليم كما كان الاستعمار البريطاني وعملاؤه يغذون هذه الفتن التي عانت منها المنطقة.

وبعد الاستقلال اهتمت السلطة المحلية بالقضاء على الجهل، هذه الآفة المدمرة للشعوب من خلال رفع الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الجماهير تدريجياً. وكان العامل المساعد في تحقيق طموحات أعضاء التنظيم واللجان الشعبية والسلطة المحلية هو وجود المراكز الثقافية التي شيدت من أجل حل قضايا المواطنين. ومن خلال تردد المواطنين على هذه المراكز لمتابعة قضاياهم أو عند استماعهم للأحكام الصادرة بين هذا الغريم أو ذاك، ومن خلال هذا الحضور المتكرر يلتقي المتخاصمون ويبدأ الأخذ والرد بينهم ومن ثم التقارب التدريجي يوماً عن يوم فيزيل الكثير من العقد، وإلى جانب ذلك ألفت المراكز الثقافية وقاربت بين الناس وقوّت الروابط الاجتماعية بينهم من خلال حضورهم فيها عصر كل يوم خلال جلسات تناول القات، فسادت روح التآخي بدل

الخصام والتقارب بدل التباعد، وهذا ما دفع أعضاء الجبهة القومية واللجان الشعبية لوضع برامج اسبوعية يتم خلالها القاء المحاضرات الثقافية على المواطنين من قبل الأعضاء والمسئولين ممن يمتلكون مستوى تعليمي وثقافي ولديهم القدرة في تبسيط الأمور وإيصالها بطريقة سهلة وسلسة للمواطنين الذين اقبلوا بشغف واهتمام على مثل هذه النشاطات التوعوية.

كما كان للدور الذي قام به بعض الأخوة المهاجرين الذين تأثروا بما شاهدوه من تطور في بلدان عملهم في المهجر وأدركوا أن هذا التطور هو ناتج لمستوى تطور التعليم وارتفاع المستوى الثقافي لدى تلك الشعوب، وما أن عرفوا أن هناك فكرة لدى اللجان الشعبية والمراكز الثقافية للقيام بفتح صفوف محو الأمية حتى سارعوا لدعم هذه العملية والتبرع بسخاء لتوفير كل ما تتطلبه من محتاجات..

وفي أثناء الشروع والاستعداد لبدء مبادرة حملة محو الأمية في يافع جاء إعلان حكومة الثورة لخطة محو الأمية على مستوى المحافظات. وكانت هذه الخطوة بالنسبة ليافع دافعاً قوياً لمواصلة ما كانوا قد بدأوه ، وكانت الفرحة كبيرة عند سماع هذا الإعلان الحكومي. وهكذا تشكلت لجان خاصة بمحو الأمية من بين العاملين في التربية والتعليم ومن أعضاء اللجان الشعبية لمتابعة المخصصات والاعتمادات الرسمية، ولكن عند استلام ما هو ما مخصص للمدية اتضح أنه لا يغطي حتى نسبة ٤٠٪ مما تحتاجه المديرية بسبب طبيعتها الجبلية الصعبة والمتباعدة الأطراف وتناثر القرى والتجمعات السكانية التي يصعب الوصول إليها للقائمين على محو الأمية. إلاّ أن مساهمة السلطة المحلية ودعم المهاجرين قد غطى النواقص . وبعد استكمال الاستعدادات بما في ذلك المدرسين الذين سيقومون بالتدريس في صفوف محو الأمية، تم وضع خطة شاملة حددت المواقع التي سيتم فيها التدريس ، ولم نواجه اية صعوبات تذكر، كونها تمت في المراكز الثقافية ، باستثناء بعض الأماكن القليلة جداً، ولكنها حُلّت من خلال تطوع بعض المواطنين في تخصيص غرف في منازلهم لتدريس الأميين . وتم توزيع المدرسين حسب الخطة المرسومة مع تغطية النقص في بعض الأماكن بتطوع المواطنين ذوي المستويات التعليمية ممن لديهم الرغبة والقدرة على التدريس في صفوف محو الأمية. وشملت عملية محو الأمية الرجال والنساء، وحددت أوقات الدراسة على أن تكون للنساء من بعد العصر وحتى الخامسة مساء، أما الرجال فكان يحدد لهم اختيار الوقت المناسب في كل منطقة على حده حسب ظروفهم ورغبتهم على أن يكون ثابتاً وملزماً للجميع.

وتم اختيار المشرفين الذين يقومون بالنزول إلى كل مواقع وصفوف محو الأمية المحددة لكل منهم لمعرفة سير الدراسة وتذليل أية صعوبات وحلها. وقد حققت حملة محو الأمية نجاحاً كبيراً وكان الاقبال والاندفاع قوياً من قبل الرجال والنساء على حد سواء. وبلغت نسبة النجاح بين الرجال تقريبا ٥٥٪، وبين الناس ما بين ٤٠٪ إلى ٤٥٪. وكانت توزع على الناجحين شهادة التحرر من الأمية مع حوافز تشجيعية قيمة للمتفوقين من الرجال والنساء، وكذا تكريم وتحفيز المدرسين الذين ادوا واجبهم بصورة جيدة، وبالمقابل استمر الدور التثقيفي للمراكز الثقافية، وكانت هناك محاضرات مخصصة للرجال وأخرى للنساء، وتزامناً مع هذا النشاط بدأت المنطقة تتحول تدريجياً من واقعها الاجتماعي السابق إلى الواقع الجديد المتطور نوعاً ما من حيث الوعي الثقافي والعلاقات الاجتماعية.

الجانب الرياضي

بعد تشييد المدارس الإعدادية ومن ثم الثانوية في كل من مركز لبعوس ومركز رُصُد وبناء الأقسام الداخلية للطلبة الذين تقع قراهم بعيداً عن مواقع تلك المدارس للذكور والإناث بدأت الطموحات لدى المدرسين والطلبة بإنشاء فرق رياضية في المدارس الإعدادية في البداية ، وبعدها شملت المدارس الثانوية عند استكمال بنائها.

وهذا الجانب لقي استحسان ودعم السلطة المحلية، حيث عملت على مسح الميادين التي تقع بجانب المدارس أو في السواق الرئيسية، إلى جانب تقديم الدعم السخي من بعض المؤسسات، وأهمها التعاونيات الاستهلاكية، الأمر الذي مكّن إدارات هذه المدارس من شراء كافة المستلزمات الرياضية بما في ذلك الكؤوس الخاصة التي تقدم للفريق الفائز وللوصيف في المباريات.

ولم تنحصر النشاطات الرياضية على المدارس الإعدادية والثانوية، بل شملت المدارس الابتدائية واصبحت كرة القدم هي اللعبة المفضلة لدى المواطنين أيضا الذين كانوا يحضرون للعب أو التشجيع بأعداد كبيرة. ثم تطور الأمر حتى أصبحت الفرق الرياضية في الأحياء السكنية وفي بعض القرى الكبيرة.. كما تم لاحقا وضع دوري كرة قدم لهذه الفرق يتم فيه تقديم الكؤوس والحوافز المادية للفرق الفائزة في المراتب الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

وعلى مستوى المديرية تم تأسيس نادي وفريق يحمل اسم (ثمر) وأصبح يشارك ضمن الفرق الرياضية على مستوى محافظة لحج.

الجانب الفني والمسرحي

إلى جانب الأنشطة الرياضية التي شهدتها المدارس كان هناك اهتمام ملحوظ من قبل إدارات المدارس بالأنشطة الثقافية والفنية، حيث تشكيل الفرقة الفنية التي بدأت نشاطها ببعض الأدوات البسيطة، وحينما شرعت هذه الفرق بإحياء الأمسيات الفنية المتنوعة على مستوى المدارس في البدء، ثم تطور نشاطها ليمتد إلى إقامة الحفلات في الأحياء السكنية، وقد لقيت هذه النشاطات اعجاب الجماهير.

شخصياً رأيت من واجبي، ومن خلال موقعي كمدير عام لتعاونية لبعوس الاستهلاكية ضرورة تشجع هذه النشاطات الفنية التي يقوم بها أبناؤنا الطلاب في مختلف المدارس، من خلال توفير الأدوات الفنية التي تمكنهم من تنمية وتطوير قدراتهم الفنية والإبداعية، وأذكر أنني خلال ذهابي إلى الكويت الشقيق عام ١٩٧٦م في دورة تأهيلية لمدة أربعة أشهر قد استغليت فرصة وجودي هناك وتوفر الأدوات الفنية المتنوعة التي رأيتها أثناء تجولي في الأسواق وبأسعار رخيصة جداً مقارنة بأسعارها في بلادنا، فأقدمت على شراء أدوات فنية متكاملة لعدد ست فرق فنية. ولا أنسى أنني اضطررت لأخذ مبلغ سلفة من شقيق المناضل حسين ناجي محمد ومن ابن عمه وكانا مغتربين هناك، وقد تحركا معي أثناء البحث عن هذه الأدوات الفنية وخلال شرائها، ثم طلبت منهما التكرم بمساعدتي في تجهيز هذه الأدوات في صناديق خاصة حتى لا تتعرض للتلف أو الكسر عند شحنها في الطائرة، وأبديا استعدادهما لذلك بكل سرور، بل وطمأناني بأنهما سيقومان بالواجب على أكمل وجه، وسيتحملان أيضاً مهمة القيام بشحن هذه الأدوات وتكاليف النقل في الطائرة وما عليّ سوى أن استلمها جاهزة في عدن. شكرت لهما هذا الصنيع الطيب الذي يدل على حبهما للوطن واستعدادهما لخدمته من موقعهما في المهجر، وقد فوجئت عند استلامي لهذه الأدوات الفنية في عدن أن عددها قد زاد إلى الضعف، إذ قاما من جانبهما بشراء أدوات ست فرق فنية كهدية منهما للمديرية على حسابهما الخاص، وهكذا أصبح لدينا أدوات فنية متكاملة لأثنى عشر فرقة فنية.

أدى وجود هذه الأدوات الفنية الحديثة والمتنوعة إلى تفعيل وتطوير نشاط الفرق الفنية وانعكس ذلك من خلال الحفلات الفنية التي كانت تقام في كثير من الأحياء السكنية، وحظيت بإعجاب وارتياح المواطنين وإقبالهم الكبير نساءً ورجالاً، وهذا ما زاد من تشجيع هذه الفرق، الذي لم ينحصر نشاطها على الجانب الفني، بل شمل أيضاً الجانب المسرحي الذي انحصر في البدء على الذكور، ثم شمل فيما بعد مشاركة الطالبات عندما لقين التشجيع من قبل آبائهن لثقتهم المطلقة في الأخلاقيات العالية

لدى هيئة التدريس والمدرسين، إلى جانب الانضباط الصارم الذي يسود المدارس، ومما زاد من ثقة الأهالي أن من يشرفون على هذه النشاطات هم من أفضل المدرسين من أبناء المنطقة ومن أشرف وأنبل الناس، وعلى رأسهم الأستاذ حسين عبدالحافظ القاضي — قرية الصبيرة.

ويوماً عن يوم تطور نشاط الفرقة المسرحية، ولقيت عروضها بإعجاب واستحسان المواطنين الذين كانوا يطالبون بتقديم هذه العروض المسرحية في أحيائهم . ولم ينحصر نشاط الفرقة الفنية والمسرحية على مناطق المديرية بل تعدى ذلك ليشمل مديريات محافظة أبين، وكذا المشاركة في الفعاليات الفنية لمعرض المعارض الذي كان يقام سنوياً في العاصمة عدن في حي المعلا، وتشارك فيه مختلف محافظات الجمهورية وكان يخصص لكل مديرية من مديرياتها جناحاً خاصاً تعرض فيه منتوجاتها من الحرف اليدوية والزراعية، وكانت تتنافس كل عام على تقديم الأفضل ، وهذا التنافس دفعها وحفزتها لتطوير منتوجاتها المتنوعة حتى تحرز نتائج عالية وتسعى للتفوق على الآخرين.

وكان لمديرية يافع (الغربية حينها) جناح خاص نعرض فيه منتوجات المنطقة وأهمها البُن اليافعي الشهير بجودته العالية وقد تحصلت المديرية على الميدالية الذهبية. كما أسهمت الفرقة الفنية في تقدم ألوان الفنون اليافعية الأصيلة من الغناء والرقص التي أذهلت المشاهدين وجذبت اهتمامهم وتميزت عن غيرها من المديريات بالألحان الأصيلة والرقصات الجميلة المتنوعة فأخذت بذلك نصيب الأسد من إعجاب المشاهدين، ولا أقول ذلك مبالغة لأنني من ابناء يافع، بل هي الحقيقة، بدليل مطالبة الجماهير للفرقة في أكثر من مرة بإعادة فقراتها وكان يترافق ذلك بالتصفيق الشديد والمدوي سواء عند صعودها إلى المنصة أو عند انتهاء فقراتها.

ومن وجهة نظري فأن تلك الفترة كانت من أجمل الفترات التي عاشتها يافع، وللأسف الشديد أن ذلك النشاط الذي كانت تقوم به تلك الفنية والمسرحية قد تلاشى وانتهى بعد حرب احتلال الجنوب عام ١٩٩٤م. ليس هذا فحسب، بل انتهت تلك المهرجانات التي كانت تشهدها يافع كل عام منذ مئات السنين والمتزامنة مع أفراح عيد الأضحى المبارك ، التي تسمى (الزيارات) وكانت تقام في عدد من المناطق ويأتي إليها الناس من كل فج وصوب من مختلف مناطق يافع ومن المناطق الأخرى المجاورة لمشاهدة تلك الاحتفالات العجيبة التي تعرض فيها على مسرح مكشوف الألعاب

والرقصات الرجالية المتنوعة وكذلك صفوف الألعاب والنسائية التي يمتزج فيها الرقص بالغناء ومشاركة الشعراء الذين يتبارزون في ارتجال الأبيات الشعرية.

وفي مسقط رأسي، منطقة القعيطي، كانت هناك رقصة رجالية رائعة يؤديها عدد من الرجال تسمى (المدحجية) تعبر بحركاتها عن التكتيك العسكري في الهجوم، تكون خاتمة للاحتفالات التي تشهدها منطقة القعيطي وتستمر لثلاثة أيام. وبالمثل كانت تقام احتفالات مماثلة في فترات متتالية حتى يتسنى لمن يرغب المشاركة فيها.

كل هذا التراث الجميل والأصيل اختفى من حياتنا الآن واصبح الجيل الجديد في قطيعة مع ماضيه الحضاري ومع تراث الآباء والأجداد، خاصة بعد دخول الأفكار المتطرفة التي تحرم كل شيء باسم الدين، وتحت مسميات الحلال والحرام.

مشروع كهرباء يافع

إن الكهرباء من الأركان الأساسية لتطور المجتمع، ومثل هذا المشروع الحيوي لم يكن غائباً عن اهتمامات السلطة المحلية ، بل وضعته نصب أعينها منذ اللحظات الأولى لما له من أهمية في حياة المواطنين وفي تطوير المشاريع الخدماتية وفي النشاط الاقتصادي المتنوع. وبدأت بمتابعة ومطالبة السلطة المركزية لاعتماد مشروع كهرباء يافع ، على أن يشمل قرى مراكز المديرية الثلاثة، حسبما كان يطمح المسئولون في السلطة المحلية. ولكن عندما أجرى المسح من قبل الإدارة العامة للكهرباء طلعت تكاليف المشروع باهظة جداً، نظراً لطبيعة جغرافية المنطقة الجبلية وتباعد وتناثر القرى والتجمعات السكانية في قمم الجبال وبطونها وفي الأودية ، وحتى في القرية الواحدة تجد أن بعض منازلها متباعدة. وهكذا كانت هذه التكاليف الكبيرة خارج عن استطاعت الدولة بإمكانياتها الشحيحة في تلك الفترة ، وظلت المتابعة مستمرة وتقابل بالوعود فقط لفترة طويلة..

وحتى لا يطول الانتظار لمشروع كهرباء عام يربط مناطق يافع، كما اتضح في ظل إمكانيات الدولة المحدودة، فأنني عند تعييني مأموراً للمديرية خلفا للأخ حسين ناجي محمد رفعت مقترحاً للجهات المسئولة بمشروع كهرباء ممكن التنفيذ، يشمل في البدء منطقة محددة في عاصمة المديرية وبالذات سوق السلام ومحيطه الذي تقع فيه جميع مرافق وإدارات السلطة المحلية، بما في ذلك الشرطة وأمن الدولة ومقر تنظيم الجبهة القومية، على أن يشمل هذا المشروع كمرحلة أولى القرى المجاورة لسوق السلام. وقد قدمت هذا المقترح إلى الاجتماع الذي عقد في مديرية مودية عام ١٩٧٨م وضم كل مأموري مديريات محافظة أبين وحضره الرئيس سالم ربيع علي وعبدالفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد وجاعم صالح محمد ومحمد صالح مطيع وعبدالعزيز عبدالولي

وعدد آخر من الوزراء، وتمت الموافقة على هذا المقترح، وأحيل إلى الإدارة العامة للكهرباء لإجراء الدراسة له واعتماده في ميزانية العام ١٩٧٩م ، وبالفعل تم اعتماد هذا المشروع كون تكلفته معقولة.

لكن للأسف الشديد فقد وقف بعض الأخوة في منظمة الحزب في المديرية وفي المراكز ضد فكرة هذا المشروع وضد صاحب المقترح بحجة أنه اقتصر على موقع بسيط من المديرية، رغم محاولاتي لإقناعهم أن هذا المشروع خدماتي ولا يمكن أن يبقى محصور في موقع معين، بل سيتطور تدريجياً ليشمل كل قرى المديرية، لكنهم لم يقبلوا أي رأي يخالف آرائهم مهما كان صوابه، وظلوا على عنادهم وموقفهم ولذلك توقف المشروع، وبقي تنفيذه مجمداً، حتى تم تحويل مركز لبعوس ومركز الحد إلى محافظة لحج.

علاقة الإدارة المحلية بتنظيم الجبهة القومية

سيقتصر الحديث هنا على تلك الفترة الممتدة منذ بداية عام ١٩٧٧م وحتى نهاية عام ١٩٧٩م، وهي الفترة التي شغلت فيها مسئولية مأمور المديرية الغربية (يافع) من المحافظة الثالثة (أبين).

أول عمل قمت به بعد تعييني هو نسج وربط العلاقة الأخوية والصادقة مع قيادة التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية في المديرية والمراكز ومع رؤساء الأقسام بما فيها الشرطة وأمن الدولة والمليشيا الشعبية، لأن وجود مثل هذه العلاقة هي أساس النجاحات في أي عمل ، والعكس صحيح. ومنذ البدء استطعنا أن نحقق نجاحات لا بأس بها في كافة الجوانب من خلال تعاون الجميع.

معروف أن المديرية كانت تخلو من الفنادق أو دور الضيافة، وكان يتم استقبال الضيوف الرسميين وانزالهم في سكن المأمور الذي يتألف من غرفتين فقط وحمام ومطبخ، ولا يلقون أي خدمات تليق بهم. ولهذا كانت زيارات الوزراء وغيرهم من المسئولين نادرة جداً، فسعينا لتحويل القسم الداخلي لطلبة الإعدادية إلى دار للضيافة، بعد أن نقلهم إلى القسم الداخلي الجديد بجانب الإعدادية. وهذا المبني سبق أن كان مقرا لجبهة الإصلاح اليافعية، ويقع في قمة مرتفعة تطل على هضبة لبعوس بكاملها، وقد عملنا له ترميماً كاملا بشكل يليق به كدار للضيافة، وهو يتكون من ثلاثة طوابق وخصص الطابق الأول كمطبخ ومستودع للخزن وغرفة للحراسة وغرفتان للسكن مع حمام. أما الدور الثاني والثالث ففيهما تسع غرف واسعة مع ستة حمامات

راقية ومجلس أو ديوان واسع للاجتماعات وجلسات القات ، وقمنا بتزويده بماطور كهربائي وتأثيثه بشكل جيد يليق بزوار المنطقة.

وبوجود دار الضيافة مع توفر الخدمات الجيدة فيه، بدأت زيارات بعض الوزراء تتكرر للمديرية ، وتكثر هذه الزيارات مع الاحتفالات التقليدية خلال ايام عيد الأضحى المبارك، وأبدى بعض الوزراء استغرابهم في كونه لم يتزاحم المواطنون لمقابلتهم اثناء زيارتهم ولم يقدم ولو طلب واحد من قبل المواطنين لطلب مساعدة ما مثلما هو حاصل في بعض المناطق الأخرى، وسألوني عن سببٍ ذلك، فوجدتها فرصة وأوضحت لهم أن هناك الكثير من الأسر الفقيرة التي هي فعلاً بحاجة ماسة لأي دعم يُقدم لها، لكن أفراد هذه الأسرِ الفقيرة يتحرجون أن يطلبوا أية مساعدة لعزة أنفسهم، ولأنهم يعتبرون ذلك عيباً وانتقاصاً في حقهم في العُرف الاجتماعي. وهكذا طلبت منهم تقديم اية مساعدات لهذه الأسر الفقيرة عبر إدارة المأمور وعلى أن نرفع لهم فواتير بأوجه صرفها مع سندات استلام من قبل الأُسر المشمولة بمثل هذا الدعم المالي، وفعلا كنا نحصل بين حين وآخر على بعض الدعم المالي والمساعدات العينية للأسر الفقيرة.

ومن جانبنا كنا نقدم مساعدات مالية أو مادية، كمواد البناء من مؤسسة البناء في يافع وترفع المؤسسة فواتير بالصرف إلى الوزارة المعنية في صرف تلك المبالغ أو المواد لصالح الأسر المحتاجة والفقيرة. وهذا العمل الخيري الذي قمنا به جلب لنا مشاكل جمة لا أول لها ولا آخر مع قيادة التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية في المديرية الذين كانوا يريدون أن يتم الصرف من قبلهم لمثل هذه المساعدات المالية أو المادية، وهو أمر رفضته شخصيا، وقلت لهم: أنتم منظمة حزب ونحن سلطة محلية ونحن المعنيين بتوزيع أي مساعدة نطلبها أو تقدم عبرنا، وإذا لديكم أسر فقيرة ارفعوا اسمائها إلينا وسوف نصرف لهم أسوة بغيرهم إذا كانوا فعلا بحاجة للمساعدة. إلا أنهم حاولوا أن يكون الصرف من قبلهم كما يحلو لهم ولمن يريدون، وليس لمن يحتاج المساعدة فعلا، ولذلك قلت لهم إن بإمكانكم أن تطلبون من أي وزير أية مساعدة باسم منظمتكم وتصرفونها كما تريدون وعلى من ترونه مستحقا من وجهة نظركم. وهنا بدأ الخلاف بيننا، ثم زاد وتوسع عندما بدأت الخلافات في إطار القيادة السياسية بشكل خفي في البدء، إلا أن هذا الخلاف أخذ طريقه للتوسع وأفرز اتجاهين ، أحدهما يؤيد عبدالفتاح إسماعيل والآخر يؤيد المناضل الشهيد سالم ربيع علي، وهنا بدأت القيادية الحزبية في المديرية تفرز أعضاء التنظيم إلى من هو مع هذا الاتجاه ومن هو مع الآخر، حسب مزاج تلك القيادة.

هذا الفرز الذي قامت به القيادة الحزبية كان حسب الولاءات ، وكان الهدف منه التخلص من الأعضاء الذين شاركوا في مرحلة الكفاح المسلح، لأن أغلبية القيادة من صغار السن ووصلوا إلى القيادة من خلال الولاءات، لذلك يشعرون بنقص في نفسياتهم، إلى جانب أن من يوجهونهم لم يشاركون في مرحلة النضال المسلح، وبعضهم جاءوا من المهجر بعد الاستقلال . ووجدوا في هذا الصراع فرصة للتخلص من المناضلين القدامى أو ممن لا ينسجمون معهم ، وهذا الأمر انعكس على نشاط اجهزة ومؤسسات السلطة المحلية، وبدأت العراقيل تقف تجاه أي عمل. حتى أنه طُلب مني أن أقطع علاقاتي واتصالاتي مع بعض الوزراء وببعض الدوائر في المحافظة لأنهم يعتبرونهم من الطرف الآخر المعادي لهم، أي الطرف المناصر للمناضل سالمين، وهذا الطلب رُفض من قبلي، وبررت لهم ذلك بأنني مأمور أمثل المديرية ولأن مصالحها وقضاياها وتلبية مطالبها ومحتاجاتها مرتبطة بهؤلاء الوزراء أو المدراء فأنني بحاجة لهم وليسوا هم من يحتاج لي، فحدا بهم الأمر إلى طلب الجلوس مع المناضل الشهيد محمد صالح مطيع لمعرفتهم بصلة القرابة الذي بيننا، وطرحوا عليه أن موقفي موقف معادي ومتصلب إلى جانب سالمين وجاعم صالح وأنني أقوم بتوزيع الأسلحة والأموال لكسب ذمم المواطنين للوقوف إلى جانب سالمين فيما إذا انفجر الوضع، وكان هدفهم التشكيك بي عند مطيع وابتعاده عني. والهدف الثاني الذي كانوا يهدفون له هو تمهيدهم لخطتهم القادمة ضدي.

هذه الأوضاع دفعت الرفيق مطيع لأن يقوم بزيارتي سرياً في منزلي ، وجرى بيننا نقاش طويل أوضحت له فيه عدم صحة ما يطرحوه وأن الطريق التي يسلكونها خاطئة، وذكرت الرفيق مطيع بالتقرير الذي رفعته هذه القيادة نفسها ضدي واتهُمت فيه بأنني معادي للانتفاضة الفلاحية، وأخيراً أفصحت للرفيق مطيع أن حبي للرئيس سالمين لن يكون أكثر من حبك له ولا صداقتي أكثر من صداقتك معه، وطمأنته بأنني سأكون مع الشرعية مهما كان الأمر. عرف الأخ مطيع أن ما طُرح من الإخوان هو مجرد عداء شخصي ليس إلا .

فيما بعد عملوا على تفريغ مجموعة من أعضائهم ومن أمن الدولة لمتابعة تحرك مكتب المأمور وتتبع الصرفيات التي يصرفها، وحاولوا أن يربطوا علاقة مباشرة مع محاسب مكتب المأمور وطلبوا منه أن يسلمهم كشوفات بالمبالغ المصروفة ولمن صُرفت، ولكنه رفض ذلك. ثم عملوا بعد ذلك على رفع تقرير باسم أمن الدولة في يافع إلى مدير أمن الدولة في المحافظة المناضل ثابت عبد حسين، وتضمن تقريرهم أن المأمور

يـوزع أسـلحة ومبـالـغ مـن أجـل شـراء الـذمم وبعـض الأمـور الحقـيرة الـتي طرحوهـا في تقريرهم. وحينما كنت في عاصمة المحافظة زنجبار التقيت بالمناضل ثابت عبد وطلب مـني أن أزوره في مكتبـه. وفعـلا زرتـه في مكتبـه، وكانـت تـربطني بـه علاقـة رفاقيـة قويـة وصادقة، وبعد أن شربت الشاي، وتبادلنا أطراف الحديث الودي، أدركت أن هنـاك تقريـر رُفع إليه ضدي، كما التمست من صديق، لذلك ابتسمت للأخ ثابت وسلمته نسخة من التقرير الذي أقدمه سنوياً للمحافظ، والذي يبين كل نشاطات مكتب المأمور في كافة الجوانب خلال العام، بما في ذلك أوجه صرف المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة مع اسمائهم والكمية أو المبلغ المسلم لهم وكذا مصادر تلك المبالغ أو المساعدات التي حصل عليها مكتب المأمور. وأكدت للأخ ثابت عبد أن هذا التقريـر سيكون كافياً للرد على تقريـر الإخـوان المرفـوع إليـك، وأي استفسـار لـك أنـا علـى أتم الاسـتعداد للـرد عليـه. وعندما أدرك أن مـا رُفـع إليـه يجانـب الحقيقـة اتخذ الاجـراءات ونـزع ذلـك المسئول مـن منصبه.

تطـورت الأحـداث اللاحقـة ، خاصـة بعـد إعـدام أبـى المناضـلين سـالمين ورفاقـه جـاعم صـالح وعلـي سـالم لعـور في ٢٦يوليـو ١٩٨٧م، وتبعـاً لـذلك زادت التـوترات العسـكرية بـين الجنوب والشمال، وانتقلت القيادة من مركز لبعوس إلى مركز الحد، المحادد للشمال، وكُلـف الأخ حسـين محمـد قماطـة مـن قبـل مجلـس الـدفاع الأعلـى بـالطلوع إلى يـافع لقيـادة المحـور بكونـه قائـد القيـادة الوطنيـة للمليشـيا الشـعبية وإلى جانبـه ثابـت عبـد حسـين. وفور وصوله عقـد اجتماعـاً مـع أعضـاء سـكرتارية منظمـة الحـزب نـاقش معهـم بعض الأمـور الـتي أرادوهـا وشكلوا لجنـة للقيـام بمهمـة اسـتطلاع مواقـع العـدو ومعرفـة قواته ونوعها وأقروا اسماء اللجنة التي ستقوم بهذه المهمة، حدث هذا في غيـاب أعضـاء مجلـس الـدفاع في المديريـة وكـذا غيـاب ثابت عبـد. وحينمـا تم رفـع درجـة الاسـتعداد القتالي إلى الحالة القصوى طلب الأخ قماطة عقد لقاء ضم أعضاء مجلس الدفاع في المديرية وسكرتارية منظمة الحزب بغرض تشكيل لجنة استطلاع، ومـا أن بـدأ الاجتمـاع حتـى طـرح مقترحـاً بأسمـاء اللجنـة وتم التصـويت عليـه بسـرعة مـن قبلـه ومـن قبـل سكرتارية منظمة الحزب، وكان هذا الاجتماع شكلياً لأنهم سبق لهم ان اختـاروا أسمـاء اللجنة في اجتماعهم السابق، ووفقا لذلك فأن أعضاء اللجنة تتكون من:

(١) رئيس مجلس الدفاع مأمور المديرية.

(٢) سكرتير مجلس الدفاع مسئول أمن الدولة في المديرية.

(٣) مدير أمن المديرية

(٤) قائد المليشيا في المديرية.

وعندما أردنا مناقشة ومراجعة المقترح على اعتبار أن من شملهم المقترح هم أعضاء مجلس الدفاع فكيف يكونون لجنة استطلاع، ثم أن الذين صوتوا على المقترح هم فقط سكرتارية منظمة الحزب، لكنه لم يعطي مجالاً للمراجعة وحسب قوله حُسمت المسألة، وطلبنا نحن أن يضاف إلى اللجنة عضو مجلس الدفاع الأخ حسين عوض عبدالقوي حتى تكون اللجنة مكتملة، إلا أنه رفض ذلك وأعطى أمراً للجنة بمباشرة مهامها.

تقع المهمة التي كلفونا بها في منطقة تسمى (نصبا كساد) وهذا الموقع يتبع مديرية رُصُد والطريق التي تؤدي إليه من اتجاه مركز الحد تمر عبر المناطق الشمالية، ومن ضمنها منطقة (سوداء غراب) التي يتمركز فيها الجيش الشمالي، ويقع هذا الموقع على مرتفع يطل على جميع المنطقة من حوله من الاتجاهات الأربعة، فضلا عن التوتر الذي بلغ مداه حينها على الحدود، وكل طرف كان على أهبة الاستعداد وينتظر ساعة الصفر. وما ينبغي قوله هنا أن أعضاء اختيار اللجنة بهذا الشكل لم يكن الهدف منه الاستطلاع ، بل الهدف هو التخلص منهم، لأنهم يعتبرونهم من فصيل سالمين ، وكان اعتقادهم إننا لا يمكن أن نعود من هذه المهمة سالمين. لكننا عند ذهابنا مررنا في بطون الجبال لتجنب رؤية استطلاع العدو لنا، حتى وصلنا إلى نصبا كساد وتمكنا من استطلاع موقع العدو الذي بدى لنا واضحا بالمناظير ، وعند عودتنا سالمين بدت علامات الاستغراب على وجوههم، ثم طلب منا قماطة مباشرة الذهاب لاستطلاع مطار ذي ناعم لوصول معلومات إليه حسب قوله عن دبابات وطائرات وصلت إلى المطار ولا بد من معرفة عددها، وبعد شد وجذب نحن وقماطة وصلت إلى حد الاشتباك، وأمام إصراره كان علينا أن نذهب حتى لا يتهمونا بالجُبُن وغيرها من التهم، وقد اضافوا إلينا المناضل صالح فاضل الصلاحي والمناضل صالح غالب من أبناء الشعيب والمناضل الكبير والأب الروحي حسن محمد عبدالصفي الذي يعرف جيداً مناطق الشمال المجاورة ليافع وله علاقات واسعه مع مواطنيها ويعرف مداخلها ومخارجها. وعند ذهابنا مررنا في منطقة تسمى (لخابيب) وهي منطقة آمنة وخالية من السكان حتى وصلنا إلى مقربة من مطار ذي ناعم الذي يقع في عمق الأراضي الشمالية في محافظة البيضاء، وتبين لنا المطار أمامنا واضحاً بالعين المجردة، ولم نجد فيه شيئاً مما قيل لنا من قبل رفاقنا الأعزاء، بل وبدا خاليا حتى أن حركة الأفراد كانت معدومة فيه، ومع ذلك جلسنا قرابة ساعتين نراقب الأمور، ثم تحركنا عائدين في تمام الساعة السادسة والنصف مساء، وكان علينا أن نختار طريقاً آخر غير الطريق الذي مررنا به من قبل ولذلك مر بنا الوالد حسن محمد عبدالصفي في طريق آخر أكثر صعوبة من الطريق

السابقة ، وذلك خوفاً من أن يكون الرفاق قد وضعوا لنا كميناً فيه داخل الأراضي الشمالية أثناء عودتنا، لأننا رأينا أن نياتهم لم تكن حسنة تجاهنا منذ البدء. المهم سلّم الله وعدنا بسلام واطلعناهم على نتائج مهمتنا وكل ما شاهدناه أمامنا .

وعند ترتيب القوات التي ستقوم بالهجوم حدد الأخ حسين قماطة قياداتها وحدد أن يكون الهجوم في اتجاه واحد يسمى (دار العرجمي) الذي تتمركز فيه القوات الشمالية، واختار الأخ قماطة القيادة التي ستقود القوة المهاجمة من نفس الإخوة الين كلفهم للذهاب إلى مطار ذي ناعم ، أو بالأصح أعضاء مجلس الدفاع للمديرية، ومن أضافهم إليهم ، وأعطى تعليماته أن تواصل القوة توغلها داخل الأراضي الشمالية حتى تلتقي مع القوة التي ستأتي من جهة جبهة مكيراس بقيادة المناضل محمد علي أحمد.

وفي الخامسة فجراً تحركت القوات الشعبية في اتجاه الأراضي الشمالية وعلى راسها قيادتها المختارة، وعند دخولها الأراضي الشمالية لم تواجه أي مقاومة تذكر حتى تم الاستيلاء على (دار الرجمي) التابع للقوات الشمالية. ورغم أنم قواتنا في أغلبها غير نظامية، إلا أن سيطرتها على عدد من القرى قد زاد من نشوة الانتصار ، ودفعها ذلك إلى التوغل أكثر داخل الأراضي الشمالية باتجاه مطار ذي ناعم ، ورغم التعليمات والأوامر التي أعطيت من قياداتهم بعدم المجازفة في التوغل، إلا أن تلك الأوامر لم يعطى لها أي اهتمام، لأن الأوامر التي أعطاها الأخ حسين قماطة قد أمرتهم بمواصلة التقدم حتى تلتحم قواتنا مع القوات القادمة من مكيراس، وظلت هذه التعليمات هي الراسخة في عقول القوات دون الاكتراث لأوامر قياداتهم الميدانية. وحينما زاد توغل قواتنا، ونحن معهم رغماً عنا، توسعت الجبهة أكثر من حجم قواتنا المحدودة، لأن القوات التي يفترض أن تأتي من مكيراس لم تدخل الحرب في ذلك اليوم، على الرغم أن هناك تنسيق بين الجبهتين، لكننا لم نعرف سبباً لذلك وأين يكمن الخلل.

وفي منتصف النهار وحينما تأكد للقوات الشمالية وللمواطنين المساندين لها أن القوات الجنوبية من اتجاه مكيراس لم تدخل المعركة وهي القوة النظامية الضاربة التي كانوا يحسبون حساباً لها، عملوا على إعادة ترتيب قواتهم باتجاهنا في محاولة لقطع طرق انسحاب قواتنا في حالة الهزيمة واحكام محاصرتها ، خاصة وأن قواتهم أضعاف أضعاف قواتنا قوة وعتاداً، ولهذا تحولوا من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم ابتداءً من الواحدة ظهراً من ذلك اليوم مستخدمين كل أنواع الأسلحة وفي عدة جبهات توزعوا فيها، ولم يكن لدينا سوى الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، لأن الأسلحة الثقيلة بقيت داخل أراضينا وأصبحت قواتنا بدون سلاح مساند ولا تعزيزات بشرية

لمواجهة هذا الهجوم المفاجئ ، لأن قيادتنا الحكيمة زجت بكل القوات في اتجاه واحد واعتمدت على القوة النظامية في جبهة مكيراس التي كان يفترض أن تهجم في نفس اللحظة التي بدأنا فيها هجومنا وكانت ستشغل الجزء الأكبر من قوات العدو. ولكن رغم الحصار المفروض علينا ، إلا أننا استطعنا الانسحاب بعد معارك عنيفة سقط خلالها من جانبنا ثمانية شهداء، وجرح ١٢ فرداً، فيما كانت خسائر العدو أكبر في أعداد القتلى والمصابين.

لا شك أن هذه الهزيمة كانت بسبب أخطاء القيادة في لبعوس، أما من جهة مكيراس فلم نعرف ما السبب في عدم تحرك القوات مع أن الاتفاق أن يكون الهجوم في ساعة معينة من الجبهتين، مكيراس ويافع، ولكن اقتصر الهجوم من جهة يافع فقط، أما الخطأ الثاني من قبل قيادة لبعوس فهو زجها لكل قواتنا في اتجاه واحد، لذلك كانت الفرصة مواتيه للجيش الشمالي أن يوجه قواته في هذا الاتجاه ومن عدة نواحي، محققين تفوقاً ملحوظاً علينا.

أما في الهجوم الثاني فقد تم تجاوز هذه الأخطاء، وتم توزيع القوات بشكل سليم على عدة جبهات وجرى التنسيق الدقيق والمنظم مع جبهة مكيراس، ولهذا تمكنت قواتنا الجنوبية من الأخذ بزمام المبادرة وكبدت العدو خسائر كبيرة وتمكنت من احراز انتصارات سريعة والتوغل في عمق أراضي الشمال لمسافات كبيرة ، وكان من نصيبي أن أكون قائد جبهة سوداء غراب - الزاهر وصولا إلى البيضاء حيث التحمت قواتنا مع القوات المهاجمة من جهة مكيراس، حتى تم إعلان وقف إطلاق النار من قبل المجتمع الدولي وبعدها عادت قواتنا إلى مواقعها السابقة.

تحويل مديرية يافع -لبعوس إلى محافظة لحج

للمرة الثانية أعيد تقسيم المديرية الغربية (يافع) التابعة للمحافظة الثالثة (أبين) وفي هذه المرة تم تحويل المركز الأول لبعوس ومركز الحد إلى محافظة لحج وأضيف إليها مركز يهر الذي يتبع إداريا مديرية ردفان، ومن هذه الثلاثة المراكز تشكلت المديرية التي حملت اسم مديرية يافع -لبعوس ، ضمن مديريات محافظة لحج، وعاصمتها لبعوس. أما مركز رُصُد فبقي تابعا لمديرية جعار - محافظة أبين.

هذه التسمية الجديدة التي حملتها مديرية يافع جاءت بعد أن أعيد للقيادة السياسية في البلاد صوابها بإعادتها تسمية المحافظات والمديريات والمراكز بأسمائها الحقيقية التي عُرفت بها تاريخيا منذ آلاف السنين، والغيت الأسماء الرمزية كتسمية

المحافظات بالأرقام التراتبية، الأولى والثانية ..الخ ، أو المديريات بالجهات الأصلية حسب موقعها من عاصمة المحافظة (غربية، شرقية ، جنوبية، شمالية)، وهي التسميات التي أفقدت الجيل الجديد معرفتهم لأسماء مناطقهم التي كانوا يعرفونها بالأرقام أو حسب موقع جهاتها.

وتكونت مديرية يافع لبعوس من المراكز الإدارية التالية:

(١) مركز لبعوس وعاصمته لبعوس.

(٢) مركز الحد وعاصمته بني بكر

(٣) مركز يهر وعاصمته السويداء.

وعُين الأخ حسين عبدالحبيب مأمورا للمديرية وكان يشغل قبل ذلك سكرتير مأمور المديرية الغربية، وبعد توليه لمسئوليته بفترة قصيرة بدأ الصراع بينه وبين سكرتارية منظمة الحزب في المديرية، وبدأوا في خلق المشاكل كعادتهم حينما لا يكون المأمور راضخاً لما يريدونه منه ولا ينفذ لهم طلباتهم التي تكون في أغلبها شخصية، ولذلك لم يستمر في عمله غير سنة واحدة فقط. فمع ازدياد المشاكل وتفاقمها وانعكاسات ذلك سلبا على وضع المديرية اضطر الأخ المحافظ ناجي عثمان أن يرفع مقترحاً للأخ الأمين العام رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى المناضل علي ناصر محمد ونائبه المناضل علي أحمد ناصر عنتر يتضمن تحويل الأخ حسين عبدالحبيب من المديرية إلى مؤسسة الأقمشة والكهربائيات في المحافظة كمدير لها، وعلى أن أكون أنا ، يوسف عبدالله سعد، البديل له في منصب مأمور مديرية يافع لبعوس، وتمت الموافقة دون تردد من قبل الأمين العام الذي كانت له معرفة سابقة بي عندما كنت مأموراً للمديرية الغربية من قبل. وعندما عرض الأخ المحافظ المقترح أيضاً على النائب علي عنتر وكان معه حينها المناضل علي شائع هادي كان رد الأخ علي عنتر بالموافقة واضاف أنه كان يبحث عني، وأيد المقترح أيضاً الأخ علي شائع وبقوة. وحينما علم أعضاء سكرتارية منظمة الحزب في المديرية بالمقترح الذي رفعه الأخ المحافظ سارعوا برفع مذكرة إلى منظمة الحزب بالمحافظة ومنسوخة للمحافظ وللأمين العام –رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى وإلى نائبه، تضمنت ترشيحهم للأخ أحمد محمد حاجب، وهو من القيادات المعروفة وأحد مؤسسي الجبهة القومية وكان المسئول الأول لقيادة الجبهة القومية في منطقة يافع قبل الاستقلال وبعده بفترة، وتعهدوا في مذكرتهم بأنهم سيعملون إلى جانبه وسيذللون اية صعوبات تواجه عمله، أما تعيين أي شخص غيره فهم غير مستعدين للتعاون معه، وسينعكس ذلك سلباً على الوضع العام في المديرية.

أدركت أن ترشيحهم لهذه الشخصية البارزة ليس حباً فيه، ولكن لقطع الطريق أمام ترشيحي ، قبل أن يصدر القرار خاصة وقد عرفوا برفع المقترح باسمي. وعندما علمت بتلك المذكرة وما حوته في مضمونها سارعت برفع مذكرة شخصية إلى الأخ المحافظ ومنسوخة للأمين العام للحزب ولنائبه ولمنظمة الحزب في المحافظة أبديت لهم عدم قدرتي على تحمل هذه المسئولية لعدة اسباب منها أن أعضاء سكرتارية منظمة الحزب في مديرية يافع لبعوس، هي تلك التي كانت في المديرية الغربية من المحافظة الثالثة عندما كنت مأموراً لها، وخلقوا لي حينها العديد من المشاكل والعراقيل عند أي عمل أقوم به لصالح المديرية، فقد سبق لهم أن رفعوا التقارير المزيفة ضدي بعد عودتي من الصين الشعبية عام ١٩٧٢م وكذا رفعهم لتقرير إلى مسئول أمن الدولة في المحافظة الثالثة المناضل ثابت عبد، والذي اتخذ اجراءاته ضدهم . وسبب اعتراضي أنهم قد طرحوا في مذكرتهم أنهم غير مستعدين لأية تعاون مع أي مأمور غير الذي اقترحوه، بمعنى أنه في حالة أن أكون أنا المأمور سيبدأ بيننا الصراع منذ البدء. وكنت حينها في دورة في معهد باذيب للعلوم الاجتماعية، في السنة الأخيرة، وتخرجت بامتياز، وقبل عودتي إلى المديرية أُستدعيت من قبل الأخ الأمين العام علي ناصر محمد واكد لي أن قرار تعييني سيصدر قريباً وأنه سيكون إلى جانبي لتذليل اية صعوبات تعترض عملي، وبالمثل أكد لي الأخوة علي عنتر وصالح مصلح وعلي شائع، وهكذا فبعد مرور عشرين يوماً من عودتي إلى يافع لقضاء الإجازة مع والدي ووالدتي وأولادي صدر القرار بتعييني مأمورا لمديرية يافع لبعوس في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٢م.

وللأمانة أقولها للتاريخ أن هؤلاء القادة الأبرار قد أوفوا فيما تعهدوا به بدعمهم للمشاريع في المديرية أكثر بكثير مما تصورته. لذلك أدعو الله العلي القدير أن يرحم من توفاهم، وأن يغفر ذنوبهم ويسكنهم جنات النعيم، كما أدعو للذين ما زالوا على قيد الحياة أن يطول في أعمارهم وأن يغفر ذنوبهم وأن يحسن لهم ولنا الخاتمة أنه على كل شيء قدير ..آمين يا رب العالمين.

كوارث فيضانات الأمطار عام ١٩٨٢م

شهدت البلاد في ذلك العام هطول أمطار غزيرة استمرت لعدة أيام وجرفت الأخضر واليابس وأدت إلى خسائر باهظة في الأرواح والممتلكات.. وتفاوتت الخسائر بين محافظة وأخرى، وبين مديرية وأخرى في إطار المحافظات.

ولم تنجو محافظة لحج من هذه الخسائر، وأعتقد أن خسائر مديرية يافع جراء هذه الكارثة ربما كانت الأكثر مقارنة بما لحق ببقية مديريات محافظة لحج، والسبب أن هذه المديرية جبلية وتقع أغلب المدرجات الزراعية في بطون الجبال أو على مجرى السيول في الأودية العميقة (السّيَل) وهو ما جعلها عرضة لجرف السيول المتدفقة، حيث جرفت العديد من المدرجات والكثير من المزروعات والفواكه وأشجار البن والقات وغيرها، ولم تسلم حتى الحيوانات إلى جانب تهدم العديد من المنازل التي بُنيت على طريق السيول أو تعرضت لتساقط الحجارة فوقها من القمم والجبال.

ترافقت هذه الكوارث مع قرار تعييني كمأمور للمديرية للمرة الثانية، وهذا يعني أنني أمام مسئولية كبيرة لمعالجة آثار هذه الكارثة، والحمد لله إنني بفضل تعاون إخواني مسئولي أجهزة الدولة والمؤسسات في المديرية قد استطعنا أن نتغلب على تلك الصعوبات من خلال العمل المخلص والتعاون الوثيق من قبل الجميع.

كانت أول خطوة أقدمنا عليها، حسب توجيهات الأخ المحافظ ناجي عثمان، هو النزول الميداني إلى مراكز المديرية لمعرفة الأضرار التي لحقت بكل مركز ، وقد هالنا ما شاهدناه من الدمار والخراب الذي أصاب الكثير من المناطق، وعلى ضوء ذلك عملنا على تشكيل لجان لحصر الأضرار في كل أحياء المديرية ومراكزها ونوعية هذه الأضرار ، كل نوع على حدة، وترفع تقاريرها إلينا . وهذه اللجان تشكلت من المزارعين ومن البنائين ومن أعضاء الحزب ومن اللجان الشعبية وممن لديهم خبرات في إعادة الدفاعات على الأراضي، وتراس اللجنة في كل مركز مساعد المأمور وسكرتير منظمة الحزب. وبذلت هذه اللجان جهوداً كبيرة ، ورفعت تقاريرها التي تضمنت بالتفصيل حجم ونوعية الأضرار أو من حيث تكاليفها، خاصة البيوت والمدارس التي هدمت ونحو ذلك. وبعد المراجعة والتدقيق لما رفع إلينا من كل المراكز وجدنا أن التقديرات كانت أقرب إلى الحقيقة، وتم من جانبنا رفع تقرير موحد إلى الأخ محافظ المحافظة ، مع تأكيدنا أن التقارير المرفوعة إلينا من اللجان المشكلة دقيقة بتلك الصورة التي رفعناها إليكم على شكل تقرير موحد يضم كل الأضرار التي أمكن رصدها في الواقع من قبل تلك اللجان، وقد تكون هناك أضرار أخرى لم يتضمنها التقرير لعدم التمكن من الوصول إلى بعض المناطق النائية.

وعند تدفق المعونات ووصولها إلى الجمهورية من الدول الشقيقة والصديقة لمعرفتهم بحجم الأضرار الكبيرة التي اصابت البلاد، سارعنا في الإعداد لاستلام مستحقاتنا التي تم اعتمادها لنا وطريقة نقلها وخزنها وتوزيعها، وعقدنا لهذا الغرض اجتماعاً ضم كل من:

(١) مدير عام تعاونية لبعوس الاستهلاكية
(٢) مدير عام المؤسسة المحلية لمواد البناء
(٣) مدير عام محطة التأجير الزراعي
(٤) مدير عام الإنشاءات والبناء
(٥) مدير عام بلديات يافع
(٦) مدير الطرقات
(٧) سكرتير المأمور
(٨) محاسب مكتب المأمور.

وبعد نقاش مستفيض خرج الاجتماع بعدد من القرارات منها:

أولاً: تشكيل لجنة لاستلام المواد من جميع المدراء الذين حضروا الاجتماع ويترأس اللجنة مأمور المديرية ويحق لكل مدير أن يكلف من ينوب عنه في هذه المهمة على أن يكون العمل بينهما بالتناوب حسب البرنامج المعد لذلك.

ثانياً: تم تكليف جميع المدراء الحاضرين بالقيام بتجهيز عدد من السيارات التابعة لكل منهم لغرض نقل المواد المستلمة من المحافظة، وكذا تجهيز بعض المستودعات التابعة لهم لخزن تلك المواد عند وصولها.

ثالثاً: لجميع أعضاء اللجنة الصلاحيات الكاملة للتصرف بما يخدم العمل بما في ذلك استئجار سيارات من المؤسسة المحلية للنقل عند وجود الحالة الضرورية لذلك.

رابعاً: كلف الأخ محاسب مكتب المأمور أن يتولى مسئولية الجانب المالي لهذه المهمة، ويحق له أخذ أي مبلغ سلفة من التعاونية الاستهلاكية أو من مؤسسة البناء لتغطية ما قد يحتاجه العمل وهو المسئول عن عملية الصرف.

استكملت اللجنة مهامها في تفريغ المستودعات وتسليمها للمسئول المكلف بها، وجُهزت السيارات، وعندما بدأت المحافظة في توزيع الدفعة الأولى من المعونات لكل مديرية، كان أعضاء اللجنة جاهزين لاستلام مستحقات المديرية، وتمكنوا من استلام ونقل المواد لتوفر سيارات للنقل ومستودعات للخزن، في وقت سريع، وشملت تلك المساعدات المواد الغذائية والاستهلاكية وكميات من البطانيات، وبما أن ما استلمناه كان من النوع غير المرغوب فيه في يافع، أقرينا خزن تلك المواد حتى يتم اتخاذ القرار بشأنها، وواصلت اللجنة استلام ونقل الدفعة تلو الأخرى من المعونات المخصصة لنا من المحافظة، وكانت المحافظة تعاني من انعدام المستودعات الكافية للخزن ولذلك اضطرت قيادة المحافظة لانزال بعض المواد في أماكن خاصة في العراء ومعرضة لأشعة

الشمس والرياح والغبار، وسبب ذلك أن معظم المديريات لم تستطع سحب مخصصاتها لظروف خاصة بها، منها حسب ما عرفنا عدم توفر السيارات لديهم وعدم القدرة المالية لاستئجار سيارات للنقل، إلى جانب عدم وجود المستودعات الكافية لديهم.

وهكذا كانت مديرية يافع لبعوس الوحيدة التي تمكنت من سحب حصتها أولاً بأول ودون تأخير، وهذا يعود الفضل فيه إلى الاستعداد المبكر والاجراءات المتخذة من قبلنا وهذا ما مكّنا من سحب المواد المخصصة لنا بسرعة، بل وحصولنا أيضاً على بعض الإضافات، وبذلك حصلت المديرية على نصيب الأسد .. كما إننا لم نكتفي بما تحصلنا عليه من المحافظة، بل عملنا على تقديم الطلبات لعدد من الأخوة الوزراء التي ترتبط بعض المرافق المتضررة بوزاراتهم، وطلبنا منهم تقديم المساعدات لإصلاح الأضرار لأن ما حصلنا عليه غير كافٍ لمواجهة تلك الأضرار الكبيرة.

ويلزمني الوفاء هنا أن أثمن تثميناً عاليا ذلك التجاوب الذي أبداه أولئك الوزراء الأماجد، بحكم علاقتنا الطيبة، حيث لم يبخلوا بتقديم المساعدات السخية لمعرفتهم بحجم الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها المديرية، وللتاريخ اذكر أن المناضل محمد سليمان ناصر وزير الزراعة كان له الفضل الكبير فيما تحقق من نجاحات في الجانب الزراعي، وكذا الأخ المناضل علي سالم البيض وزير الحكم المحلي الذي قدم لنا الدعم بسخاء. ومن ذلك الدعم الذي حصلنا عليه ثمان مضخات ارتوازية وآلة (شَيوَل) وبعض المواد الأخرى، فلهم جزيل الشكر والتقدير على كل ما قدموه لنا من دعم خارج عن مخصصات المديرية.

وضمن المعالجات الأخرى، تم عقد اجتماع لجميع أعضاء اللجنة لمعرفة إمكانية محطة التأجير الزراعي وكذا فرع الطرقات في المديرية لمعرفة ما لديهم من المعدات وامكانية الاستفادة منها ، واتضح أن ما تملكه محطة التأجير الزراعي هو: ٦ مكائن نوع (دي إيست) واثنتان نوع(دي سكس) و ٤ مكائن نوع(دي فور) واثنان شيولات واثنان كمبريشنات وأربع سيارت نقل وسيارة ورشة متنقلة. وفي ضوء ذلك تم وضع خطة في الجانب الزراعي تنفذها محطة التأجير على أساس توزيع الآليات على المناطق الأكثر تضرراً للقيام أولاً بإعادة الدفاعات التي جرفتها السيول لحماية الأراضي الزراعية بصورة سريعة قبل موسم هطول الأمطار في الصيف القادم حتى لا تتعرض لجرف السيول، لأن الأضرار ستكون مضاعفة لا سمح الله نظرا لانعدام الدفاعات.. وفعلاً تم توزيع الآليات على الأودية المهمة التالية: وادي يهر ، وادي ذي ناخب، وادي حطيب، وادي الروضة، وادي حيق. وشكلت في تلك الأودية لجان شعبية من المزارعين ومن أعضاء الحزب، وكانت مهمتها تحديد ساعات العمل التي ستعطى لكل فلاح كمساعدة من

قبل الدولة حسب حجم الأضرار وحسب ملكية كل فلاح، وأن يكون العمل في القطع الزراعية(الجرَب/ مفردها جِربة) التي يشترك في ملكيتها عدد من الفلاحين بصورة مشتركة عند إعادة الدفاعات أو عند تسوية الأرض، ولهذا ألزمت اللجان الفلاحين بالمشاركة في العمل إلى جانب الآليات كل في الأرض التي يملكها ، وكان العمل يستمر من السابعة صباحاً وحتى السادسة مساء.

كان عمال الآليات يعملون بحماس ودون كلل أو ملل، وكتحفيز لهم كانوا يحصلون على مكافئات مقابل ساعات العمل الإضافي ، حيث تُحسب الساعة لهم بساعة ونصف. إلى جانب ذلك كان المواطنون يقدمون لهم وجبات الطعام وحتى القات والسجائر تقديراً لجهودهم المبذولة، كما كان العمال يحصلون على هدايا ومكافئات من قبل المواطنين بصورة طوعية منهم عند الانتهاء من استكمال الدفاعات في كل جربة، وكان هؤلاء يؤدون واجبهم بكل اخلاص ودون تقاعس، ناهيك عن وجود رقابة لمستوى ادائهم.

واذكر هنا للتاريخ مقدار تلك المساعدات التي قدمتها السلطة المحلية في المديرية للفلاحين المتضررين في الجانب الزراعي ، سواء تلك التي حصلنا عليها من المحافظة أو من بعض الوزراء والتي استفاد منها المتضررون في المراكز الثلاثة، وهي على النحو التالي:

- ٦٨ ألف ساعة عمل في جميع آليات محطة التأجير الزراعي.
- ١٠٢٦٠كيس اسمنت
- ١٥٠٠ طن حديد
- ٣٠٠ شدّة جينون
- ٨٠ ألف ديناراً، وُزّعت نقداً على الفلاحين لحفر الآبار وبناء السدود .

إن الفضل بعد الله سبحانه وتعالى يعود لعمال التركترات والشيولات الذين بذلوا جهوداً متفانية بكل حماس وإخلاص وعلى رأسهم الأخ محمد عمر صالح البري المدير العام لمحطة التأجير ونائبه الأخ محمد محسن الميسري وجميع عمال محطة التأجير الزراعي وكذا مدراء المرافق ولجان الإشراف والفلاحين جميعهم ، حيث تظافرت جهود الجميع وحققت تلك النجاحات الطيبة، حتى أن الفلاحين أنفسهم لم يكونوا يتصورون هذا النجاح السريع بإعادة الدفاعات وتسوية أراضيهم الزراعية وإعادتها إلى ما كانت عليه من قبل في وقت قياسي، يجنبها التعرض لأضرار السيول مستقبلا.

إعادة ترميم وإصلاح الطرقات

من المعروف أن جميع الطرقات التي تربط المديرية بالمحافظة أو تلك التي تربط مراكز المديرية ببعضها أو مناطقها وقراها المختلفة قد شُقت بمبادرات جماهيرية وبطريقة عفوية غير منظمة ولا تستند على أية دراسات تضمن استمرارها بعيداً عن اضرار السيول ونحوها، رغم أن مدير الفرقة التابعة لفرع الطرقات في يافع قد كان يضع العلامات للأماكن التي ستشق فيها تلك الطرق، لكن تحمس الجماهير لإيصال الطرق بأسرع وقت جعلها لا تضع بالاً في غمرة الحماس لأية اعتبارات لما ستؤل إليه هذه الطرق في المستقبل. وعندما هطلت الأمطار الغزيرة عام ١٩٨٢م وجرفت الأخضر واليابس في يافع، كان نصيب هذه الطرقات الكثير من الخراب والدمار واصبحت في معظمها غير صالحة لمرور السيارات.

ولمعالجة أضرار التي لحقت بالطرقات، بدأنا بمعرفة إمكانية فرع الطرقات وما تملكه من آليات، وتبين لنا أنها تملك سبع مكائن (دي سكس) ومكينة (دي إيت) واثنتن شيولات وأربعة كمبريشنات كبيرة وأربع سيارات نقل. وفي ضوء ذلك وضعنا خطة عمل شاملة بالاستفادة بدرجة رئيسية من الآليات المتوفرة لترميم وإصلاح الطرقات مع ضرورة تغيير خط سير الطريق في بعض المواقع.

وحتى لا نقع في الأخطاء السابقة، طلبنا من الأخ وزير الإنشاءات أن يمدنا بأحد المهندسين المتخصصين في الطرقات ، وتم تلبية طلبنا حيث كلف للعمل معنا المهندس المخضرم عبدالله نعمان، وقام مشكوراً بوضع الدراسات للطرقات التي شملتها خطتنا، مع وضع العلامات المحددة لخط سيرها، وفق إمكانياتنا المالية التي تحصلنا عليها من المعونات ومن بعض الوزراء، ومن جانبنا وضعنا برنامج لعمل الآليات مع توفير متطلبات العمل ، واشركنا الجماهير للمساهمة في العمل، ولكن بالصورة المنظمة والصحيحة، وحددنا الأولويات حسب الأهمية، وكان البدء في الطريق التي تربط لبعوس بمركز الحد لأهميتها القصوى، وتم خلال التنفيذ تغيير كثير من الأماكن حسب الدراسة التي وضعها المهندس الجليل عبدالله نعمان، ليس فقط في هذا الطريق، بل في كل الطرق التي قمنا بإعادة ترميمها وإصلاحها أو تلك التي قمنا بشقها من جديد عند تغيير خط سير الطرق القديمة، حيث غيرنا الطريق الصعبة التي كانت عبر طريق (ضيئان) إلى خط أسهل يمر من سوق السلام إلى جهة الشرق مروراً بجانب قرية شرف النجارين وصولا إلى الشبر والالتحام بالطريق السابقة في نقطة (ضيئان)، وكذلك تم تغيير خط السير في جبل حبه، من الجهة الغربية إلى الجهة الشرقية للتخلص من صعوبة ارتفاع المنحنيات التي كانت تعيق حركة سيارات النقل الكبيرة وأصبحت

الطريق الجديدة أكثر سهولة ومنبسطة في بطن الجبل، كما تم إصلاح بعض الأماكن والمنحنيات في بطن جبل العر واستمر العمل في ترميم وإصلاح ما خلفته الأمطار من أضرار حتى وصول الطريق إلى بني بكر عاصمة مركز الحد.

الطريق إلى المفلحي

بعد استكمال ترميم وإصلاح طريق الحد تم تحويل جميع المعدات للعمل في الطريق المؤدي إلى منطقة المفلحي ذات الكثافة السكانية ومن هنا تنبع أهمية هذا الطريق الذي تقع على جانبية عشرات من القرى، وكانت هذه الطريق قد أُصيبت بأضرار جسيمة أيضاً، وبعد اجراء الترتيبات اللازمة وتنظيم مساهمة الجماهير بشكل جيد تم البدء في هذا الطريق من قرية "الشعراء" في الموسطة وأثناء سير العمل تم تغيير خط السير في كثير من الأماكن القديمة إلى خط السير الجديد وفقا للمخطط الذي وضعه المهندس عبدالله نعمان، ومن أهمها تغيير الطريق التي كانت تمر في وادي يزيد التي كانت تستغرق السيارات حوالي ساعتين ونصف للمرور عبرها إلى طريق آخر مرتفع أكثر سهولة ويقلل من المسافة ومن الوقت الذي تقطعه السيارات. كما تم تغيير بعض المواقع الأخرى وإصلاح ما خربته السيول حتى وصول الطريق إلى قرية "الجُربة"، وبذلك أصبحت الطريق التي تربط سوق ١٤ أكتوبر بالمفلحي التي تم ترميمها أو تغييرها أكثر سهولة، وتقدر بحوالي سبعة كيلومتر، كانت تقطعها السيارات من قبل بحوالي أربع إلى خمس ساعات، فأصبحت بعد الترميم وإعادة الإصلاح تقطعها بأقل من ساعتين.

طريق الجبل لعلي

تعد منطقة الجبل لعلي ، جزء من مكتب المفلحي، وهي كما يدل اسمها منطقة جبلية تتخللها المرتفعات والجبال التي تنحدر مياهها إلى الأودية العميقة، وظلت هذه المنطقة محرومة من الطريق رغم كثافتها السكانية. وحينما تم الانتهاء من ترميم وإصلاح طريق المفلحي رأينا تحويل المعدات للبدء في شق هذه الطريق المؤدية إلى قرى الجبل لعلي، وابتدأ العمل من قرية "نعمان" مروراً في قرية "حالة" ومن ثم صعوداً إلى بقية قرى الجبل لعلي حتى وصولها إلى قرية "السليماني" وهي آخر قرية لمكتب المفلحي في الجهة الغربية، ومنها المناضل محمد صالح الحريبي .وقد شقت هذه الطريق التي تقدر مسافتها ثلاثة كيلو متر ونصف في أماكن جبلية وعرة ولهذا تطلبت كميات

كبيرة من مادة الديناميت التي كانت تستخدم في أعمال التفجير لتفتيت الصخور والجبال اثناء شق هذه الطريق، التي باستكمالها سهلت الكثير معاناة المواطنين ويسرت لهم التنقل ونقل بضائعهم ومرضاهم..الخ.

طريق جبل اليزيدي

يتألف جبل اليزيدي من سلسة جبلية مرتفعة وتنتشر في قممه وبطونه العديد من القرى وهو أحد مكاتب يافع العشرة، وشق الطريق إلى أعلى الجبل مسألة صعبة كونها تمر في بطن الجبل صعوداً إلى قمته المرتفعة، ورغم هذه الصعوبة وحتى لا يظل المواطنون محرومين من الطريق فقد عملت السلطة المحلية على البدء بتنفيذ هذا الطريق الذي طال انتظاره، حيث تم تحويل المعدات والآليات وتم تنظيم الجماهير هناك إلى فرق عمل فضلا عن التبرعات التي تم جمعها لشراء بعض النواقص. وبدأ العمل في هذا الخط من رأس نقيل الخلا واستمر الشق بمثابرة ودأب في بطن الجبل ومنحنياته العديدة حتى وصولها إلى آخر قرية من قرى الجبل. ورغم أن مسافة هذه الطريق لا تتجاوز اثنتين كيلومتر ونصف إلا أنها تطلبت وقتاً وجهداً وإمكانيات كبيرة نظراً لطبيعتها الجبلية الصعبة، ومع ذلك فقد تجاوب المواطنون وقدموا التبرعات السخية والعمل اليدوي من خلال الفرق المنظمة التي ساعدت فريق العمل حتى انجاز هذا المشروع الحيوي، الذي اتبع في انجازه المخطط المرسوم مع وضع مخارج جانبية لمرور السيول حتى لا تعرض الطريق لأية اضرار.

وبوصل الطريق تنفس المواطنون الصعداء، وعوضتهم عن حرمانهم الذي طال من هذا الشريان الحيوي الذي بدأت تصل عبره المواد الخدماتية والاستهلاكية ومواد البناء ونحوها وهو ما أتعكس في التطور العمراني الذي طرأ على قرى الجبل بفضل هذا الطريق.

طريق وادي حطيب

يشتهر وادي حطيب بزراعة اشجار البُن ذو الجودة العالية، حيث تحتل ٥٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية، ويكتسب هذا الوادي أهمية كبيرة ليس فقط من حيث زراعة اشجار البُن، بل من حيث الكثافة السكانية حيث تنتشر على جانبيه عشرات القرى والتجمعات السكانية ، وكذا مساحة أراضيه الواسعة وتربته الخصبة فهو قابل لزراعة أنواع مختلفة من الحبوب والفواكه والخضروات.

وهذا الوادي الخصب مرتبط إداريا بمركز لبعوس لكن الطريق المؤدية إليه كانت تمر من جهة الحد، حيث تنحدر من قرية المحاجي أسفل جبل العر نزولاً في تعرجات

ومنحنيات في مجرى السيول وكانت لهذا السبب عرضة لجرفها باستمرار في مواسم الأمطار، فتتعطل الطريق وتتوقف حركة السيارات حتى يتم ترميم وإصلاح ما خربته السيول ويأخذ ذلك وقتاً طويلاً كل عام، أما كارثة فيضانات الأمطار التي حدثت عام ١٩٨٢م فقد أدت إلى جرف هذا الطريق وفقدان معالمه بالكامل.

وهكذا حرم المواطنون في وادي حطيب من ذلك الخط الوحيد الذي كان يربطهم بمركز الحد، بغض النظر عن صعوبته وتعرضه لأضرار السيول. وكان عليهم منذ ذلك الحين قطع الطريق مشياً على الأقدام أو نقل بضائعهم على ظهور الحمير ويستغرقون ساعات عديدة للوصول إلى عاصمة مركز لبعوس أو لغرض التسوق من سوق السلام، وأمام هذا الحرمان وصعوبة التنقل بادر عدد من أبناء الوادي من المهاجرين في أمريكا وبريطانيا ودول الخليج بتشكيل لجان لجمع التبرعات لصالح شق طريق جديدة تربط الوادي بعاصمة المركز، وتكون أقل عرضة لأخطار السيول ، وتقلل المسافة الطويلة التي كان يقطعها المواطنون عبر الطريق السابقة، ووقع اختيارهم على طريق (ضَلفوت)، التي تتوسط الوادي وتربطه بأقرب نقطة في الأعلى بالقرب من (ضيئان)..ولهذا الغرض طلبوا من أعضاء المنظمة القاعدية للحزب واللجنة الشعبية في الوادي بطبع مستندات رسمية باسم طريق حطيب حتى يتم جمع التبرعات بطريقة رسمية ويطمئن المتبرعون على أنها تذهب فعلاً لصالح الطريق الذي تحمسوا جميعاً من أجله. وتلى ذلك تشكيل لجنة عليا للطريق مكونة من التالية اسماؤهم:

(١) محمد بن محمد العبدلي – رئيساً
(٢) عبدالله علي محسن – مسئولاً ماليا
(٣) حيدرة صالح حيدرة - عضواً
(٤) محسن بن محسن القياس – عضواً

وعملت هذه اللجنة على تشكيل لجان خاصة بالطريق في كل قرية لتسجيل المواطنين القادرين على المشاركة بالعمل اليدوي اثناء المبادرات لتوزيعهم إلى فرق منظمة . وبعد أن تم استكمال الترتيبات، ووصل حجم التبرعات من قبل المهجرين إلى (٨٠٠٠٠ ديناراً) وتم إرسالها فعلا لصالح مشروع الطريق، ومن جانبها قامت اللجنة العليا باستكمال تجهيز وتوفير ما يحتاجه العمل في الطريق، خاصة المتفجرات كون الطريق ستمر في أماكن صخرية صلبة، وكذا توفير المحروقات لأن المخصص لفرع الطرقات لا يغطي ٢٥٪ مما يحتاجه العمل .

وفي ظل استمرار حماس المواطنين ودعمهم السخي الذي لم ينقطع مدده ، بدأ العمل في هذا المشروع من أول نقطة في أعلى (ضلفوت) واستمرت الجهود تتواصل بشكل دؤوب ومكثف من قبل فريق الطرقات وإلى جانبهم فرق منظمة من المواطنين يتناوبون العمل في إصلاح وبناء مخرجات مياه الأمطار التي تجنبها مخاطر جرفها، وكان الجميل يعمل بهمة وإخلاص لشعورهم أن هذه الطريق هي طريقهم التي ستقلل من معاناتهم وتسهل لهم الكثير من الأمور، ولذلك تظافرت جهود الجميع سواء المهاجرين الذين لم يبخلوا بدعمهم السخي وكذا أعضاء اللجان وجميع المواطنين، فلهم جميعا الشكر والتقدير على كل ما بذلوه في سبيل انجاز هذا الطريق وإيصاله إلى الوادي.

ورغم أن المسافة التي شقت لا تزيد عن ثلاثة كيلو متر، إلا أنها كانت صعبة جداً واستهلكت وقتا وجهاً كبيرين ولولا تعاون وتكاتف الجهود لما كان لها أن تنجز في وقت قياسي، وقد اختصرت هذه الطريق المسافة التي تربط الوادي بعاصمة المركز إلى حد كبير، وقللت من مخاطر انقطاعها اثناء هطول الأمطار.

ولا ننسى هنا الإشادة بالجهود التي بذلها كل من الأخ محمد بن محمد العبدلي مشرف الطريق والأخ المحاسب المالي عبدالله علي محسن، وكذا الجهود الكبيرة التي بذلها عمال الطرقات، ليس في هذا الطريق فقط، بل في كل الطرقات وهذا يعكس الروح الوطنية التي يتحلون بها مع مديرهم الأخ صالح أحمد سالم حَبَه، فلهم جميعا كل التقدير والاحترام، وجزاهم الله خير الجزاء.

الطريق إلى منطقة ريو

تقع منطقة ريو في هضبة جبلية مرتفعة وتتوزع في هذه الهضبة عدة قرى وتتخللها الأودية العديدة ذات التربة الخصبة والمساحات الواسعة، وتفصلها عن محيطها المجاور الأودية والمنحدرات الجبلية، وهي تحادد المناطق الشمالية وتمتلك مراعي واسعة ولهذا تتميز بامتلاك سكانها لأعداد كبيرة من الثروة الحيوانية. ونظراً لطبيعة منطقة ريو الجبلية القاسية فقد حرمت من طرق السيارات ولفترة طويلة منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٥م، حيث بدأ في ذلك العام عدد من المهاجرين من أبناء المنطقة في جمع التبرعات لصالح شق طريق ريو ، وتم ذلك بواسطة سندات رسمية خاصة وشكلت لجنة شعبية عليا من المواطنين وعلى رأسها المناضل عبدالله علي قاسم الذي كان يشغل سكرتير منظمة الحزب في مركز الحد، وكانت مهمة اللجنة تشكيل لجان لجمع التبرعات من قبل المواطنين وتنظيمهم في فرق عمل وتشكيل لجنة مالية تكون مسئولة عن الإيرادات والمصروفات. وبلغ إجمالي ما تم جمعه من تبرعات المهاجرين ومن المواطنين وما قدمته السلطة المحلية حوالي (٥٠٠٠٠دينار). وبعد استكمال كل ما

يحتاجه العمل من متطلبات، كذلك قام الأخ المهندس عبدالله نعمان بتخطيط الطريق ووضع العلامات التي ستمر فيها، وأوضح حينها لمرافقيه من ابناء المنطقة أن هذه الطريق هي أصعب من كل الطرقات التي قام بتخطيطها في يافع وأنها إلى أعمال جسمانية شاقة وإلى أموال كثيرة لحاجتها إلى كميات كبيرة من المتفجرات، نظرا لارتفاع الجبل الذي يقدر بـ ١٢٠٠ قدماً، وقد بدأ العمل من أول نقطة في وادي حطيب وهي قرية (آل غلاب) ثم صعوداً في حَمَر حطيب وفي بطن الجبل وصولاً إلى قمته وحتى وصولها إلى آخر قرى ريو وهي (المرباضة) وتقدر مسافة هذه الطريق حوالي كيلو متر لكنها من أكثر الطرق صعوبة، لكن بفضل الله سبحانه وتعالى وبجهود أعضاء اللجان الشعبية والمواطنين الذين عملوا بكل حماس وإخلاص وتحملوا الصعاب وذللوا كل الصعوبات وحققوا بتعاونهم وبصبرهم النجاح وتمكنوا أن يوصلوا الطريق إلى جميع قراهم المتناثرة على امتداد هضبة ريو، ونقول بكل صدق أن لأبناء ريو كل الفخر في انجاز هذا الطريق الحيوي الذي سهل لهم الكثير من الأمور، بل أن ريو بفضل هذا الطريق قد حققت مؤخراً انجاز مشروع المياه الذي يوصل الماء النقي إلى جميع قراها. ولا ننسى أن نشكر أيضا جهود فرقة عمال الطرقات وعلى رأسهم مدير الفرع الأخ صالح أحمد سالم.

الطريق إلى وادي ضول-مشألة

إذا كانت مناطق نائية عديدة قد حُرمت من الطرقات بعد الاستقلال ، فإن قرى وادي (ضَوْل) أكثرها حرماناً ومعاناة، والسبب أن تلك المناطق الواسعة والمنبسطة نسبياً كانت توجد بها طرق لمرور الحيوانات المستخدمة في نقل البضائع أو المرضى ونحو ذلك، أما قرى وادي ضول فقد عانت الأمرين لصعوبة الطريق واضطرار الناس لارتقاء الجبال المحيطة تسلقاً ومشياً على الأقدام. وهذا الوادي مساحته واسعة نوعاً ما وفيه كثافة سكانية تتوزع في العديد من القرى، ويتبع مركز يهر الذي كان تابعاً لمديرية ردفان ، محافظة لحج حتى عام ١٩٨٠م حيث أصبح منذ ذلك الحين ضمن مديرية يافع لبعوس.

منذ أن بدأ شق الطرق بعد الاستقلال ووصولها إلى كثير من قرى مركز يهر بدأ المواطنون في وادي ضول مطالباتهم للسلطة المحلية بضرورة العمل على شق طريق لهم تنهي معاناتهم وتساعدهم في نقل محتاجاتهم من المواد الاستهلاكية ومواد البناء وتنقلهم ونقل مرضاهم الذين فارق الكثير منهم الحياة لانعدام المراكز الصحية وعدم

وجود طريق لنقلهم لتلقي العلاج خارج الوادي، ورغم تكرار المطالبات لم يجدوا غير التجاهل واللامبالاة سواء من السلطة المحلية في المركز أو على مستوى الحافظة.

وبسبب هذا الإهمال برزت المشاكل بينهم وبين المسئولين في المركز، بعد أن رأوا أن الجهات المسئولة في المركز لم تلقِ بالا لمعاناتهم أو معاملتهم اسوة ببقية مناطق المركز. وتعقدت الأمور أكثر بين مواطني وادي ضول والمنظمة القاعدية من جهة وبين منظمة الحزب في المركز والسلطات الأخرى من جهة ثانية، وبدأ الشعور لديهم أن مشكلة الطريق لن يحلها غيرهم، بعد أن يأسوا من المتابعة ومن إهمال الجهات في المركز والمحافظة، وكان عليهم الاعتماد على أنفسهم ، ولذلك بدأوا في تشكيل اللجان الشعبية لجمع التبرعات، ومعروف أن مواطني الوادي أغلبهم فقراء أو متوسطي الحال، لكنهم أغنياء بعزتهم وكرامتهم، وقد حاولت أكثر من مرة أن أحل العقد فيما بينهم إلا أن القلوب المملوءة بالحقد والكراهية أبت ذلك من قبل الطرفين، وبدرجة رئيسية من قبل سكرتير منظمة الحزب بالمركز.

وبعد أن تم تجميع مبالغ مالية من التبرعات، تم ذهاب أعضاء من اللجنة الشعبية إلى مدير محطة التأجير الزراعي في مديرية ردفان يطلبون منه تأجيرهم آلة لشق الطريق، وفعلاً تجاوب معهم وأعطاهم مكينة (دي فور) ومنحهم في البدء عدداً من الساعات مجاناً للعمل في الطريق، على أن يكون عمل المكينة بعدها بالإيجار الميسر نظرا لأن عمل هذه المكينة غير فعال، وتم الاتفاق على الإيجار وطريقة الدفع. كل ذلك جرى دون معرفتنا في المديرية ، وحينما عرفنا سارعنا بالنزول إلى موقع العمل للاطلاع على مشاكلهم، وكان برفقتي المناضل ثابت ناصر مساعد مأمور مركز يهر والأخ المناضل محمد صالح طماح. وعند وصولنا إليهم عصر يوم الأحد ١٢ يناير ١٩٨٦م وجدنا العمال وأحد أعضاء اللجنة الشعبية واطلعنا على المسافة التي قد شُقت عند مرورنا بها من نقطة البداية في حبيل جبر وصولاً إلى الموقع الذي وصلت إليه الطريق حينها، وتقدر باثنين كيلو متر ونصف، لكنها كانت سهلة لأنها لم تصل إلى الأماكن الجبلية الأكثر صعوبة. وعند حضور أعضاء اللجنة وبعض المواطنين في اللقاء الذي عقد في السابعة مساء طلبنا منهم توقيف العمل في الطريق من هذا الاتجاه، على أن يحول العمل من اتجاه مركز يهر الذي يتبعونه إدارياً، حيث ستقل مسافة الطريق كثيراً وتسهل ارتباطهم ومعاملاتهم وحل مشاكلهم مع عاصمة المركز التي ترتبط كل مصالحهم بها، بدلا من هذا الطريق الطويل. وأبدينا لهم في حالة موافقتهم على ذلك بتقديم المساعدة السخية واحضار مهندس لتخطيط الطريق بصورة صحيحة مع وضع علامات للاماكن التي ستمر بها، وسنحول لهم مكينة (دي أيت) التي سيكون

عملها أقوى وأسرع من مكينة (دي فور)، وتعهدت لهم بذلك أنا والأخ مساعد مأمور يهر والأخ محمد صالح طماح، وهو من ابناء الوادي. ولكن محاولتنا للأسف لم تلقَ تجاوباً منهم واصروا على استمرار العمل من اتجاه حبيل جبر، ولم يكن أمامنا سوى القبول برغبتهم تلك، وقدمنا لهؤلاء الناس الطيبين ستمائة ساعة عمل، أي ما قيمته ستة ألف دينار، وكذا الف دينار نقداً و ١٢ صندوق متفجرات ومواد غذائية واستهلاكية وبطانيات بما يساوي أربعة ألف دينار . وبلغ ما قدمناه لهم حوالي ٢٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع، وقد استمروا بمواصلة شق الطريق بجهودهم المخلصة وبسواعدهم السمراء وإصرارهم العجيب حتى أوصلوها إلى الوادي.

طريق حطيب-شرعة – حالمين

تقع منطقة شرعة ضمن مديرية ردفان سابقا، وحاليا حالمين، محافظة لحج، وتشتهر بوجود حمامات المياه المعدنية التي يتوافد إليها المواطنون، رجالاً ونساء، للاستحمام فيها، خاصة من ذوي الأمراض الجلدية، وكان موسم الاستحمام يستغرق فترة شهرين كل عام، وقد تزايدت أعداد الزوار إليها بعد الاستقلال من المناطق المجاورة من ردفان ويافع والضالع وغيرها، وأخذ بعض المواطنين يشيدون مساكن للإيجار والبعض شيد له مسكناً خاصاً، خاصة الذين يداومون على الحضور سنوياً، وهذا الإقبال الواسع من الرجال والنساء، دفع الأخ المناضل علي عنتر إلى بناء حمامين واسعين، أحدهما للرجال والآخر للنساء، مع عدد من المراحيض الخاصة بالرجال والنساء.

ومع توافر هذه المساكن وتنظيم الحمامات والمراحيض الخاصة بالرجال والنساء، ازداد اقبال الوافدين عليها، سواء لغرض الاستشفاء من الأمراض الجلدية، أو للاستحمام والاستمتاع بتلك الفعاليات الفنية من الرقصات والألعاب الشعبية ، بما فيها صفوف الألعاب النسائية التي يشارك فيها الشعراء بمبارزاتهم الشعرية المرتجلة التي ترددها النساء في مسرح مكشوف. وأصبح هذا الموقع مزاراً مفضلاً لكثير من الناس يقضون فيه فترة استجمام تصاحبها أجواء من الفرح والسرور مع توفر الخدمات الضرورية. لكن كانت المشكلة الرئيسية هي صعوبة الوصول إلى هذا الموقع لانعدام طرق السيارات المؤدية إليه، لوقوعه في منطقة جبلية، وكان الوافدون إليه يقطعون المسافات للوصول إليه مشياً على الأقدام ، أو استئار الحيوانات لنقل حاجياتهم ، وكان

البعض يستغرق قرابة اليوم من السفر للوصول ، أو أقل أو أكثر من ذلك حسب بعد منطقة الزائر.

ومن أجل حل مشكلة الطريق إلى هذا المنتجع الطبيعي الشهير، أعطى المناضل علي أحمد ناصر عنتر توجيهاته لي بصفتي مأمور مديرية يافع لبعوس حينها، القاضية بشق طريق إلى منطقة شرعة التي تقع فيها هذه الحمامات. وبناء على هذه التوجيهات وحباً في تذليل الصعوبات التي يواجهها المواطنون، ليس فقط الذاهبون إلى هذه الحمامات، ولكن أيضاً المسافرين إلى عدن، كون هذه الطريق ستوصل إلى حبيل الريدة.

بدأ العمل في شق هذا الطريق من جهة يافع، من اسفل وادي حطيب، أي من منطقة (أقطان) وخصصنا لها مكينة _دي سكس) وغرافة واحدة، وكبريشن، وعشرة كراتين متفجرات، وتم تشغيل ١٢ عاملاً بالأجر اليومي، وكان المشرف على الطريق المناضل القائد منصر محسن اليهري، الذي كان يجمع في أسلوبه المرح واللطف بالصرامة، واستطاع أن يدير العمل بسلاسة وبسرعة قياسية. ورغم أن هذه الطريق منذ أول نقطة فيها وحتى نهايتها تقع إداريا في مديرية ردفان إلا أن مديرية يافع لبعوس تحملت كامل تكاليف انجاز هذا الطريق والتي بلغت ستون ألف دينار، خلافاً لكمية المتفجرات ومساهمة محطة التأجير الزراعي في يافع، وكان الطريق الوحيد التي لم تشمله مبادرات المواطنين. وتقدر مسافة الطريق عشرين كيلومتراً.

وحينما نتحدث عن هذا الطريق الحيوي الذي ربط يافع بحالمين مروراً بحمامات شرعة، لا يمكن لنا أن ننسى تلك الجهود الجبارة التي بذلها القائد الوطني منصر محسن اليهري، الذي ندعو له بالرحمة والمغفرة وأن يدخله سبحانه وتعالى في جنات النعيم أنه سميع مجيب.

الطريق إلى جبل ثمر..والاتصالات

تشتهر منطقة يافع بهجرة أبنائها إلى مختلف اصقاع الأرض طلبا للرزق، نظرا لطبيعة المنطقة الجبلية وكثافتها السكانية وشحة المساحات الصالحة للزراعة. وكان التواصل في الماضي صعبا بين المهاجرين وأسرهم، حيث يقضي البعض سنوات في مهجره دون أن يعرف شيئاً عن أسرته، ومن مرض منهم أو نوفاه الله، أو العكس أيضا حيث تنقطع أخبار بعض المهاجرين لسنوات عديدة، وقد يسافر أحدهم وامرأته حامل فيعود ولا يعرف ابنه أو ابنته.

ومع تقدم وسائل الاتصالات أصبح التواصل سهلا بين المهاجرين وأسرهم، ولكن منطقة يافع ظلت بعيدة عن خدمة الاتصالات، رغم المتابعات مع السلطات المعنية حتى

العام ١٩٨٣م حيث تمت الموافقة من قبل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية على إدخال التلفونات الهوائية إلى بعض مناطق يافع، وطلبوا منا أن نحدد موقعاً لبناء المحطة يكون مرتفعاً ليغطي أكبر مساحة في المنطقة، ولذلك وقع الاختيار على (جبل ثمر)، لاعتبارات عدة فهذا الجبل هو أرفع قمة في يافع ويقع أيضاً في قلب عاصمة مديرية يافع وتمر بجانبه طرق السيارات، كما أنه يطل على أغلب مناطق يافع والمناطق المجاورة لها مثل حالمين والشعيب والضالع وكذا مناطق الشمال مثل جبن والرياشية إلى جانب محافظة البيضاء، وبعد الموافقة على اختيار هذا الموقع وضعت اتفاقية لشق الطريق إلى قمته وأُرسيت المقاولة لتنفيذها على محطة التأجير الزراعي في يافع وبكلفة تقدر بثمانين آلاف دينار، وتقدر مسافة الطريق واحد كيلو ومائتان متر، وتمر في منحنيات متعرجة في بطن الجبل وصولاً إلى قمته.

وبعد أن استكمل شق هذا الطريق، تم بناء محطة السنترال في قمته وبدأت التلفونات تدخل منازل بعض المواطنين، وغمرت الفرحة الجميع وبشكل خاص المهاجرين وأسرهم، حيث قرب المسافات بينهم وأتاح لهم إمكانية التواصل المستمر للاطمئنان على بعضهم البعض ومعرفة الأخبار الأسرية في وقتها، وسماع صوت عائلاتهم وأبنائهم، وخفف على المهاجرين من معاناة وضيق الغربة والعيش بعيداً عن أهلهم ووطنهم. وخلال وقت قصير استفاد الكثير من المواطنين من خدمة التلفونات، واصبحت يافع من أكثر المناطق إيراداً مقابل خدمات التلفونات. كما اصبح جبل ثمر بعد وصول الطريق إلى قمته الموقع السياحي المفضل للعائلات والزوار الذين يتوافدون عليه من مختلف مناطق يافع والمناطق المجاورة.

الطرقات الفرعية المؤدية إلى القرى المتناثرة

إذا كنا قد بذلنا جهوداً لا يستهان بها في إعادة ترميم وإصلاح الطرقات التي جرفتها السيول، أو في شق بعض الطرق الجديدة وما قدمناه من دعم مادي وغير ذلك، فلا يعني ذلك أننا تناسينا أو أهملنا الطرق الفرعية التي تؤدي إلى مختلف القرى البعيدة والمتناثرة، بل بالعكس أعطينا لها جزءاً كبيراً من اهتمامنا، كونها مرتبطة بحياة الناس، لذلك عملنا على تشجيع المواطنين في تلك القرى البعيدة عن الخط الرئيسي ليحذوا حذو إخوانهم الذين عملوا على إيصال الطريق إلى قراهم التي تنتشر على جانبي الطريق الرئيسي من خلال تشكيل لجان شعبية وجمع التبرعات والمشاركة بالعمل اليدوي. وتقدر هذه الطرق الجانبية باثنين وثلاثين طريقاً تتفاوت صعوبتها

وكذا مسافاتها بين طريق وأخرى حسب بعدها أو قربها من الطريق الرئيسي، فمسافة بعضها لا تزيد عن نصف كيلومتر وبعضها تصل مسافتها إلى ثلاثة كيلو متر، وبعضها أقل من ذلك.

وعند شق الطرق الجديدة استفدنا من التجربة الماضية بعدم تكرار الأخطاء والعشوائية، وعملنا كسلطة محلية على الاستعانة بمهندسين من الإنشاءات للقيام بتخطيط تلك الطرقات ووضع العلامات لخط شقها، وشاركت في شقها الآليات التابعة لمحطة التأجير الزراعي ، وبجهود ومشاركة المواطنين ومبادراتهم في العمل الطوعي وفي الدعم المادي.

وبلغ إجمالي الساعات المقدمة من قبلنا في شق هذه الطرقات ١٨٩٢ ساعة عمل ،مع توفير ٦٨ كرتون متفجرات، وكذلك توفير المياه وغير ذلك .

تعبيد وسفلتة الطريق الرئيسية إلى يافع

كانت الطريق الرئيسية التي شقتها الدولة إلى منطقة يافع عبر محافظة لحج ثم عبر ردفان ويهر وحتى وصولها في مطلع عام ١٩٧٤م إلى عاصمة المديرية لبعوس ترابية، غير معبدة بالأسفلت ، لكنها كانت تمثل في حينها عصبا حيويا وشريانا هاماً ربط يافع بالمحافظة وقدم خدمات كبيرة للمواطنين وفي توفير محتاجاتهم من المواد الاستهلاكية ومواد البناء وفي تسهيل تنقلهم ..الخ.

وبمرور الزمن أصبحت هذه الطريق الترابية لا تلبي حاجة المنطقة، خاصة وأنها في معظمها تمر في خط سير السيول، خاصة في سيلة وادي يهر ووطن، مما يعرضها لجرف معالمها عند هطول الأمطار الغزيرة كل عام، مما يؤدي إلى توقف حركة السيارات حتى يتم إصلاح ما جرفته السيول الكبيرة. أما في حالة تدفق السيول الصغيرة فيتوقف المسافرون بسياراتهم على جانبي الطريق حتى ينخفض مستوى السيول أو تتوقف نهائياً، وكان يتطلب البقاء أحياناً لساعات أو ربما ليوم أو أكثر في حالة الأمطار الغزيرة المتواصلة، كما حدث خلال كارثة السيول عام ١٩٨٢م ، وهي التي نبهت السلطة المحلية إلى أهمية شق وتعبيد الطريق الرئيسي بعيداً عن أضرار السيول، وأصبحت سفلتت هذا الطريق الشغل الشاغل لمسئولي المديرية، إلا إننا لم نلقى تجاوباً يذكر حتى عام ١٩٨٣م عندما أقرت الحكومة وضع دراسة للطريق لسفلتتها، وعند طلوع المهندسين المكلفين بوضع الدراسة غمرتنا السعادة وأبدينا استعدادنا لمساعدتهم وتذليل أية صعوبات قد تواجههم، ورتبنا لهم السكن في دار الضيافة، وبدأوا في أخذ الصور الفوتوغرافية بواسطة الطائرات المروحية (الهيلوكبتر) وكذا الزيارات الميدانية واضعين أمامهم اتجاهين للطريق:

الأول: نفس الخط الذي تمر فيه الآن عبر يهر .

والثاني: يبدأ من حبيل جبر في اتجاه وادي ضول ويمر عبر مكتب المفلحي حتى وصوله إلى لبعوس.

وفيما كان المهندسون يؤدون عملهم في استكمال دراستهم للطريق، حسب المهمة المكلفين بها مركزيا، كنا نلتمس ممارسات من البعض تهدف إلى تعطيل استكمال الدراسة، ثم فوجئنا برفع مذكرة من سكرتير منظمة الحزب في يهر موجهة للمأمور ومنسوخة لكل من الأمين العام للحزب ولمحافظ محافظة لحج وإلى جميع الوزراء بما فيهم وزير أمن الدولة، والغريب أن معظم الوزراء الذين نسخت لهم الرسالة لا صلة لهم أو مسئولية تربطهم في هذا الجانب. وتضمنت المذكرة زعمهم أن تحصلوا على معلومات أكيدة وموثوق بها من أن الطريق الرئيسي ستتحول من موقعها الحالي، أي عبر يهر، إلى موقع آخر، وأنهم لا يمكن أن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه ذلك.

استغربت شخصيا صدور هذه المذكرة ومحتوياتها وكذا نسخها أيضاً إلى تلك الجهات المتعددة، وقمت بالرد مباشرة على هذه المذكرة وطمأنتهم أن ما حصلوا عليه من معلومات لا أساس لها من الصحة وطلبت منهم الجلوس معا للاطلاع على تلك المعلومات التي يقولون أنها أكيدة حتى أكون كمأمور للمديرية على علم بها وسأعمل اللازم من جانبي لإفشال تلك المساعي، وقمت بنسخ رسالتي لكل تلك الجهات التي نسخوا لها مذكرتهم. وعندما اطلع بعض المسئولين على تلك الرسائل المتبادلة أظهروا فرحتهم وأيقنوا أن طريق يافع ستتجمد بسبب هذا الخلاف الذي ظهر في يافع. وكان على راس هؤلاء الأخ حيدر أبوبكر العطاس وزير الإنشاءات، مما حدا به إلى أن يدعوا لحضور الاجتماع كل من الأخ محمد علي أحمد محافظ أبين والأخ مأمور مكيراس والأخ ناجي عثمان أحمد محافظ لحج، والأخ مأمور مديرية الضالع، والأخ مأمور طور الباحة. أما عن يافع فقد دعا للحضور كل من سكرتير منظمة الحزب الأخ حسين عوض عبدالقوي وأنا يوسف عبدالله سعد مأمور المديرية. وكان يظن أن الخلاف هو بين سكرتير منظمة الحزب والمأمور في مديرية يافع. وحينما ذهبت إلى الوزارة سألت أحد الأصدقاء ممن تربطني بهم علاقة طيبة: لماذا دُعي سكرتير منظمة الحزب في يافع فقط لحضور هذا الاجتماع دون غيره من سكرتيري منظمات الحزب؟. فكان رده أنه يريد أن يوسع الخلاف بينكم لترحيل وتأجيل مشروع الطريق . بالطبع أفضى لي بهذا سراً. لذلك اشعرت الأخ حسين عوض بهذا الكلام، وقلت له أن الدعوة الموجهة لي ولك هي خدعة من قبل الوزير يريد من خلالها تجميد الطريق، واقترحت

عليه إما أن يتحدث هو في الاجتماع وأؤيد ما يقوله، أو أتحدث أنا فيؤيد ما أقوله، واتفقنا على ذلك.

وفي بداية الاجتماع وبعد كلمة الترحيب من قبل الأخ الوزير، طلب أن يكون أول المتحدثين الأخ حسين عوض عبدالقوي سكرتير منظمة الحزب يافع ، فرد عليه الأخ حسين بأن هذه من مهمة الأخ المأمور، إلا إذا لديك قضايا حزبية فهذا أمر آخر. ثم وجه الأخ الوزير حديثه لي قائلا: هل تريد أن تتحدث يا مأمور؟. قلت له ولماذا حضرت إلى هنا. وبعد أن انهيت حديثي، سأل الوزير الأخ حسين عوض قائلا: هل لديك أي وجهة نظر فيما طرحه المأمور؟. وكان الرد بالنفي ، وهكذا فشلت خطة من كانوا يريدون عرقلة مشروع الطريق. وقد تم تنفيذها لاحقا بعد أن تحول عملياً إلى خارج المديرية.

كهرباء لبعوس

سبق أن تناولت هذا الموضوع سابقا في إطار الحديث عن المديرية حينما كانت تتبع إدارياً محافظة أبين، عندما قدم المسئولون في المديرية مقترحا بمشروع كهرباء يشمل كل قرى المديرية الغربية (يافع) المتناثرة، وتم رفض المشروع نظراً لتكلفته الباهظة، وحينما تحملت مسئوليتي كمأمور للمديرية عام ١٩٧٧م تقدمت بمقترح ممكن التنفيذ وهو أن ينحصر مشروع الكهرباء في المرحلة الأولى على تغطية سوق السلام الذي تتمركز كل مرافق وإدارات السلطة المحلية وعلى أن يشمل القرى المجاورة له. وقد تمت الموافقة حينها على هذا المشروع الواقعي، وجرى أخذ الدراسات لتنفيذه واعتماد تكاليفه من قبل الإدارة العامة للكهرباء، ولكن معظم الإخوة المسئولين وقفوا ضد هذا المقترح مما أدى إلى تجميده، حتى عام ١٩٨٠م عندما تحولت المديرية إداريا إلى محافظة لحج، وعند ذلك تم اعتماده مجدداً وجرى تنفيذه بموجب المقترح المقدم عام ١٩٧٧م وبموجب الدراسة التي تم إعدادها وقتذاك.

وهكذا تم البدء في بناء محطة للكهرباء، ونقل المواد إلى المديرية. ولكن حينما طلع مدير المشروع المكلف بالإشراف على تنفيذه بزيارته للمديرية للتعرف على طبيعة الأماكن التي سيتم فيها العمل وكذا ترتيب سكن للعمال ومستودع لخزن المواد. وقد تم استقبالنا له بكل حفاوة وابدينا له الاستعداد للتعاون لما من شأنه انجاز العمل، ثم نظمنا له زيارة ميدانية إلى سوق السلام والمرافق الحكومية فيه وكذا النزول إلى القرى المجاورة التي سيشملها المشروع بموجب الدراسة المعدة. وبعد أن تعرف على الأماكن التي سيكون فيها العمل فاجأنا بملاحظته التي صعقتنا وهي أن الميزانية المعتمدة لهذه المرحلة قد لا تغطي نسبة ٧٠٪ مما هو مخطط، واوضح أن تقديراته تلك استندت إلى مشاهداته على الواقع نظراً لكون معظم الأماكن صخرية صلبة ولأن نصب الأعمدة

الخشـبية (الكمبـات) يتطلـب آلات نقـر (كمبر يشـنات) وكميـات مـن المتفجـرات والإسمنـت إلى جانـب أعـداد مـن العمـال الـذين سـيقومون برفـع ونصـب وتثبيـت تلـك الأعمدة.

وقد أوضح لنا أن ملاحظاته هذه تنبع من تقديره لنا بعد تعرفه علينا وما لمسه من طيبة وكرم ومن حرصه على انجاح المشروع، وهذه الملاحظات التي أبداها أثارة قلقنا ودفعتنا إلى النزول سريعاً إلى عدن لمقابلة المدير العام لمؤسسة الكهرباء المناضل محمد عبدالعليم ووضعناه أمام المستجدات التي برزت والصعوبات التي نواجهها وأوضحنا له أن ما تم اعتماده لا يغطي حتى نسبة ٧٠٪ حسب تأكيد المسئول المكلف بالتنفيذ نظرا لطبيعة المنطقة الجبلية، وأبدينا استعدادنا في السلطة المحلية في المساهمة في العمل إلى جانب عمال الكهرباء، وطلبنا منه زيارة المديرية ليطلع شخصيا على هذه الصعوبات، وقد وجدنا تفاهماً من قبله وتم طلوعه لزيارة المديرية ونظمنا له برنامج لزيارة المواقع والقرى التي سيشملها المشروع، ثم نظمنا رحلة خاصة إلى قمة جبل (ثمر) الذي يطل على الكثير من مناطق يافع ومحيطها، وقد انذهل حينما شاهد تلك القرى والتجمعات السكانية الكثيرة ذات الكثافة السكانية في كل الاتجاهات المحيطة بالجبل وعلى امتداد النظر، وشده كثيراً منظر مدينة بني بكر عاصمة مركز الحد التي تعتبر أكبر مدينة على مستوى يافع الجبل، وتليها مدينة خلاقة المجاورة لها، كما أعجب وهو يرى قرى بالمنظار المقرب مناطق ريو وقرى مركز الحد المتناثرة في مساحات واسعة، وكذا القرى الكثيرة المتجاورة على امتداد البصر في هضبة لبعوس –الموسطة –المفلحي، وقد عبر عن انبهاره بما رآه من مدن وقرى بقصورها الحجرية الشامخة ونمطها المعماري المميز وكثافتها السكانية ، وهو ما لم يكن يتوقعه كما قال.

ورغم إننا صعدنا إلى قمة جبل ثمر مشيا على الأقدام، إلا أن الرحلة كانت ممتعة ، ولذلك طاب لنا المقام منذ الصباح وحتى ما بعد العصر، وتناولنا وجبة الغداء ثم تناول وريقات القات في الهواء الطلق في قمة الجبل. وقد تركت هذه الرحلة انطباعات جميلة لدى الأخ محمد عبدالعليم الذي قال أنه كان يتصور يافع ذات مساحة محدودة وقرى قليلة، لكن هذه الرحلة كونت لديه الصورة الحقيقة عن مساحة يافع الواسعة المترامية الأطراف الذي لم يرَ منها إلاّ الجزء اليسير من خلال ما شاهده بالمنظار لتلك المناطق البعيدة وكذلك للأودية العميقة التي تقع جوانب مجرى السيل فيها العشرات من القرى، وكذا القرى الكثيرة في سفوح وبطون الجبال وعلى قممها العديدة .

وكان من نتائج هذه الزيارة الطيبة وبتأثير ما رآه في الواقع من كثافة سكانية وقرى عديدة متجاورة أن أضاف لنا اعتماد كهرباء عشر قرى ضمن المرحلة الحالية، وطلبنا منه أن يحول تكلفة تلك العشر القرى التي اضافها إلى قيمة الأعمدة (الكامبات) نظرا لحاجتنا إليها، أما الجانب المالي فسنقوم بتغطية حاجة المشروع من اعتماداتنا. وكان رحمه الله يتجاوب معنا ويذلل الكثير من الصعاب.

من جانبا أعددنا في السطلة المحلية خطة لتنظيم مساهمتنا في هذا الجانب من خلال ما نوفره من مبالغ مالية، وشكلنا لجان شعبية في كل قرية من القرى المستفيدة من المشروع، وشكلنا لجنة عليا إشرافية من مكتب المأمور ومن أعضاء المنظمات القاعدية للحزب في تلك القرى. وبعد حصر الكمبريشنات الصغيرة والكبيرة التي يملكها المواطنون طلبنا من الأخ مدير المشروع أن يتم من جانبهم تحديد موقع الأعمدة (الكابلات) ووضع علامات دقيقة حتى لا تذهب الجهود سدى.

وعلى ضوء ذلك تم توزيع الكمبريشنات والعمال على النقاط المحددة سلفا وقاموا بمهمة حفر ونصب الأعمدة وتثبيتها بصبات من الإسمنت، كما قامت اللجان المشكلة بجمع التبرعات وتمكنت من جمع مبالغ كبيرة لم تكن في حسباننا بفعل تجاوب المواطنين واندفاعهم لانجاح المشروع الذي سينير بيوتهم، وتمكنا بذلك من شراء (الروس ماسيه) والإسمنت والمحروقات ودفع مبالغ رمزية لملاك الكمبريشنات، والمهمة الأخرى التي قامت بها اللجان هو وضع برنامج لتوفير وجبات الغذاء الثلاث لعمال الكهرباء من قبل مواطني القرى، حيث حدد لكل قرية حصتها حسب العدد السكاني، وقد أبدى المواطنون استعدادهم لذلك ، ومن جانبها كانت تقوم اللجنة بإشعار الأسر في الأيام المحددة لها.

وقد تمكنت اللجان الشعبية من انجاز مهامها بشكل دقيق من خلال جهودهم ومتابعاتهم وروح الإخلاص لديهم لخدمة أهلهم ووطنهم، وكذا بفضل تعاون وتجاوب المواطنين معهم في كل ما كان يطلب منهم وبدون تردد، فكان ثمرة تلك الجهود هو توفير ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي اعتماد المشروع. وأُتيح لنا أن ندخل قرى جديدة لم تكن في الخطة إلى جانب القرى التي اضافها الأخ المدير العام. وقبل انتهاء العمل قمنا بزيارة للمدير العام ورفعنا له قائمة بالقرى التي نريد ادخال الكهرباء إليها، من خلال الوفر الذي تجمع لدينا بفعل التبرعات السخية من المواطنين. والقرى التي تم إدخالها هي قرى آل بن صلاح وذيصُراء وعنتر والموحس وآل عياش .

ولمعرفتنا المسبقة أن المشاريع الخدماتية لا يمكن أن تتوقف في مكان معين، بل إنما تتطور باستمرار، وهذا هو حال مشروع الكهرباء الذي تطور حتى شمل تقريباً ٧٠٪ من

قرى المركز الأول لبعوس. وفي أحد لقاءاتنا مع الأخ المدير العام لمؤسسة الكهرباء سلمت له مذكرة شرحت له أهمية توصيل الكهرباء لتشمل مركز الحد ومركز يهر ومنطقة المفلحي حيث الكثافة السكانية وكذلك وادي ذي ناخب، ومعظم هذه المناطق كان قد رآها بأم عينه واندهش لأعداد القرى الكثيرة وكثافتها السكانية، فذكرته بذلك وقلت له أن هذه المناطق لا يمكن أن تشملها الكهرباء لا في المرحلة الثانية ولا الثالثة ولا حتى في الرابعة، وقد عهدنا منكم مساعدتكم لنا، فماذا ستقدمون للمواطنين في هذه المراكز والمناطق في حالة قيامهم بتنفيذ مشاريع كهرباء أهليةٍ خاصة بهم، فكان رده أنهم مستعدون لتقديم الدعم السخي ، وشجعنا هذا الرد كثيراً في أن نستنهض همم الجماهير للقيام بمثل هذه المشاريع الأهلية.

ويلزمنا الوفاء أن نترحم على ذلك الإنسان والمناضل الوطني الذي نتذكر بصماته بكل تقدير وامتنان في دعم وانجاح مشاريع الكهرباء في يافع، وربما في كثير من مناطق البلاد، وللأسف الشديد أنه عندما لجأ إلى جمهورية مصر العربية بعد حرب ١٩٩٤م وأصيب بمرض خطير لم يجد من يقف إلى جانبه، ودفن هناك بعيدا عن مسقط رأسه عدن التي كان يشتاق للعودة إليها وتمنى أن يدفن فيها..رحمه الله رحمة واسعه وأسكنه فسيح جناته.

مشروع كهرباء وادي يهر

بعد أن وصلت القناعة لدى الجميع بأن مشروع كهرباء مركز لبعوس لا يمكن أن يشمل دفعة واحدة المناطق ذات الكثافة السكانية في إطار المركز، فما بالكم في مناطقٍ مركز الحد أو مركز يهر، التي لا يمكن أن يصلها المشروع على المدى القريب وفقاً للخطة المرسومة من قبل الهيئة العامة للكهرباء، وهذا يعني بأنها ستظل محرومة من خدمات الكهرباء لسنوات قادمة. ولم يكن أمامنا إلا أن نقوم باستنهاض الجماهير وتحميسهم لإنجاز مشاريع كهرباء أهلية خاصة بقراهم، ولكن قبل إقدامنا على هذه الخطوة لا بد لنا أن نعرف ماذا بمقدورنا أن نقدمه نحن كسلطة محلية لهذه المشاريع في حالة قيامها، وكذا ماذا يمكن أن يقدمه لها كل من الأخ محافظ المحافظة والأخ مدير عام مؤسسة الكهرباء .

جلسنا مع مدير البلديات في مديرية يافع لبعوس ووجدنا أن حجم الإمكانيات التي يمكننا أن نقدمها لكل مشروع على حدة في حالة قيامه هي خمسون ألف دينار كحد أدنى من إيرادات البلدية، وكذا الودائع الموجودة معنا في محطة التأجير ومؤسسة

البناء. بعد ذلك التقينا بالأخ محافظ محافظة لحج المناضل ناجي عثمان أحمد وطرحنا عليه فكرة قيام مشاريع كهرباء أهلية في تلك المناطق، ولم يكن منه إلا أن يبارك هذه الفكرة وأبدى استعداده لتقديم الدعم السخي ليس فقط من جانبه، بل والسعي من قبله للحصول على الدعم اللازم من قبل السلطة المركزية . ثم قابلنا المدير العام لمؤسسة الكهرباء وطرحنا عليه نفس الفكرة ووجدنا منه هو الآخر الاستعداد لتقديم الدعم لهذه المشاريع، بما في ذلك العمال الذين سيقومون بوضع العلامات لنصب الأعمدة وكذا القيام بالتسليك للخطوط. كل هذا أعطانا ثقة كبيرة في نجاح هذه المشاريع، ووضعنا برنامج للنزول أولاً إلى مركز يهر والجلوس مع الأخ مساعد المأمور المناضل ثابت ناصر، والأخ زين سعيد حسين وأعضاء اللجان التي تشكلت لجمع التبرعات ووجدنا منهم حماساً كبيراً لقيام المشروع، وتم في الاجتماع اختيار الأخ زين سعيد مديراً ومشرفاً على هذا المشروع، وقدمنا لهم من جانبا كسلطة محلية خمسين ألف دينار، مع تعهدنا لهم بالوقوف إلى جانبهم . ثم بدأ العمل وفق الترتيبات والدراسة المسبقة وسار بصورة جيدة ، وجرى متابعة الجهات التي أبدت استعدادها بالدعم وأوفي الجميع بما التزموا به، بل وبأكثر مما كنا نتصوره. وقد لعب الأخ زين سعيد دورا كبيرا من موقعه في المتابعة والإشراف لضمان انجاح هذا المشروع الحيوي الذي أضاء منازل العشرات من قرى وادي يهر . ونظير جهودي المتواضعة في متابعة ودعم هذا المشروع حصلت على شهادة تقديرية من قبل الأخ محافظ محافظة لحج.

كهرباء وادي ذي ناخب

يعد وادي ذي ناخب من أشهر أودية يافع وأخصبها ، وقد أورد ذكره مؤرخ اليمن الهمداني في "صفة جزيرة العرب" في معرض حديثه عن مناطق سرو حمير"يافع" وهو وادٍ كثير الخضرة يزرع أنواع الحبوب والغلال والفواكه والخضروات والورس وغيرها. ويشتهر بزراعة البُن ذو الجودة العالية، وتحتل اشجار البُن قرابة ٨٠٪ من إجمالي مساحاته الزراعية.

وتنتشر في أنحاء الوادي العشرات من القرى والتجمعات السكانية. وحينما شعر المواطنون في وادي ذي ناخب أن مشروع كهرباء لبعوس لن يشملهم بخدماته ولا يمكن أن يصل إليهم خلال فترة قصيرة، رغم أنهم كانوا يشعرون أنهم سيكونون ضمن المستفيدين منه وأنه سيصل إليهم ويحقق طوحاتهم وأحلامهم التي طالما انتظرونا، لكنهم شعروا بخيبة أمل كبيرة. ومع ذلك فلم يستسلموا لليأس أو يقفوا موقف المتفرج، بل اتجهوا إلى الاعتماد على أنفسهم وسارعوا إلى عقد لقاء موسع ضم ممثلين

عن كل قرى الوادي وأجمعوا على ضرورة وأهمية التعاون لقيام مشروع كهرباء أهلية خاصة بوادي ذي ناخب، يشمل كل القرى من أعلى الوادي وحتى نهايته، وشكلوا اللجان الخاصة بجمع التبرعات، ثم لجنة عليا برئاسة الأخ علي أحمد بن حطبين، مهمتها الإشراف على العمل وتلبية متطلباته وتنظيم عملية الإيرادات والمصروفات من خلال طبع المستندات الخاصة لضبط الجانب المالي بصورة دقيقة وسليمة وحتى تستطيع اللجنة العليا تقديم الحسابات الختامية بسهولة.

كانت الخطوة العملية اللاحقة هي القيام بإعداد الدراسة للمشروع، وحينما أشعرنا الأخ بن حطبين بما قاموا به لم يكن من جانبنا إلا أن نبارك لهم هذه الخطوة الجبارة التي اقدموا عليها ووعدناهم بوقوفنا إلى جانبهم، وأعطينا لهم رسائل رسمية لتسهيل طبع المستندات والتصاميم الخاصة بالمشروع، وعند مقابلتي للأخ المحافظ ناجي عثمان أحمد الذي له بصمات في كل مشاريع المديرية طرحت له مشروع كهرباء وادي ذي ناخب فأبدى استعداده لتقديم الدعم لهم، كما التقيت مدير عام مؤسسة الكهرباء في عدن وأبدى هو الآخر استعداده وكلف الأخ علي أحمد بن حطبين بمتابعة ما يقدم من دعم من مؤسسة الكهرباء والمحافظة.

وعند زيارتي للمواطنين في الوادي عقدت اجتماعاً معهم بحضور المواطنين واللجان المكلفة بجمع التبرعات واللجنة العليا وأعضاء المنظمات القاعدية وأطلعتهم على ما توصلت إليه من متابعات للدعم سواء من قبل المحافظ أو مدير الهيئة العامة للكهرباء، إلى جانب المبلغ الذي سنقدمه لهم من قبلنا في السلطة محلية والمقدر بمبلغ خمسين ألف دينار، يتم صرفه على ثلاث دفعات. ومن خلال النقاش وجدنا أن لديهم أيضا مشروعين آخرين، أحدهما مشروع للمياه في منطقة (بُر)، والآخر بناء سد لحجز مياه الأمطار في منطقة تسمى (الصلولة)، ولأهمية هذين المشروعين في حياة المواطنين فقد أعلنت لهم عن دعم كل مشروع بعشرة ألف دينار تسلم للأخوين علي أحمد بن حطبين ومحمد عمر صالح كونهما المسئولين عن هذين المشروعين، وقد شاركنا هذا الاجتماع أحد أعضاء سكرتارية منظمة الحزب في المديرية، ومن الطريف أن ذلك العضو أثناء انعقاد اجتماع لجنة منظمة الحزب في المديرية وفي باب النقد والنقد الذاتي وجه انتقاده لي، قائلا: إن المأمور عند اجتماعه مع مواطني واي ذي ناخب قام بتوزيع المبالغ الكبيرة وكأنه سلطان. وقد رديت عليه بأن السلاطين عندما كانوا ينزلون إلى الرعية كانوا يأخذون منهم ولا يعطونهم. وليعذرني القارئ الكريم لإيراد مثل هذه التفاصيل، فإنما أريد أن أبين ضحالة بعض العقول التي كان يحملها بعض القياديين من أعضاء

الحزب ممن قفزوا من المدارس إلى صف القيادة الحزبية بقدرة قادر، ليس من أجل خدمة الحزب أو الوطن ولكن من أجل الولاء الشخصي.

بدأ العمل في مشروع كهرباء ذي ناخب ببناء المحطة ، ومن ثم مواصلة بقية مراحل العمل حتى انجازه بشكل صحيح، وتم افتتاحه من قبل الأخوين صالح مصلح قاسم وسالم صالح محمد وعدد من أعضاء اللجنة المركزية عند زيارتهم للمديرية عام ١٩٨٥م في مهرجان جماهيري عبر عن فرحة المواطنين بهذا المشروع الحيوي الهام، الذي قدم خدمات كبيرة لمواطني الوادي ليس فقط في إنارة بيوتهم ولكن في تقديم الكثير من الخدمات لهم في المجال الزراعي. وكان انجاز هذا المشروع ثمرة جهود المواطنين واللجان المشرفة والداعمين للمشروع، وأفخر أن كانت لي بصماتي المتواضعة في انجاحه من موقعي كمأمور للمديرية، وهو ما تم تقديره من خلال منحي شهادة تقديرية أعتز بها (انظر صورتها في الملحق الخاص بالصور).

مشروع كهرباء منطقة المفلحي

تعتبر منطقة المفلحي من المناطق ذات الكثافة السكانية المتناثرة في بطون الجبال وسفوحها وفي الأودية العديدة، وكان للمواطنين فيها مساهماتهم الإيجابية في تحقيق المشاريع الخدماتية التي أقيمت في المديرية. وكانوا يتطلعون إلى أن يتم ربطهم بمشروع كهرباء لبعوس ، ولكن حين شعروا أن المشروع لم يشملهم أبدوا تذمرهم الشديد، واعتبروا أن حرمانهم ليس من قبل الهيئة العامة للكهرباء، وإنما من قبل بعض المسئولين في المديرية.

ولتوضيح هذا الفهم الخاطئ سارعنا بالنزول إليهم وعقدنا لقاءً مع المواطنين وأعضاء المنظمات القاعدية للحزب وأعضاء اللجان الشعبية في المنطقة وكان برفقتي الأخ قاسم محمد عبدالله مدير أمن المديرية والأخ محمد بن محمد عبده سكرتير المامور والأخ حسين بن حسين الجمل مدير بلديات المديرية، والأثنان الأخيران هما من أبناء المنطقة. وفي اللقاء أوضحنا لهم الحقائق وبينا لهم أنه ليس لأي مسئول في المديرية يد في حرمانهم من المشروع، بل أن الهيئة العامة للكهرباء التي قسمت مناطق ومراكز المديرية إلى عدة مراحل ، ولم يكونوا هم لوحدهم الذين لم تشملهم هذه المرحلة، بل هناك كثير من المناطق في مركز لبعوس مثل بين المحاور ووادي ذي ناخب ووادي حطيب ومنطقة اليزيدي إلى جانب مركز الحد ومركز يهر ، وأكدنا لهم إننا سنكون إلى جانبهم وسنبذل كل الجهود وبكل ما نستطيع لتحقيق طموحاتهم سواء في متابعة اعتماد منطقتهم ضمن الخطة القادمة للكهرباء أو من خلال مساعدتهم في قيام مشروع أهلي خاص بهم اسوة ببقية ببعض المناطق.

ومـع كـل الجهـود الـتي بـذلناها معهـم إلا أن الأمـور لم تُحسـم ولم يقتنعـوا بتوضيحاتنا لهم ، وأخيراً طرحنا عليهم أن يتأكدوا بأنفسهم من عدم صحة المعلومات التي حصلوا عليها، حتى يتأكدوا ويعرفوا الحقيقة، وأكدنا لهم أن عليهم أن يفكروا جيداً فيما طرحنا لهم من مقترحات عملية ، وعليهم الاختيار ما بين الصبر حتى اعتماد مشروعهم من قبل الدولة في الخطة القادمة، أو التعاون فيما بينهم لقيام مشروع أهلي خاص بهم أسوة ببعض المناطق الأخرى في يافع، وبعد فترة من الزمن تأكد لهم أن المعلومات التي حصلوا عليها كاذبة ولا أساس لها من الصحة.

وحينما تكشفت لهم الحقائق وتبين لهم أن المواطنين في مركز يهر وفي وادي ذي ناخب قد بادروا لإقامة مشاريع كهرباء أهلية، عادوا إلى الأخذ بما طرحناه لهم في اجتماعنا، وفي اجتماع موسع لهم رأوا أنهم غير قادرين على الانتظار حتى تعتمد لهم الدولة مشروع كهرباء، واتفقوا على قيام مشروع خاص بهم ، ولهذا طلبوا نزولنا إليهم وقد لبينا طلبهم بنزولي مع الأخوة الذين كانوا بمعيتي في اللقاء السابق.

وعند جلسونا معهم وجدنا لديهم الحماس الكبير والاستعداد لبذل الجهود المخلصة من أجل انجاز هذا المشروع. وتعهدنا لهم من جانبنا بالوقوف إلى جانبهم ومساعدتهم في متابعات الجهات المسئولة للحصول على الدعم للمشروع، كما قدمنا لهم من جانبا مبلغ خمسون ألف دينار لبناء المحطة.

وتم بالفعل البدء ببناء المحطة إلا أن العمل لم يتواصل للأسف بسبب الصراع السياسي الذي كان سائداً في البلاد قبيل أحداث ١٣ يناير المأساوية ١٩٨٦م والذي انعكس على مستوى المحافظات والمديريات وطغى على كل شيء ، بما في ذلك المشاريع التي كانت قيد الإنجاز.

وبعد أحداث يناير الدامية التي اثرت سلباً على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، انتقلت شخصيا من العمل في المديرية قبل أن أحقق طموحات الناس الطيبين الذين أحبوني وأحببتهم وما زلت أكن لهم كل الحب والتقدير لمواقفهم الوطنية في كل المراحل.

مشروع كهرباء الحد والمشاريع الأخرى

لقد أولينا مركز الحد اهتماماً خاصاً ومميزاً نظر لكونه يعتبر منطقة حدودية بين يافع ومناطق البيضاء الشمالية، وهذا الاهتمام لم يكن وليد ما بعد الاستقلال الوطني ، بل حتى في العهد القبلي كانت يافع تعطي لمنطقة الحد اهتماماً خاصاً باعتباره (سدة يافع) وطارفة حدودها.

خلال مسئوليتي كمأمور لمديرية يافع، كانت منطقة الحد ضمن المناطق التي تضررت من فيضانات الأمطار عام ١٩٨٢م وشملت هذه الأضرار ليس فقط المدارس التي شيدت بالمبادرات الجماهيرية ، بل وبعض البيوت القديمة. ولأهمية المركز من حيث مساحته الواسعة وكثافته السكانية وضعنا برنامج نزول إلى الأحياء السكنية ومعي جميع مدراء المرافق الإدارية في المديرية ذات الارتباط بقضايا المركز، وهم:

(١) قاسم محمد عبدالله مدير أمن المديرية
(٢) ناصر صالح زياد رئيس محكمة لبعوس
(٣) محمد بن محمد عطاف قائد المليشيا الشعبية
(٤) ناجي بن ناجي المفلحي مدير التربية والتعليم في المديرية
(٥) مدير الخدمات الصحية للمديرية
(٦) حسين بن حسين الجمل مدير بلديات المديرية
(٧) محمد عمر صالح مدير محطة التأجير الزراعي
(٨) صالح أحمد سالم مدير الطرقات في المديرية

كان الهدف الأساسي من نزولنا التعرف على أوضاع المواطنين والعمل على حل مشاكلهم مباشرة وبالذات تلك المرتبطة بالمديرية، وجلسنا في البدء مع المسئولين في المركز، ثم تم وضع برنامج نزول إلى كل الأحياء واشترك معنا في النزول جميع المسئولين في مركز الحد، واستمرت الزيارة ٢٤ يوماً حيث شملت كل مناطق المركز بما فيها منطقة ريو النائية، وحققت هذه الزيارة نجاحات كبيرة من حيث أنها أسهمت في حل كثير من قضايا المواطنين مباشرة بحضور جميع المسئولين، كما تركت ارتياحاً نفسياً لدى الجماهير.

أما ما يخص أضرار الأمطار فقد تم حصرها وهي عشر مدارس وقدمنا لهم الدعم لإعادة ترميم الأضرار وكذا لبناء بعض الصفوف الإضافية ، وبلغ إجمالي الدعم الذي قدمناه لهم: ٥٥٠ كيس إسمنت، ٨٥٠ عود خشب (٣×٥×٢٠ فوت) ، و١٥ طن من الحديد.

وفي الجانب الزراعي كانت الأضرار في بعض الآبار فقط، بئر في الردام وأخرى في ريشان ، وقدمنا لهم أربعون ألف دينار لإصلاح الأضرار ولحفر آبار جديدة، وكذا

سلمناهم ثمان مضخات ارتوازية، أما في مجال ترميم وإصلاح الطرق التي تعرضت للأضرار فقدمنا لهم ثلاثة ألف ساعة عمل ، كما تم صرف عشرة ألف دينار لكهرباء الحصن ومثلها لقرية قريضة، كما تم اعتماد بناء مقر لاتحاد الشباب ، وكذا شراء بعض النواقص لمستشفى الحد، أما في جانب الكهرباء فطرحنا لهم أنهم ليس لوحدهم خارج خطة الدولة، بل هناك مناطق في لبعوس منها المفلحي ووادي ذي ناخب وكذا مركز يهر ، وأن هؤلاء قد بادروا في قيام مشاريع أهلية خاصة بواسطة التبرعات، وطلبنا منهم أن يحذو حذو إخوانهم في تلك المناطق وسنكون إلى جانبهم في متابعة الجهات المسئولة ، ووعدناهم أنهم سيلاقون مساعدات أكثر من مركز يهر نظراً لأهمية مركز الحد وموقعه الحدودي وكثرة القرى فيه وكثافتها السكانية. وقدمنا لهم من جانبنا مبلغ خمسين ألف دينار من أجل بناء المحطة في أي مكان مناسب يختارونه. وطلبنا منهم أن يشكلوا لجان وعندما يبدأ العمل سنعمل على متابعة الجهات العليا لتقديم الدعم والمساعدة لهذا المشروع. ولكن وللأسف الشديد لم يعمل الإخوان في مركز الحد شيئاً ، وكان اعتقادهم أن الدولة ستقدم لهم المشروع كاملاً.. ثم جاءت أحداث ١٣ يناير وانتقلت بعدها من المديرية.

انجازات جديدة في الجانب الصحي

سبق لي أن تحدثت سابقا عن الجانب الصحي، ولذلك سأقتصر الحديث فقط عن ما تحقق من تطورات بعد أن تحولت المديرية إداريا من محافظة أبين إلى محافظة لحج. ومن أهم الانجازات التي تحققت في هذا الجانب الهام في حياة المواطنين هو بناء مستشفى لبعوس الواقع في سوق ١٤ أكتوبر والذي قدم خدمات جليلة للمواطنين، وتم أيضاً بناء سكن للأطباء والمرضين وتوفير كل ما يحتاجه من المعدات والأجهزة، وتم توظيف طبيبين هنديين، أحدهما جراح والآخر طبيب عام، وقد لعب هذان الطبيبان دوراً هاماً في تقديم الخدمات العلاجية للمواطنين وبشكل خاص الطبيب الجراح الذي قام بالعديد من العمليات المعقدة، أما العمليات البسيطة فكان يقوم بأكثر من عملية في اليوم وكان مثالاً في الاخلاص وحب عمله ويعمل إذا استدعت الحاجة في أي وقت ليل نهار على حساب راحته وبطيبة قلب، على عكس ما عرفناه من العاملين في هذا الحقل الإنساني. وتقديراً لجهوده تلك كنا نقوم بزيارته بين فترة وأخرى إلى مسكنه ونقدم له الهدايا في المناسبات ولزميله.

ولا ننسى الدور الذي قام به المركز الصحي في سوق السلام والمركز الصحي في يهر وكذا مستشفى الحد. ولم نبخل من جانبنا في تقديم الدعم في هذا الجانب المرتبط بحياة المواطنين وصحتهم، سواء من خلال المساعدات لتغطية النواقص الضرورية أو من خلال المتابعات لاعتماد وحدات صحية للمناطق البعيدة عن الخدمات التي تقدمها المستشفيات والمراكز الصحية القائمة. وفعلا تم اعتماد تسع وحدات صحية وزعت على المناطق البعيدة ذات الكثافة السكانية ، منها اثنتان في مركز يهر، واثنتان في مركز الحد، وخمس في مركز لبعوس موزعة على حطيب وذي ناخب وريو والعياسى والمفلحي.

وقد كان العاملون في هذه المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية مثالاً للإخلاص لمهنتهم الإنسانية وللواجب الوطني وعملوا دون ملل في ظروف صعبة وعلى حساب راحتهم في كثير من الأحيان وينطبق عليهم بحق القول ملائكة رحمة، ولن ينسى لهم المواطنون ذلك الدور في تلك المرحلة التي تميزت بتقديم العلاج المجاني ابتداءاً من معاينة الطبيب للمريض مروراً بالفحوصات بكل أنواعها وحتى صرف الأدوية حسب الوصفة الطبية وحتى التمديد إذا تطلبت الحالة ذلك.

التربية والتعليم في مديرية يافع – لبعوس

سبق أن تناولت هذا الجانب وغيره في صفحات سابقة وبينت ما تحققت من نجاحات في كافة الجوانب منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٠م، عندما كانت المديرية الغربية تضم خمسة مراكز إدارية تتبع محافظة الثالثة (أبين)، وعند إعادة تقسيم المديرية تم الحاق مركز جعار بمديرية زنجبار، ومركز يهر بمديرية ردفان محافظة لحج، وبقيت المديرية تضم ثلاثة مراكز إدارية.

تداول المسئولية على المديرية الغربية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٠م ستة مأمورين كنت آخرهم. وقد سبق أن تناولت كل ما تحقق من نجاحات في تلك الفترة خلال فترة كل واحد من الستة المأمورين، لأن تلك النجاحات مترابطة ولا نستطيع أن نفصل ما تحقق في عهد مأمور عن الآخر.

بعد إعادة تقسيم المديرية الغربية، محافظة أبين، للمرة الثانية، وأصبحت تبعيتها الإدارية إلى محافظة لحج وسميت مديرية يافع لبعوس وتتكون من مركز لبعوس ومركز الحد وأضيف إليها مركز يهر الذي كان يتبع مديرية ردفان، وجاء هذا التقسيم متزامنا مع تحملي مسئولية مأمور المديرية، ولهذا سأتناول ما تحقق من انجازات في مديرية يافع لبعوس مع التطرق لبعض الإصلاحات التي تمت لبعض المشاريع التي شيدت من سابق ، مثل المدارس التي تم تشييدها بعد الاستقلال حينما

كانت المديرية ضمن محافظة أبين، وعندما حدثت كوارث الأمطار الغزيرة عام ١٩٨٢م التي جرفت الأخضر واليابس على مستوى الجمهورية، كان لمديرية يافع نصيبها من تلك الكوارث، وكان للمدارس في مركز الحد ومركز لبعوس النصيب الأوفر من تلك الأضرار، لأسباب أن هذه المدارس شيدت جميعها بمبادرات جماهيرية ولم تستخدم فيها مادة الاسمنت لصعوبة نقله في السنوات الأولى للاستقلال وبدلا عنه استخدم الطين الممزوج بالماء (الخلب)، وكذلك السقوف أستخدمت فوق الأخشاب أحجار رفيعة تسمى(الصّلأ) ومن ثم تغطيتها بمادة الطين (الخلب) بدلا عن الاسمنت ، ومع استمرار هطول الأمطار وبغزارة تسربت المياه في هذه السقوف فأدى إلى تخلخلها وسقوط بعضها وانهيار بعض الجدران. وأمام هذه الأضرار التي ألحقت بالمدارس كان علينا أن نتحرك سريعا لترميمها حتى لا تؤثر على سير العملية التعليمية، ولذلك عقد اجتماع ضم مأمور المديرية وسكرتير المأمور ومساعدي المأمور في مركز يهر ومركز الحد ومدراء التربية في المراكز ومسئول المنظمات الجماهيرية في لجنة منظمة الحزب في المديرية وبعد النقاش المطول للأضرار التي ألحقت بالمدارس أقر الاجتماع تشكيل لجنة عليا مكونة من سكرتير المأمور رئيساً، وعضوية مدير التربية والتعليم في المديرية ومدير مكتب المأمور ومحاسب مكتب المأمور وعضو من منظمة الحزب. وخولت هذه اللجنة بتشكيل لجان في كل مدرسة من مدارس المركز الأول لبعوس يرأسها مدير المدرسة وعلى أن يشترك في كل لجنة أحد البناة من أجل تقدير حجم الأضرار وعلى أن ترفع تقاريرها بذلك إلى إدارة التربية والتعليم في المديرية من أجل رفع تقرير موحد إلى اللجنة العليا. كما تم في كل من مركز يهر ومركز الحد تشكيل لجان برئاسة مساعد المأمور ومدير التربية نائبا له وعضوية سكرتير منظمة الحزب ومن يريدون إضافته إليهم، وعلى أن تقوم هذه اللجان بتشكيل لجان على مستوى المدارس والاسراع برفع تقرير موحد إلى اللجنة العليا برفقة مساعد المأمور ومدير التربية بالمركز.وبعد أن استكملت اللجنة أعمالها ورفعت التقارير الموحدة لكل مركز ، وبعد الاطلاع على تلك التقارير وما احتوته من المواد التي يحتاجها كل مركز لإعادة حالة المدارس إلى ما كانت عليه، وكذا عدد الصفوف الإضافية المطلوب بنائها وجدنا أن ما تم رفعه كان مقبولاً وفي حدود إمكانياتنا. ومن أجل تنفيذ العمل بشكل سريع عقدت اللجنة العليا اجتماعاً ضم مساعدي المأمور ومدراء التربية والتعليم في المراكز ، واقر الاجتماع أن تسلم المساعدات الخاصة بمدارس مركز يهر إلى الأخوين مساعد مأمور يهر ومدير التربية والتعليم وعلى أن يقومان بتسليمها لمدراء المدارس ومجلس الآباء. وكذا في

مركز لبعوس تسلم لمدراء المدارس ومجالس الآباء بواسطة الأخ مدير التربية والتعليم، أما في مركز الحد فأقر أن يتم النزول إلى المركز من قبل المأمور وجميع مدراء المرافق في المديرية نظراً لأهمية المركز. وبعد أن تم تسليم كل مدرسة ما هو مخصص لها حسب التقرير المرفوع بدأ العمل في كل مدرسة لترميم وإصلاح الأضرار، وكذا بناء الصفوف الإضافية في المدارس التي شهدت زيادة في عدد الطلاب ولم تعد قادرة على استيعابهم.

وفي ضوء التقارير التي رفعت إلينا نقدم الأرقام الإجمالية لكل صنف على حده من المساعدات المقدمة لجميع المدارس التي تضررت في المديرية بشكل عام، على النحو التالي:

(١) ٤٨٧٩ من الأخشاب (٣×٢×٢٠ فوت)
(٢) ٢١٠٠٠ كيس إسمنت
(٣) ٢٠٠ طن حديد
(٤) ١٤٠ شدّة جينون للدفاع عن المدارس
(٥) ٧٠٠٠ ساعة عمل
(٦) ١٥٠٠٠٠ دينار .

ويقدر ما قدمته السلطة المحلية في جانب التربية والتعليم ما يساوي ٧٠٪ من إجمالي التكلفة العامة لترميم وإصلاح الأضرار التي لحقت بالمدارس مع بناء بعض الصفوف الإضافية، وتحمل النسبة الباقية المواطنون الذين لم يبخلوا بتبرعاتهم وعملهم اليدوي خاصة في تلك المدارس التي تقع في الأودية المنخفضة (السّيل) لقربها من مجرى السيول وتحتاج إلى دفاعات قوية وأعمال خرسانية تتطلب كمية من الإسمنت والحديد، ونشيد بجهود المواطنين الذين أسهموا بقسطهم الكبير في إعادة ترميم هذه المدارس، وهذا يضاف إلى مساهماتهم السابقة في تشييد تلك المدارس وغيرها من المشاريع بمبادراتهم الطوعية وتبرعاتهم السخية.

والحقيقة إن الإنسان الذي سكن هذه المنطقة ذات التضاريس الجبلية القاسية استطاع أن يروضها ويطوعها لصالحه وتمكن من تغيير الواقع خلال فترة وجيزة وتحمل تكاليف انجاز الكثير من المشاريع دون أن ينتظر الدولة حتى تأذن له بقيام المشاريع المرتبطة بحياته اليومية، واستطاع تعويض نفسه من الحرمان الذي عاشه في الماضي.

بقي أن اشير هنا إلى أن الكثير من المواد الغذائية والاستهلاكية والبطانيات التي حصلنا ضمن المعونات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة كانت من النوعية غير المرغوب فيها من قبل المواطنين في يافع، مما دفعنا أن نقوم بنقلها مباشرة إلى

مستودعات التعاونية الاستهلاكية مركز الحد التي تقع بالقرب من الحدود مع الشمال لبيعها هناك، وقد ساعدتنا المبالغ التي حصلنا عليها من قيمة تلك المواد في تقديم المساعدات المالية وكذلك مواجهة الصرفيات عند استلام المواد ونقلها.

وفي الأخير تحقق النجاح المطلوب في إعادة المدارس إلى ما كانت عليه وأفضل بكثير، إلى جانب بناء عدد من الصفوف الإضافية وكذا بناء بعض المدارس الجديدة في المناطق التي كانت محرومة، كل ذلك بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضلٍ الجهود المبذولة من قبل الجميع وبدرجة أساسية اللجان الشعبية التي بذلت جهوداً جبارة وكذا مساهمة الجماهير الطيبة التواقة للتطور والحياة الكريمة.

مشروع مياه لبعوس

بعد الاستقلال الوطني كان مشروع المياه من المطالب الملحة الأكثر أهمية في حياة الناس في منطقة يافع، ذلك لأنها تقع ضمن سلاسل جبلية ذات انحدارات كبيرة، ولهذا فأن مياه الآبار فيها سطحية وتعتمد تلك الآبار المفتوحة على سقوط الأمطار فقط، أما في سنوات الجفاف فتكون شحيحة، وبالكاد تكفي لمياه الشرب.

ومع تطور العمران والكثافة السكانية وتطور الخدمات المختلفة زاد استهلاك المياه، فضلا عما مثله انتشار زراعة القات واستخدام المضخات الارتوازية من نضوب للثروة المائية. حتى أصبحت أزمة المياه من المشاكل الكبيرة التي يعانيها المواطنون، واضطر البعض لجلب المياه من مناطق بعيدة تستغرق ساعات للوصول إليها.

وأمام تفاقم أزمة المياه أقدم عدد من أبناء يافع في عدن ممن أحسوا بمعاناة أهلهم من شحة المياه على تشكيل لجنة خاصة بمشروع المياه وقامت بجمع التبرعات من الموظفين والعاملين في عدن وبلغ إجمالي ما جمعوه أربعون ألف دينار تم إيداعه في البنك الأهلي، ثم قدمت اللجنة طلباً إلى السلطة المركزية لاعتماد مشروع المياه في المنطقة مع تعهدها بمواصلة جمع التبرعات من أبناء يافع بما في ذلك المهاجرين، ولكن لم يلقى طلبهم هذا قبولا وتم رفضه بحجة أن المشروع كبير وإمكانيات الدولة لا تسمح بقيام مثل هذا المشروع ، ولهذا السبب تم تجميد المشروع الذي كان سيكلف الدولة حينها ميزانية ما لا يقل عن خمس سنوات ، لأن ظروف الدولة كانت صعبة جداً بعد الاستقلال الوطني.

وخلال السنوات اللاحقة استمرت المتابعات، كما كان للمطالبات الجماهيرية من خلال الزوامل والأشعار في مهرجان يافع التقليدي الذي يقام خلال عيد الضحى كل

عام ويحضره الوزراء والمسئولون أهميتها في إبراز هذا المطلب الملح أمامهم. وعند زيارة الأخ سالم باعباد مدير الهيئة العامة للمياه إلى يافع وبرفقته خبيران جرى لهم استقبال خاص، ليس من قبلنا فقط، بل من قبل جميع المواطنين وعملنا لهم برنامج نزول إلى المواقع التي لدينا الأمل بتوفر المياه فيها بكميات تغطي المشروع، وكان تركيزنا منذ البدء على موقع وادي بنا، اسفل وادي حطيب، حيث تتجمع فيه مياه السيول المنحدرة من مناطق مختلفة سواء من الأراضي الشمالية من إب ودمث ورداع وغيرها أو من مناطق يافع المجاورة ويصب وادي بنا في محافظة أبين.

بعد إطلاع الأخ سالم باعباد ومرافقيه على هذا الموقع أعجبوا به ورأوا أنه مناسبا ويغطي حاجة مشروع المياه، وأخذوا عينات معهم، ثم تكررت الزيارة وكنت أرافقهم في النزول باستمرار، وأقر في البدء حفر ثلاث آبار تجريبية وكانت النتائج مشجعة جداً، ثم بدا المسح في تحديد مواقع الخزانات ووقع الاختيار على قمة جبل الحُقب التي تقابل جبل ثمر من جهة الغرب، وتطل على القرى والأحياء السكنية على امتداد هضبة لبعوس -الموسطة -المفلحي، وبذلك غمرتنا الفرحة والسعادة لشعورنا في اقتراب المشروع من التحقيق بعد أن ظل خمسة عشر عاماً مجر حلماً فقط.

لكن هذه الفرحة للأسف الشديد لم تستمر، والسبب أن الدولة لم تعتمد المشروع في الميزانية بحجة أن الاعتمادات غير كافية ولا بد من البحث عن مصادر تمويل له. وهكذا تجمّد المشروع من جديد. وحينما علم المواطنون بذلك جن جنونهم وأثار غضبهم واستياءهم الشديدين، على اعتبار أنهم كانوا يقدرون في السابق ظروف الدولة الوليدة وامكانياتها المحدودة، أما في هذه المرة فاعتبروا هذا الموقف وكأنه عقاب ضد أبناء المنطقة التي لم تشملها عناية الدولة في هذا المشروع الحيوي الهام.

وتجاه هذا الموقف السلبي من قبل الدولة تجاه مشروع المياه، لجأ المواطنون إلى التفكير بمشاريع مياه خاصة بهم في بعض المناطق، فمثلا في يهر تم انجاز مشروع مياه يشمل القرى من أعلى الوادي وحتى نهايته، وكذا في مدينة بني بكر عاصمة مركز الحد، وفي وادي ذي ناخب أقيم مشروع مياه لكنه اقتصر على قرية "بر" وما حولها فقط. وهناك مشاريع أخرى صغيرة في بعض القرى الأخرى .

لكن لا بد من الإشارة إلى أنه أثناء تحملي مسئولية مأمور المديرية كانت قد وضعت دراسة متكاملة لمشروع المياه حددت القرى التي سيشملها المشروع وكذا نوع الشبكة ومكائن الضخ ..الخ. وفي مطلع عام ١٩٧٨م تحول عملي من مديرية يافع إلى محافظة عدن، وظلت الدراسة الخاصة بمشروع المياه تنتظر التنفيذ، حتى جاءت الفرصة لذلك عام ١٩٩٤م، لكنهم عند التنفيذ استبدلوا نوعية الشبكة وكذا المضخات

بأنواع رديئة، إلى جانب حذف بعض القرى من خدمات المشروع، مثل الرهوة والعقلة في القعيطي وقرى أخرى، كل ذلك من أجل تخفيض التكلفة، وقد يكون ذلك للفيد الذي كان عنوانا لمنظومة الفساد بعد حرب ٩٤م وقد ظهرت العيوب مباشرة عند بدء التشغيل وفضحت ذلك الاحتيال والنصب للقائمين على المشروع ومن يقف وراءهم.

بقي أن اذكر أن المبلغ الذي جمعه ابناء يافع بعد الاستقلال كتبرعات لصالح مشروع المياه قد تم إيداعه في البنك الأهلي بعد أن رفضت الدولة اعتماد المشروع ، وإجمالي ذلك المبلغ هو أربعون آلأف دينار، وقد بقي مودعا خمسة عشر عاما ، ثم بعد انتقالي من المديرية لم أعد أعلم شيئاً عن مصير هذا المبلغ.

في خضم الأحداث وتقلباتها

كان قدري أن أكون على رأس السلطة المحلية، خلال أحداث مؤلمة عصفت بالحزب والدولة، مثل أحداث ٢٦يونيو ١٩٧٨م ضد الرئيس الشهيد سالم ربيع علي، ثم أحداث ١٣ يناير المأساوية عام ١٩٨٦م. بل وحتى قبل ذلك فيما عُرف بالخطو التصحيحية في ٢٢يونيو ١٩٦٩ حيث كنت حينها عضوا في اللجنة العليا للمنطقة وأحد الأعضاء المتفاوضين مع السلطة بعد أحداث ١٤ مايو وقد جلسنا مع المناضل الشهيد فيصل عبداللطيف الشعبي وكان متجاوباً معنا وحقق لنا معظم مطالب المنطقة.

يبدو أن حظي لم يكن موفقاً، لأنني كنت أُصنف ضمن القوى المهزومة في إطار قيادة الحزب في المديرية. فبعد أن تم تعييني مأموراً للمديرية بإصرار من قبل المناضل علي ناصر محمد والمناضل علي أحمد ناصر عنتر، رغم رفضي في البدء كما سبق وشرحت ذلك، وأمام إصرارهم قبلت بتحمل مسئوليتي مهما كان الأمر ، بعد تعهدهم لي ومعهما المحافظ الأخ ناجي عثمان بأنهم سيكونون إلى جانبي في حل أي قضايا تتطلب مساعدتهم لي وفي تقديم الدعم للمشاريع التي تحتاجها المديرية، وبالفعل أوفوا بوعودهم وكان لهم الفضل بعد الله فيما تحقق من مشاريع في المديرية، ولا ننسى أيضا ما قدمه الأخوة محمد سليمان ناصر وعلي سالم البيض وصالح مصلح قاسم من الدعم السخي لنا الذي سبق لنا الإشارة إليه. ويلزمني القول إن كل ما تحقق كان ثمرة الجهود المشتركة والجماعية من قبل جميع رؤساء المرافق الإدارية وفي مقدمتهم محطة التأجير الزراعي وكذا من قبل اللجان الشعبية والجماهير.

بعد أن تحملت مسئوليتي، بدأت عملي بالأسلوب الذي تعودت عليه وهو ربط العلاقة الأخوية الصادقة مع جميع رؤساء المرافق واللجان التنظيمية في المديرية والمراكز

وكذا الأجهزة الأمنية والمليشيا الشعبية، لأن المرحلة تتطلب بذل الجهود من قبل الجميع كونها جاءت بعد أن تعرضت المديرية لكارثة غير عادية هي كارثة السيول عام ١٩٨٢م ولذلك وضعنا الخطط العملية وبذلت الجهود المتواصلة والمخلصة لتنفيذها من قبل الجميع وفي المقدمة مكتب المأمور ، وحققت نجاحات كبيرة وكان جميع المواطنين مرتاحون ونحن كذلك لما أنجز في الخطة الأولى، وهذا ما شجعنا على أن نضع الخطة الثانية لمواصلة عملنا بطريقة هادئة ومنظمة وكان الجميع مركزين على استكمال ما تبقى من الخطة الثانية من عمل بشكل صحيح وبنجاح أكثر من الخطة السابقة، وكنا نشعر ونحن نواصل عملنا أن بعض من أعضاء سكرتارية منظمة الحزب في المديرية لم يكونوا مرتاحين لما حققنا من نجاحات. وفي أحد الأيام استلمت منهم رسالة يطلبون فيها التعاون معهم لشراء خمس سيارات (صالون) لحاجة العمل ، وبالفعل لبينا طلبهم برغم معرفتنا أن عملهم لا يحتاج هذا العدد، إضافة إلى ما هو معهم من قبل، ووزعت تلك السيارات على كل من سكرتير ثاني منظمة الحزب وسكرتير اتحاد الشباب (أشيد) وسكرتير دائرة اللجان الشعبية ومسئول أمن الدولة وسكرتيرة اتحاد النساء. وكان يحدونا الأمل أنهم سيقفون إلى جانبنا بعد تلبية طلبهم، ليس من أجلنا، بل من أجل جماهير المديرية التي يمثلونها، إلا أنه لم يعجبهم ذلك، وللأسف أن نظرتهم القصيرة للأمور جعلتهم ينظرون إلى كل ما تحقق في المديرية وكأنه في مصلحة أفراد أو جهات معينة وبدأت شهيتهم تنفتح بعد حصولهم على السيارات فقدموا طلبات واحدة بعد أخرى، وكنا نتعاطف معهم في بعضها إذا لم تكن مؤثرة على ما تحتاجه المديرية ونرفض الطلبات غير المعقولة أو الخارجة عن صلاحيات مكتب المأمور، وهذا ما دفعهم إلى ممارسة عملهم الذي تعودوا عليه من سابق حينما كنا تابعين إداريا لمحافظة أبين، إذ بدأوا في عرقلة عملنا من خلال تدخلهم في مهامنا الإدارية، وأخذوا يصدون أوامرهم إلى مدراء المرافق، ولكنها كانت تقابل بالرفض ، مما زاد من حقدهم ودفعهم إلى الدعوة لعقد اجتماع اثناء غيابي في عاصمة محافظة لحج، واتخذوا في هذا الاجتماع عدد من القرارات الحزبية تم بموجبها إبعاد عدد من المدراء وتعيين البدائل لهم. وعندما عدت إلى المديرية وجدت الرسالة التي وجهوها لمكتب المأمور يشعرونه فيها بالقرارات المتخذة ويطلبون تنفيذها، فرفضت من جانبي هذه القرارات جملة وتفصيلا، واعتبروا أن رفضي هذا سيقوي موقفهم عندما يطرحون للجهات الحزبية العليا أنني رفضت القرارات الحزبية وأنه يمكن أن تُتخذ ضدي قرارات حزبية مع سريان هذه القرارات التي رفضتها. ولكن خاب ظنهم فعندما طرحوا هذه القضية على الجهات الحزبية والحكومية وجدوا الرفض لما طرحوه لأن

ذلك أُعتبر تدخلاً من قبلهم في الجانب الإداري الذي لا علاقة لهم به. وهنا كانت صدمتهم كبيرة. وحينما بدأت الخلافات تتأجج في إطار القيادة السياسية وتتسع لتنعكس على مستوى المحافظات والمديريات وداخل الأطر الحزبية، كان لمديريتنا الحظ الأوفر من هذه الخلافات، حيث بدأت سكرتارية منظمة الحزب تتنفس الصعداء للتخلص من مناضلي الحزب القدماء، وأخذوا بفرز الأعضاء التابعين لهم والأعضاء غير المرغوب فيهم بهدف التخلص منهم، لأن أغلب أعضاء السكرتارية كانوا من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً، ووصلوا إلى مواقعهم تلك بدافع الولاء وليس من أجل مصلحة الحزب والوطن.

بعد أن انتهوا من فرز الأعضاء إلى مجموعتين، مجموعة تحمل اسم سكرتير منظمة الحزب وتدعي أنها الأكثر ثورية والأكثر إخلاصا للوطن وولائها كان لعبد الفتاح إسماعيل. أما المجموعة الثانية فتحمل اسم المأمور وينظرون إليها بأنها المجموعة المنحرفة وغير وطنية وتعطي ولائها لعلي ناصر محمد الأمين العام للحزب. هذه التصنيفات الغير صحيحة كان يروج لها أعضاء سكرتارية منظمة الحزب ومؤيدوهم ضد الطرف الآخر الذي أغلب عناصره من المناضلين ضد الاستعمار البريطاني، بينما تجد معظم هؤلاء ممن ولدوا بعد انطلاقة الثورة المسلحة. مع العلم إننا لم نكن مع أي من الطرفين ونمقت هذه التكتلات وكان موقفنا هو مع الوطن ولا غير الوطن، وبدأوا من جانبهم يعدون العدة لتحريض الموالين لهم استعداداً لإسقاط أي مرشح من تيار المأمور الموالي لعلي ناصر محمد خلال الانتخابات الحزبية في المديرية، وعدم اتاحة الفرصة لأي منهم إلى عضوية لجنة منظمة الحزب في المديرية، وحرضوهم بدرجة رئيسية إلى إسقاط المأمور من عضوية لجنة المديرية ومن قائمة المندوبين إلى مؤتمر الحزب في المحافظة وكانوا يتوقعون أن تنجح خطتهم تلك. ولكن اتضح بعد فرز الأصوات أن النتيجة خيبت ظنهم فقد حصل المأمور يوسف عبدالله سعد على عدد كبير من الأصوات سواء لعضوية لجنة منظمة الحزب في المديرية أو في قائمة المندوبين إلى مؤتمر الحزب في المحافظة، ولذلك جن جنونهم، رغم بعض النجاح الذي حققوه في إسقاطهم لاسم المناضل قاسم عوض مقبل سكرتير ثاني منظمة الحزب ومحمد عمر صالح مدير محطة التأجير الزراعي الذي كان شعلة من النشاط في عمله خلال إعادة ترميم وإصلاح ما خربته الأمطار الغزيرة، حيث كان يعمل ليل نهار، وجاء ترشيحه تقديراً لجهوده تلك التي بذلها. ومع كل ذلك فأن النتائج التي حصل عليها المأمور زادت من نشاطهم ضد المأمور واستمروا في رفع تقاريرهم المزيفة بمشاركة بعض من

عناصر أمن الدولة الموالين لهم وتضمنت تلك التقارير أن نشاط إدارة المأمور أصبح مشبوهاً كونهم لم يتخذوا أية إجراءات ضد العناصر التي هربت بطريقة غير شرعية وعادت إلى الوطن، إلى جانب أنهم يستوردون الأخشاب والأقمشة من الشمال وهذه العملية أتاحت للاستخبارات الشمالية الحصول على الكثير من المعلومات إلى جانب سماحهم لبناء المساجد في القرى. هذا هو مضمون التقرير الأول الذي رفعوه. أما التقرير الثاني فتضمن أن المأمور وأعضاء مكتبه يقومون بتوزيع الأسلحة والذخائر والأموال غرض شراء ذمم بعض المواطنين.

أدى ما تضمنه التقرير الأول إلى طلوع وفد إلى المديرية لتقصي الحقائق مكون من:

(١) صالح مصلح قاسم، وزير الداخلية
(٢) طه علي صالح ، المدعي العام
(٣) رئيس المحكمة العليا
(٤) الشيخ يحيى عبدالله قحطان
(٥) مدير أمن محافظة لحج
(٦) المدعي العام في محافظة لحج
(٧) رئيس محكمة محافظة لحج

وعندما علم سكرتير منظمة الحزب ومسئول أمن الدولة بطلوع هذا الوفد الرفيع تغيبا عن المديرية، ولم يحضر من سكرتارية منظمة الحزب غير الأخ صالح محمد عفيف، ومن أمن الدولة الأخ صالح محمد الحريبي الذي حولوه من مدعي إلى مدعى عليه. وسأل الأخ صالح مصلح عن سبب غياب المسئولين الذين رفعوا التقارير في الوقت الذي يعرفون بطلوعنا، ثم طلبوا مني توضيحاً حول النقاط الذي تنظمنها ذلك التقرير، فأبديت استعدادي لأن أوضح كل شيء، وسوف ألخص هنا فقط موجز لما طرحته في ردي.

حول عودة المهاجرين الذين غادروا البلد بطريقة غير شرعيه، أوضحت أن هذه العملية موجودة في جميع المحافظات بما في ذلك في العاصمة عدن، وهؤلاء ذهبوا بحثاً عن مصدر رزق لهم ولأسرهم ويرفدون الدولة بالعملة الصعبة ولم يذهبوا ليتآمرون على الوطن، وينطبق عليهم ما ينطبق على غيرهم في بقية المحافظات وإذا صدر أي قرار في هذا الجانب فسنكون ملتزمين به.

أما بخصوص ما نستورده من مواد من الشمال فلدينا ترخيص بذلك موقع من الأخ الأمين العام للحزب وموافقة الحكومة، وكما تعرفون أن يافع منطقة باردة وتحتاج لنوعية خاصة من الملابس النسائية والرجالية وملابس الأطفال شبيهه بما في المناطق

المجاورة من الشمال، ثم أن من نشتري منهم المواد يوصلونها إلى الحدود ولا يدخلون أراضي الجمهورية.

وحول التراخيص لبناء المساجد، أوضحنا إننا نعطي هذه التراخيص للقرى التي بنيت حديثة أو تلك التي توسعت، وكما تعرفون فإن بناء المساجد ليس ممنوعاً ، ولا يوجد قانون أو قرار يمنع بنائها. وأكد الأخ يحيى عبدالله قحطان كلامي مخاطباً الحاضرين بقوله:"لماذا تخافون المساجد، فهي موجودة وسط العاصمة الروسية موسكو".

وهكذا اتضحت لهم الحقيقة وبطلان كل ما رفع ضدي في ذلك التقرير وباركوا عملي طالبين مني الاستمرار فيه.

أما التقرير الثاني وبرغم العلاقة التي تربطني بالأخ صالح منصر السييلي وزير أمن الدولة وثقته بي، وكذا الأخ علي شائع رئيس لجنة الرقابة الحزبية العليا والأخ علي عنتر، إلا أنه ومن خلال تكرار رفع التقارير ومن باب الاحتياط أُستدعيت من قبل الأخ علي عنتر لزيارته إلى منزله فذهبت ووجدت عنده السييلي وعلي شائع،فطلبت منهم معرفة سبب استدعائي، فقالي لي علي عنتر: إن هناك تقارير مرفوعة ضدك تقول أنك توزع أسلحة وذخائر وأموال لعناصر مشبوهة تريد كسبهم لجهة غير معروفة. وكنت شخصيا اضع حسابي لمثل هذه الأمور من خلال تجربتي السابقة معهم حينما كنا نتبع إداريا محافظة أبين ورفعوا حينها مثل هذه التقارير الكاذبة وتم توبيخهم ولكنهم لم يستفيدوا وكرروا خطأهم من جديد برفع مثل هذه التقارير المزيفة ضدي، وكانت لدي معلومات مسبقة بمضمون ما رفعوه فيها، لذلك كان لدي كشفاً تفصيلياً بكل ما تم صرفه من قبلي بالاسم والكمية والنوع وسبب الصرف. ولهذا قلت للأخوة علي عنتر والسييلي وعلي شائع أنني سأرفع لكم تقريراً مفصلا بكل ما صرفته وبأسماء الناس وفي حالة أن يتبين لكم أنني صرفت لغير هؤلاء سأكون مُداناً ولكم الحق في أي اجراء تتخذوه. ثم سألتهم: هل رفع هؤلاء في تقريرهم اسماء الناس المشبوهين الذين ادعوا أنني صرفت لهم، حتى تقارنوا تلك الاسماء بما ورد في كشفي لتعرفوا الحقيقة. وبالفعل طلبوا من الأخ سكرتير منظمة الحزب أن يرفع كشفاً بأسماء من قالوا أن المأمور صرف لهم حسب العدد الموجود في تقريرهم، وحددوا له وقتا لذلك. وطرحت على الأخ وزير أمن الدولة صالح منصر السييلي أن يسأل الأخ ثابت عبد حسين فقد سبق لهم رفع مثل هذه التقارير الكاذبة ضدي قبل أحداث سالمين وأنبهم الأخ ثابت عبد حينها بشدة، وهاهم الآن ينتهزون هذه الأوضاع ويكررون رفع هذه التقارير.

بعد أن رفعت لهم تقريري المطلوب وسلمت لكل منهم نسخة وبعد أن انتهت المدة المحددة للأخ حسين عوض سكرتير منظمة الحزب دعا الأخ علي عنتر إلى اجتماع في منزله ضم كل من حسين عوض عبدالقوي سكرتير منظمة الحزب ويوسف عبدالله سعد مأمور المديرية وقاسم عوض مقبل سكرتير ثاني منظمة الحزب بالمديرية، وحضر الاجتماع إلى جانب علي عنتر كل من صالح منصر السييلي وعلي شائع هادي وسالم صالح محمد وفضل محسن عبدالله وثابت عبد حسين ومحمد أحمد سلمان، وعندما طلبوا من الأخ حسين عوض التقرير حسب الاتفاق المسبق، اتضح أنه لم يعد أي تقرير وبرر ذلك بأنه لم يتمكن من إعداده لتباعد سكن المواطنين في القرى المتناثرة هنا وهناك إلى جانب كثرة عددهم، فرد عليه علي عنتر بقوله:" اعطيناك يا حسين فترة كافية حسب طلبك ولم تكن هذه المسألة صعبة إذا كان ما رفعتم في تقاريركم صحيحاً لأنه كان بإمكانك أن تكلف أعضاء حزبك في تلك المناطق أن يرفعوا لك هذه الأسماء المطلوبة وعلى أي أساس استندتم في تقاريركم التي رفعتوا ..هذا عذر واهي يا حسين ".

بعد ذلك طلبت من الحضور جميعاً أن يسمحوا لي باطلاعهم على الأسماء التي صُرفت لهم الأسلحة والذخائر والأموال واتضح أن ٨٠٪ منهم من أعضاء الحزب الموالين لحسين عوض والباقي ٢٠٪ من المناضلين القدامى وبعض العاملات في المستشفى والمركز الصحي، وطرحت في الأخير أمام الحاضرين أنه في حالة أن يثبت الأخ حسين عوض أو أمن الدولة أن هناك أسماء مشبوهة لم أرفعها ضمن الكشف فسأكون مداناً. وطلبت المحاسبة لمن كان كاذباً من الطرفين. ولكن الصراع السياسي على مستوى الحزب والدولة في تلك الفترة قد اشتد والمحاسبة مستحيلة، وأجلوا ذلك إلى أن تهدأ الأمور.

وبرغم أنني كنت متحفظاً على تصرفات الأخ حسين عوض ومسئول أمن الدولة في الحد وما يتحصلون عليه من اسلحة وذخائر ومسدسات ومبالغ، إلا أنني رأيت أن أطرح ذلك بحضور أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، فوجهت حديثي للأخ علي عنتر قائلاً: اسأل الأخ حسين عوض أين خزنوا الأسلحة التي أعطيت لهم من وزارة الدفاع ومن وزارة الداخلية والذخائر والمسدسات، وهي ٥٠٠ قطعة سلاح آلي مع الذخيرة، و ١٥٠ قطعة ألماني مع الذخيرة، و ٣٥ مسدس مع الذخيرة.. وهنا انتفض علي عنتر من فوق الكرسي مستغربا وسأل حسين عوض: هل هذا صحيح يا حسين عوض؟!!.. ولم يستطع أن ينكر ذلك، بل قال: نعم هذا صحيح. وعلى الفور أعطى الأخ علي عنتر أمراً

صارماً بإعادة تلك الأسلحة والذخائر إلى محافظة لحج وتسليمها لقيادة المليشيا الشعبية هناك، وتم بالفعل إعادة تلك الأسلحة إلى المحافظة.

عندما تطور الصراع وزادت حدته في إطار القيادة السياسية، حدثت بعض الأمور الهامة بحضوري ، ولأهمية ذلك من وجهة نظري أرى ضرورة تناولها في هذه المذكرات. فقبيل انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب عام ١٩٨٥م دعا الأخ نصر ناصر علي عضو اللجنة المركزية إلى مأدبة غداء (عزومة) في منزله، الواقع في حي حافون بالمعلا، وحضرها الأخ علي ناصر محمد الأمين العام للحزب والأخ سالم صالح محمد عضو المكتب السياسي والأخ محمد أحمد سلمان عضو اللجنة المركزية ومحمد ناصر جابر عضو اللجنة المركزية ومدير أمن محافظة عدن ويوسف عبدالله سعد مأمور مديرية يافع لبعوس. وفي اعتقادي أن هذه العزومة كانت بإيعاز من قبل الأمين العام بكونها اقتصرت على أبناء يافع سواء من حيث اختيار منزل الأخ نصر ناصر علي أو المدعوين إليها. وبعد تناول وجبة الغداء والجلوس لمضغ القات وجه الأخ الأمين العام سؤالاً للحاضرين قال فيه: أين موقفكم يا أبناء يافع مما هو حاصل في الساحة من مشاكل قد تؤدي في الأخير إلى كارثة، لأنني أرى أنكم ما تزالون تحملون خشبة خضراء على أكتافكم فلا هي يبست حتى تخفف عليكم من حملها ولا أنكم تركتموها حتى تزول متاعبها عنكم. ومما قاله الأخ الأمين العام أيضا إن إخواننا في الجبهة الوطنية (يقصد الشماليون) يشاركوننا في كل القرارات التي نتخذها في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية وتخص جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، فيما لا يحق لنا أن نعرف ماذا يعملون في المناطق الشمالية رغم إننا نرصد لهم في ميزانية الدولة مبلغ أحد عشر مليون ديناراً.

وبدأ التعقيب على ما طرحه الأخ الأمين العام الأخ سالم صالح محمد وكان حديثه دبلوماسيا وبعيداً عن السياق، ثم تحدث الأخ محمد أحمد سلمان وكان حديثه أيضا دبلوماسيا وغير مقنع، أما الأخ نصر ناصر علي فلم يشارك في النقاش وظل مستمعاً فقط. أما ما طرحه الأخ محمد ناصر جابر وأنا فكان مغايرا لما طرحه سالم صالح وسلمان فقد أكدنا على أن يكون هناك موقف حازم وواضح لجميع المناضلين، بما في ذلك ابناء يافع، لأن الأمور خطيرة جداً، واقترحنا أن تعقد لقاءات للقياديين من أبناء يافع وتليها لقاءات مع الآخرين، ولكن مقترحنا هذا لم يلقى قبولا وخرجنا من هذا اللقاء بدون فائدة.

وهناك موقف آخر حصل في دار الضيافة في يافع - لبعوس بين الأخ سالم صالح محمد والأخ صالح مصلح قاسم في عام ١٩٨٥م وكنت ثالثهما فقط، حيث بدأ بينهما حول ما تشهده البلاد من توترات بسبب الخلاف في إطار القيادة السياسية وانعكاس ذلك على المحافظات والمديريات والأطر الحزبية من أعلاها إلى أدناها. وكان النقاش بينهما ساخناً جداً، والتزمت البقاء معهما دون أن اتدخل في النقاش، وكان لكل منهما رأياً يختلف عن الآخر، ولا أريد أن أطرح كل ما دار بينهما لأن ذلك كثير ومتشعب، وأذكر فقط أن صالح مصلح قال للأخ سالم صالح محمد: يا سالم شوف أنا أحمل اثنين اتناك مملوءة بالماء ومطلوب توصيلهم إلى الموقع المحدد دون أن تذهب منهن قطرة ماء، أما أنت يا سالم فتحمل تنك واحد ولم توصل منه ولو قطرة ماء.

وكان صالح مصلح يعني كما فهمت من كلامه أنه يحمل علي ناصر في شق ويحمل علي عنتر في الشق الآخر وهنا يحصل التوازن ويؤدي ذلك إلى السلامة في الموقف. وإما سالم صالح فهو يحمل علي عنتر فقط وهذا يؤدي إلى انعدام التوازن مما يؤدي إلى انفجار الموقف وهذا هو الشيء الخطير.

وهنا أود أن أطرح رأيي للأمانة وللتاريخ أن أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المأساوية التي قصمت ظهر الوطن وكان من نتائجها انهيار الحزب والدولة .. هذه الجريمة يتحمل مسئوليتها جميع قيادات الحزب من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية ومنظمات الحزب في المحافظات والمديريات والمراكز لأن الجميع ساهموا في تعميق وتوسيع الخلافات وأصبح كل شخص يؤيد طرفاً ضد الآخر ولم يكن هناك موقف مسئول وحازم تجاه ما كان جاريا لمنع ما توصلت إليه البلاد من خراب ودمار في كافة الجوانب.

ما بعد مأساة يناير وبروز الانتهازيين

أصابت أحداث ١٣ يناير البلاد في مقتل جراء الدما والخراب الذي لحق بها، ولكن الدمار والخسارة التي لا تعوض هي فقدان الوطن لكوادره التي ذهبت ضحية هذه الأحداث وهي التي تم تأهليها وإعدادها على مدى عقدين وساهمت في بناء وتثبيت دعائم الدولة الوطنية التي كان لها مكانتها بين الدول المجاورة وبقية دول العالم وكان يحسب لها ألف حساب.. وللأسف هذه الكوادر الوطنية انتهت خلال هذه الأحداث المأساوية بسبب التآمر الداخلي من قبل العناصر المندسة في إطار الحزب من أعلى القيادة إلى العضو العادي، وكذا التآمر الخارجي، فضلا عن وجود العناصر الانتهازية التي هي أشد خطراً كونها تتلون بعدة ألوان حينما تشعر أن الأمور قد حُسمت لمصلحة أي طرف، وسرعان ما تتخذ موقفها مع الطرف المنتصر. وهكذا بعد هذه الأحداث

المأساوية برزت هذه العناصر من جديد على الساحة وأظهرت نفسها بأنها الأكثر ثورية والأكثر حرصاً على الوطن .. ولم تكتفِ بما دمرته الأحداث من كوادر بل كانت تطالب بمزيد من التدمير وقتل ما تبقى من الكوادر التي لا ترتاح لها أو تعرضها في الرأي، والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها أنه لو لم يكن على رأس وزارة أمن الدولة المناضل الوطني سعيد صالح سالم لسارت الأمور من سيء إلى أسوأ. لكنه استطاع أن يحسم الأمور بأوامره الصارمة بوقف مثل هذه التصرفات الهوجاء.

وفي يافع برزت مثل هذه العناصر، لكن أعدادها كانت قليلة، وكانوا يطالبون بتصفية من تبقى من العناصر التابعة أو الموالية لعلي ناصر محمد حسب تصنيفاتهم وفرزهم لهؤلاء قبل الأحداث، في مجرى الصراع السياسي الذي سبق لنا الإشارة إليه. وعندما زار الأخ ياسين سعيد نعمان المديرية للمشاركة في مهرجان جماهيري كانت تلك العناصر القليلة تهتف من بين الحشود بأصوات نشاز (يا ياسين.. يا ياسين.. نشتي تصفية الباقين). وبعد انتهاء المهرجان عدنا مع الضيوف إلى دار الضيافة، سأل الأخ ياسين سعيد نعمان أحد أعضاء سكرتارية الحزب عن أولئك القلة ماذا يقصدون بهتافهم، فرد عضو السكرتارية أنهم يقصدون المأمور وزمرته. فضحك ياسين سعيد نعمان وقال له بسخرية: وهل هؤلاء المناضلين في نظركم مرتدون..

أمثال هؤلاء المزايدون الذين كانوا يعتبرون أنفسهم الأكثر وطنية والأكثر إخلاصا للحزب تنكروا بالكامل للحزب بعد حرب ١٩٩٤م وغادروا صفوفه وراء مصالحهم، ورفضوا ممارسة عملهم الحزبي بحجج متعددة فمنهم من قدم استقالته من الحزب ومنهم من التحق بعضوية المؤتمر أو حزب الإصلاح والبعض جمدوا عضويتهم في الحزب..وهذه المواقف الجبانة هي من سمات أولئك الانتهازيين.. وفي تلك الظروف التي أعقبت حرب احتلال الجنوب طلب مني أعضاء منظمة الحزب في المديرية وبالذات الأعضاء القدامى أن أتحمل مسئولية قيادة الحزب في المديرية في هذا الظرف الدقيق والصعب، وتحت الحاح رفاقي المناضلين قبلت أن أتحمل مسئولية سكرتير منظمة الحزب الإشتراكي اليمني في المديرية وعملت على إعادة نشاط الحزب ومنظماته القاعدية، وبقيت حتى عام ٢٠٠٤م وعندما وجدت أن الحزب الاشتراكي اليمني لم يتخذ مواقف إيجابية تجاه ما يحدث في الجنوب من نهب وسلب وقتل وكأن الجنوب الذي يدعي أنه يمثله لا يهمه في شيء، رغم أنه هو من أدخل شعبنا الجنوبي في هذه الوحدة الظالمة. لذلك قدمت استقالتي، إضافة إلى حالتي الصحية حيث أعاني من

مـرض القلـب وداء السـكر وذهبـت للعـلاج إلى الأردن عـام ١٩٩٧م ومـرة ثانيـة عـام ٢٠٠١م وأجريت لي قسطرة في القلب.

وقبـل اختتـام الحـديث عـن التطـورات الـتي شـهدتها منطقـة يـافع أثنـاء تحملـي مسئوليتي فيها كمأمور للمديرية، أود لفت الانتباه إلى أن الجيل الذي ولد ونشأ بعد الاسـتقلال أو قبلـه بقليـل يجهـل طبيعـة الأوضـاع الـتي كانـت تعيشـها المنطقـة بسـبب عزلتهـا ومـا عانتـه مـن انتشـار الجهـل والفـتن والحـروب القبليـة الـتي كانـت سـائدة وبالتالي حرمانها من كافة أشكال التطور في كافة الجوانب، فم تكن توجد في المنطقة لا مدرسـة واحـدة ولا وحـدة صـحية ولا طرقـات للسـيارات وغـير ذلـك مـن الخـدمات الاجتماعية التي حُرمت منها من قبل. وكثير من شباب اليوم ربما ينتقدون من كانوا في السلطة وقد يتهمونهم بالتقصير وكأنهم لم يعملون شيئاً لصالح تطوير المنطقة والنهوض بها، بل ويعتبرون أن ما حدث من تطور في المنطقة ليس إلا تحصيل حاصل أو كأنـه نـزل مـن السـماء ولـيس بعمـل وتضـحيات المؤسسـين الأوائـل ، لأنهـم للأسـف لم يعيشوا الماضي حتى يقارنونه بالحاضر، ولذلك لا يدركون حجم وطبيعة الجهود التي بـذلها جيلنـا لتثبيـت سـلطة الدولـة الوطنيـة والبـدء بالمشـاريع العديـدة الـتي انشـأت مـن الصـفر وبإمكانيـات بسـيطة ولكـن بـإرادة قويـة وطموحـات كـبيرة مقرونـة بالعمـل والحماس والإخلاص وبمساهمات ومبادرات الجماهير التي تفاعلت مع سلطة الدولة الوليدة وشمرت سواعدها وقدمت الدعم المادي وشرعت أيضا بالمساهمة في العمل لانجاز وانجاح المشاريع الكثيرة.

إنـني أتـذكر هنـا بكـل فخـر واعتـزاز ذلـك الـدور الهـام الـذي لعبـه المواطنـون وتضحياتهم الكبيرة في سبيل تغيير وجه المنطقة والتخلص من معاناتها، حتى لا يحرم أبناؤهم من التعليم ومن وسائل التطور والتقدم الأخرى مثلماحرموا منها هم خلال العهد الماضي. وقد تجلى دور الجماهير وحماسها ووعيها لأهمية مشاركتها في التغيير وصنع الحياة الجديدة منذ الأيام الأولى التي تلت الاستقلال الوطني، خاصة حينما علموا أن المنطقة لم تكن معتمدة ضمن ميزانية الدولة بحجة أنها لم تدخل في الاتحاد الفيدرالي، وكان مكآفئتها من قبل حكومة الاستقلال هو حرمانها من ميزانية الدولة خـلال عـام١٩٦٨م وحتـى منـتص ١٩٦٩م، ولـذلك أيقـن المواطنـون في المنطقـة أن حـل قضاياهم مـرتبط بهـم وكـان الـرد مـنهم هـو الانطلاق في العمـل الجمـاهيري مـن خـلال التبرعـات والمبـادرات لبنـاء المشـاريع المرتبطـة بحيـاتهم وبمسـتقبلهم ومسـتقبل أبنـائهم وتجـاوبوا مـع المنظمـات القاعديـة للجبهـة القوميـة واللجـان الشـعبية وبإشـراف مـن السلطة المحلية.. وهذا ما ينبغي أن يعرفه شباب اليوم ممن ينتقدون الماضي ونقول لهم

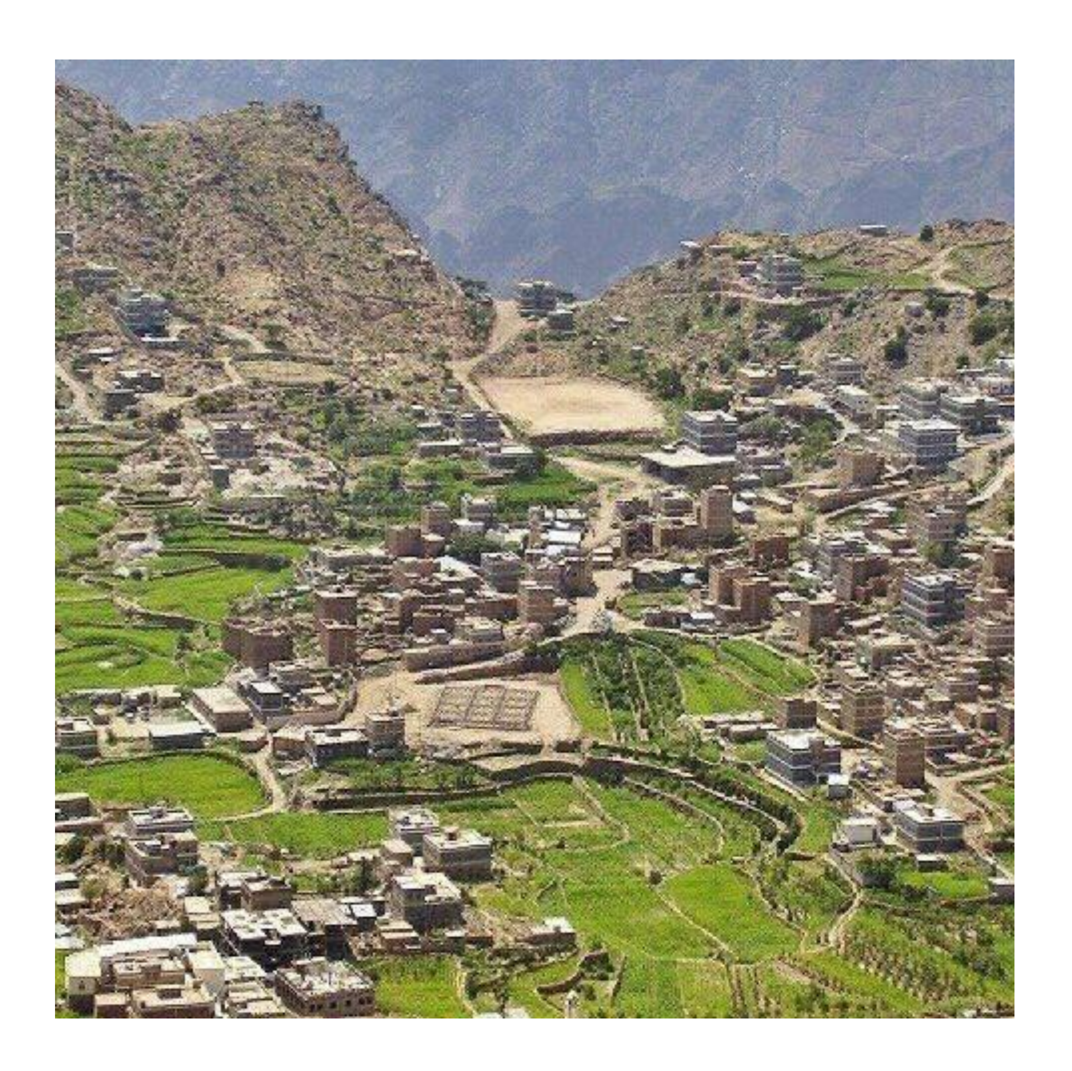
ما قاله الزعيم البريطاني تشرشل:" إذا نهض الحاضر لمقاضات الماضي ضاع المستقبل" لأن عجزهم جعلهم لا ينظرون إلى المستقبل، بل ينظرون إلى الماضي لمحاكمته.

واعترف هنا إن كل ما تحقق من نجاحات في المديرية خلال فترة تحملي مسئوليتي فيها يعود الفضل فيه بعد الله تعالى إلى جماهير المديرية بدرجة رئيسية وكذا المنظمات القاعدية الحزبية واللجان الشعبية والدور البارز الذي لعبه رؤساء المرافق الإدارية وجهودهم الكبيرة التي بذلوها، ويلزمني الوفاء أن أذكرهم هنا وهم:

(١) محمد بن محمد عبده - سكرتير مكتب المأمور
(٢) قاسم جبران – سكرتير مكتب المأمور
(٣) صالح علي ناصر – محاسب مكتب المأمور
(٤) محمد بن محمد علي الرشيدي – مدير تعاونية لبعوس الاستهلاكية
(٥) محمد عمر صالح – مدير محطة التأجير الزراعي ، ونائبه محمد محسن الميسري.
(٦) حسين بن حسين الجمل – مدير بلديات مديرية يافع
(٧) عوض حسين – مدير مؤسسة مواد البناء
(٨) عبدالله محسن جبر – مدير الإنشاءات
(٩) عمر حسين وصالح أحمد سالم - مديرا الطرقات
(١٠) قاسم محمد عبدالله – مدير أمن المديرية
(١١) قيادات المليشيا: صالح قاسم شوارب، وعلي محمد بجاش، وسالم صالح الحطيبي، ومحمد بن محمد عطاف.

ولا أنسى الأخ العزيز ناصر عبيد ناصر الذي كان يُطلق عليه اسم (النّابغة) لدوره المتميز في كافة الجوانب. كما لا نغفل دور الأخ المناضل ناجي عثمان أحمد محافظ محافظة لحج لما قدمه من دعم للمشاريع التي أقيمت في المديرية، سواء من خلال الدعم المالي أو من خلال المتابعات مع الجهات العليا، وله بصمات واضحة وجلية في المشاريع التي شهدتها المديرية ولا يمكن نسيانها، فله الشكر والتقدير على كل ما قدمه لأهله وناسه .

وأخيرا أطلب المعذرة لكل شخص له مساهمه ولم اذكر اسمه.



منظر لقرية (اللّم) القعيطي

الفصل الخامس

يافع في عيون زوارها

سبق الحديث عن أهمية تجهيز وتأثيث دار الضيافة في عام ١٩٧٩م الذي كان المكان الوحيد لاستقبال الضيوف من الوزراء والوفود الرسمية، أما قبل ذلك فقد كنا نتحرج عن استقبال الضيوف، أو نضطر لتسكينهم في منازلنا. وبوجود دار الضيافة وتجهيزه بالأثاث والخدمات أمكننا أن نستقبل الوفود الرسمية والضيوف الذين يزورون المنطقة للتعرف عليها ونقل همومها، وكانت أغلب الوفود تأتي بشكل خاص اثناء مشاركتهم في احتفالات يافع التقليدية التي تقام سنويا خلال عيد الضحى المبارك.

ورغم تأثيث وتجهيز دار الضيافة لاستقبال الزوار من الوفود والوزراء الذين وضعنا ببالنا أن يأتون. ونظرا لعدم وجود موظفين أو عمال في دار الضيافة فقد وضعتنا هذه المسألة أمام الأمر الواقع أنا وموظفي مكتب المأمور حيث اضطررنا للبقاء مع الضيوف اثناء زيارة عيد الأضحى المبارك لأنه لا يمكن أن نلزم أي من الموظفين الآخرين لمساعدتنا فالجميع في مثل هذه المناسبة يريد قضاء الإجازة مع أسرته وأولاده وأهله،حتى أن المهاجرين يعودون من بلدان اغترابهم للاستمتاع بإجازة العيد مع أهلهم، ولم يكن أمامنا سوى أن نضحي بإجازاتنا في أيام العيد الجميلة، وذلك لشعورنا بأننا نؤدي خدمة للمنطقة من خلال خدمة ضيوفها كواجب تفرضه علينا المسئولية، وحتى يعود الزائر بتصورات طيبة عن المديرية وأهلها، واذكر بكل تقدير هؤلاء الذين ضحوا بوقتهم وإجازتهم للصالح العام في تلك الظروف وهم:

(١) يوسف عبدالله سعد، مأمور المديرية
(٢) محمد بن محمد عبده، سكرتير المأمور
(٣) قاسم جبران ، مدير مكتب المأمور
(٤) صالح علي ناصر ، محاسب مكتب المأمور
(٥) علي محسن السلمي، عامل أرشيف
(٦) عبدالله عمر، سائق مكتب المأمور
(٧) المراسل العوادي.

وكان هناك أربعة من المواطنين الطيبين من الأسر الفقيرة ممن مانوا يساعدون الطباخ لخدمة الزائرين خلال الاحتفالات السنوية الذين يكونون غالباً من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب أو الوزراء.

ولم تذهب جهودنا سدى في خدمة ضيوف المنطقة وزارها سواء من المسئولين أو الكتاب والأدباء من المحليين أو العرب وغيرهم، فقد عرف المسئولون من خلال زياراتهم ظروف المنطقة وحاجتها للمشاريع وكونا علاقة طيبة مع هؤلاء الذين لم يبخلوا بمساعدتنا وفق تخصصاتهم لاحقا. كما أن الأدباء والكتاب قد نشروا انطباعاتهم في الصحف والمجلات في الداخل والخارج، التي تضمنت انطباعاتهم عن المديرية وعن فنها المعماري وكذا عن تراثها وتقاليدها الجميلة التي شاهدوها بأعينهم في المهرجانات التي كانت تقام يوم واحد في الشبر ويوم آخر في الهجر، ثم تنتقل إلى منطقة القعيطي وتستمر لثلاثة أيام متتالية وكانت تتميز احتفالات القعيطي بشكل خاص بصفوف الألعاب النسائية (المُلعبة) ، حيث تنتظم النساء في أكثر من مُلعَبة على شكل صفين متقابلين في كل صف حوالي عشرين امرأة أو أكثر أو أقل من ذلك، وعندما يلقي الشاعر كلماته من مكان خاص بالقرب من تلك الصفوف تتلقف النساء في الصف الأول شطراً من البيت ثم يأخذ الصف الثاني الشطر الآخر ويرددن الشعر بأصوات غنائية جماعية متبادلة بين الصفين مع حركات راقصة انسيابية جميلة متناسقة ، وأذكر أن أحد الزائرين ممن شاهد هذه الصفوف النسائية لأول مرة قد سألني فيما إذا كان لدينا معهد خاص يدرب النساء على هذه الرقصات والحركات الجميلة، فقلت له أنهن يتدربن تلقائياً منذ الطفولة على هذه الألعاب في المناسبات والأعياد وأفراح الزواج في كل قرية وفي كل بيت. وفي صفوف الألعاب النسائية كان الشعر حاضراً ، حيث كان كبار الشعراء يتبارون فيما بينهم في قول الشعر في حلبات هذه الصفوف. كما كانت بعض القرى تدخل إلى ساحة الاحتفال بمجموعات تترجز بالزوامل مع رقصات البرع اليافعية التي يؤديها مجموعة في مقدمة الزامل على وقع الطبول أو ضربات الطاسة واصوات المتزملين، وكان الناس يتجمعون أمام ساحة الاحتفال للاستمتاع بمشاهدة هذه الفنون الشعبية الجميلة. وكان الشعراء يتعرضون في اشعارهم للعديد من القضايا والتعبير عن هموم الشعب أو نقد الأخطاء بحضور المسئولين، ويوجهون رسائل لهم باسم الشعب باعتبارهم لسان حاله ويعبرون عن مشاعره وهمومه وآماله ومطالبه المتمثلة بالمشاريع الحيوية التي يضعونها أمامهم، وكنا نحن في المساء أثناء الجلوس مع المسئولين في دار الضيافة نستغل الفرصة فنناقش معهم القضايا الملحة التي تتطلب متابعتها لأيام في العاصمة عدن وكنا نسعد أن المواطنين لا يقدمون اية

طلبات شخصية، بل يتعرضون لمطالب عامة، خلافا لما يحدث في مناطق أخرى كما أكد لنا بعض المسئولين ممن تنبهوا لذلك. ولهذا فقد كنا نحن نقوم بطرح قضايا المحتاجين من الأسر الفقيرة والأيتام أو المحتاجين للحصول على أية دعم أو مساعدات لهم، وكنا نجد تجاوباً طيباً من قبل الوزراء، ومن أولئك الذين لمسنا منهم تجاوباً في هذا المجال نذكر بكل تقدير الأخ محمد سليمان ناصر وزير الزراعة، والأخ صالح مصلح قاسم وزير الدفاع والأخ محمد عبدالله البطاني وزير الداخلية وغيرهم .

وما ينبغي الإشارة إليه أن كل من كان يزور المنطقة يعود بانطباعات جميلة عنها، وكان من يشاهدون احتفالات عيد الأضحى يعجبون حد الانبهار بما يرونه في مسارح مكشوفة لصنوف وألوان التراث الفني الذي كان يقام وبمشاركة النساء في ألعابهن وصفوفهن الخاصة أو في رقصات البرع الرجالي المصحوبة بالزامل وغيرها. وكانت الوفود التي تزور المنطقة سنويا متنوعة و إلى جانب المسئولين والوزراء كان فيها الباحثون الكتاب والأدباء والصحفيون، وكذلك بعثة أطباء بلا حدود وغيرهم، ويمكن أن نستعرض بإيجاز ما قاله بعض هؤلاء من انطباعات جميلة عن المديرية وأهلها.

زيارة البعثة الفرنسية ليافع

في مطلع عام ١٩٦٩م زارت بلادنا بعثة فرنسية مهمتها البحث عن تاريخ ما يُعرف بحركة القرامطة حسب زعم البعثة. ولذلك وقع اخيارها على منطقة يافع بتوجيه من بعض المسئولين الذين رأوا أن البعثة ممكن أن تحقق مهمتها في يافع نظرا لوجود دعايات أن أفكار وتأثير حركة القرامطة ما زالت موجودة في يافع، وربما يكون لدى بعض الناس أية وثائق التي تخص هذه الحركة.

جاءت البعثة بصحبة الأخ محمد صالح مطيع وكلف بمرافقتها الدكتور محمد علي الشهاري الذي زار يافع لأول مرة، وأول منطقة تزورها البعثة هي القعيطي مسقط راس مطيع، باعتبار أنها الأكثر تأثراً بالفكر القرمطي. وقد جلس أعضاء البعثة مع المواطنين ودونوا أحاديثهم ، ومن جانبهم نظم لهم المسئولون في المنطقة برنامج لزيارة بعض المواقع وحظوا باهتمام ورعاية خاصة باعتبارهم كما زعموا من الحزب الشيوعي الفرنسي، وشخصياً لا أعرف ولم يكن لدي إلمام بالمناطق التي زاروها، وما أعرفه فقط أنهم زاروا منطقة القعيطي ومنطقة الحد، كما لا أعرف ما هي الوثائق أو المخطوطات التي جمعتها تلك البعثة ولا نوعيتها أو عددها، وما أعرفه أنه كان هناك اندفاع من قبل بعض المواطنين ممن كان بحوزتهم كتب ووثائق حيث سلموها بحسن نية وبدون

وعي للبعثة أثناء جلوسهم معها ولم تكتفي البعثة بأخذ أحاديثهم عن أفكار القرامطة، بل أخذت ما حصلت عليه من وثائق والمستغرب هو موقف د.الشهاري المكلف بمرافقة البعثة وكيف غض النظر عن تلك التصرفات من قبل البعثة ولم يوقفها عند حدها.

وخلال مكوثها في يافع قرابة ستة اسابيع جمعت البعثة الكثير من الوثائق والمخطوطات الهامة في تاريخ المنطقة وكان المواطنون يسلمون هذه الوثائق والمخطوطات على أساس أن تعاد إليهم بعد أن يتم تصويرها في عدن نظرا لعدم وجود آلات تصوير في يافع في ذلك الوقت. وكان المواطنون يسلمون ما بحوزتهم وهم مطمئنين أنهم سلموها لأيادٍ أمينة، وما طمأنهم أكثر أن البعثة جاءت بصحبة أحد المسئولين من أبناء المنطقة وهو الأخ محمد صالح مطيع، إلى جانب أن من يرافقهم هو د.محمد علي الشهاري، الذي كان معروفا حينها في الجنوب.

وبعد سفر هذه البعثة وعودتها إلى بلادها اتضح أنها ليست مكلفة من الحزب الشيوعي الفرنس، ولم يُعرف عنها شيء، بمعنى أنها كانت استخباراتية، وقد استطاعت الحصول على أشياء ثمينة من المنطقة، كما قامت بتصوير فلم وثائقي عن المنطقة وتقاليدها وفنونها بما في ذلك الرقصات الرجالية والنسائية من خلال حضورها الأعراس وبعد أن حققت النجاح الذ كانت تتمناه في لبعوس اتجهت إلى منطقة الحد وهناك أيضا لم تعود خالية الوفاض، بل حصلت على ما تيسر لها من وثائق ومخطوطات وكذا بعض القطع الأثرية التي حصلت عليها عند زيارتها لبعض المواقع الأثرية المعروفة.

واستطيع القول أن ما حصلت عليه، أو بالأصح ما نهبته تلك البعثة من وثائق ومخطوطات وقطع أثرية لا تقدر بثمن، ويعود ذلك للأسف إلى عدم وعي المسئولين الذين وثقوا ثقة عمياء بهذه البعثة لمجرد أنهم كانوا يعتبرون أنها من الحزب الشيوعي الفرنسي ، إلى جانب براءة المواطنين. ولكن الشيء المحير والغريب هو موقف الموافق لهم أما المسئولين أو المواطنين في يافع فلم تكن هذه المرة الوحيدة التي وقعوا فيها ضحية في تسليم وثائقهم، بل تكرر ذلك الأمر حينما تم تسليم قطعٍ أثرية للأخ جاعم صالح لغرض حفظها في متحف محافظة أبين. ومرة ثالثة عندما سُلمت لصالح مصلح قاسم قطع أثرية مماثلة. وأخيرا بقيت بعض الكتب والمخطوطات تم حفظها في غرفة خاصة في مكتب مأمور المديرية إلا أنه وللأسف الشديد تم نهب ما تبقى كاملا عقب حرب ١٩٩٤م وفي هذه المرة على أيدي بعض أبناء المنطقة من القرى المجاورة للأسف الشديد، ولم يتبقى شيئاً نفتخر به في يافع.

زيارة سلطان ناجي و محمد سعيد جرادة وآخرين

في منتصف نوفمبر ١٩٧٨م زار مديرية يافع المؤرخ سلطان ناجي والشاعر الأديب محمد سعيد جرادة ومعهما كل من الأخوة طه غانم وأحمد دولة خان وعبدالرحمن السيلاني وزين باجمال ومحسن صادق، ومكثوا عدة أيام زاروا خلالها بعض القرى والأماكن الأثرية وحضروا بعض الأعراس والمهرجانات الشعبية التي تقام سنويا تزامناً مع أفراح عيد الأضحى المبارك، وكنا دائما في رفقتهم لأن طلوعهم صادف إجازة العيد ولم ننشغل بشيء آخر، وكنا لا نمل مجالستهم ولا الحديث معهم، وكنا نريد أن يبقون مدة أطول ولكن ظروفهم لم تسمح بذلك.

وخلال مشاهدتهم لفعاليات مهرجانات العيد التي يشارك فيهات الرجال والنساء في تقديم الرقصات والألعاب المختلفة وبمشاركة الشعراء الشعبيين اعجبوا بذلك أشد الاعجاب وكانت تغمرهم السعادة البالغة، وقد عبر الأديب الراحل محمد سعيد جرادة عما شاهده من خلال ما كتبه عن رحلته في صحيفة ١٤ أكتوبر(العدد ٣٤٩٨،تاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٨م) حيث قال: "وفي يافع شهدنا أكثر من حفل تمثل فيه روح الإنسان اليمني الحضاري الذي تؤدي قدماه وسائر أجزاء جسمه الرقصة في إيقاع تعبيري يمتاز برهافة الحس ورقة المشاعر، ويؤدي لسانه القول سهل المأخذ قريب التناول لأنه يجري من القلب إلى اللسان جريان النبع من الربوة الغناء إلى السفح الخصيب.. وفي حفل الزواج تُعرَض أنواع من الرقصات الشعبية، فهناك الرقصة الجماعية التي تؤديها مجاميع من النساء يتحلقن في صفوف متراصة ووسط الحلبة يقف شعراء شعبيون يرتجلون مقاطع من الشعر يدور حول المناسبة ذاتها، وما أن ينتهي الشاعر من إلقاء شعره حتى ترتفع عقيرة الراقصات متغنية بآخر بيت أو بيتين من مقطعه الشعري وهن يختطفن من فمه الشعر بسرعة تسجيلية فوتوغرافية لا يتخللها بتر ولا خطأ .. وفي ساحة واسعة قريبة من سوق ١٤ اكتوبر شهدنا محيطاً متلاطم الأمواج من النساء اللاتي مثّلن معرضاً جمالياً يشبه - إن لم يفق – معارض الجمال التي تقام في البلدان المتحضرة. إن النساء يتحلقن صفوفاً في تشكيلات منتظمة وقد ارتدين أحسن الملابس وزَيَّن الأجياد والخصور والسيقان بأنواع الحلي الفضية، ويؤدي الشعراء الشعبيون في هذه الاحتفالات الدور نفسه الذي يؤدونه في حفلات الأعراس".

وكانوا يشعرون بالفرحة والسعادة وهم يرون المواطنين يستقبلونهم بحفاوة بالغة في كل مكان زاروه، وكما عبروا بأنفسهم فقد كان هذه الزيارة بالنسبة لهم من أجمل

الزيارات التي قاموا بها لكثير من مناطق البلاد ولم يشبعوا من مشاهداتهم ويتمنون أن تتاح فرصة أخرى لزيارة المنطقة والتعرف أكثر على معالمها الحضارية والتاريخية ذات الصلة بحضارة حمير وأوسان ..الخ.

ومما أتذكره أن بعض المواطنين قد وجهوا نقدهم للمؤرخ سلطان ناجي حول كتابه الصادر (التاريخ العسكري لليمن) لإهماله تاريخ يافع العسكري واغفالها من هذا الكتاب، وكان رده أنه طلب قبل صدور الكتاب من أبناء يافع بأية وثائق أو معلومات عن يافع ودورها التاريخي في مناطق الجنوب لكنه لم يحصل على أي تجاوب ولم يمده أحد منهم بشيء مما طلبه، واعتمد على ما تحصل عليه بدرجة رئيسية من وثائق الإرشيف البريطاني، وتعهد بأنه عند إعادة صدور كتابه سيضيف المعلومات القيمة التي حصل عليها في هذا الصدد، وللأسف أن المؤرخ سلطان ناجي قد توفاه الله قبل أن نرى طبعة كتابة الجديدة المعدلة والمصححة.

وفي آخر يوم لزيارة الوفد أهداني الأديب محمد سعيد جراده هذه الأبيات التي كتبها بخطه وما زلت محتفظا بها، يقول فيها:

أصـــوغ لـــك الشـــكر يـــا يوســـف

كـــأروع مـــا ترســـم الأحـــرفُ

أقدمـــه باســـم كـــل الرفـــاق

فإعجـــابهم بـــك لا يوصـــفُ

وأهـــدي رفاقـــك آي الثنـــاء

فهـــذي الـــديار بهـــم تشـــرفُ

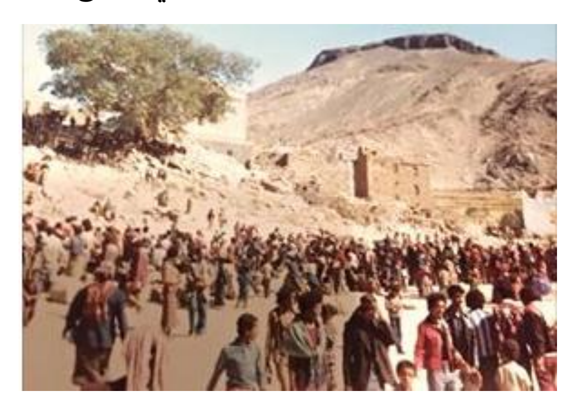
وداعـــاً ولكـــن لنـــا عـــوةٌ

ســـنبحثُ فيهـــا ونستكشـــفُ

زيارة السفير الكويبي ليافع

في بداية عام ١٩٧٨م زار المديرية السفير الكوبي لدى بلادنا وكانت مهمته إعداد اطروحة الدكتوراه، وعند طلوعه كانت لدينا أعمال مرتبطة ببعض الوزراء وتتطلب منا سرعة متابعتها والنزول إلى عدن لهذا الغرض، ولكن جرى ترتيب السكن له، وكلف الأخ قاسم جبران مدير مكتب المأمور للقيام تجاهه بالواجب. وخلال فترة بقائه زار كثيراً من المواقع وعدد من القرى وحضر احتفالات الزواج وشاهد الرقصات النسائية والرجالية المتنوعة بما في ذلك الرقصات المشتركة بين الرجال والنساء والذي يؤديها الرجل مع زوجته أو مع ابنته أو اخته. وكذا صفوف الرزحة أو البال النسائية التي يتبارى فيها الشعراء. كما جلس مع عدد من المسئولين في المديرية وأبدى إعجابه بكل ما شاهده في المنطقة. وعند انتهاء مهمته عملنا له حفل عشاء بحضور المسئولين في المديرية وعدد من الشعراء وكذا الفرقة الفنية وتخلل الحفل تقديم عدد من الفقرات الفنية التي شملت الرقصات والبرع والأغاني التراثية وألقى الشعراء قصائد شعرية، وترك هذا الحفل في نفسه أثرا طيبا.

ومثله مثل كل زوار المنطقة لفتت انتباهه العلاقات الاجتماعية التي تربط أبناء يافع التي لم يرَ مثيلا لها في المناطق الأخرى، بما في ذلك حرية المرأة ومشاركتها الرجل في الأمور الخاصة والعامة وفي العمل بشكل عام، كما أعجب بالفن والتراث الشعبي بكل صنوفه من أغاني ورقصات وحكايات وغير ذلك من اشكال التعبير الجمالي، وأشار إلى أن هذه المنطقة من أجمل المناطق التي شاهدها سواء من حيث فنها المعماري أو فنونها الفلكلورية أو الحرية والعلاقات التي يتمتع بها الرجال والنساء .



بعثة أطباء بلا حدود

في عام ١٩٨٤م زارت المديرية بعثة أطباء بلا حدود وتضم ١٣ طبيباً أجنبياً منهم خمسة رجال وثمان نساء، وكانت مهمتهم فحص وعلاج الأطفال ومعرفة وزنهم وكذا فصيلة الدم. وعند وصول أعضاء البعثة استقبلناهم استقبالاً يليق بهم وكانوا بقيادة الدكتور أمين ناشر، رحمه الله، الذي كانت تربطني به علاقة حميمة وكان من أشهر المتخصصين في طب الأطفال ويحظى باحترام وتقدير المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية.

مكثت البعثة في يافع أكثر من خمسة أسابيع، ورتبنا لهم السكن في دار الضيافة ، وكان مقر عملهم في المركز الصحي بسوق السلام، كما عملنا لهم برنامج نزول إلى المناطق الأخرى البعيدة بالتنسيق مع د.أمين ناشر، للتخفيف من معاناة الناس، ووجدنا منهم تجاوباً طيباً ووافقوا على برنامج النزول وحددوا أن يكون النزول بالتناوب فيما بينهم بمعدل أربعة منهم فيكل نزول، وقد أدوا خدمات جليلة يشكرون عليها وعملوا بتفان واخلاص وبدون كلل في استقصاء كل الحالات التي تصل إليهم وانجاز المهمة التي جاءوا من أجلها.

كما نظمنا لهم برنامجاً ترفيهياً خلال ايام العطل الرسمية أو بعد الدوام، وحسب رغبتهم، لزيارة بعض المنطق الأثرية وبعض الجبال المرتفعة التي تحتوي على آثار قديمة تعود إلى ما قبل الإسلام. وحرصت على مرافقتهم باستمرار وعندما كانوا يمرون في الطريق إلى مواقع الزيارة لفت انتباههم مشاهدتهم للمرأة اليافعية بكثرة مقارنة بالرجال وهي تحرث الأرض أو تسقيها من الآبار أو ترعى الأغنام إلى جانب قيامها بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال، ومقارنة لم يشاهدون الرجال إلا في حالات نادرة. ومن المواقف الطريفة التي أتذكرها إننا أثناء ذهابنا في رحلتنا إلى منطقة المفلحي قال لي أحدهم: لماذا يا أخ يوسف لا يطالب الرجال عندكم بمساواتهم مع المرأة؟.

إن الفترة التي قضاها أعضاء بعثة أطباء بلا حدود كانت بالنسبة لنا مكسباً لما قدموه من خدمات طبية جليلة استفاد منها الكثيرون، كما كانت بالنسبة لهم فرصة جميلة شعروا فيها بمتعة خاصة لزيارتهم للمنطقة والتعرف على طبيعتها وتقاليدها وارتياحهم الكبير لما وجدوه من الحفاوة والاستقبال الرائع سواء من قبلنا في السلطة المحلية أو من قبل المواطنين. وفي أوقات المساء كان الخمسة الأطباء الرجال يشاركوننا جلساتنا ويتناولون أوراق القات، ولا تصدق وأنت تشاهدهم يمضغون القات أنهم من أوربا، بل تعتقد أنهم من (أبو يمن)، وأضيف إليهم طبيبتان ، إحداهما قالت أن أصلها من يافع القعيطي من فخيذة (آل داعر) وأن جدها هاجر إلى السويد، وأبدت رغبتها في

مشاهدة مسقط راس جدها، وتحقيقاً لرغبتها نظمنا لها زيارة إلى منطقة القعيطي وشاهدت بعينيها القرى الثلاث التي يسكنها آل داعر، ومعظم بيوت تلك القرى خالية من السكان بعد أن هاجرها أهلها إما إلى بريطانيا أو أمريكا وغيرها أو إلى محافظة عدن.

ومع قرب انتهاء برنامج الزيارة وحينما وجدنا لدى أعضاء البعثة رغبة جامحة للبقاء لأيام أخرى، طلبنا من الدكتور أمين ناشر أن يمنحهم أيام إضافية فاستجاب لطلبنا مشكوراً وأعاطاهم اسبوعاً إضافيا وخلال هذه الفترة استكملنا النزول إلى بعض المناطق التي لم يزورونها من قبل. وشملت الرحلات التي نظمناها لهم للتعرف على المنطقة الجبال المرتفعة التي تطل على مناطق واسعة من يافع ومحيطها، مثل جبل ثمر والحُقب والعر..الخ. وشاهدوا بقايا الحصون والآثار القديمة في قمم الجبال وفي بطونها وانبهروا وهم يشاهدون منظومة المدرجات الزراعية وقنوات الري التي شقت إليها وكذلك السدود التي تخزن المياه والآبار العميقة التي حفرها الناس بطرق يدوية، ويعود بعضها إلى أزمنة قديمة تعود إلى عهد الحضارة الحِميرية قبل الإسلام.

وحينما كان بعض المواطنين يسألونهم عن انطباعاتهم عن زيارتهم هذه ليافع، كانوا يعبرون عن إعجابهم الشديد ويوضحون أنهم زاروا الكثير من بلدان آسيا وإفريقيا وبعض الدول العربية وكذا بعض مناطق الجمهورية ولكنهم لم يشاهدوا فيها مثلما رأوه في يافع من خصوصية متميزة في فنها المعماري وفي فنونها وتراثها وعاداتها الأصيلة، وابدوا اعجابهم بالعلاقات الاجتماعية وبحرية المرأة ومشاركتها في الحياة العملية، كما شدهم قدرة الإنسان الذي قهر الطبيعة القاسية وطوعها لصالحة من خلال تشييد الحصون والمنازل الحجرية العالية وتشييد المدرجات الزراعية وغير ذلك مما قالوا أن على الناس هنا أن يفاخرون به وأن يحافظوا عليه، وهذه هي ثروتكم التي تتميزون بها وإذا ما وجدت الخدمات والطرق المسفلتة والفنادق إلى جانب هذا الجو المعتدل والنقي فإن هذه المنطقة ستكون من أهم مناطق الجذب السياحية.

وقبل انتهاء زيارة البعثة وفي لقاء جمعني بهم طلبوا أن أشرح لهم عن ما شاهدوه أثناء تجوالهم في المناطق التي زاروها ، وبدرجة اساسية عن الإنسان الذي بدأ يسكن هذه المنطقة الجبلية الصعبة والقاسية وكيف استطاع أن يتغلب على الطبيعة وأن يروضها ويكيفها لصالحه من خلال بناء هذه الدور والقصور وتشييد المدرجات الزراعية والسدود وحفر الآبار، وكذلك ما لمسوه من جهود جبارة للمواطنين في تشييد المدارس وشق الطرقات وبناء المراكز الصحية وغير ذلك مما تم تحقيقه بواسطة المبادرات

الجماهيرية الطوعية التي لم يشاهدوا لها مثيلا في كثير من المناطق التي زاروها على مستوى الجمهورية، ناهيك عن الدول العربية.

وبعد الحاح منهم أجبت على طلبهم موضحاً لهم بأنني لست باحثا ولا مؤرخا وما أشرحه لهم هو حسب الروايات التي يتناقلها الأجداد. وفي البدء أعطيت لهم صورة موجزة عن العمل التعاوني الذي له جذوره العميقة في تاريخ المنطقة منذ القِدَم. وقد فرضته طبيعة المنطقة وبيئتها الجغرافية القاسية حيث كانت معظم الأعمال تتطلب العمل الجماعي، وهذا ما دفع الناس إلى العمل التعاوني كضرورة ملحة لمواجهة قساوة الطبيعة وصعوبات الحياة وانجاز مختلف الأعمال التي لا يستطيع الفرد أن يقوم بها بمفرده في ظل الإمكانيات البسيطة والاعتماد كليا على العمل اليدوي، وبواسطة هذا العمل التعاوني الجماعي شيد هذه القرى التي اختارها في قمم الجبال وبطونها ووجد فيها الأمان، من كل صنوف الخطر سواء جاء من الحيوانات المفترسة أو من غزوات وهجوم الأعداء أو مخاطر السيول الجارفة، حتى تلك القرى في الأودية العميقة (السّيَل) تكون عادة محصنة وفي أماكن مرتفعة في بطون الجبال، وفي القرى حفر الناس السدود التي تخزن المياه لأشهر، واستصحلوا المساحات الصالحة للزراعة في بطون الجبال من خلال تشييد المدرجات الزراعية وشيدوا القنوات التي توصل إليها مياه الأمطار ، وحفروا الآبار العميقة التي ينبهر من يرى عمقها وكيف بُنيت من الداخل بالحجارة المطوية دائرياً للحفاظ عليها من انهيار التربة وكل ذلك بطرق بدائية وبالعمل اليدوي، كما رصوا الطرق الجبلية بالحجارة وهي ما تُعرف بـ(النقيل) حيث كانت هي الطريق الرئيسية التي تمر فيها قوافل الحمير والجمال قبل أن تدخل طرق السيارات، وفي الأودية الزراعية التي تقع في أعماق المنحدرات الجبلية شيدوا حواجز ضخمة لتقي مزارعهم من السيول الجارفة وتُسمى (مرادع السيول)، وكذلك كان الناس يساعدون بعضهم بعضاً في بناء السكن ونقل أخشاب البناء والحجارة وغيرها، وحتى النساء يشاركن في نقل الماء والتعاون في تجهيز الطعام، وبالمثل يكون العمل التعاوني حاضراً عند حفر الآبار الخاصة أو المشتركة أو العامة ، وكذا عند إصلاح ما خربته أو جرفته السيول من الأراضي الزراعية والتي لا يستطيع الإنسان بمفرده القيام بها، وإذا كان الخراب والأضرار كبيرة فقد يتطلب الاستعانة بمشاركة الناس من القرى المجاورة ويردون مثل هذه المساعدة لجيرانهم عند الحاجة.. كل هذه الأعمال كانت تتم في الماضي بدون أجور وتخفف كثيراً من الأعباء على صاحبها وهي تعتبر ثمرة للعمل التعاوني الذي كان شائعاً في عموم مناطق يافع إلى وقت قريب.

وحتى عند الزواج يساعد الناس بعضهم بعضاً بواسطة (الرّفد) الذي يقدم من الأهل والأقرباء وابناء القرية لصاحب الزواج وهذا يعتبر دين عليه يتوجب تقديمه لكل من ساعده عند زواج أحد ابنائه أو أقربائه.. وهذا الرفد يساعد كثيرا في مواجهة تكاليف الزواج، ويسهل على المرء إعادته لاحقا.

ومن الأعراف التي كانت سائدة في المجتمع القبلي وانعدام الدولة، كان الناس يديرون شئونهم وفق أعراف متفق عليها تنظم حياتهم وشئونهم وتحل مشاكلهم في إطار القرى أو مع القرى المجاورة، فمثلا عندما كان الشخص يتعرض لظلم أو اعتداء سواء جاء هذا الاعتداء من داخل قريته أو من قرية أخرى فإن الناس جميعهم يقفون إلى جانبه في رفع الظلم أو رد الحق ، أما إذا هو الظالم والحق عليه فأنهم يلزمونه بالامتثال للحق، وهذا يعكس الترابط الوثيق بين أبناء القرية الواحدة باعتبار أن مصير الفرد من مصير قبيلته وأهله.

وقبل أن أكمل حديثي مع أعضاء بعثة أطباء بلا حدود، قال أحدهم: أخ يوسف نحن كنا نمزح معك عندما قلنا لك لماذا لم تطالبون أنتم الرجال بمساواتكم مع المرأة، لذا نريد منك أن تعطي لنا صورة عن مكانة المرأة في المجتمع اليافعي؟

وأجبت عن هذا السؤال بأن المرأة في يافع تتمتع بحرية لا مثيل لها في الدول المجاورة، وكانت تقوم بدور كبير ومهام متعددة وشاقة ربما تفوق ما يقوم به الرجل، فهي تقوم بمهام ربة البيت، تطهو الطعام وتعتني بتربية الأطفال وكذلك تربية الحيوانات المنزلية كالأبقار والأغنام والدجاج، وهي من تقوم بالعناية بشئون المنزل ونظافته، كما تشارك في زراعة وحراثة الأرض وفي سقي المزروعات وفي جني المحاصيل وهي تجلب الماء للاستهلاك من الآبار وتجلب الحطب للوقود من مسافات بعيدة، وهي من تطحن الحبوب ..الخ.

وكانت أعباء المرأة تزداد حين يكون زوجها في المهجر، ومعروف أن الكثيرين من أبناء يافع ينتشرون في اصقاع الأرض بحثا عن الرزق وكانت المرأة تقوم بدور الرجل عند غيابه وتتحمل المعاناة لغيابه لعدة سنوات كما كان في الماضي قبل أن تتيسر ظروف الاغتراب وكذلك سهولة المواصلات والتواصل كما هو الآن ..

وهذه الصورة الموجزة هي حسب طلبهم وقد رأيت علامات الارتياح لديهم بعد أن كونوا صورة متكاملة عن المجتمع اليافعي ..

زيارة الشاعر العربي الكبير سعدي يوسف إلى يافع

في عام ١٩٨٤ مزار الشاعر العراقي الكبير سعدي يوسف يافع ضمن مجموعة من الأدباء والكتاب اليمنيين خلال احتفالات يافع التقليدية بعيد الأضحى المبارك، وكانت الطريق المؤدية إلى يافع حينها صعبة وغير معبدة ولذلك قال كلمته المشهورة (مكة ولا يافع) وهو يصف ما عاناه من صعوبة الطريق حتى الوصول إلى يافع، مما يعني أن السفر إلى مكة أهون له من السفر إلى يافع.

وعند وصوله إلى دار الضيافة استقبلناه بحفاوة خاصة رغم كثرة الضيوف في تلك الأيام من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية والوزراء وغيرهم. وفي اليوم التالي لوصوله ذهب لمشاهدة الاحتفالات التراثية فشاهد تلك المراجز الرجالية والبرعات اليافعية وصفوف الألعاب النسائية، وكان في غاية الارتياح وأعجب كثيرا بما شاهده. وعند عودتنا إلى دار الضيافة، سألته: هل لا زلت تشعر بالتعب يا أستاذي؟. وفي تقديري أنه كان قد نسي أو تناسى متاعب الطريق الشاقة بدليل قوله لي:" يا أخ يوسف هل يبقى شيء من التعب عندما يشاهد المرء تلك الأشياء الجميلة التي تؤدونها يا ابناء يافع في مهرجاناتكم، لقد انتعش جسمي وروحي وذهبت كل متاعبي".

كانت زيارته قصيرة جداً وكنا نتمنى أن يبقى فترة أطول ليتعرف على معالم يافع ومناطقها الأثرية، لكن وقته لم يسمح بذلك، وقد كانت له جلسات نقاش ممتعة ومفيدة مع بعض القياديين وكذلك المواطنين في المديرية، ولم نتمكن للأسف الشديد من تسجيل كل ما قاله في تلك اللقاءات، لانشغالنا حينها بالاعتناء بالوفود وكثرة الضيوف. ومع ذلك فقد دون انطباعاته في مقالة جميلة كتبها في صحيفة الثورة بعنوان "الطريق إلى يافع" استهلها بقول صديقه (مكة ولا يافع) الذي لخص صعوبة وقساوة الطريق حينها إلى يافع ..كما أبدع رائعته الشعرية بعنوان (وجوه يافع الثلاثة) ..نقتطف منها هذه الأبيات التي يصف فيها مشاهدته لصفوف الألعاب النسائية:

يافع زهرةٌ حجرية
وكوزُ ذُرةٍ من زمرّد
من أي غرابات جئتن بتيجانكن يا ملكات حِمْيَر؟
يا من ترقصنَ حافياتٍ في أبّهة العرش
والشاعر بين الصفين يميل يمنةً ويسرة
مترنحاً من القات والوجوه الصبيغة
ورائحة الآس في الجدائل المستدقة!

زيارة الباحث والمؤرخ الروسي فيتالي ناؤمكين

في عام ١٩٨٤م زار مديرية يافع الباحث والمؤرخ الروس فيتالي ناؤمكين ومكث عدة أيام زار خلالها بعض المناطق وشاهد في قمم الجبال التي زارها آثار البيوت وبقايا السدود التي رُدمت ولم يبق منها إلا القليل، وكان يسأل كيف وجدت هذه السدود في هذه القمم المرتفعة، وكنا نرد عليه حسب أحاديث كبار السن أن الإنسان في هذه المنطقة أول ما سكن قد كان في قمم الجبال للاعتبارات الأمنية، ولذلك شيد السدود لحفظ مياه الأمطار، ثم استصلح الأراضي في بطون الجبال ولكن لا نعرف متى بدأ ذلك. وحسب الروايات فأنها تعود إلى ماقبل الإسلام، وعندما كان يشاهد بعض النقوش ومنها نجمة داوود في البيوت القديمة أو تلك التي تهدمت أجزاء منها كان يسأل عن عمرها، فنرد عليه أننا لا نعرف بالضبط ولكن تقدر بأكثر من خمسمائة عام، وكان معجب غاية الإعجاب لما شاهده من آثار معمارية ونقوش وغيرها.

وأهم ما خرج به من انطباعات كما لمسنا ذلك من أحاديثه الكثيرة أنه أعجب كثيرا بالعلاقات الاجتماعية التي رآها بين الناس وحرية المرأة وأعجب أيضا بقدرة الإنسان الذي استوطن هذه القمم والجبال وشيد فيها الحصون والسدود والمدرجات الزراعية وقنوات الري فقهر الطبيعة بقوته وإرادته الفولاذية وسخرها لصالحه، وليس غريبا أن يرث هذا الجديل عزيمة الآباء والأجداد فيواصل جهوده في بناء وتطوير المنطقة، واستغرب أن معظم المدارس والطرقات ومشاريع الكهرباء قد انجزت من خلال المبادرات الجماهيرية، وأكد على الحفاظ على كل ما تحقق وتطويره.

زيارة الباحث الأمريكي فلاج ميلر

زار الجمهورية في عام ٢٠٠٣م الباحث الأمريكي فلاج ميلر وهو مدرس في جامعة كاليفورنيا ، وكان الهدف من زيارته إعداد رسالة دكتوراه. وقد زار عدد من المحافظات منها حضرموت وسقطرى والمهرة وعدن ولحج وغيرها، إلا أن أغلب مكوثه كان في يافع حيث تنقل بين رُصد ولبعوس، وحتى حينما كان يغادر يافع إلى أي منطقة أخرى يعود إليها مرة أخرى. وكان يتحدث العربية بطلاقة، ويختلط مع الناس في مجالس القات، وأتاح له ذلك االحصول على المعلومات عن المسائل التي يبحث فيها، عن العلاقات الاجتماعية في إطار الأسرة وبين القبائل والعادات والتقاليد وعن دور الشعر والشعراء في المنطقة وتأثير اشرطة الكاسيت في انتشار القصائد والأشعار بين الناس .

التقيت هذا الباحث أكثر من مرة في ديوان الشيخ عبدالله يوسف بن عتيق الذي يحمل الجنسية الأمريكية هو وجميع أفراد أسرته ويسكن في كاليفورنيا ويعرف هذا الباحث بكون سكنهما متقاربان. وفي إحدى جلساتنا طلب مني توضيح التقسمات القبلية ليافع وأسباب التداخلات بين هذا المكتب أو ذاك وبينت له أن يافع تنقسم إلى قسمين ، الأول يافع بني قاصد وتتكون من خمسة مكاتب هي: الكلدي والسعدي واليهري واليزيدي والناخبي. والثاني يافع بني مالك وتتكون من خمسة مكاتب هي: الموسطة والضُبَي والبعسي والمفلحي والحضرمي. أما التداخلات بين حدود هذه المكاتب فقد وضعها الأقدمون قبل مئات السنين وفي اعتقادي أنها وضعت لاعتبارات أمنية.

واستطاع هذا الباحث أن يحصل على بغيته من الأشعار الشعبية للشعراء القدماء المشهورين ممن لم تدون أشعارهم وفقد الكثير منها، وكان معجب بتلك الأشعار وبأشعار الشاعر الكبير شائف الخالدي.. وقد عرفت منه أن ينوي تأليف كتاب عن نتائج أبحاثه في كل المناطق التي زارها وسيخصص ليافع جزء هام في كتابه الذي وعد أنه سيترجم إلى اللغة العربية.

أما عن انطباعاته فقد عبر عن اعجابه بكل ما شاهده في يافع وشدته اخلاقيات أبناء هذه المنطقة وكرمهم وكذا تعاونهم معه. واذكر مما قاله لنا في أحد تلك اللقاءات:"أقول لكم أنني متأسف جداً لجهلكم وعدم معرفتكم بقيمة تراثكم ومكانة منطقتكم وإلا لكان جمعتوا ودونتوا تلك الأشعار لتتفاخر الأجيال القادمة بما خلفه الأقدمون إلى جانب عدم حفاظكم على عاداتكم وتقاليدكم الجميلة التي لا تقدر بثمن، فجميع شعوب العالم تحافظ على عاداتها وتقاليها وتراثها ولا تفرط بها كما تفعلون أنتم".

زيارة المهندسة المعمارية سلمى سمر الدملوجي

زارت الأستاذة العراقية بجامعة لندن والمتخصصة بالعمارة الاسلامية سلمى سمر الدملوجي منطقة يافع ثلاث مرات، وقد زارت قبل ذلك حضرموت وأبدت اعجابها بناطحات السحاب الطينية في وادي حضرموت، وعندما زارت يافع انذهلت وهي تشاهد عماراتها الحجرية الشاهقة وفنونها المعمارية وقد وصفتها بـ "ناطحات السحاب الحجرية الفريدة في العالم" .

تعرفت على الدكتورة المهندسة سلمى في ديوان الأخوين ناصر عبيد وحسن عبيد ناصر حيث مكثت في ضيافة أسرتهما لمدة يومين وزارت خلالها الكثير من المناطق والقرى التي ما زالت تنتصب فيها البيوت القديمة التي يعود عمرها تقريباً إلى خمسمائة سنة أو أقل أو أكثر من ذلك حسبما رواه لها كبار السن، وتتألف غالباً من

أربعة وخمسة وستة أدوار، بسقوفها الحجرية المكونة من حجارة رفيعة تسمى (الصّلا) وهي خصوصية تتميز بها يافع دون غيرها حسب تأكيدها.

كما اطلعت على العديد من القصور الحديثة المبنية بالحجارة وبالنمط المعماري اليافعي المميز، والتي أدخلت عليها تحسينات كثيرة سواء في التقسيم الداخلي أو في الشكل الخارجي مع الحفاظ على إصالتها وهذا ما زاد من روعة وجمال هذه العمارات الحديثة التي تتناغم وتتناسق مع العمارات القديمة. لكنها لم ترتاح لدخول البنايات الاسمنتية التي بدأت تدخل المنطقة.

وقد طلبت عقد لقاء مع المسئولين في المنطقة وبحضور المشايخ والأعيان والبنائين، وخلال هذا اللقاء تحدثت عن اعجابها بما شاهدته من المباني القديمة والحديثة في المنطقة خلال زياراتها الثلاث. وطالبت الجميع أن يحافظوا على البنايات القديمة والاهتمام بترميمها لأنها تعتبر ثروة لا تقدر بثمن ، وأكدت على ضرورة تشكيل جمعية للحفاظ على النمط المعماري اليافعي تكون مهمتها توعية وتنوير الناس بأهمية الحفاظ على المباني القديمة ومنع هدم هذه البنايات بوعي أو بدون وعي، ومحاربة البناء المسلح الذي أخذ يغزو المنطقة ويشوه جمال المعمار التقليدي الأصيل، ولكن للأسف لم تشكل هذه الجمعية حتى الآن رغم المحاولات من قبل البعض لكنها لم تلقى الدعم اللازم، وتظل هذه المهمة قائمة ونتمنى أن تتشكل هذه الجمعية وتقوم بدورها المطلوب للحفاظ على نمط البناء اليافعي المميز وتوعية الناس بمخاطر البناء الاسمنتي الذي سيؤدي إلى القضاء على هويتنا وخصوصيتنا المعمارية الجميلة والفريدة في العالم.

وأوضحت أنها تتحدث من خلال المحاضرات التي تلقيها في الجامعات البريطانية والأمريكية بفخر عن خصوصية ومميزات العمارة الحجرية في يافع وفنونها وزخارفها الجميلة والتي تثير الاستغراب والاندهاش لديهم.. وليست المهندسة المعمارية سلمى سمر الدملوجي الوحيدة التي كررت مطالبتها لأبناء يافع بالحفاظ على تراثهم المعماري وترميم مبانيهم القديمة باعتبارها ثروة للمنطقة، بل طالب بذلك قبلها وبعدها كل الذين زاروا المنطقة سواء من داخل الجمهورية أو من خارجها.. ولكن صدق ما قاله الباحث الأمريكي فلاج ميلر فإننا قوم لا نعرف قيمة تراثنا وهذه هي الحقيقة فقد دمرنا كل شيء.

زيارات الأدباء والصحفيين

تعددت وتكررت زيارات الأدباء والصحفيين إلى مديرية يافع في مناسبات وأوقات مختلفة، وعلى الأخص خلال احتفالات يافع بعيد الأضحى المبارك التي تستمر لعدة أيام، و تبدأ بزيارة (الشّبر) في مكتب الحضرمي، ثم في (الهجر) مكتب لبعوس، ثم في منطقة (بين المحاور) مكتب الموسطة، وأخيراً في قرية (عثارة) مكتب المفلحي. إلى جانب الاحتفالات التي تقام في قريةٍ (اللّم) بالقعيطي وتستمر لثلاثة أيام. وكانت هذه الاحتفالات تستقطب حضوراً واسعا من النساء والرجال من مختلف المناطق وتتميز بالزوامل ورقصات البرع الرجالية وصفوف الألعاب النسائية (ملعبة) التي يتبارز فيها الشعراء بارتجال الأبيات التي ترددها النساء بالتناوب في الصفين المتقابلين.

ولعل أكثر عدد من الأدباء والصحفيين زاروا المديرية مرة واحدة قد كان في موسم احتفالات العيد عام ١٩٨٥م، ومن هؤلاء نذكر:

شوقي شفيق ، عبدالرحمن ابراهيم،محمد عمر بحاح، أبو زيد، علي بن طالب، عمر باوزير، ماجد محمد ، إسماعيل شيباني، أحمد مفتاح، علي عبدالفتاح، وعصام سعيد سالم، وغير هؤلاء ممن لا تحضرني اسماؤهم، وأطلب من الله العلي القدير المغفرة لمن توفاهم، والمعذرة ممن لم اذكرهم وهم على قيد الحياة وأدعو الله أن يحسن خاتمتهم وخاتمتنا أنه سميع مجيب.

غادر أولئك الكتاب والأدباء والصحفيون يافع وهم يحملون انطباعات جميلة وصادقة عن المنطقة وأهلها، وقد نشروا انطباعاتهم ومشاهداتهم في مقالات متفرقة في الصحف المحلية، (الثوري) و(١٤ أكتوبر)، وكتب بعضهم أكثر من مقال أو سلسلة مقالات نُشرت على حلقات، مثل الأديب محمد سعيد جرادةٍ الذي كتب عدة حلقات متتالية وحينها قال له الرئيس علي ناصر محمد ممازحاً: هل حصلت على الجنسية اليافعية؟!. وهذه المقالات تعد ذات قيمة تاريخية كتبها شهود عيان بمصداقية، وقد جُمعت ونُشرت في كتاب بعنوان(مقالات ودراسات عن مديريات يافع وتاريخها) صدر عن دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥م، وقدم له الأخ ناجي عثمان أحمد محافظ محافظة لحج، ويمكن العودة إليه لمن أراد الفائدة أو التعرف أكثر على مضامين تلك المقالات.

وأبرز ما تعرضت له هذه المقالات يتلخص في الاتجاهات التالية:

- وصف الطبيعة الجبلية وقدرة وعظمة الإنسان الذي استوطن هذه القمم الشاهقة والمنحدرات والأودية على تكييفها لصالحه من خلال تشييد هذه البيوت الحجرية العالية والمدرجات الزراعية والسدود والآبار..الخ.

- اندهاشهم مما انجزته الجماهير من مشاريع بواسطة المبادرات الجماهيرية والتبرعات والدعم السخي المقدم من المهاجرين وهو ما أثمر قيام عشرات المدارس وشق الطرق وبناء الوحدات الصحية وغيرها دون انتظار لما تقدمه الدولة، ومما عبروا عنه قولهم أن المواطنين لم يبخلوا بجهودهم في سبيل تغيير وتطوير منطقتهم إلى الأفضل واستبدلوا الحرب بالسلم والكسل بالعمل والجهل بالعلم والمرض بالعلاج وامتلكوا السيارات بدلا من الحمير، ولهم أن يفخروا بما انجزوه.
- كانوا أكثر إعجابا بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين المواطنين ببعضهم وبين النساء والرجال وعندما رأوا تلك الحشود التي تحضر المهرجانات التي تصل أعدادها إلى عدة آلاف من الرجال والنساء والأطفال لم يشاهدون حدوث أية مشكلة رغم وجود السلاح مع الكثير من الرجال، ناهيك عن الكثيرين منهم كانت بينهم مشاكل وفتن وحروب قبلية وهذا دليل على وعي وثقافة هؤلاء الناس وأصالة معدنهم، وكذلك لفت انتباههم التزام الجميع النظام في الجلوس في مواقع محددة لمتابعة الاحتفالات بعيداً عن الفوضى أو التدافع والمشاجرة ، كما أنهم طوال مكوثهم أو خلال لقاءاتهم لمسوا من المواطنين كرم الضيافة والحفاوة وشعروا بروح الأخوة في تعاملهم معهم وكأنهم يعرفونهم من قبل.
- من أكثر ما استأثر بإعجابهم وجذب انتباههم هو ذلك التراث الفني المتنوع والأصيل، بما يزخر به من رقص وغناء، الذي تسنى لهم مشاهدته في مسارح مكشوفة خلال أفراح الأعراس في بعض القرى أو الاحتفالات الكبيرة خلال عيد الأضحى، وهو ما انعكس تأثيره في مقالاتهم التي أبدعوا فيها في وصف ما رأوه من رقصات رجالية ونسائية ومشاركات الشعراء في هذه الفعاليات.
- أجمع الكثيرون منهم على تميز يافع بطبيعتها الجميلة وجوها النقي والمنعش المزدان بالخضرة والجمال خاصة في فصل الصيف، وكذا تميزها بفنها المعماري الفريد حيث تنتصب البيوت المبنية من الحجر إلى أربعة أو خمسة طوابق، فضلا عن تلك المدرجات الزراعية المشيدة في بطون الجبال وكذلك حقول البن في الأودية العميقة، كل هذا يزيد من جمال وروعة يافع ويجعلها من المناطق المهيأة للسياحة.

حيدرة وعلوان ..والتعريف بآثار الحد-يافع

يعتبر مركز الحد من أهم المناطق على مستوى يافع، ليس فقط من حيث موقعه الحدودي مع الجمهورية العربية اليمنية، حيث تقع الكثير من قراه على الحدود من محافظة البيضاء الشمالية، بل ولوجود الكثير من المواقع الأثرية التي تعود إلى الحضارة الحميرية القديمة والأوسانية والقتبانية وغيرها وإلى العصر الإسلامي. وتُسمى المناطق التي توجد فيها الآثار القديمة بـ(الخربة) وتقترن كل خربة بأحد الأسماء مثل خربة ذي ريدان، خربة العنس، خربة هديم ..الخ. وهناك مواقع أثرية أخرى كالخلقة التي تقع في منطقة الداوودي وكذا شرف عوسان وقطنان وفيها من الآثار التي كان المواطنون يجهلون قيمتها التاريخية ولذلك تعرضت للإهمال أو الاستفادة من أحجارها ذات النقوش الحميرية في بناء المنازل لأنها لم تكن تكلفهم جهداً لنحتها من الصخور بل يكتفون بنقلها من تلك الخرائب القديمة، واستمر هذا الاهمال وذلك العبث طوال العهود الماضية، واستغل ذلك بعض سماسرة وتجار الآثار الذي كانوا يأتون من المناطق الشمالية المجاورة للحصول على القطع الأثرية، لأن الحدود كانت مفتوحة لتنقل المواطنين من الشمال إلى الجنوب أو العكس.

وعند نزول الكَاتِبَين الأديبَين محمد صالح حيدرة وعبدالله علوان عام ١٩٨٣م إلى مركز الحد، بغرض التعريف بالآثار المكتشفة في خربة هديم وديم وفي غيرها ، أبلغنا المسئولين هناك لاستقبالهما والعمل على تسهيل مهمتهما، وعند وصولهما إلى بني بكر عاصمة مركز الحد استقبلهم الأخ عبدالله علي قاسم سكرتير منظمة الحزب في الحد والأخ صالح عبدالقادر مدير البلدية في المركز، وتم الجلوس معهما واعطائهما صورة عن المواقع الأثرية، وتم تكليف الأخ صالح عبدالقادر لمرافقتهما أثناء النزول الميداني إلى الخرائب والمواقع الأثرية المتعدد، وقد استغربا ما لحق بها من تدمير وعبث من قبل المواطنين ومن اهمال الدولة التي لم تحرك ساكناً لحماية هذه المواقع والحفاظ عليها من النهب والتدمير والسرقة.

لا شك أن الجهل بقيمة هذه الآثار كان سبباً في العبث الذي تعرضت له. وقد ظلت هذه المواقع مجهولة ومعرضة للإهمال المتعمد حيث لم تشملها عمليات البحث والتنقيب منذ الاستقلال في ظل الحكومات المتعاقبة برغم معرفتها بوجود تلك المواقع لأنها كانت مشغولة بالصراعات السياسية وبدعم الأصدقاء في نيكاراجوا وموزمبيق ولا وقت لديها للاهتمام بمثل هذه المواقع الأثرية ..وبعد انتهاء زيارتهما عبرا عن أسفهما الشديد على ما لحق بهذا الكنز الثمين من إهمال الدولة وعبث العابثين..

الفصل السادس

نهاية المطاف ..في شركة التجارة الداخلية

بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المشؤمة، جرت تنقلات للكثير من الكوادر في إطار الحزب ومؤسسات الدولة، وتم نقل البعض من مواقعهم السابق إلى مواقع جديدة، وكان من نصيبي أن أكون في شركة التجارة الداخلية بمنصب نائب لرئيس مجلس الإدارة ونائب المدير العام لشئون التوزيع، وهذه الوظيفة تعتبر بالنسبة لي مسئولية كبيرة نظراً للدور الهام والكبير الذي تقوم به الشركة ومسئوليتها التموينية على مستوى محافظات الجمهورية، ورغم حجم هذه المسئولية فقد استطعت النهوض بها وإجادتها بصورة جيدة، بفضل من الله سبحانه وتعالى، وبفضل أخي وصديقي العزيز عبدالرحمن السيلاني المدير العام للشركة وكذا إخواني مدراء الأقسام، حيث قيض لي خلال وقت قصير التعرف على مهام مسئوليتي والجلوس مع مدراء الأقسام، كلا على حده، للتعرف على مهام كل قسم وعلى العاملين فيه، ووجدت تجاوباً صادقا من قبل الجميع وإبداء استعدادهم الكامل للتعاون معي والوقوف إلى جانبي لانجاح العمل، وأذكر هؤلاء هنا بكل فخر وتقدير ، وهم:

(١) محمد حسين محمد، مدير قسم المبيعات
(٢) محمد صالح حسين، مدير المخزونات
(٣) عمر حسين محمد، مدير المخازن
(٤) محمد قاسم طالب ، مدير قسم التخليص
(٥) عبدالله علي الشاعر، مدير قسم قطع الغيار والإطارات
(٦) أنور عبدالشكور
(٧) صالح علي، مدير الورش
(٨) محمود عبدالله صالح، مدير قسم العقارات
(٩) علي حسن، مدير المجمعات الاستهلاكية

وسبق لي أن ارتبطت بهؤلاء جميعاً بعلاقات صداقة وعمل منذ أن كنت مديراً عاماً للتعاونية الاستلاكية في يافع لبعوس، ثم وأنا مأموراً للمديرية، وهذه الصداقة كانت الأساس المتين لروح التعاون الأخوي والصادق معي. ولا أنسى وقوف الأخ العزيز

عبدالرحمن السيلاني المدير العام للشركة إلى جانبي وجلوسه المستمر معي لتبسيط المهام التي أقوم بها، وكذا وقوف مدراء الأقسام، كل هذا سهل نجاحي في العمل وإلمامي الكامل في كل تفاصيله ، وخلال فترة قصيرة أصبحت أدير العمل اثناء وجود الأخ المدير العام أو عند غيابه، وهذا لا يعني أنني كنت خالي الوفاض في الجانب التجاري، بل على العكس، فقد كانت لدي مقدمات لا بأس بها، من خلال الدورات التأهيلية داخل الجمهورية وخارجها، ومنها دورة في جمهورية الصين الشعبية ودورة في الكويت الشقيق، إلى جانب ارتباطي في الشركة وفي كل أقسامها لمدة ست سنوات عندما كنت أشغل منصب مدير عام تعاونية لبعوس الاستهلاكية ونتعامل مع الشركة في تلبية طلباتنا من كافة المواد.

كان تعييني في الشركة بداية عام ١٩٨٧م، أي بعد ١٧ عاماً منذ تأسيسها حينما حلت محل مجموعة من الشركات الأجنبية بموجب قانون التأميم رقم ٣٧ لعام ١٩٦٩م، وكانت هذه الشركات متعددة الأنشطة وذات أنظمة مالية وإدارية متباينة، لهذا بدأ عمل الشركة من الصفر، لأنها لم ترث أية قنوات توزيع تساعدها على تنفيذ مهامها خارج العاصمة عدن، لأن عمل تلك الشركات تمركز في عدن منذ بداية تأسيسها.

ومنذ بداية تأسيس شركة التجارة الداخلية ولضمان سير نشاطها ونجاحها المستقبلي اُختيرت لها قيادة مخلصة لديها الخبرات العلمية والعملية لتقود هذه المؤسسة الناشئة وذات الأهمية للاقتصاد الوطني، وكان على رأس تلك القيادة المناضل الوطني الشاب المخلص والمتفاني في عمله الأخ عبدالرحمن السيلاني الذي قاد تلك المؤسسة باقتدار إلى بر الأمان، بتعاون مع كل رفاقه في العمل حتى اصبحت أكبر مؤسسة على مستوى الجمهورية. وكان رئيس مجلس الإدارة ورفاقه في قيادة المؤسسة يدركون أن طموحاتهم لا يمكن أن تتحقق إلا بتعاون جميع العاملين في الشركة، وهذا لن يتم إلا من خلال ربط العلاقات الأخوية الصادقة بين القيادة والقاعدة، فكان النزول المستمر من قبل المدير العام إلى كل الأقسام والجلوس مع العاملين لتفقد أحوالهم ، وهذا الأسلوب جعل العمال يشعرون بأن تطوير هذه المؤسسة ليست مهمة الإدارة وحدها بل مهمة جميع العاملين فيها، وأصبح الشعور السائد لدى كافة العمال أن هذه المؤسسة هي ملك لهم. وخلال فترة قصيرة تمكنت أن تشغل نسبة ٧٠٪ من إجمالي واردات الجمهورية، رغم الصعوبات التي واجهتها في بداية عملها.

هذا النجاح دفع الشركة إلى توسيع نشاطها بالتدريج من خلال فتح فروع لها في المحافظات، وأهمها محافظة حضرموت ذات الكثافة السكانية والمساحة الواسعة، وكذا محافظة شبوة ومحافظة المهرة وجزيرة سقطرى ذات السعة المخزنية لخمسة ألف طن

ثم في مديرياتها المختلفة. وكان هذا الاهتمام بهذه المحافظات منذ البدء نظراً لبعدها عن العاصمة عدن. حتى أن محافظة حضرموت احتلت المرتبة الثانية بعد العاصمة عدن وحظيت باهتمام خاص من قبل المدير العام والإدارة العامة في كافة الجوانب، سواء من حيث بناء المستودعات المتعددة في عاصمة المحافظة المكلا أو في مديرياتها، وكذا بناء مجمع استهلاكي واسع مع عدد من المخازن التابعة له. والشيء المهم أن تموينات المحافظة بكل المواد التي تستوردها الشركة تأتي مباشرة من ميناء المصدر إلى ميناء المكلا حسب خطة الشركة وفي ضوء تعاقدها مع الجهات المصدرة. وفي محافظة أبين، ورغم قربها من العاصمة عدن، إلا أن الشركة فتحت فرعاً لها في زنجبار عاصمة المحافظة مع بناء عدد من المستودعات بحيث يقدم ذلك الفرع الخدمات للتعاونيات الاستهلاكية المتواجدة في مديريات المحافظ والتي تقوم بدورها بتقديم خدماتها للمواطنين مباشرة، وإلى جانب ما يقدمه فرع الشركة في محافظة أبين من خدمات كان يوجد أيضا مخزون احتياطي لأي طارئ.

أما في محافظة لحج حيث توجد التعاونيات الاستهلاكية في كل مديرية فأن الشركة قد اعتمدت اعتماداً كلياً على تلك التعاونيات التي تقدم خدماتها للمواطنين مباشرة، ومن جانبها كانت الشركة تقدم لها التسهيلات المالية حسب حجم ونشاط كل منها عبر البنك الأهلي، وتدفع الشركة فوائد مصرفية للبنك ٨٪ مقابل التسهيلات الممنوحة للتعاونيات، إلى جانب مساهمة الشركة في بناء مستودعات كبيرة سعة خمسة ألف طن للتعاونيات ذات النشاط الواسع من حيث حجم مشترياتها وعلى أن تسدد تلك التعاونيات تكاليف بناء تلك المستودعات على دفعات خلال سنوات محددة في الاتفاقية وهي من ثمان سنوات إلى اثنى عشرة سنة وبدون أية فوائد تُحسب على التعاونيات، وهذا جزء بسيط مما قدمته الشركة من دعم للتعاونيات.

أما الدعم الأساسي والكبير فهو الذي تقدمه الشركة لصالح المواطنين من خلال ما تدفعه من فارق التسعيرة لعدد من المواد الغذائية الأساسية مثل الألبان والزيوت والطماطم والبقوليات حتى لا ترتفع أسعارها وتكون عبئاً على المواطنين، إلى جانب تحمل الشركة لأسعار فارق نقل المواد الغذائية والاستهلاكية إلى كل محافظات الجمهورية وجزيرة سقطرى حتى تكون التسعيرة موحدة وثابتة ومستقرة في كل المحافظات والمديريات، فيشتري المواطن كيس البُر في عدن مثلا بسعر خمسة دينار ومائتان وخمسون فلساً، وبنفس ذلك السعر يشتريه المواطن في سقطرى أو في أقصى المهرة، رغم تكاليف النقل الكبيرة من حيث الشحن والتفريغ وإيجار الباخرة ..الخ.

كما رفدت الشركة ميزانية الدولة بمبالغ كبيرة من الأرباح الصافية، مع أن مهمتها في الأساس ليس الربح وإنما تقديم الخدمات للمواطنين وتوفير المواد بكل أنواعها بأسعار معقولة. وبسبب التطور السريع الذي شهدته المؤسسة وتوسع نشاطها في عموم المحافظات وصل تعاملها إلى مئات الملايين من الدنانير، وكان لهذا التطور انعكاسه الإيجابي في تطوير الحياة المعيشة الجماهير دون استثناء، كما عملت على إرساء قنوات للتوزيع عبر القطاعات الثلاثة ، القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص، لإيصال السلع للمواطنين والحصول عليها بسهولة ويسر ودون أية صعوبات.

ومن حرص الشركة ممثلة بقيادتها على تحسين دخل الشركة وتوفيرٍ أية مبالغ تستطيع توفيرها، وجدت أن ذلك يكمن في استيراد القمح السائب، بدلاً من القمح المجون، ولأن الشركة تستورد كميات كبيرة من القمح التي يتم تعبئتها إما في سيرلانكا أو في سنغفورة، ولذلك أعدت دراسة لمعرفة فارق التسعيرة بين استيراد القمح المجون والقمح السائب وتبين أن الشركة سوف تربح ما لا يقل عن ١٠٪ من أجور التعبئة وأجور النقل، وهي مبالغ غير عادية. وهذا ما دفع قيادة الشركة إلى الشروع ببناء ست صوامع للغلال بسعة ٢٦ ألف طن، وأقيمت تلك الصوامع في منطقة كالتكس وانتهى العمل فيها عام ١٩٨٩م ومباشرة بدأ استيراد القمح السائب.

ونظرا للوفر الذي تحقق من العمل الصعبة الناتج عن فارق السعر الذي كانت تدفعه الشركة سابقا، شجعها على قيام مشروع آخر يتمثل ببناء أربع صوامع بتكلفة عشرون مليون دولار ، وبسعة ٣٠ ألف طن، وتم بناء تلك الصوامع داخل حرم الميناء وبتموين من مجلس القمح الأسترالي كقرض على الشركة. وهذه العملية فتحت الشهية لدى قيادة الشركة فاتجهت للبحث عن مصادر أخرى تحقق من خلالها مكاسب للشركة، فوجدت أن المجال الأنسب لتحقيق طموحها هو العمل على تقليص ما تدفعه الشركة من غرامات لملاك البواخر بسبب تأخير تفريغ البضائع التي تحملها هذه البواخر، والتي تصل سنويا إلى مليون ونصف المليون دولار. ولم تكن الشركة هي السبب في تأخير التفريغ بل تشاركها هيئة الموانئ بسبب تدني خدمات الشحن والتفريغ أو من حيث قلة المستودعات لديها، ومع ذلك فإن شركة التجارة تدفع لوحدها الغرامات لملاك البواخر. وبما أن شركة التجارة الداخلية تعتبر أكبر قطاع تجاري في الجمهورية وتستأثر بنسبة ٧٠٪ من حجم الواردات، فقد فكرت قيادتها بالتخلص من أعباء الغرامات ولذلك بذلت جهود غير عادية لتوسيع وتطوير سعتها المخزنية من خلال بناء عدد من المستودعات الكبيرة في منطقة دار سعد، تستوعب آلاف الأطنان، إلى جانب العمل على توسيع أسطول النقل ليكون قادراً على نقل المواد من البواخر إلى

مستودعات الشركة بشكل سريع. وبالفعل تم شراء عدد من القاطرات، ولا شك أن النجاح في هذا المجال مرتبط أساساً بنشاط دائرتين من دوائر الشركة هما دائرة التخليص ودائرة المخازن، فمهمة دائرة التخليص هو تخليص المواد من البواخر إلى سيارات النقل التي توصلها إلى مستودعات الشركة مباشرة وبشكل سريع، وهذا يتطلب تواجد عمال التخليص باستمرار على مدار ٢٤ ساعة وأن عدد المتواجدين كافيا من أجل التناوب، خاصة عندما تكون البواخر راسية في ميناء عدن .

وبالترابط مع ذلك يتطلب أن يكون عمال المخازن متواجدين على مدى ٢٤ ساعة يوميا وبعدد كافٍ من العمال للتداول بينهم، إلى جانب عمال الشحن والتفريغ الذي تتواجد فرقهم المتناوبة على مدى اليوم كاملاً، ومن أجل نجاح هذه العملية عقد المدير العام اجتماعا مع جميع المسئولين والعاملين في هاتين الدائرتين لمناقشة هذه المسألة وحثهم على تكثيف الجهود والانضباط لتحقيق النجاح المطلوب، ووجد من الجميع الاستعداد الكامل لتنفيذ أعمالهم بكل إخلاص، وبالفعل سارت الأمور إلى الأفضل وتحققت نجاحات متواصلة واصبحت الشركة تتحصل على مبالغ مالية من ملاك البواخر لتفريغها حمولتها قبل الوقت المحدد، بعد أن كانت هي تدفع غرامات التأخير لملاك البواخر. أي أ نها وفرت الغرامات السنوية وقدرها مليون ونصف مليون دولار التي كانت تدفعها لملاك البواخر، بل وأصبحت تتحصل على ما لا يقل عن مليون دولار، وهذا يعني أن قيادة الشركة استطاعت بهذه الإجراءات أن توفر سنوياً اثنين مليون ونصف مليون دولار.

إن هذا النجاح الملحوظ يعود إلى تظافر جهود الجميع وبدرجة أساسية من قبل إدارة التخليص وإدارة المخازن، وتقديرا لهذه الجهود المبذولة لم يبخل عليهم قيادة الشركة في تقديم الحوافز المادية شهريا حسب الوفر المحقق، وفي ضوء الخطة المصادق عليها من قبل الوزارة. ولا بد أن نشير إلى الروح الوطنية التي يتحلى بها العمال جميعا في كل فروع الشركة وإداراتها التي تجسدت من خلال إخلاصهم للعمل وتنفيذ مهامهم وواجباتهم بكل حماس وبدون تأخير، وكانوا يشعرون حقا أن الشركة هي ملك لهم جميعا وهي مصدر رزقهم وهذا هو المرتكز الرئيسي لكل النجاحات التي حققتها الشركة، بحيث أصبح رأسمال الشركة في جميع المحافظات يقدر بالمليارات من الدولارات، إضافة إلى رأسمالها السائل والمتحرك الذي يقدر بمئات الملايين من الدنانير.

دور شركة التجارة بعد قيام الوحدة

استبشرت الجماهير بقيام الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠، ولكن اتضح أن عصابة نظام صنعاء لم يكن هدفها وحدة متكافئة وعادلة، بل كانوا يعدّون العدة للاستيلاء على الجنوب وضمه وإلحاقه بالشمال، وهذا ما كشفت عنه حرب ١٩٩٤م التي جرى فيها اجتياح واحتلال الجنوب، فقضوا بذلك على الوحدة السلمية..

ولأن موضوعنا هو شركة التجارة الداخلية، فعند قيام الوحدة كان لديها مخزونات من كافة المواد التي تستوردها تكفي ما تحتاجه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لأكثر من ثمانية أشهر، خلافا لما هو في خطة التموين للعام اللاحق والمتفق عليها مع الجهات المصدرة. وبعد الوحدة بأشهر قليلة برزت أزمة حادة في المواد الغذائية والاستهلاكية في محافظة تعز ، أكبر المحافظات بعدد السكان، تليها محافظة إب، وهذه الأزمة في هاتين المحافظتين أربكت القيادة السياسية ولم يكن أمامها سوى أن تطلب من شركة التجارة الداخلية العمل على حل تلك الأزمة الحادة التي كانت ستؤدي إلى إشكالات واضطرابات. لذلك وحسب الإمكانيات لبت الشركة الطلبات وعملت على تموين المحافظتين نظراً لوجود المخزون الاحتياطي لدى الشركة حتى تم الاستقرار.

وقد حرصت الشركة ضمن سياستها العامة أن يكون لديها مخزون احتياطي لا يقل عن ما تحتاجه المحافظات لمدة ثمانية أشهر أو أكثر تحسباً لأي طارئ . وعندما بدأت بوادر الأزمة بين القيادتين الشمالية والجنوبية وضعت الشركة في خطتها زيادة بنسبة ٢٥٪ عما كان في الخطة السابقة، رغم الاحتياطي الموجود الذي اعتادت عليه الشركة الذي يكفي لثمانية أشهر، وتم التعاقد مع الجهات المصدرة التي تتعامل معها الشركة . وعندما شنت عصابة صنعاء الحرب على الجنوب صيف ٩٤م طلبت قيادة الشركة من الشركات المصدرة الاستمرار في شحن المواد الغذائية والاستهلاكية وكافة المواد الأخرى المتعاقد عليها، وفيما كانت تلك البواخر في طريقها إلى عدن ونظراً لاشتداد الحرب لم يكن بمقدور تلك البواخر الوصول إلى ميناء عدن فعملت على إنزال وتفريغ حمولتها في موانئ البلدان المجاورة كترانزيت منها جيبوتي والإمارات العربية المتحدة، على أساس إعادة شحنها بعد انتهاء الحرب، ولكن الحرب انتهت باجتياح واحتلال العاصمة عدن، فشكلت قوات الاحتلال قيادة جديدة بدلاً من القيادة السابقة، وبدرجة خاصة بدلاً عن رئيس مجلس الإدارة المدير العام عبدالرحمن السيلاني، ثم بعد فترة الحقت الآخرين ضمن المتقاعدين إجبارياً.

مصير الشركة بعد احتلال الجنوب صيف٩٤م

بعد احتلال الجنوب عمق الاحتلال والقضاء على حلم الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة، تحول الجنوب إلى مسرح للنهب والفيد والقضاء على هوية الشعب الجنوبي وتدمير مؤسساته التي بناها على مدى عقود من الزمن. ومن تلك المؤسسات الوطنية التي نالها النهب والتدمير شركة التجارة الداخلية التي لحلت بها أكبر كارثة وأصابت عمالها في رزقهم وشعروا بالحسرة والألم وهم يشاهدون صبيحة يوم ١٩٩٤/٧/٩م أن الإدارة العامة تنهب مع ما حولها من مستودعات وكذا الورشة المركزية من قبل جحافل الاحتلال، ولم يكتفوا بذلك بل احرقوا مبنى الإدارة الذي كلف بناءه سبعة مليون دولار، وكذا مبنى الورشة المركزية بما فيه من معدات حديثة تقدر بستة مليون دولار.. كل هذا النهب والتدمير جرى أمام أعين عمال الشركة لأنهم كانوا متواجدين حينها لمواصلة عملهم، وحينما شاهدوا هذا التخريب والنهب فقد بعضهم وعيه لساعات، لأنهم لم يتوقعوا أن تحل هذه الكارثة المؤلمة.

طال نهب الغزاة الهمجيين كل ما وقع بين أيديهم من ممتلكات ومحتويات الشركة ومستودعاتها، من مواد غذائية واستهلاكية وقطع الغيار وإطارات السيارات وسيارات النقل بمختلف صنوفها والسيارات الصغيرة والأدوات المكتبية، ولم تتوقف أعمال السلب والنهب عند هذا الحد بل تعداه إلى أن يستولوا على مباني الإدارة والمخازن والمستودعات بعد نهب محتوياتها كاملا وتحويلها إلى سكن لهم، بعد تقطيعها وتوزيعها فيما بينهم وكأنها ملكاً مباحاً لهم. وهو الأمر الذي ينطبق على كل مؤسسات الدولة والقطاع العام ولم يسلم من النهب حتى القطاع الخاص وبيوت المواطنين وأملاكهم.. لقد نهبوا ودمروا خلال أيام من غزوتهم الهمجية كل ما بناه الشعب في الجنوب على مدى أكثر من عقدين منذ الاستقلال ، واستمر الجنوب مباحاً لهم وبمشاركة بعض التجار ، وهذا ما حدث بالفعل، على سبيل المثال، أمام أعين عمال شركة التجارة الذين أفنوا زهرة شبابهم وأجمل سنوات حياتهم في بناء هذه المؤسسة الاقتصادية الوطنية العملاقة، مما أدى ببعض العمال إلى الإصابة بحالة نفسية أو بمرض القلب أو السكر وغيرها من الأمراض.

وعندما عُين الأخ عبدالرحمن بافضل وزيراً للتجارة والتموين اجتمع بقيادة الشركة وموظفيها بحضور وكيل الوزارة والأخ محمود السلامي المكلف كبديل للأخ عبدالرحمن السيلاني، فاستغربنا أن يتم تكليف بديلاً للسيلاني في الوقت الذي كان

في مهمة للشركة هي متابعة إعادة شحن المواد التي تم تفريغها ترانزيت في جيبوتي وفي الإمارات لإيصالها إلى ميناء عدن، وطرحنا ذلك على الوزير، لكنه لم يعير ذلك أي اهتمام، وعندما علم السيلاني أنهم استبدلوه وكان معه هناك بقية الأخوة القياديين ممن نزحوا بعد الحرب فطلبوا منه أن يبيع تلك المواد التي تقدر قيمتها بعشرين مليون دولار، فرفض ذلك رغم الحاحهم عليه ومحاولة اقناعه، ورد عليهم بقوله:" أنني أفنيت زهرة شبابي في بناء هذه المؤسسة العملاقة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ، وما زلت مسئولاً عنها ولن أسهم في نهبها أو تدميرها".. وهذا يدل على نزاهته. ومع ذلك فقد كان مصير السيلاني وكل الكوادر الجنوبية المخلصة هو الإهمال، وبدلاً من تكريمهم أو استمرارهم في أعمالهم ومؤسساتهم التي صنعوا نجاحاتها تم التخلص منهم والحاقهم ضمن الكوادر الجنوبية التي أطلق عليها (خليّك بالبيت) وهذا هو الوسام الذي حصلوا عليه من قبل سلطة الاحتلال.

ونعود الآن إلى ما خرج به ذلك الاجتماع مع الوزير بافضل فبعد أن أعطيت له صورة كاملة عن ما أصاب الشركة من سلب ونهب ودمار وتخريب ما زال مستمرا من قبل المؤسسة العسكرية وبعض التجار، وبعد أن تكونت لديه رؤية متكاملة كانت خطوته الأولى هو إيجاد مقر لقيادة الشركة وأقسامها من أجل ممارسة مهامها، وحدد طابقين في الإدارة العامة لمبنى المؤسسة العامة لمواد البناء وزعت على الأقسام، ولاحظت أن المدير العام الجديد لم يكن له مكتباً من بينها، فاستغربت ذلك وسألته: لماذا لم تأخذ أنت مكتب لك؟. فكان رده أن عمله سيكون خارج الإدارة لمتابعة قضايا الشركة مع الجهات المعنية حتى نتحصل على مبنى للإدارة. وقال لي:" أنت يا أخ يوسف قدك نائب واعتبر نفسك المدير وبا أعطي لك صلاحية كاملة". بعد ذلك كلفني الأخ الوزير والأخ وكيل الوزارة والأخ المدير العام المكلف في إدارة الشركة بأن أقوم في وضع خطة لجميع أقسام الشركة لتطبيع عملها وإعادته إلى ما كان عليه بصفتي نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب المدير العام لشئون التوزيع، وأعطيت لي صلاحية كاملة لما يخدم تحقيق هذه المهمة الكبرى والمعقدة.

بعد ذلك عقد الأخ الوزير لقاءاً مع الأخ محافظ عدن والأخ مدير عام أمن محافظة عدن بحضور الأخ وكيل الوزارة والأخ السلامي المدير العام وبحضوري معهم. وطلب الأخ الوزير من الحضور الوقوف إلى جانب قيادة الشركة ممثلة في الأخ يوسف عبدالله سعد نائب المدير العام للشركة من أجل إعادة كل ما نُهب من ممتلكات الشركة بما في توقيف المؤسسة العسكرية التي ما زالت تنهب المواد الغذائية والاستهلاكية التابعة للشركة وكذلك اخراج الذين احتلوا المستودعات وحولوها إلى مساكن لهم، وأبدى

الجميع استعدادهم للوقوف إلى جانب قيادة الشركة. وبعد أن تحملت هذه المسئولية الجسيمة والمعقدة اعتمدت على زملائي الأعزاء مدراء الأقسام لثقتي المطلقة في قدراتهم على حل وتجاوز الصعوبات وتحقيق النجاحات المطلوبة، وبدأنا عملنا في تشكيل اللجنة العليا المكونة من مدراء الأقسام كلجنة إشرافية، وعلى أن يقوم كل مدير قسم بتشكيل فريق عمل برئاسته لتنفيذ المهمات المكلف بها كل قسم وحددنا أن تجتمع اللجنة العليا مساء كل يوم لمناقشة ما حققته الأقسام وماهي الصعوبات التي تواجهها للعمل على مساعدتها ومخاطبة الجهات المسئولة لحلها.

بذل جميع الإخوان في فرق العمل في كل الأقسام جهوداً كبيرة، وعلى رأس تلك الفرق اللجنة العليا التي بذلت جهوداً مضنية وكان لها النصيب الأكبر فيما تحقق من نجاح لا باس به، رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها، لأن دور الشركة كان غائباً للأسف أو غير حاسم عندما نطلب مساعدته لنا.

حددنا ساعات العمل لكل الفرق من الثامنة صباحاً وحتى العاشرة مساءً ، باستثناء قسم المبيعات الذي يستمر عمله حتى الثانية عشرة ليلاً، وهذا القسم تحمل أعباء كبيرة لأنه يتعامل مع جميع التعاونيات الاستهلاكية في المحافظات ومع فروع الشركة ومؤسسات القطاع العام وكذا تجار القطاع الخاص في محافظة عدن وعددهم الف ومائتين تاجر يتعاملون مع القسم في محتاجاتهم من المواد الاستهلاكية.

كل هذه الجهات والمؤسسات والتجار الذين ذكرناهم يحملون فواتير بيع من الشركة، جزء منها تم سحبه والجزء الآخر لم يسحب ، ولذلك يتطلب التسوية فيما سُحب وما لم يُسحب، على أن تُعطى لهم جميعاً فواتير جديدة فيما تبقى لهم من مواد، لأن جميع سجلات الشركة إما أُحرقت أو نهبت من قبل البعض، وخلال فترة وجيزة تم انجاز ٨٠٪ من المهمة التي كُلفت بها اللجنة العليا واللجان الخاصة بالأقسام، وبدأ نشاط الشركة يعود تدريجياً من الصفر حتى وصل إلى ما كان عليه قبل الحرب، وكان الأخ الوزير مرتاحاً كل الارتياح لما انجزناه، وتقديراً منه لعمل اللجنة صرف لكل عضو مبلغ عشرة ألف ريال مكافأة لهم، وخمسة عشر ألف لكل من الأخ صالح النقيب ولنائب المدير العام، رئيس اللجنة.

في هذا الجانب أريد أن اذكر أنني في كل الأحداث التي عصفت من قبل بالحزب والدولة في الجنوب وراح فيها الكثير من الضحايا كُنت أصنف من قبل سكرتارية منظمة الحزب في مديرية يافع ضمن الفريق المهزوم، وحتى عندما اغتالوا المناضل محمد صالح مطيع، وضعوني ضمن المقربين له وأرادوا اعتقالي لهذا السبب، صحيح

أنه كانت لي قرابة مع مطيع من حيث إننا ابن منطقة واحدة وقبيلة واحدة هي (القعيطي) وهو متزوج من ابنة عمي، لكن لم تكن علاقتي النضالية فيه أكثر من علاقتي بأبى المناضلين سالم ربيع علي أو جاعم صالح أو علي عنتر أو علي شائع أو صالح مصلح وغيرهم. لكنني تألمت كثيراً لإعدام هذه الشخصية الوطنية الذي كان من أبطال حرب التحرير ورجل دولة أخلص لوطنه وشعبه ولا يمكن أن ننساه ما حيينا، وينبغي إنصافه بكتابة سيرة حياته ونضاله. كما تظل قضية إعدامه لغزاً ينبغي الكشف عنه للحقيقة وللتاريخ.

أعود الآن إلى موضوع الإكرامية أو المكافأة التي صرفها الأخ الوزير بافضل، وقبل ذلك الصلاحيات الكاملة التي أعطيت لي عند تكليفي بإعادة تطبيع عمل الشركة، وأقول أن ذلك جعلني استبشر خيراً في أن أكون في هذه المرة مع الفريق المنتصر، رغم أنني في قرارة نفسي لا أريد ذلك، لاعتبارات سياسية، وربما أن قدري أن أكون مع الفريق المهزوم حتى لا أخرج من هذه الخانة التي أُصنف فيها منذ أحداث المناضل الرئيس قحطان الشعبي وما تلاها من أحداث سالمين وحتى أحداث ١٣ يناير المشؤمة.

لقد استطعنا أن نحقق نجاحات لم نتوقعها، سواء في إخراج المقتحمين للإدارات والمستودعات أو في إعادة الكثير من السيارات المنهوبة وغيرها، وإعادة الأعمال في الأقسام إلى ما كان عليه، وهو ما حظي بتقدير الجميع، وبشكل خاص من قبل الأخ محمود السلامي الذي كان يأتي ويقدر جهودي، وكان يقول لي: أنا واثق فيما تقوم به يا أخ يوسف وصداقتنا كافية ..سر وأنا معك. وأعترف أن ما تحقق ليس بجهودي لوحدها بل أيضا بجهود كل زملائي في أقسام الشركة الذين هم أكثر دراية وفهم لكل الأمور.

عموماً ما أريد أن أخلص إليه أن الأخ السلامي بدأ فجأة يكشر عن أنيابه ضدي، دون سبب معروف، وقد يكون ذلك دون رضاه وحسب التعليمات المعطاة له مركزيا، ولكن مهما يكن مصدر تلك التعليمات فالإنسان الذي لديه أخلاق ووفاء لا يمكن أن يتصرف بمثل ما تصرف به ضدي، رغم صداقتنا غير العادية التي كانت تربطنا ببعض. وهذا ربما ذكرني بأنني في خانة المهزوم التي عدت إليها من جديد، لاعتبارات سياسية وليس إدارية ، وكان عليّ وأنا الآن في هذه الخانة أن استلم فاتورة بعد أخرى، كما يلي:

١ -أعطى المدير العام أمراً بعدم صرف المبلغ الذي حدده الوزير وهو خمسة عشر ألف ريال، فيما تم الصرف للآخرين بدون استثناء.

٢ -أعطى أمر بخروجي من مكتبي على أن يبحث لي عن مكتب آخر، وهو ما تم رفضه من قبلي.

٣ -أعطى أمر بتوقيف علاوة المواصلات المقررة لي رسمياً

٤ -أمر بتوقيف صرف مكافأة الوسام التي كانت تُصرف شهريا كحق مكتسب.

٥ -أعطى أمراً لمدير الخدمات أن يتم شراء ما تبقى من سنوات خدمتي وإجباري على التقاعد براتب قدره عشرة ألف ريال فقط.

٦ -أصدر وكيل وزارة التجارة والتموين قراراً إدارياً بتعيين الأخ علي أحمد سالم، أحد عمالٍ إدارة المخازن ليحل محلي دون أن يرتب لي عملاً آخر، ومثل هذا القرار لا يحق قانوناً للوكيل إصداره كون تعييني من قبل مجلس الوزراء .. وإلى هنا تنتهي حكايتي مع الصديق العزيز محمود السلامي.

بعد ذلك تأتي مهمات صديقي الثاني ليستكمل ما تبقى من التعليمات الصادرة مركزيا، هو الأخ حسين ناصر عمير الذي عُين رئيساً لمجلس الإدارة للشركة.. هذا الصديق بدأت معرفتي به قبل الاستقلال وتعمقت علاقتنا أكثر وأكثر بعد الاستقلال، عندما عُين مديراً عاماً للتعاونيات الاستهلاكية في وزارة الزراعة، وحينها كنت أنا مديراً عاماً للتعاونية الاستهلاكية في المديرية الغربية (يافع)، وعندما تحول الأخ حسين ناصر عمير إلى مدير عام لمؤسسة اللحوم تحولت أنا أيضا إلى مأمور للمديرية الغربية (يافع)، وظلت علاقاتنا وطيدة ومتواصلة حتى مع بعض أفراد اسرته الكريمة، وعندما عُين الأخ حسن رئيساً لمجلس إدارة شركة التجارة الداخلية بعد حرب ٩٤م وتم نزوله من صنعاء إلى عدن لاستلام عمله اتصل بي وطلب مني أن أقابله في منزله الواقع في حي الرشيد بخور مكسر، وفعلا ذهبت إليه وفي بداية اللقاء أبدى أسفه الشديد تجاه المعاملة التي عاملني بها الإخوان سواء وكيل الوزارة أو مدير الشركة وقال أنه لو كان حاضراً لما سمح بمثل هذه التصرفات وأبدى استعداده لأي شيء أطلبه منه. من جانبي شكرته على مشاعره وتعاطفه معي وأكدت له أن موقفه هذا يعزز الصداقة الحقيقة التي بيننا والتي أعتز بها، وقلت له أن الأمور منهية وأنا الآن في إجازة إجبارية وتتخذ الإجراءات لتقاعدي الإجباري ولا أريد منك أن تعمل شيئاً يخلق بينك وبين هؤلاء مشاكل أكون أنا سبباً فيها، وشكرته مرة ثانية وابديت له استعدادي لأي خدمة أو عمل من جانبي.

وبعد اسبوعين من استلام عمله ، أعتقد أنها جاءته أوامر مركزية لاستكمال ما تبقى من إجراءات ضدي، ولا أدري كيف نسي أو تناسى صداقتنا وعلاقتنا القوية، وآخرها حديثه معي في منزله قبل أسبوعين، وللأسف بدأ هو الآخر في اتخاذ الإجراءات ضدي على النحو التالي:

١ -أعطى أوامره لإدارة العقارات في تسوير القطعة الوحيدة التي أملكها ولا أملك غيرها، بحجة أنها قريبة من المجمع الاستهلاكي في خور مكسر التابع لشركة التجارة الداخلية، بينما كان هناك سور كامل حول المجمع الاستهلاكي والمستودعات التابعة له حسب الوثائق، ولا تدخل في إطاره هذه البقعة المصروفة لي، بل تقع خارجه، وقد صرفت لي رسميا وعملت لها قاعدة.

٢ -أعطى أمر بسحب السيارة التي تملكتها حسب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ديسمبر ٩٣م والذي بموجبه تم تمليك جميع الكوادر في الشركة وفي المؤسسات الأخرى، وعندما رفضت تسليم السيارة كونها ملك من أملاكي بعد أن دفعت القيمة المحددة للشركة ولم يبقَ سوى تحويل الملكية، لذلك لجأ لاستدعاء الشرطة لحجز السيارة أو القبض عليّ حتى أُرغم على تسليمها ، ولكن الشرطة عندما رأوا وثائقي لم يستطيعوا حجزي ولا حجز السيارة، ولكثرة المضايقة أقدمت على بيعها بقيمة أقل من قيمتها.

٣ -أعطى أمراً بتوقيف راتبي اعتباراً من ١ مايو ١٩٩٥م وإحالة ملفي إلى الخدمة المدنية لاستكمال اجراءات تقاعدي الإجباري، دون أن يقيموا درجتي. ورغم إحضاري أمراً من الوزير وكذا من المحافظ بتسليمهم راتبي إلا أنهم رفضوا تلك الأوامر. ولأنني معتمد على راتبي أنا وأسرتي وعدم وجود أي مصدر آخر فقد اضطررت لمقابلة مدير الخدمة المدنية ورجوته أن يصرف لي راتبي التقاعدي، وكان متردداً في البداية بحجة أن الشركة طلبت منه تجميد الملف، وبحكم علاقتي به وبكون اجراءات التقاعد قد تمت وافق على صرف مرتبي التقاعدي ابتداءً من شهر يناير ١٩٩٦م وبراتب شهري قدره عشرة ألف ريال فقط، رغم أن درجتي الوظيفية هي (ق٢)، وظل هذا الراتب على نفس الحال لسنوات..

وهكذا تم التعامل مع الكوادر الجنوبية ممن أفنوا حياتهم في خدمة الوطن، ومع اقتناعي بما فعله المحتلون القادمون من صنعاء، إلا أن ما يؤسف له هو ذلك التعامل من قبل رفاق واصدقاء وزملاء أعزاء تنكروا لكل قيم الصداقة والزمالة التي جمعتنا في مسيرة العمل الوطني وبناء مؤسسات الدولة واصبحوا أدوات مع رموز الاحتلال في تنفيذ سياستهم ضد إخوتهم وأبناء وطنهم.

وأذكر إنني عندما سافرت للعلاج إلى الأردن سألني سائق التاكسي عن طبيعة عملي فقلت له إنني متقاعد، فكرر السؤال عن عملي قبل التقاعد، فقلت له نائب مدير عام لشركة التجارة.. ولم أقل له أنني كنت استلم ما يساوي ٦٠٠ دولاراً، فيما تقلص راتبي بعد التقاعد بسبب هذه الحرب المشؤمة إلى عشرة ألف ريال، أي ما يساوي حينها

٥٠ دولاراً فقط، لم أقل له ذلك ليس خجلاً ولكن خوف أن يُصاب بصدمة فيؤدي بنا إلى حادثة سير لا سمح الله..

وهنا أتساءل أين نحن من الدول التي تعطي للمتقاعدين حقوقهم كاملة غير منقوصة ويحظون بكل تقدير واحترام ويقيمون رواتبهم بحيث تشملهم اية زيادة مثلهم مثل بقية العاملين حتى يضمنوا لهم حياة مستقرة ومستوى معيشي طيب بعد خدماتهم الطويلة، فضلا عما يقدمونه لهم من تسهيلات أخرى.

أهمية تدوين تاريخ شركة التجارة الداخلية

إذا كنت قد تناولت شذرات بسيطة من تاريخ شركة التجارة الوطنية، فإن قناعتي المسبقة بأنني غير قادر على أن أوفي بحق هذه الشركة العملاقة، وهذه المهمة لا بد أن ينهض بها من هو أقدر مني لتدوين تاريخها المشرق ودورها الهام الذي قامت به منذ تأسيسها في انعاش عجلة اقتصادنا الوطني . وكان تناولي لهذا الجزء البسيط من نشاطها بسبب ارتباطي العملي فيها لفترة تسع سنوات شغلت فيها منصب نائب مدير الإدارة ونائب المدير العام لشئون التوزيع، إلى جانب صلتي وارتباطي بها منذ عام ١٩٧٢م وحتى انتقالي للعمل إليها. ولكن مهما حاولت الحديث عنها فلن أستطيع الإلمام بكل تفاصيل وجوانب تاريخها المشرق والمشرف باعتبارها من أهم الشركات الوطنية الناجحة وكانت تستأثر بنسبة ٧٠٪ من إجمالي واردات الدولة. وفي تقديري أن مهمة كتابة وتوثيق تاريخ هذه المؤسسة ينبغي أن يقوم بها المؤسسون الذين وضعوا لبناتها منذ نشؤها وعاصروها خلال سنوات عهدها الذهبي ونجاحاتها الباهرة التي وصل خيرها وخدماتها الجليلة إلى كل محافظات الجمهورية بمديرياتها ومراكزها وقراها، قبل أن تتعرض للنهب والتدمير عقب حرب اجتياح واحتلال الجنوب صيف ٩٤م.

إن الدافع الأساسي لسرد هذه اللمحة التاريخية الموجزة هو ما تعرض له تاريخ هذه الشركة من إهمال ونسيان، لعل هذا يحفز ويدفع المعنيين من المؤسسين، وعلى رأسهم الأخ عبدالرحمن السيلاني[1] وكل زملائه في قيادة الشركة ممن تركوا بصماتهم الواضحة في مسيرة نجاح الشركة لأن يبادروا بتدوين مذكراتهم وتوثيق تاريخ ومسيرة ونشاط هذه المؤسسة الوطنية الهامة بكل تفاصيلها وجوانبها، باعتباره جزءاً من التاريخ الوطني العام، حتى لا تصبح تلك الصفحات المشرفة في دائرة النسيان.

---

[1] - توفي عبدالرحمن السيلاني، الشخصية الاقتصادية المعروفة، يوم الأربعاء الموافق ٢٩يونيو٢٠١٦م في العاصمة المصرية القاهرة بعد معاناة مع المرض، قبل أن يصدر كتابنا هذا، تغمده الله بواسع رحمته.

وفي تصوري أن تجربة هذه الشركة فريدة ولا نظير لها في بقية الدول العربية، حيث قدمت خدمات جليلة لا يمكن تصورها أو حصرها في خدمة المواطنين وفي رفد خزينة الدولة بمبالغ كبيرة. وحينما نقول أنها تجربة فريدة نبين ذلك بإيجاز فيما يلي:

١ -هذه الشركة نشأت بعد الاستقلال الوطني وبدأت من الصفر، واستطاعت أن تطور بنيتها الداخلية من خلال بناء المستودعات الكبيرة والمجمعات الاستهلاكية والإدارات وامتلاك أساطيل النقل البري وبناء صوامع الغلال في عدن، والأهم من ذلك إعداد الكوادر المتخصصة والمحنكة وجميعهم من بين عمال وموظفي الشركة على مستوى المحافظات والمديريات.

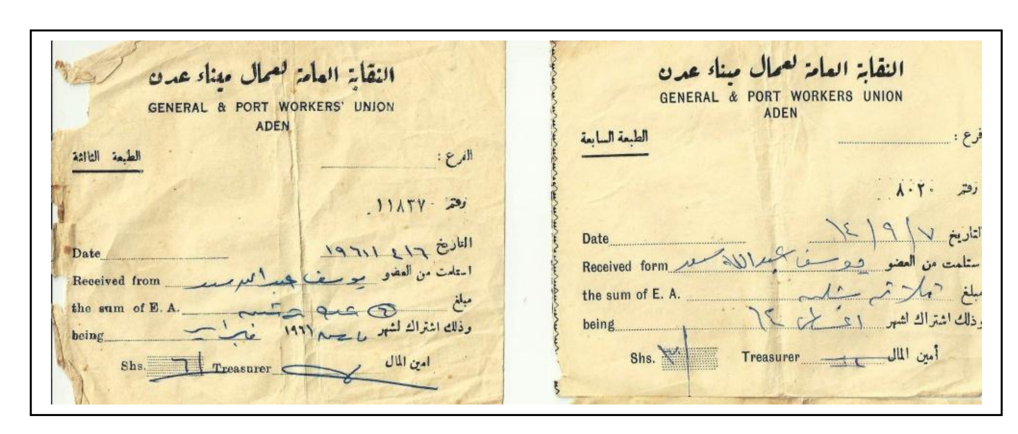
٢ -استطاعت أن تقدم الخدمات للمواطنين في كل محافظات الجمهورية ومديرياتها وقراها من خلال الخدمات المباشرة أو من خلال تقديمها التسهيلات للقطاع التعاوني والقطاع الخاص بهدف إيصالها إلى المواطنين نيابة عن الشركة.

٣ -عملت الشركة على توحيد التسعيرة لكافة المواد التي تستوردها، بحيث أصبحت الأسعار واحدة في المدينة أو الريف، وحتى في أقصى المهرة أو جزيرة سقطرة، وكانت الشركة تتحمل فارق تسعيرة النقل حتى تصل المواد بنفس السعر الموحد للمواطن في أرجاء البلاد.

٤ -دعم المواد الغذائية الرئيسة في حياة المواطنين، مثل: الألبان، الزيوت، الطماطم، البقوليات، الخميرة..الخ، حيث توصل الشركة هذه المواد بأسعار مدعومة تصل في بعض الأحيان نسبة الدعم إلى ٧٠٪، حسبمستوى الأسعار وتكاليف النقل التي تتحملها الشركة حتى تصل هذه المواد الضرورية بسعر رخيص ومدعوم للمواطن ويكون بمقدوره شرائها.

وختاماً...بقي القول أن تاريخ هذه الشركة حافل بالإنجازات الكبيرة، كما أن تجربتها فريده وناجحة ولا مثيل لها في البلدان الأخرى، كما أعرف، وفي تقديري الشخصي أنه من الأهمية بمكان تدوين وتسجيل وكتابة تاريخها حتى لا يكون مصيره النسيان، فقد يُستفاد من تجربتها، وكذا تتعرف الأجيال على الصفحات المشرقة لهذه الشرقة كجزء من تاريخنا الوطني المعاصر، ولذلك أهيب بالأخوة المعنيين من المؤسسين ممن كان لهم شرف إرساء هذا الصرح الاقتصادي الوطني العملاق وتركوا بصمات لا تُنسى في هذا البنيان الشامخ، الذي جاء الغزاة الهمجيون ، أعداء التطور فقضوا عليه بعد ما اسموه انتصارهم العظيم في ١٩٩٤/٧/٧م.

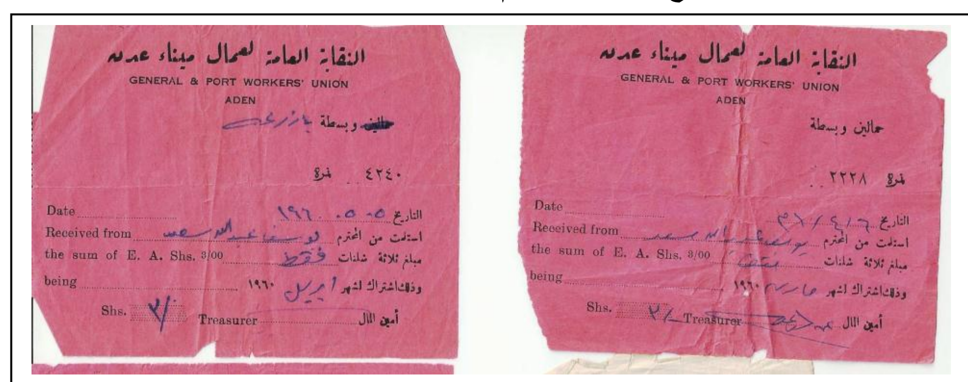




النقابة العامة لعمال ميناء عدن
GENERAL & PORT WORKERS UNION
ADEN
الطبعة السابعة
فرع :
دفتر ٨٠٢٠
Date التاريخ
Received form استلمت من العضو يوسف عبدالله سعد
the sum of E. A. مبلغ ثلاث شلنات
being وذلك اشتراك الشهر
Shs. ٣/- Treasurer أمين المال

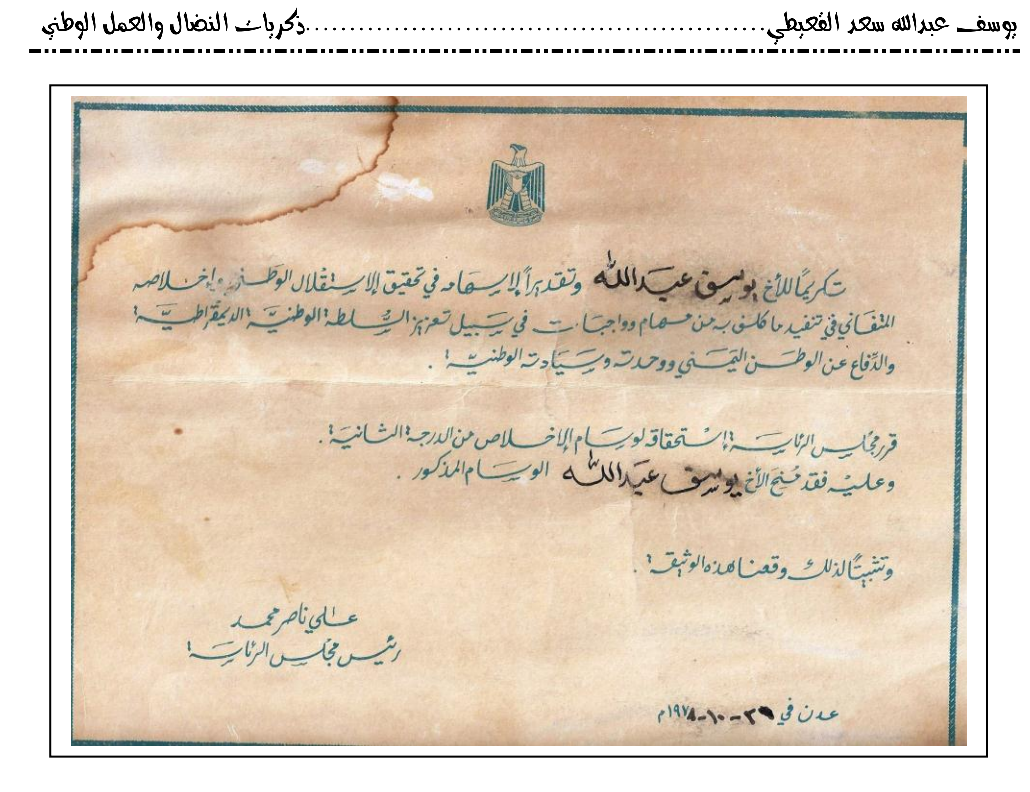
النقابة العامة لعمال ميناء عدن
GENERAL & PORT WORKERS UNION
ADEN
الطبعة الثالثة
الفرع :
دفتر ١١٨٣٧
Date التاريخ ١٩٦١
Received from استلمت من العضو يوسف عبدالله سعد
the sum of E. A. مبلغ
being وذلك اشتراك الشهر ١٩٦١
Shs. ٦/- Treasurer أمين المال

نماذج لسندات استلام الاشتراكات الشهرية للنقابات



النقابة العامة لعمال ميناء عدن
GENERAL & PORT WORKERS UNION
ADEN
حالين وبسطة
نمرة ٢٢٢٨
Date التاريخ
Received from استلمت من المحترم يوسف عبدالله سعد
the sum of E. A. Shs. 3/00 مبلغ ثلاثة شلنات
being وذلك اشتراك الشهر ١٩٦٠
Shs. ٣/- Treasurer أمين المال

النقابة العامة لعمال ميناء عدن
GENERAL & PORT WORKERS UNION
ADEN
حالين وبسطة
نمرة ٤٢٤٠
Date التاريخ ١٩٦٠
Received from استلمت من المحترم يوسف عبدالله سعد
the sum of E. A. Shs. 3/00 مبلغ ثلاثة شلنات فقط
being وذلك اشتراك الشهر أبريل ١٩٦٠
Shs. ٣/- Treasurer أمين المال



تكريماً للأخ يوسف عبدالله وتقديراً لإسهامه في تحقيق الاستقلال الوطني، وإخلاصه المتفاني في تنفيذ ما كلف به من مهام وواجبات في سبيل تعزيز السلطة الوطنية الديمقراطية والدفاع عن الوطن اليمني ووحدته وسيادته الوطنية.

قرر مجلس الرئاسة استحقاقه لوسام الإخلاص من الدرجة الثانية.
وعليه فقد منح الأخ يوسف عبدالله الوسام المذكور.

وتثبيتاً لذلك وقعنا هذه الوثيقة.

علي ناصر محمد
رئيس مجلس الرئاسة

عدن في ٢٩-١٠-١٩٧٨م





جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

اللجنة العليا للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار

شهادة تقديرية

نقدر باعتزاز الجهود والفعاليات التي أسهم بها

الرفيق / يوسف عبدالله سعد

من محافظة لحج مشاركة في تنفيذ النشاطات والفعاليات للحملة الوطنية الشاملة لاستكمال تصفية الأمية وتأسيس نظام تعليم الكبار في بلادنا.

وبناءاً على ذلك، تقرر منحه ميدالية الحملة.

صادر في ٢١/ ١٢/ ١٩٨٤م

علي ناصر محمد
رئيس اللجنة العليا للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار



جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

القيادة الوطنية للمليشيا الشعبية

شهادة تقديرية

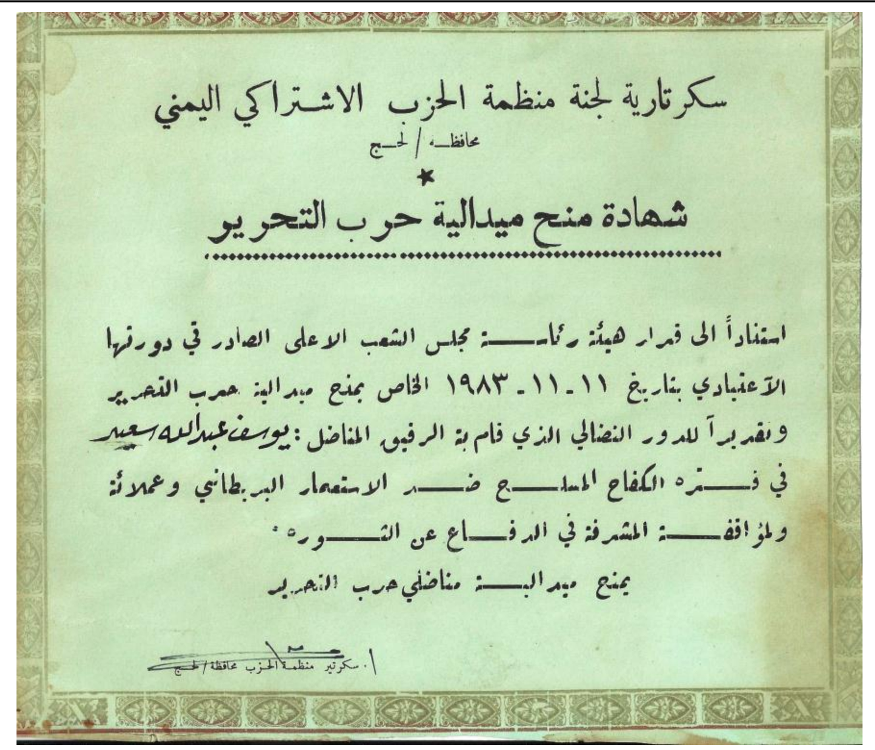
التاريخ: ٤/٦/١٩٨٨م

لقد كان لمساهمة الأخ/ الأخت يوسف عبدالله سعد

دورًا بارزًا في تأسيس المليشيا الشعبية في جمهوريَّة اليمن الديمقراطية كما أسهمَ/أسهمَت بفعالية في تعزيز مكانتها وتأثيرها في المجتمع. وتقديرًا لتلك الجهود والمساهمة الإيجابية أقِرّ منحه/منحها هذه الشهادة.

النائب السياسي للقيادة الوطنية للمليشيا الشعبية

قائد القيادة الوطنية للمليشيا الشعبية



سكرتارية لجنة منظمة الحزب الاشتراكي اليمني
محافظة / لحج

★

شهادة منح ميدالية حرب التحرير

استناداً الى قرار هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى الصادر في دورتها الاعتيادي بتاريخ ١١-١١-١٩٨٣ الخاص بمنح ميدالية حرب التحرير وتقديراً للدور النضالي الذي قام به الرفيق المناضل: يوسف عبدالله سعيد في فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وعملائه ولمواقفه المشرفة في الدفاع عن الثورة.

يمنح ميدالية مناضلي حرب التحرير

ا. سكرتير منظمة الحزب محافظة / لحج



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

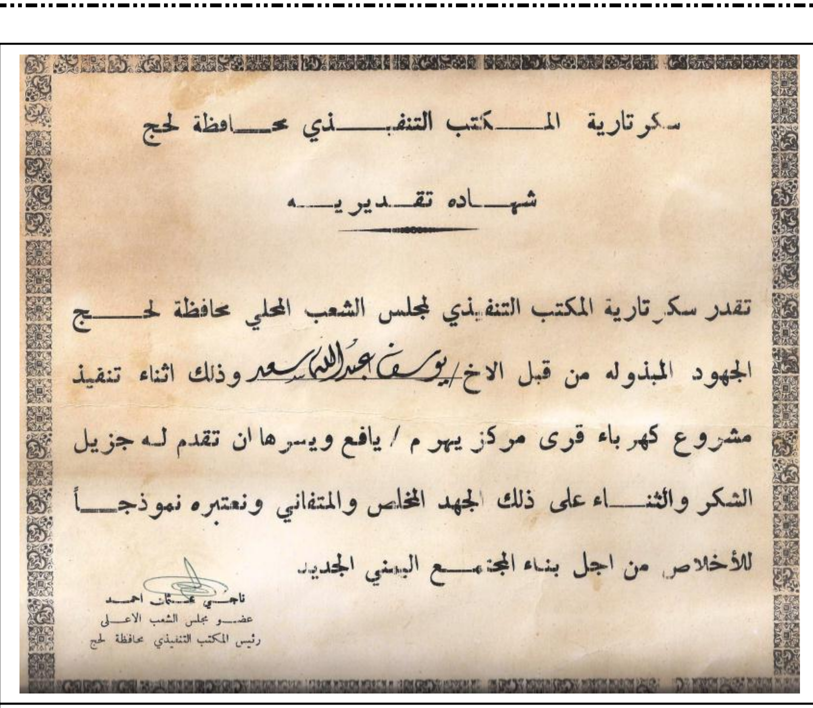
إتحاد التعاونيات الإستهلاكية

شهادة تقديرية

يتشرف مجلس إدارة إتحاد التعاونيات الإستهلاكية بمنح هذه الشهادة التقديرية للأخ ....يوسف عبدالله سعيد.... وذلك مقابل جهوده المتفانية في تعزيز وتطوير العمل التعاوني الإستهلاكي.........

نتمنى مواصلة عطاءه النبيل وجهده المثمر في المجال التعاوني الإستهلاكي وتحقيق الأهداف التعاونية الإنسانية الخيرة.

رئيس المجلس الاداري
لإتحاد التعاونيات الإستهلاكية
٩٢/١٢/٦



سكرتارية المكتب التنفيذي محافظة لحج

شهاده تقديريه

تقدر سكرتارية المكتب التنفيذي لمجلس الشعب المحلي محافظة لحج الجهود المبذوله من قبل الاخ/ يوسف عبدالله سعد وذلك اثناء تنفيذ مشروع كهرباء قرى مركز يهرم / يافع ويسرها ان تقدم له جزيل الشكر والثناء على ذلك الجهد المخلص والمتفاني ونعتبره نموذجاً للأخلاص من اجل بناء المجتمع اليمني الجديد.

ناجي عثمان احمد
عضو مجلس الشعب الاعلى
رئيس المكتب التنفيذي محافظة لحج



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جمعية تعاونية لبعوس الاستهلاكية
مديرية يافع م/لحج

شهادة تقديرية

نقدر تقديرا عاليا الجهود الكبيرة والمتميزة التي بذلها الأخ / يوسف عبدالله سعد رئيس مجلس الإدارة (سابقا) في الحفاظ على جمعية تعاونية لبعوس الاستهلاكية وذلك في ظل الظروف والعوامل الجغرافية الصعبة التي مرت بها الجمعية في حين أن مثيلاتها ٣٦ جمعية في المناطق الجنوبية قد فشلت وانتهت وأصبحت الجمعية الوحيدة التي لا يزال نشاطها مستمر.

وتقديرا لتلك الجهود تم منحه هذه الشهادة التقديرية

فضل محمد محسن الشطيري
رئيس مجلس الإدارة
جمعية تعاونية لبعوس

حسن علي أحمد كندش
مدير عام مكتب الشؤون
الاجتماعية والعمل م/ لحج

أحمد عبدالله المجيدي
محافظ محافظة لحج
رئيس المجلس المحلي



رئيس الجمهورية ..

باسم الشعب ..

تقديراً لكل الإسهامات الوطنية والأدوار النضالية المتميزة

للأخ / يوسف عبدالله

سواء أثناء الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الوطني في الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧م أو في الدفاع عن الثورة اليمنية "٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر" وتثبيت النظام الجمهوري .

واعتزازاً بكل الجهود التي أسهمت في العمل من أجل تحقيق وحدة الوطن اليمني في الـ ٢٢ من شهر مايو ١٩٩٠م عبر مسيرة العمل الوطني .

قررنا منحه :

وسام ٣٠ نوفمبر

« من الدرجة الثالثة »

وتم إصدار هذه البراءة .. إيذاناً بذلك .

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

صنعاء في : ١ رمضان ١٤١٩هـ

الموافق : ١٩ ديسمبر ١٩٩٨م

مشروع كهربة وادي ذي ناخب

«الحنكه» والقرى المجاورة لها

مديرية يافع - محافظة لحج

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

المرجع مكرذي ناخب/[illegible]/٥٠/٨٦

التاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٦م

الاخ العزيز / يوسف عبدالله سعد المحترم

بعد التحيه ،،،

الموضوع/ شكر وتقدير

===============

يسرني بأسم مجلس الاداره واللجان الفرعيه ونيابة عن مواطني وادى ذى ناخب ان اتقدم اليكم ببالغ الشكر والتقدير عرفانا منا لدوركم الكبير ورعايتكم الشخصيه اثناء تنفيذ مشروع كهرباء ذى ناخب .

لقد كنتم خلال فترة مسئوليتكم كمأمور لمديرية يافع وراء كل نشاطاتنا بل وقدمتم لنا كل دعم ممكن ماديا ومعنويا ولا يسعنا هنا الا ان نعبر لكم عن خالص تقديرنا واحترامنا لكم عرفانا لدوركم النبيل

تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح في مهام عملكم الجديده

تقبلوا بالغ التقدير

علي احمد بن حطبين
رئيس مجلس الاداره

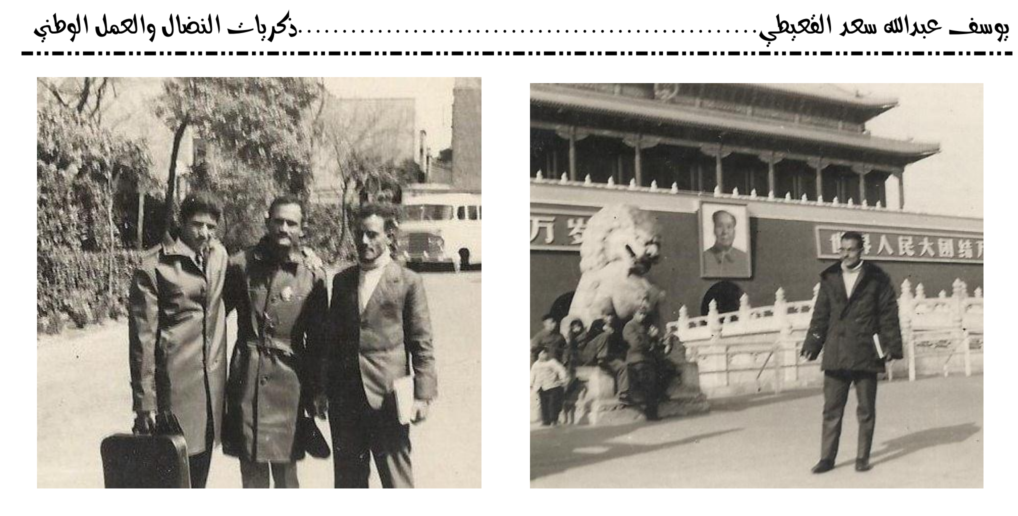
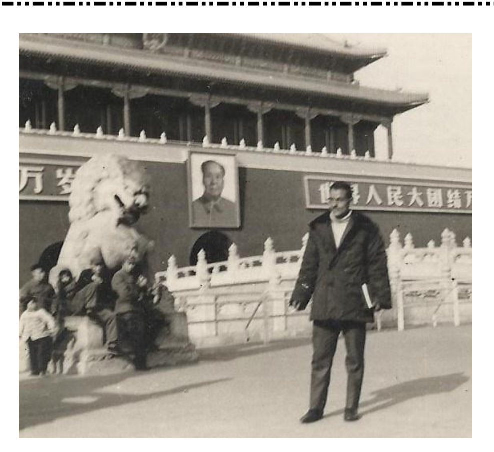
=============

نسخه مع التحيه :
الاخ / رئيس المكتب التنفيذى لمجلس الشعب المحلي محافظة لحج المحترم



أثناء الدورة التدريبية في الصين



في الصين الشعبية



سالمين عند افتتاح طريق نقيل الخلا ١٩٧٤م



أثناء زيارة الكويت الشقيق





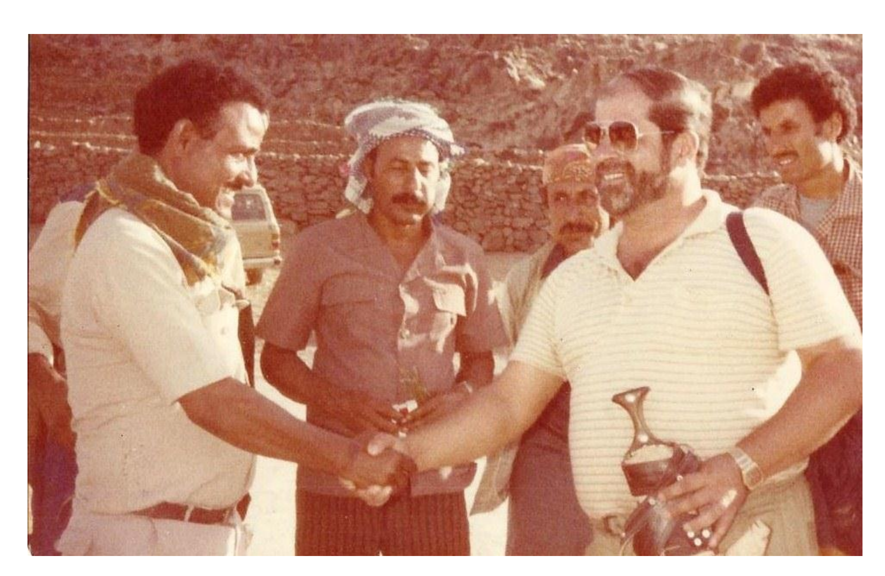
يوسف بجانب المناضل محمد ناصر جابر نائب وزير الداخلية في مهرجان القعيطي



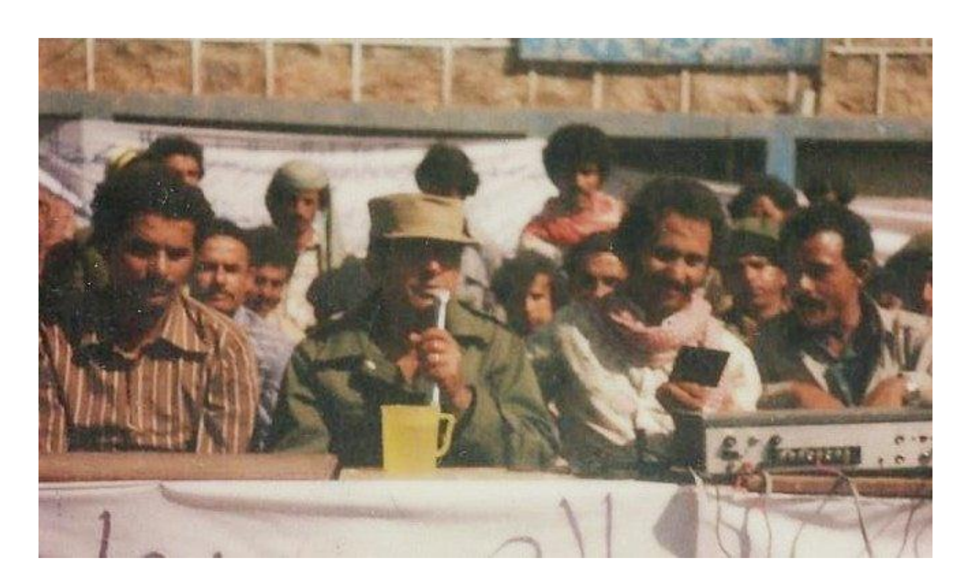


مع د.ياسين سعيد نعمان والضيوف في أحد المهرجانات في يافع





المأمور يوسف عبدالله سعد يهدي فيتالي ناؤمكين جنبية عند زيارته ليافع



المأمور يوسف مع الأخوة: صالح مصلح ومحمد علي أحمد وحسين عوض



مع عبداللاه مثنى ومحمد بن محمد الخلاقي وآخرين



مع زميله في شركة التجارة علي مجاهد أثناء زيارة إلى الصين



مع بعض الاصدقاء خلال زيارته للامارات العربية المتحدة

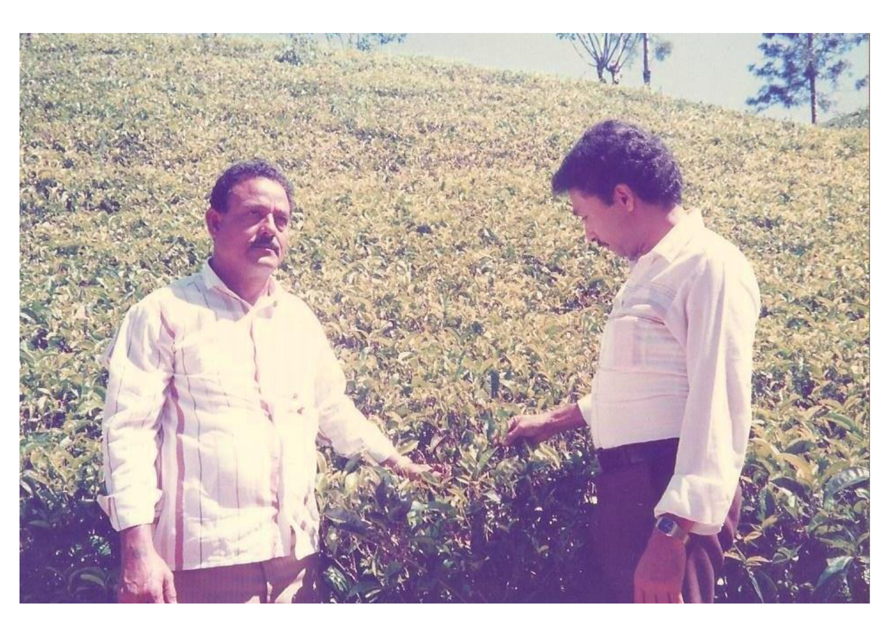


مع الطبيب الهندي الجراح في مستشفى ١٤ أكتوبر

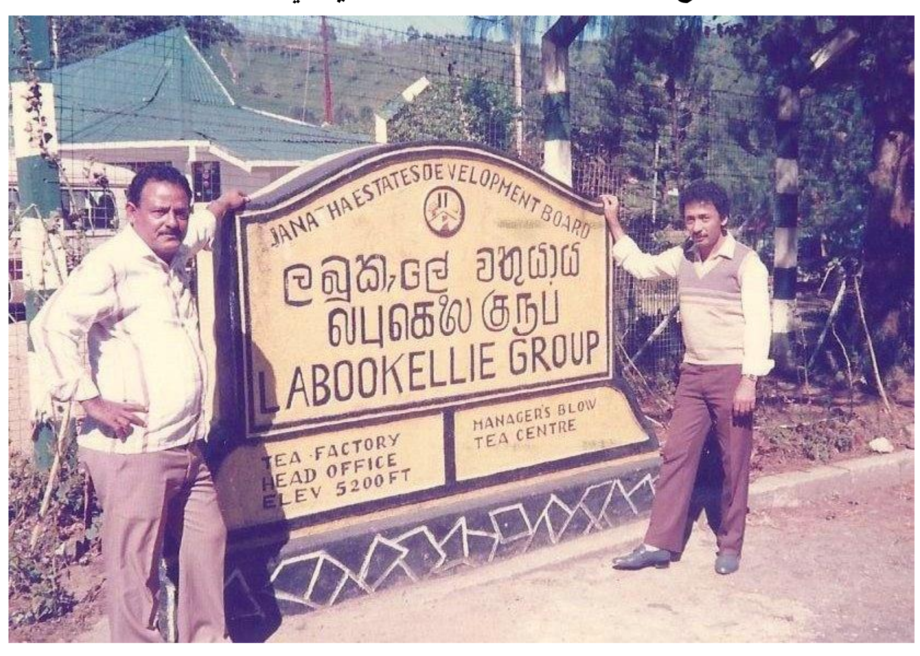


مع بعض الأصدقاء



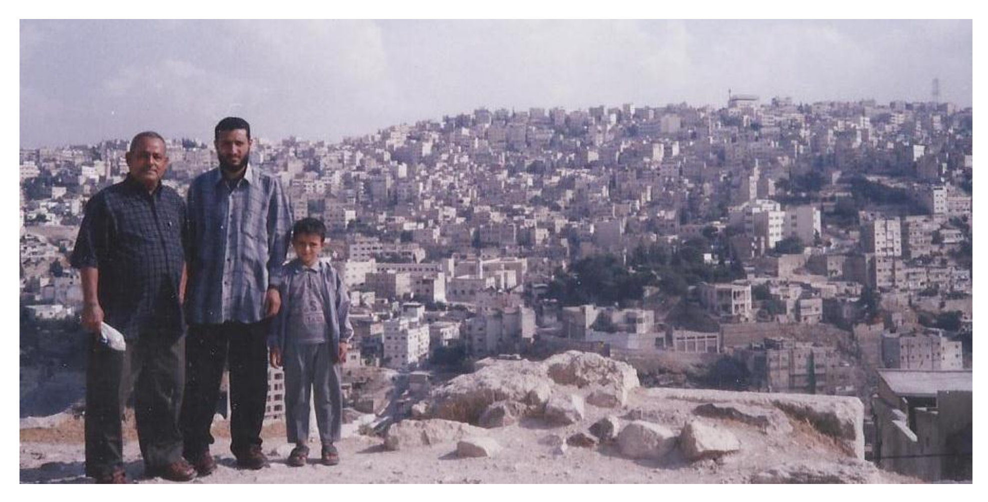


مع صديقه زيد مشهور الرشيدي في سيريلانكا





في إحدى فعاليات التكريم في شركة التجارة الداخلية



مع صهره مختار صالح محمد في الأردن



من يسار الصورة: د.يوسف العمراني، يوسف عبدالله سعد، د.علي الخلاقي، منصر العمراني



يوسف عبدالله في نزهة مع ولديه محمد وعلي وأحد اقاربه في ظلال أشجار الموز



يوسف عبدالله سعد مع عدد من أحفاده



يوسف عبدالله يتوسط ابن أخيه الشخصية الاجتماعية وصاحب البصمات الطيبة في الأعمال الخيرية سعيد إسماعيل ونجله يوسف سعيد إسماعيل

المحتويات







هذا الكتاب

هـذه الذكريـات للمناضـل يوسـف عبدالله سـعـد القعيـطي أحـد أبطال زمننا الذين كان لهم شرف المشاركة في مقارعة الاستعمار البريطاني وفي صنع فجر الاستقلال، ثم تصدّروا لمهمة بناء الدولة الوطنية بحماس وإخلاص، وتنبع أهميتها من كونها تتعرض للحديث عن مرحلة هامة من تاريخنـا المعاصـر وبلسـان أحـد المشاركين في صنـع تلك الأحداث بل وأحد أبطالها الحقيقيين.

وقد ركز بشكلٍ عام على الأحداث العامة أكثر من تعرضه لسيرته الذاتية التي لا يذكرها إلا لماماً في معرض الحديث عن المهام الوطنية التي كان مشاركاً في انجازها أو عند استعراضـه لمستـوى الأداء في المسئوليات المختلفة التي تدرّج فيها، ولعل أبرزها شغله لمنصب مدير عام تعاونيـة لبعـوس ثم تَسَنُّمه لمنصب مأمور مديرية يافع، وانتهاء بعمله كنائب لمديـر عـام شركـة التجـارة الوطنية، وحتى إحالته إلى التقاعد قسراً وتجريده من بعض الحقوق كمكافأة نهاية الخدمة من قبل قوى الاحتلال والنفوذ بعد حرب 94م.

